

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة 1 كلية اللغة و الأدب العربي والفنون

قسم اللغة و الأدب العربي

المصطلح الصرفي في كتاب المنصف لابن جني في ضوء الدرس اللساني الحديث

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه العلوم في علوم اللسان

إشراف الأستاذ الدكتور:
جودي مرداسي

إعداد الطالبة:
عائشة طوس

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بلقاسم دفة	أستاذ التعليم العالي	باتنة 1	رئيسا
جودي مرداسي	أستاذ التعليم العالي	باتنة 1	مشرفا ومقررا
ليلى سهل	أستاذ التعليم العالي	بسكرة	عضوا مناقشا
يحي بن مخلوف	أستاذ محاضر - أ	باتنة 1	عضوا مناقشا
عمار لعويجي	أستاذ محاضر - أ	م-ج- بريكة	عضوا مناقشا
صورية جغبوب	أستاذ التعليم العالي	خنشلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية :

1441/1440 هـ - 2020/2019 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة 1 كلية اللغة و الأدب العربي والفنون

قسم اللغة و الأدب العربي

المصطلح الصرفي في كتاب المنصف لابن جني في ضوء الدرس اللساني الحديث

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه العلوم في علوم اللسان

إشراف الأستاذ الدكتور:
جودي مرداسي

إعداد الطالبة:
عائشة طاموس

السنة الجامعية :
1441/1440 هـ - 2020/2019 م



مقدمة

الحمد لله وكفى و الصلاة و السلام على نبيه المصطفى

و بعد:

اللغة العربية غنية بعلومها المختلفة ، الصوتية و الصرفية و التركيبية و الدلالية وغيرها ، و قد كان لهذه العلوم شأن كبير و شرف عظيم ، وذلك لكونها المفتاح لفهم القرآن الكريم الذي هو أشرف الغايات ، و قد اهتم العلماء منذ القديم بهذه العلوم و تفننوا في مواضيعها و مسائلها المتشعبة و سبروا أغوارها و تتبعوا دقائقها .

يعد الدرس الصرفي قديما من العلوم اللغوية التي لم تحظ بالاهتمام الواسع ، فكان في بدايته جزءا لا يتجزأ عن النحو ، حتى انفصل و استقل على يد أبي عثمان المازني في مؤلفه " التصريف " ، و أصبح حديثا أحد مستويات البحث اللغوي التي لا يمكن الاستغناء عنها في الدراسات اللغوية ، فهو يحتل المرتبة الثانية بعد المستوى الصوتي الذي ينطلق منه ، ويسبق النحو لما فيه من خدمة و توضيح لمشكلاته و تفسيرها، فدراسة بنية الكلمة و فهم التغيرات الطارئة عليها يلعب دورا أساسيا في خدمة العبارة .

و قد شرح ابن جني " التصريف " للمازني في كتاب أسماه : " المنصف " ، و " التصريف " من الكتب المفقودة ، إذ لم يصلنا منه إلا ما أورده ابن جني في " المنصف " .

و لعل أهم سبب دفعني لاختيار هذا الموضوع هو كون " المنصف " شرحاً لأول كتاب في الصرف ، إضافة إلى عدم وجود دراسة - حسب علمي

- تناولت المصطلحات الصرفية في "المنصف" ، و حاولت في هذه الدراسة الوقوف على المصطلحات الصرفية التي تضمنها كتاب "المنصف" ، و مطابقتها مع الدرس اللساني الحديث ، و قد جعلت هذا البحث تحت عنوان : " المصطلح الصرفي في كتاب المنصف لابن جني في ضوء الدرس اللساني الحديث " .

و يتناول إشكالية محورية تتمثل في :

ما هي المصطلحات الصرفية التي وظفها ابن جني في كتابه

"المنصف" ، الذي شرح فيه كتاب "التصريف" للمازني ؟

وهي تطرح إشكاليات فرعية يمكن بسطها في ما يلي:

أولاً : تحديد نطاق العنوان و مجال الدراسة الذي يتمثل في ضبط

المفاهيم المتمثلة في : المصطلح ، الصرف ، المصطلح الصرفي .

ثانياً : تحديد المصطلحات الصرفية التي وظفها ابن جني في شرحه

لكتاب "التصريف" للمازني .

و هل انفرد بمصطلحات خاصة به ؟ أم أنه أعاد مصطلحات سابقيه ؟

و كيف فهمها وشرحها ؟

ثالثاً : رصد العلاقة التي تربطها بما توصل إليه العلم من

مصطلحات في البحوث اللسانية الحديثة .

و قد جاء هذا البحث في مقدمة و مدخل و أربعة فصول و خاتمة .

حددت في المقدمة أهمية الموضوع و أسباب اختياره و الإشكالية المطروحة و منهج الدراسة ، و الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع وأهم المصادر و المراجع ، ثم المعيقات التي اعترضتني خلال إنجازي لهذا العمل.

أما المدخل فكان بعنوان " مقاربة في المصطلح " ، تناولت فيه مفهوم المصطلح ثم المصطلحية و علم المصطلح فصناعة المصطلح ، إضافة إلى التطرق لبعض المفاهيم في علم المصطلح و آليات توليد المصطلح.

بينما جاء الفصل الأول بعنوان "المصطلح الصرفي " ، تعرضت فيه للصرف والتصريف ، ثم علم الصرف عند المحدثين ، و المورفيم و أنواعه، و كذا القلب المكاني و المقاطع الصوتية .

و جاء الفصل الثاني بعنوان " في أبنية الأسماء " ، تطرقت فيه لأبنية الأسماء المجردة و أبنية المصادر و أبنية المشتقات ، إضافة إلى أبنية جموع التكسير و أبنية التصغير .

أما الفصل الثالث فكان بعنوان " في أبنية الأفعال " ، و أوردت فيه أبنية الأفعال المجردة و أبنية الأفعال المزيدة و أبنية الإلحاق .

في حين عنونت الفصل الرابع بـ " التصريف المشترك " ، تناولت فيه الزيادة والإبدال و الإعلال .

ثم جاءت الخاتمة متضمنة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة .

و كان المنهج الوصفي الأنسب لموضوع هذه الدراسة من خلال عرض المصطلحات الصرفية التي أوردها ابن جني في المنصف وتحليلها .

و يعد كتاب " المنصف " لابن جني المصدر و المادة الخام لهذه الدراسة ، طبعته إدارة إحياء التراث القديم التابعة لوزارة المعارف العمومية لجمهورية مصر العربية ، في طبعته الأولى سنة 1373 هـ الموافق لـ 1954 م ، بتحقيق الأستاذين : إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، و قد جاءت طبعته في ثلاثة أجزاء.

أما عن الدراسات السابقة التي تناولته ، فلم أقف على دراسة خاصة له أو للتصريف ، و هذا ما جعل المراجع التي اعتمدت عليها في هذا البحث هي تلك الدراسات التي تناولت علوم اللغة العربية عموما ، و علم الصرف خصوصا ، قديمها و حديثها .

و من أهم المراجع التي اعتمدت عليها : كتاب علم المصطلح أسسه النظرية و تطبيقاته العلمية لعلي القاسمي ، و كتاب الأسس اللغوية لعلم المصطلح لمحمود فهمي حجازي ، و كتاب المعنى في علم المصطلح لهنري بيجوان و فيليب توارون ، ترجمة : ريتا خاطر ، و الكتاب لسبيويه ، و التصريف الملوكي لابن جني ، و الكافية في علم النحو و الشافية في علمي التصريف و الخط لابن الحاجب ، و المقترض للمبرد، و كتاب المنهج الصوتي للبنية العربية لعبد الصبور شاهين ، و كتاب

التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث للطيب البكوش ،
وكتاب أسس علم اللغة لماريو باي ، ترجمة : أحمد مختار عمر ، وكتاب
الصرف و علم الأصوات لـذريرة سقال ، و غيرها من الكتب التي
تناولت علوم اللغة العربية من نحو و صرف ، قديمها و حديثها .

و قد اعترضتني مجموعة من العوائق خلال مسيرتي البحثية مع هذا
الموضوع ، أهمها عدم وجود دراسات خاصة بكتاب المنصف ، إضافة
إلى تشتت الإشارات التي تناولت المصطلحات الصرفية عند ابن جني
في مختلف المراجع .

غير أن ذلك لم يحل بيني و بين محاولة سبر أغوار هذا الموضوع
من خلال السعي للإحاطة بأكبر قدر من حيثياته و العمل على إخراج
على أكمل وجه ممكن ، و أحمد الله العلي القدير الذي يسر لي ذلك دون
حول و لا قوة مني ، و أسأله تعالى أن يجعل هذا العمل البسيط إضافة في
صرح الدراسات اللغوية ، التي لا يفوتني أن أقر بأن موضوعاتها
مترامية الأطراف و غائرة الأعماق و لا تزال بحاجة إلى جهود كبيرة
فهي مجال خصب للبحث و التنقيب .

و إن الفضل في إتمام هذه الدراسة و إخراجها بهذا الشكل بعد الله
تعالى ، إنما يعود للمشرف الأستاذ الدكتور جودي مرداسي ، الذي كان لي
خير العون و خير الموجه و خير النصيح ، فله مني جزيل الشكر و جزاء
الله خير الجزاء على قبوله الإشراف على هذا البحث و الصبر على

إنجازه ، كما أتقدم بجزيل الشكر و عظيم الامتنان لكل من ساعدني في
إنجاز هذه الدراسة و إتمامها ، بكل أشكال المساعدة و لو بكلمة تشجيع ،
والله و لي التوفيق .

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ (هود)

مذخول

مقارنة في المصطلح

- أولاً : مفهوم المصطلح
- ثانياً : المصطلحية / علم
المصطلح / صناعة المصطلح
- ثالثاً : مفاهيم في علم المصطلح
- رابعاً : آليات توليد المصطلح

يشهد العالم تطورا حضاريا كبيرا في كل المجالات والعلوم، وهذا ما يستفز اللغة ويدفعها إلى النمو المتواصل، و لأن اللغة الوسيلة الأساسية لعملية التواصل فإنها تسعى إلى تغطية المساحة المفهومية لكل علم على حدى، مع التدقيق العميق في الألفاظ المستجدة لهذه العلوم، هذه الألفاظ التي تعيش في شكل عائلات لغوية، سماها الدارسون "المصطلحات" ، « فالمصطلحات كغيرها من الكلمات لا تتجلى أثناء التواصل اللغوي على أنها وحدات منعزلة بل ننتيئها وهي منتظمة مع وحدات أخرى من اللغة العامة وقد تأتي إلى جانبها وحدات لها صلات القرابة أو الجوار مع مجالها المتخصص»¹ ، فكان «لكل علم اصطلاحا خاصا به إذا لم يُعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سييلا»²، فالمصطلحات هي مفاتيح العلوم ومجمع حقائقها على حدّ وصف الخوارزمي لكتابه المشتمل على المصطلحات "مفاتيح العلوم" حين قال «سميئ هذا الكتاب مفاتيح العلوم إذ كان مدخلا إليها ومفتاحا لأكثرها»³ ، ثم إن هذه المصطلحات هي لغة خاصة «لا يستغني عنها عالم في تخصصه ولا مفكر في منهجه وهي ربما تكون وسيلة في بعض الأحيان لاختصار كثير من المعاني في قليل من الكلمات»⁴.

أولا : مفهوم المصطلح

بداية لابد من الإشارة إلى أن اللفظين «مصطلح واصطلاح مترادفان في اللغة العربية، وهما مشتقان من اصطلاح وجذره صلح»⁵، لأنهما وردا في مؤلفات العرب القدامى بدلالة لغوية واحدة، وعلى الرغم من ذلك فقد خالف بعض الدارسين هذا الرأي لأسباب ارتأوها،

¹ -يوسف مقران-المصطلح اللساني المترجم مدخل نظري إلى المصطلحيات -دار مؤسسة رسلان - دمشق -سوريا- 2009م، ص72.

² -محمد علي التهانوي - كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم-تحقيق: رفيق العجم و علي دحروج-مكتبة لبنان-1996م- ط1-1/1.

³ -أبو عبد الله الخوارزمي-مفاتيح العلوم-تحقيق: إبراهيم الأبياري-دار الكتاب العربي-بيروت-لبنان-ط2-ص15.

⁴ -هشام خالد-آليات صناعة المصطلح اللساني الحديث-مجلة آفاق الثقافة والتراث-مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث-السنة 23-العدد 91-ذو الحجة 1436هـ/سبتمبر 2015م، ص22.

⁵ -علي القاسمي-علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية -مكتبة لبنان ناشرون-بيروت-لبنان-2008م-ط1- ص261.

أما هذه الدراسة فقد اعتمدت على فكرة التقارب الدلالي بين اللفظين مستعملة لفظ "المصطلح".

- في اللغة:

حدّدت المعاجم العربية دلالة هذه المادة بمعنى الاتفاق و أنّها ضد الفساد ، ففي لسان العرب ورد: «الإصلاح ضد الفساد، وأصلح الشيء بعد فساده أقامه، والصلحُ تصالح القوم بينهم»¹.

وفي مقاييس اللغة: «الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد»² ، و «الإصلاح نقيض الطلاح»³ ، و «اصطلاح القوم زال ما بينهم من خلاف وعلى الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا»⁴، إذن «فإصلاح الفساد بين القوم لا يتم إلاّ باتفاقهم»⁵ وتصالحهم ، «فكأن الناس اختلفوا عند ظهور مدلول جديد على تسميته، فذهب فريق من القوم إلى إعطائه اسما واقترح فريق آخر دالا مغايرا وارتأى فريق ثالث تسمية مباينة، وكان من نتيجة هذا اختلاف القوم واحتدام ما بينهم إلى أن تصالحوا وتسالموا على تسمية واحدة لذلك المدلول»⁶، ونجد المعنى نفسه أورده الزبيدي في شرح الاصطلاح بقوله: «الاصطلاح: اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص»⁷ ، وورد أيضا

1- ابن منظور-لسان العرب-تحقيق : عبد الله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي - دار المعارف - القاهرة - مصر - 2479/4 .
2- أحمد بن فارس-مقاييس اللغة- تحقيق : عبد السلام محمد هارون- دار الفكر- القاهرة - مصر - ط2 - 1399هـ / 1979م - 303/3 .
3-الخليل بن أحمد الفراهيدي- العين- تحقيق :مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي- دار ومكتبة الهلال- بيروت - لبنان - 117/3 .
4- مجمع اللغة العربية- المعجم الوسيط - المكتبة الإسلامية - إسطنبول- تركيا-520/1 .
5- محمود فهمي حجازي- الأسس اللغوية لعلم المصطلح - دار غريب- القاهرة- مصر - ص7 .
6- ممدوح محمد خسارة - علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية - دار الفكر- دمشق - سوريا - 1434هـ/2013م - ط2 - ص11 .
7- محمد مرتضى الزبيدي- تاج العروس من جواهر القاموس- تحقيق : حسين نصار- مراجعة : جميل سعيد وعبد الستار أحمد فراج - التراث العربي - سلسلة تصدرها وزارة الارشاد والأنباء - الكويت - 1369هـ/1969م - ط2 - 551/6 .

«الاصطلاح: اتفاق العلوم والفنون على لفظ أو رمز معين لأداء مدلول خاص ويقال لكل علم اصطلاحاته»¹.

الملاحظ أنّ المعاجم القديمة أوردت لفظة اصطلاح دون الإشارة إلى لفظة "مصطلح"، والتي دلّت في العموم على معنى اتفاق فئة خاصة على أمور خاصة.

- في الاصطلاح:

أورد الجرجاني في التعريفات: «الاصطلاح: عبارة عن اتفاق قوم على تسمية

الشيء باسم ما ... واتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى»²، أمّا في الكليات فورد أنّ الاصطلاح: «إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد»³، كما ورد أنّ الاصطلاح «اتفاق طائفة من أهل العلم على أمر مخصوص بينهم»⁴.

تكشف التعاريف السابقة أنّ المصطلح يقوم أساساً على اتفاق متخصصين في مجال معين على استخدام ألفاظ خاصة محددة نقلت من الحيز العام للغة وأدرجت في دلالة جديدة جعلت منها لغة خاصة .

أمّا في العصر الحديث فيرى الدارسون أنّ «المعاني عارية والمصطلحات كسوتها ... فالمصطلحات هي علامات المعرفة، وسمات تعرف بها العلوم، وهي ألوان مختلفة مفتوحة تنتظم بها الحياة سكونا وحركة وتتعارف بها الأجيال، وتتجاوز بها الحضارات، وتتقدم بها الأمم»⁵، إذ «لا سبيل إلى استيعاب أي علم دون فهم المصطلحات ولا سبيل إلى تحليل وتعليل ظواهر أي علم دون فقه المصطلحات ففي المصطلحات البسيطة الصغيرة تسكن صغار العلم وجزئياته وفي المصطلحات المركبة

1- مجمع اللغة العربية - المعجم الوجيز - مطابع شركة الإعلانات الشرقية - دار التحرير - مصر - 1989م - ص368.

2- الشريف الجرجاني - التعريفات - تحقيق: إبراهيم الأبياري - دار الريان للتراث - القاهرة - مصر - 1403هـ - ص44.

3- أبو البقاء الكوفي - الكليات معجم المصطلحات والفروق اللغوية - إعداد: عدنان درويش و محمد المصري - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - 1419هـ / 1998م - ط2 - ص130.

4- سعيد شبار - المصطلح خيار لغوي وسمة حضارية - كتاب الأمة - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الدوحة - قطر - السنة 20 - العدد 78 - رجب 1421هـ / 2000م - ط1 - ص50.

5- عمار ساسي - صناعة المصطلح في اللسان العربي نحو مشروع تعريب المصطلح العلمي من ترجمته إلى صناعته - عالم الكتب الحديث - إربد - الأردن - 2012م - ط1 - ص4.

الكبيرة تختزن كبار العلم وكلياته»¹ ، وعلى هذا يكون المصطلح « كلمة أو مجموعة من الكلمات لا وجود لها خارج مجال تخصصها»²، وهو « علامة لغوية خاصة تشكل وحدة مركبة من دال ومدلول، وتأتي خصوصية المصطلح قياساً إلى العلامة اللغوية العامة في أنّ اتساعه الدلالي مرهون بالمدلول وليس بالدال، فالشيء المهم في المصطلح هو معرفة الشيء اللغوي الذي ينبغي أن يتلاءم مع دلالة محددة سلفاً»³ ، وهذا التعريف يحيلنا إلى النموذج السوسيري الذي يعتبر العلامة اللغوية كياناً ذا وجهين (دال/مدلول) ، إلا أنّ المصطلح يسير في الاتجاه المعاكس للعلامة اللغوية ، فإذا كان اللغوي « ينطلق من الدال (اللفظ أو الشكل) إلى المدلول (المعنى) فهو يبحث للشكل عن معنى، فالمصطلح على عكس هذا الاتجاه أي أننا نبحث عن المدلول أو المفهوم للدال أو تسمية لغوية»⁴، كما تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنّ الدال في المصطلح تمثلته "التسمية"، و المدلول يمثلته "المفهوم" ، وبالتالي يكون المصطلح متشكلاً من (تسمية/مفهوم) ، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

مصطلح (تسمية/مفهوم)

المدلول (المفهوم)



الدال (التسمية)

علامة لغوية (شكل/معنى)

الدال (الشكل)



المدلول (المعنى)

على الرغم من كثرة التعريفات التي تتناول المصطلح إلا أنها تصب في مجرى واحد فهي لا تخرج عن ذلك المعنى الذي يدل على أنّ المصطلح «مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها- أو بالأحرى استخدمها- وحُدِّد في وضوح ، هو تعبير خاص ضيق في

¹ -الشاهد البوشيخي-نظرات في المصطلح والمنهج-دراسة مصطلحية-مطبعة أنفو-فاس-المغرب-2004م-ط3-ص15.

² -ماري-كلودلوم-علم المصطلح مبادئ وتقنيات-ترجمة : ربما بركة-مراجعة:بسام بركة-المنظمة العربية للترجمة-بيروت-لبنان- 2012م-ط1-ص18.

³ -هشام خالد-صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-2012م-ط1-

ص 106-107.

⁴ -المرجع نفسه - ص107.

دلالاته المتخصصة وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى ويرد دائما في سياق النظام الخاص لمصطلحات فرع محدد¹.

مما سبق تتجلى السمات البارزة للمصطلح في:

1. **الاتفاق:** أو « الاصطلاح بين المُستغلين به »²، أي المختصين ، من خلال توحيدهم للألفاظ الجديدة التي يتفقون عليها من أجل إطلاقها على المفاهيم المستحدثة التي تظهر على مستوى تخصصهم.
2. **الوضوح والدلالة المباشرة:** فهي « صفة متأتية من الاتفاق، فالمعنى المتفق على فهمه هو معنى واضح بالضرورة لدى أولئك المتفقين عليه، والمقصود بالوضوح هنا الخلو من اللبس والاختلاط »³، ويكون ذلك من خلال « التحديد الدقيق لموقع المفهوم الذي يدل عليه المصطلح، في إطار التخصص ونظام المصطلحات الذي يعبر عن تلك المفاهيم »⁴.
3. **الإيجاز:** « أن يكون لفظا أو تركيبا ، وألا يكون عبارة طويلة تصف الشيء وتوحي به »⁵.
4. **أحادية المعنى:** « يجب أن يستعمل في تخصص علمي وتقني ما فقط، بدلالة واحدة، وهذه الدلالة لا ترتبط إلا بمصطلح واحد »⁶.
5. **اختلاف دلالاته الجديدة عن دلالاته اللغوية الأولى، مع وجود علاقة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغوي »**⁷.

¹-محمود فهمي حجازي-الأسس اللغوية لعلم المصطلح-ص11.

²-هشام خالدي-صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث-ص111.

³-المرجع نفسه، ص112.

⁴-لعبيدي بو عبد الله-مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية-دار الأمل-تيزي وزو-الجزائر-2012م-ص22.

⁵- هشام خالدي-صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث-ص113 .

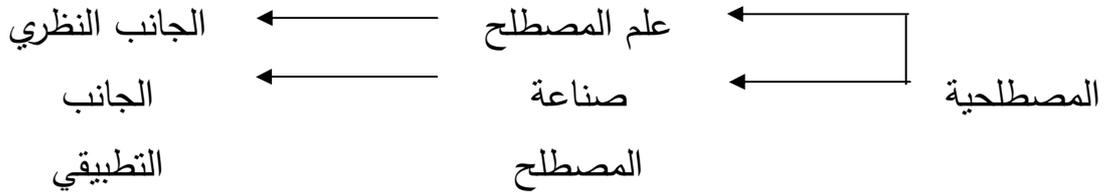
⁶-خالد الأشهب-المصطلح العربي-البنية والتمثيل-عالم الكتب الحديث-إربد-الأردن-2011م-ص35.

⁷- محمد طبي-وضع المصطلحات-المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية-الرباط-الجزائر-1992م-ص40.

ثانيا : المصطلحية/علم المصطلح/صناعة المصطلح

عرفت هذه المصطلحات تضاربا كبيرا عند الدارسين فمنهم من جعلها مترادفة، ومنهم من فرق بينها، «فلقد تعددت كالعادة التسميات الموضوعية للدلالة على العلم الذي يبحث في المصطلحات ، فظهر: البحث المصطلحي ، والبحث الاصطلاحي ، علم المصطلح، علم المصطلحات ، المصطلحية ، المصطلحيات...»¹

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المفاهيم التي أوردها علي القاسمي بقوله: « نفضل أن يكون لفظ "المصطلحية" اسما شاملا لنوعين من النشاط "علم المصطلح" الذي يعنى بالجانب النظري، و"صناعة المصطلح" التي تعنى بالجانب العلمي »² ، إذن ينقسم هذا العلم إلى فرعين أحدهما نظري والآخر تطبيقي ، « يضم الفرع النظري حقل علم المصطلحية ويضم الفرع التطبيقي البحث في منظومات التصورات »³، أو بصيغة أخرى « الأول هو العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية، والثاني هو العمل الذي ينصب على توثيق المصطلحات، وتوثيق مصادرها والمعلومات المتعلقة بها، ونشرها في شكل معاجم مختصة، إلكترونية أو ورقية »⁴



«فالمصطلحية إذن هي علم تنظيري وتطبيقي في آن، له مبادئه وقواعده ومجالاته ووظائفه وأهدافه»⁵.

هذا العلم الجديد: « هو علم لساني حديث العهد حيث أدت إليه النظرة المعمقة في المصطلحات المؤلدة من أجل الحديث عن كل ما هو جديد من المفاهيم في شتى العلوم

¹-يوسف مقران-المصطلح اللساني المترجم مدخل نظري إلى المصطلحيات-ص17.

²-علي القاسمي-علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية-ص264.

³-محمد حلمي خليل-المصطلحية في عالم اليوم بقلم: هـ. فيلبر- مجلة اللسان العربي-مكتب تنسيق التعريب-المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم-جامعة الدول العربية-القاهرة-مصر-العدد:30-1988م-ص205.

⁴-علي القاسمي-علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية-ص263.

⁵-يوسف العثماني-دراسات في اللغة والمصطلح-سلسلة أعمال وحدة البحث "مجتمع المصطلحات" كلية الآداب والعلوم الإنسانية-سوسة-تونس- 2008م-ص112.

والميادين المختلفة»¹، إذ أنّ « توليد المفردات يخضع لمبادئ و قيود نظرية و منهجية من شأنها أن تكون علما مستقلا»²، إنه علم رائد «لا تتوقف أهميته على علم من العلوم بقدر ما تطل يداه إلى العلوم كلها»³، تلك العلوم الجديدة التي لا يستطيع أن يستوعبها الفرد دون فهم معطياتها « فالدراسة المصطلحية ضرب من الدرس العلمي لمصطلحات مختلف العلوم، وفق منهج خاص، بهدف تبيين وبيان المفاهيم التي عبرت أو تعبر عنها تلك المصطلحات في كل علم، في الواقع والتاريخ معاً»⁴، إنه علم متفرع علائقيا بمختلف العلوم ، فهو «ينتسب سلاليا إلى علوم التأثيل فالقاموسية فالمعجمية ، ولكنه فرع جنيني عن علم الدلالة وتوأم لاحق للمصطلحية* بحيث يقوم منها مقام المنظر الأصولي الضابط لقواعد النشأة والصور»⁵ ، كما «اقترن بالعديد من المجالات والعلوم الأخرى كعلوم الإدراك والفلسفة وعلم الاجتماع وعلوم اللغة والتواصل واللسانيات الاجتماعية والثقافية ودراسة الأجناس البشرية وعلم الدلالة والبراغماتية وغيرها من المجالات»⁶، و ربما هذا ما جعل منه علما رائدا مميّزا بين كل العلوم التي لا حياة لها من دونه ذلك أنّ هذا العلم ولد عند الغربيين الذين « استطاعوا صياغة قانون لوضع المصطلحات وتصنيفها مع بداية القرن 19م»⁷ على يد الأستاذ والمهندس يوجين فوستير Eugene Foster النمساوي سنة 1931 بجامعة فيينا من خلال كتابة الموسوم بـ "التوحيد الدولي للغات الهندسة وخاصة الهندسة الكهربائية" ، إذ بيّن فيه « الأسباب والدوافع التي تبرز منسقة منهجيات العمل الاصطلاحي، فأقام المبادئ التي يجب أن تخضع لها

¹ -زهيرة قروي-التأسيس النظري لعلم المصطلح-مجلة العلوم الإنسانية-جامعة منتوري-قسنطينة-الجزائر-العدد 29-ص279.

² -صافية زفندي-المناهج المصطلحية مشكلاتها التطبيقية ونهج معالجتها-منشورات وزارة الثقافة-الهيئة العامة السورية للكتاب-2010م-ص8.

³ -هيثم الناهي و آخرون-مشروع المصطلحات الخاصة بالمنظمة العربية للترجمة-المنظمة العربية للترجمة-ص3.

⁴ -الشاهد البوشيخي-نظرات في المصطلح والمنهج دراسات مصطلحية-15/2.

* - المصطلحية عند المسدي هي علم يعنى بحصر كشوف الاصطلاحات بحسب كل فرع معرفي ، فهو علم تصنيفي تفريري.

⁵ -عبد السلام المسدي-قاموس اللسانيات عربي-فرنسي/فرنسي-عربي-مع مقدمة في علم المصطلح-الدار العربية للكتاب-تونس-1984م-ص22.

⁶ -ماري-كلود لوم-علم المصطلح مبادئ وتقنيات-ص21.

⁷ -محمد أبخير-نشأة علم المصطلح عند العرب والغرب - جريدة المحجة الإلكترونية-المغرب-العدد 475 - 18 مارس 2017.

المصطلحات»¹، وبذلك نسب هذا العلم الحديث إلى الغرب الذين نظّروا وبذلوا جهوداً كبيرة لتطويره، فبرزت عدّة مراكز مختصة نذكر منها:

– اللجنة التقنية للمصطلحات ضمن الاتحاد العالمي لجمعيات المقاييس الوطنية
.ISA

– اللجنة التقنية 37 المتخصصة في وضع مبادئ المصطلحات وتنسيقها وهي جزء المنظمة العلمية للتوحيد المعياري ISO.

– مركز المعلومات الدولي للمصطلحات في فيينا تولى إدارته الأستاذ "هلموت فلبر Helmut Felber" أستاذ المصطلحية في جامعة فيينا.²

و على الرّغم من جهود الغربيين إلا أن لهذا العلم جذور عميقة في التراث العربي، إذ « اهتم العرب القدماء بالمصطلح وبأثره في تحصيل العلوم، ولاسيما بعد أن ترجموا العلوم عمّن سبقهم من البيزنطيين والفرس واليونان و السريان وأحوجهم التوسع إلى توليد المصطلحات لما يناسب المترجمات والمبتكرات»³، ومن أشهر المؤلفات في هذا المجال :

- الزينة في الكلمات الإسلامية العربية لأبي حاتم الرّازي.
- كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق لأبي نصر الفارابي.
- مفاتيح العلوم لأبي عبد الله محمد بن أحمد الخوارزمي.
- البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ.
- إحصاء العلوم ومفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي.
- مختصر اصطلاحات الصوفية لابن عربي.
- التعريفات للسيد الشريف الجرجاني.
- كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي.
- الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني.

¹-خالد الأشهب-المصطلح العربي البنية والتمثيل-ص2.

²-علي القاسمي-علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية-267/1-268.

³-مهدي صالح سلطان الشمري-في المصطلح ولغة العلم-كلية الآداب - جامعة بغداد - العراق-2012م-ص62.

كان اهتمام العرب بارزا بالمصطلحات العلمية فألفوا فيها من الكتب والمعاجم
الكثير فطوّروها وارتقوا بها محاكين في ذلك المستوى العلمي الهائل الذي وصلوا إليه في
العصر العباسي حتى إذا ما حلّ عصر الضعف والانحطاط الذي تجمدت فيه حركة
المصطلحات « بسبب توقف النشاط العلمي وانحسار العربية وانغلاقها »¹.

¹-محمد علي الزركان-الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث -منشورات اتحاد الكتاب العرب-دمشق-سوريا-
1998م-ص5.

ثالثاً : مفاهيم في علم المصطلح

ارتبط المصطلح بعدة مفاهيم، جعلها بعض الدارسين مترادفة، ولذلك سيتم تحديد معنى كلّ منها مع الوقوف على الفروقات الدقيقة بينها.

- التعريف:

في المعاجم العربية «التعريف الإعلام، وإنشاد الضالة»¹، و« العين والرّاء والفاء أصلان صحيحان، يدل أحدهما على تتابع الشيء متصلاً ببعضه ببعض ... والتعريف تعريف الضالة واللقطة»²، وعند الجرجاني التعريف « عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته شيء آخر»³، فالتعريف على هذا متصل بالمُعَرَّف وموضح له شارح مبين لمعانيه، لذلك سمّي في كتب المنطق العربية القديمة "القول الشارح"، لأنه يجمع صفات المعرّف ليميّزه عن غيره ويوضح معناه « فالقصد منه تحصيل صورة الشيء في الذهن وتوضيحها »⁴، ويتم ذلك بالإحاطة التامة بكل حيثيات المعرّف إذ «تعتمد صياغة التعريف واختيار نوع التعريف الملائم على معرفة المعجمي وخبرته»⁵، فكلمًا كان التعريف دقيقًا كلما زال « ذلك اللبس الحاصل بين المفاهيم في المجال المعرفي الواحد، مما يساعد في وضع حد لفوضى المصطلح وتعدّده»⁶، ولذلك كان « للتعريف أهمية بالغة في اكتساب المعرفة العلمية لأن غايته التوصل إلى معرفة ماهية الأشياء وطبائعها الجوهرية »⁷ وتوصيلها إلى المتلقي ليساعده على فهم الأشياء فهما صحيحا إذ يستدل بالتعريف على حقيقة المصطلح ويميز به من غيره تمييزاً ذاتياً وتتشكل به سماته وخصائصه المنطقية

¹-ابن منظور-لسان العرب-4/2898.

²-ابن فارس-مقاييس اللغة-4/281.

³-الجرجاني-التعريفات-ص 85.

⁴-علي القاسمي-علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية-2/739.

⁵-المرجع نفسه- ص 739.

⁶-محمد محمود حميد-معجمات المصطلحات اللسانية الحديثة في اللغة العربية دراسة منهجية موازنة-رسالة ماجستير

إشراف: مكّي نومان مظلوم -كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة ديالى-العراق-1434هـ/2013م-ص 51.

⁷-علي القاسمي-علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية-2/739.

والوجودية ، وينبثق التعريف عن التصور الذهني (أو الفكرة أو المفهوم) لتلك الخصائص المتعلقة بالمصطلح «¹».

- المفهوم:

المفهوم من فَهَمَ « فالفاء والهاء والميم عِلْمُ الشيء »² و « هو المعنى الذي تستدعيه كلمة ما في ذهن الإنسان غير معناها الأصلي وذلك لتجربة فردية أو جماعية »³، إذن فهو ما ينعكس في ذهن المتلقي من « تصور ذهني يحفظ الخاصيات المشتركة لمجموعة من الأشياء، إن أشياء العالم الحقيقي كلها مختلفة ولكن من الطبيعي التفكير بأن التصور الذي كوّناه عنها يحفظ الخاصيات الأساسية مما يمكننا من التعرف على أشياء جديدة»⁴، جديدة»⁴، هذه الأشياء التي تكون في البداية بناءات ذهنية عند المتلقي ثم تدفعه إلى الإشارة إليها بمصطلح يناسبها « ولذلك فإن المفاهيم يجب أن تخلق وأن توجد قبل أن تصاغ المصطلحات للتعبير عنها »⁵ شرط أن يكون « لكل مفهوم مصطلح ولكل مصطلح مفهوم »⁶ فالمفهوم إذن هو مضمون ودلالة المصطلح التي تتشكل في ذهن المتلقي وعلى هذا « فالمصطلحي يتخذ المفهوم كنقطة انطلاق وينظر إلى المصطلح على أنه ترجمته اللغوية »⁷ وهذا ما يفرضه الواقع إذ أنّ المصطلحات هي رموز لا تولد إلا بوجود المفاهيم المستجدة في المجتمع.

- الحدّ:

الحدُّ لغة هو « الفصل بين الشئيين لئلا يختلط أحدهما بالآخر »⁸ .

¹-سعيد جبر أبو خضرفي إشكالية تعريف مصطلح المعجمات-المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها-جامعة مؤتة-الكرك-الأردن-المجلد 3-العدد 1-ذو الحجة 1427هـ/كانون الثاني 2007م- ص 56.
²-ابن فارس-مقاييس اللغة-4/457.
³-مجدي وهبة-كامل المهندس-معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب-مكتبة لبنان-بيروت-لبنان-1984م-ط2-ص 378.
⁴-ماري-كلود لوم-علم المصطلح مبادئ وتقنيات-ص 47.
⁵-خالد الأشهب-المصطلح العربي البنية والتمثيل-ص 68.
⁶-سعيد جبر أبو خضرة-في إشكالية تعريف مصطلح المعجمات-المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها-جامعة مؤتة-الكرك-الأردن-المجلد 3-العدد 1-ذو الحجة 1427هـ/كانون الثاني 2007م-ص 56.
⁷-ماري-كلود لوم-علم المصطلح مبادئ وتقنيات-ص 47.
⁸-ابن منظور-لسان العرب-2/799.

وهو « الحاجز بين الشئيين »¹ و « قول دال على ماهية الشيء »²، ويقدم السكاكي شرحاً واضحاً ودقيقاً للحد فيقول: « الحد: عندنا دون جماعة من ذوي التحصيل، عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه أو بلوازمه أو بما يتركب منهما تعريفاً جامعاً مانعاً ونعني بالجامع كونه متناولاً لجميع أفرادهِ إن كانت له أفراد، وبالمانع كونه أياً دخول غيره فيه »³.

من خلال هذا التعريف يمكن التفريق بين التعريف والحد، إذ يشترط في التعريف أن يكون جامعاً مانعاً حتى يكون حدّاً، فالحد « يعد وصفاً لغوياً للمفهوم مبني على لائحة من الخصائص التي تنقل معنى المفهوم، فهو يأخذ صورةً تَنَبُّوً بسيطاً حول الكلمة أو التعبير »⁴ إذ يتمثل في مجموعة الصفات المميزة والدقيقة للمصطلح، « كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق »⁵ فالنطق يميز الإنسان عن جميع الكائنات التي يشترك معها في كونه حيواناً.

و يلخص خالد الأشهب في مؤلفه - المصطلح العربي البنية والتمثيل - الهدف من الحد في الاصطلاح :

- تثبيت أولي للمعادلة: مصطلح / مفهوم.
- تحديد المصطلح بالتحقق من وجود حد مستقل.
- شرح معنى المفهوم للمستعملين المختصين في بنوك المعطيات كالمترجمين والمختصين في الميادين العلمية⁶.
- الكلمة / المصطلح:

الكلمة والمصطلح كلاهما وحدة لغوية ، « فالكلمة تتطبع بشكلها الصوتي والخطي كذلك (الكتابة) فهي ذات بنية صرفية إما بسيطة أو مركبة وتصنّف نحويًا ضمن فصيلة

¹- ابن فارس-المقاييس-3/2.

²-الجرجاني-التعريفات-ص 112.

³-أبو يعقوب السكاكي-مفتاح العلوم-ضبط : نعيم زرزور-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-1403هـ/1983م-ط2-ص436.

⁴-خالد الأشهب-المصطلح العربي البنية والتمثيل-ص 72.

⁵-الجرجاني-التعريفات-ص112.

⁶- خالد الأشهب-المصطلح العربي البنية والتمثيل- ص 77.

معينة وهي ذات مدلول يضطلع القسم التصنيفي الذي ينتمي إليه شيء معين (عين المسمى) ، والمصطلح كذلك يشكل نفس الخصائص مع الكلمة العادية من هذه الوجهة «¹ ، وهنا تكون نقطة الالتقاء بين اللفظين، في كونهما « يشتركان في الشكل المعجمي، إذ كل منهما يستعمل في الخطاب وله خصائص المعجم العام من اشتقاق ومتغيرات صرفية وتكوينية وصوتية »².

- المستوى الصوتي: كلاهما يتشكل من وحدات صوتية.
- المستوى الصرفي: كلاهما عبارة عن بنية صرفية محددة.
- المستوى التركيبي: كلاهما يكون عنصرا في تركيب نحوي.
- المستوى الدلالي: كلاهما يتشكل من دال ومدلول.

أما من حيث الفروقات فهي عديدة منها:

- ترتبط الكلمة باللغة العربية العامة التي يتداولها كل الأفراد، في حين يرتبط المصطلح باللغة الخاصة التي تستخدمها فئة تشترك في التخصص، فالمصطلح « يفرض نفسه كممارسة موحدة داخل مجال للخبراء، بينما الكلمة في اللغة العامة تكون انعكاسا لذاكرة جماعية ولموروث ثقافي »³ ، أي « تتوقف دلالة الكلمة إلى حدّ كبير على المحيط اللغوي، في حين أنّ دلالة المصطلح تكون مرتبطة قبل كل شيء بالمحيط التداولي التواصلي »⁴.
- المصطلح كثيرا ما يكون من أصل يوناني أو لاتيني إذ تميل « اللغات الأوروبية في الغالب إلى اعتماد مكونات ذات أصول يونانية ولاتينية و باعتبارها متتام، فهذا يشكل ميزة اختلفت بها المصطلحات »⁵، أمّا الكلمات فتتشكل من حروف اللغة المستخدمة.

¹ -يوسف مقران-المصطلح اللساني المترجم مدخل نظري إلى المصطلحيات ص-114.
² -خليفة الميساوي-المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم-دار الأمان-الرباط-المغرب-1434هـ/2013م-ط1-ص 66.
³ -خالد الأشهب-المصطلح العربي البنية والتمثيل-ص 34.
⁴ -هنري بيجوان وفيليب توارون-المعنى في علم المصطلحات-ترجمة: ريتا خاطر-مراجعة: سليم نكد-المنظمة العربية للترجمة-بيروت-لبنان-ط1-ديسمبر 2009م-ص 24.
⁵ -يوسف مقران-المصطلح اللساني المترجم مدخل نظري إلى المصطلحيات-ص 114.

- يتحدد معنى الكلمة من خلال السياق، بعكس المصطلح الذي يفهم معناه منفردًا، « فالمصطلح لا يحمل إلا مفهومًا واحدًا، ولا يستخدم إلا في سياق تواصلية مخصوص ومن قبل جماعة لسانية مخصوصة »¹، أمّا الكلمة فهدها التواصل الاجتماعي « فحينما تجري في الخطاب قد تتطور دلالاتها بصورة عفوية وتقبل التغيير من سياق اجتماعي تواصلية إلى آخر »².
- الكلمة تحمل في طياتها دلالات تأثيرية، أما المصطلح فليس له أية دلالة تأثيرية، فهو ذو طابع علمي دقيق « خالٍ من الشعور والخصائص الذاتية للمتكلم »³ ، في حين نجد أن الكلمة « تحمل معها الجانب الشعوري والنفسي والتفاعلي للمتكلم حسب سياق استعمالها »⁴.
- ينطلق المصطلحي في عمله من المدلول (المفهوم) إلى الدال (التسمية) ، أمّا اللغوي فينطلق من الدال (الشكل) إلى المدلول (المعنى) ، إذن الفرق « يتصل بالمنطلقات المنهجية التي يعتمدها كل من المصطلحيين واللسانيين في قضية التسمية فيعتبر أنّ وحدات التسمية بالنسبة إلى المصطلحيين تكون من كلمة يلحق بها مفهوم، أما اللسانيون فإن الكلمة عندهم تمثل وحدة لا تقبل التفكيك فهي مكونة من الشكل والمحتوى »⁵.
- تتشكل الكلمة من [شكل ومعنى]، أما المصطلح فيتشكل من [تسمية ومفهوم]، ففي علم الألفاظ نتحدث عن الكلمة والدال والمدلول، وفي علم المصطلحات عن المصطلح والتسمية والمفهوم»⁶.
- تحمل الكلمة دلالات مختلفة وتقبل الترادف و المشترك اللفظي، أمّا المصطلح فله دلالة واحدة فقط ، « فالكلمة مرجعها لا يكون متصلبا ويتيح مجالاً للإبداع وتمثيل المعارف المشتركة، أما المصطلح فيحتاج إلى دقة المرجع وصلابة التعريفات »⁷.

«⁷.

¹-خليفة الميساوي-المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم-ص 69.

²-المرجع نفسه-ص 69.

³-المرجع نفسه-ص 69.

⁴-المرجع نفسه-ص 69.

⁵-المرجع نفسه-ص 66.

⁶-المرجع نفسه-ص 70.

⁷-المرجع نفسه-ص 67.

- تولد المصطلحات باتفاق مجموعة من المختصين ويشترط توحيدها عند الاستعمال، أمّا الكلمة فلا يشترط التواضع والاصطلاح عليها.

رابعاً : آليات توليد المصطلح:

المصطلح هو حجر الزاوية بالنسبة لكل العلوم، إذ لا يمكن لأي علم أو فن أن يتطور وينمو دون توفر المصطلح مهما كانت اللغة المعتمدة في ذلك إذ « أثبت التحليل اللساني أن جميع اللغات متساوية في أداء المعنى التواصلية ولا تفاضل بين الألسن في هذا الشأن »¹، وعليه وجب على المختصين مواكبة التطور العلمي بتسمية المفاهيم الجديدة، ولا يتم ذلك إلا بوساطة آليات التوليد التي يقصد بها «إحداث لفظ جديد في اللغة يستجيب لحاجة التعبير عن معنى جديد، ولكل لغة وسائل متنوعة لتوليد الألفاظ الجديدة»² ومن هذه الوسائل الاشتقاق، الاقتراض، المجاز، النحت، الترجمة...

و«التوليد باعتباره نشاط لإبداع التسميات الجديدة يفرض نفسه في المجالات المختصة حيث يقتضي الظهور المستقر للمفاهيم الجديدة إبداعاً معجمياً دائماً»³ يدفع باللغة إلى النمو المتواصل ، « وقد نجحت محاولات المؤلفين والمترجمين في هذا المجال واستطاعوا أن يعمدوا إلى الألفاظ القديمة ذات الدلالات المندثرة ويطلقوها على مستحدثات هذا العصر»⁴.

1- الاشتقاق:

تتشكل الألفاظ في حقول، كل حقل تشترك مفرداته في المادة الأساسية، وفي المعنى المعجمي، وتختلف في المبنى والصيغة، وهذا ما ينعت بالاشتقاق « البوابة الأوسع والأضخم لذلك التوسع المقصود به صناعة مصطلحات جديدة يتم توليدها من اشتقاقات متعددة بناء على معطيات المسمى الجديد »⁵، يقول المسدي في أهمية الاشتقاق « لولاه لتعذر على العربية أن تحيا اللهم إلا أن تستعيز عنه بطواعية أخرى، فهو إذن ظاهرة حتمية الحضور في اللغة العربية، وهو إحدى مسلمات وجودها »⁶ ، وهو « أهم وسيلة

¹-خليفة الميساوي-المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم-ص 130.

²-علي القاسمي-علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية-ص 414.

³-خالد الأشهب-المصطلح العربي البنية والتمثيل-ص 95.

⁴-أحمد مطلوب-بحوث مصطلحية-منشورات المجمع اللغوي-1427هـ/2006م-ص 23.

⁵-كمال أحمد غنيم-آليات التعريب وصناعة المصطلحات الجديدة-إصدارات مجمع اللغة العربية الفلسطيني المدرسي-غزة فلسطين-1435هـ/2014م، ص 57.

⁶-عبد السلام المسدي-قاموس اللسانيات-عربي-فرنسي/فرنسي-عربي مع مقدمة في علم المصطلح-ص 32.

من وسائل توليد اللفظ والمصطلح لدى المعرّبين المحدثين «¹ الذين أقرّوا في أغلبهم بأن الاشتقاق هو « تكوين لفظ عربي جديد من مادة عربية عرفتھا المعجمات، وبوزن عربي عرفه النحاة وأثبتته النصوص »² ، والاشتقاق عندهم « لا يخضع إلى القوالب والأبنية فحسب بل تدخل فيه الاعتبارات الصوتية والنطقية لدى المتكلمين كما تنظّمه إلى حد كبير قواعد ائتلاف الأصوات العربية وتتأفرها »³ ، وفي الغالب هذه « المصطلحات تندر فيها الأفعال والظروف وتطرّد الأسماء والصفات »⁴ ، و الملاحظ أن ما جاء به المحدثون ليس ببعيد عن آراء القدامى التي تعد حجر الأساس لهذا الموضوع ، إذ يعرفه الجرجاني بأنّه « نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنى وتركيبا ومغايرتها في الصيغة »⁵ ، و عند السيوطي هو « أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقها معنى ومادة أصلية ، وهيئة تركيب لها ، ليبدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة »⁶ ، و « اشتقاق الشيء : بنيانه من المرتجل، واشتقاق الكلام: الأخذ فيه يمينا وشمالا »⁷ .

مما سبق يتضح أن القدامى اتفقوا على أنّ الاشتقاق هو توليد صيغة من صيغة أخرى بشرط اتفاقها في الدلالة واختلافها في البنية، فأما الصيغة الأولى فهي أصل الاشتقاق وقد تعددت الآراء في نوعها ، هل هو الفعل أم المصدر؟ والأرجح « أنه لا المصدر ولا الفعل هما أصل المشتقات بل الأصل هو الاسم ، والاسم المقصود هو اسم العين أو الجوهر، فأسماء الأعيان هي أصل المشتقات سواء أكانت ثلاثية أم رباعية أم خماسية »⁸ ، وقد أشار ابن جنى في كتابه الخصائص إلى هذه الفكرة حين قال: «وأیضا فإنّ المصدر مشتق من الجوهر كالنبات من النبت، وكالاستحجار من الحجر، وكلاهما اسم »⁹ ، وأما الصيغة الثانية فهي المصطلح.

¹-ممدوح محمد خسارة-علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات العربية-ص 101.

²-لعبيدي بو عبد الله-مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية-ص 108.

³-ممدوح محمد خسارة-علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات العربية-ص 101.

⁴-هشام خالدی-صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث-ص 133.

⁵-الجرجاني-التعريفات-ص 43.

⁶-جلال الدين السيوطي-المزهر في علوم اللغة وأنواعها-تحقيق: محمد جاد المولى و آخرون-المكتبة العصرية-

بيروت-لبنان-1406هـ/1986م-346/1.

⁷-ابن منظور-لسان العرب-4/2302.

⁸-ممدوح محمد خسارة-علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية-ص 102.

⁹-ابن جنى-الخصائص-تحقيق محمد علي النجار-المكتبة العلمية - القاهرة - مصر - 1371 هـ / 1952 م -34/2.

وباعتبار الاشتقاق « تولّد اصطلاحى ضمن الحقل الدلالي الواحد »¹، قسمه العلماء العلماء إلى أقسام: الاشتقاق الصغير، الاشتقاق الكبير، الاشتقاق الكُبار، الاشتقاق الكُبار.

- الاشتقاق الصغير:

ويسمى أيضا الاشتقاق العام أو الصرفي، و هو عبارة عن « انتزاع كلمة من أخرى بتغيير في الصيغة مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الأصلية وفي ترتيبها »²، وبمعنى آخر « هو أن يكون بين اللفظين تناسب في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب »³، يقول في ذلك ابن جني « كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقرّاه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغته ومبانيه وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة من تصرفه، نحو سلم وسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى والسلامة، والسليم»⁴ ويعتبر هذا النوع من الاشتقاق أكثر الأنواع استعمالا.

- الاشتقاق الكبير:

ويسمى الابدال « و هو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في بعض أحرفها مع تشابه بينهما في المعنى و اتفاق في الأحرف الثابتة و في مخارج الأحرف المغيرة أو في صفاتها أو فيهما معا »⁵، أي « أن يكون بين اللفظين تناسب في المخرج نحو نعق من من النهق»⁶، فيتم استبدال حرف بآخر لعلاقة بين اللفظين « وهو ظاهرة صوتية تعاملية... من حيث القيمة الوظيفية غير ذي مردود معجمي ولا إثراء دلالي »⁷، فهو نادر الاستعمال غير مجدّ في إثراء المصطلحية.

¹-عبد السلام المسدي-قاموس اللسانيات (عربي-فرنسي/فرنسي-عربي) مع مقدمة في علم المصطلح-ص 32.
²-عبد الله أمين-الاشتقاق -مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر -القاهرة -مصر -ط1 -جمادى الأولى 1376هـ/ديسمبر 1956م - ص1.
³-الجرجاني-التعريفات-ص 44.
⁴-ابن جني-الخصائص-2/134.
⁵- عبد الله أمين - الاشتقاق - ص2.
⁶-الجرجاني-التعريفات-ص 44.
⁷-عبد السلام المسدي-قاموس اللسانيات(عربي-فرنسي/فرنسي-عربي) مع مقدمة في علم المصطلح -ص 34.

- الاشتقاق الكُبار:

يُسمى هذا النوع من الاشتقاق « قلبا وهو أن يكون بين الكلمة الأصلية والكلمة المشتقة تناسب في اللفظ والمعنى دون ترتيب في الحروف »¹، ويُعرفه الجرجاني بقوله: « أن يكون بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب نحو جذب من الجذب»²، ويكون ذلك بتقليب الكلمة على وجوهها الستة مع وضعها تحت معنى عام يجمعها، ويضرب ابن جني أمثلة عديدة لهذا النوع من الاشتقاق «من ذلك تقليب (ج ب ر) فهي أين وقعت للقوة والشدة ومنها (جبرت العظم، والفقير) إذا قويتها وشددت منهما، والجبر: الملك لقوته وتقويته لغيره، ومنها (رجل مجرب) إذا جربته الأمور ونجّته ، فقويت مُنته، واشتدت شكيمته...»³.

الملاحظ أنّ هذا الاشتقاق قليل الاستعمال في مجال المصطلحية ذلك أنه « مظهر معجمي ليس إلا ، فهو ظاهرة أفقية لا يمكن إجراؤها على طبقات المادة اللغوية »⁴، و لكن « إذا أحسن الانتفاع به أمد اللغة بثروة حسنة »⁵.

- الاشتقاق الكُبار:

و يسمى نحتا وهو « لون من الاشتقاق لم يعرفه العرب كثيرا و لم يغلوا فيه غلوهم في أنواع الاشتقاق الثلاثة الشائعة »⁶، لأنهم اكتفوا بها عنه . و النحت « أخذ كلمة من كلمتين فأكثر مع تناسب بين المأخوذ و المأخوذ منه في اللفظ و المعنى معا »⁷ ، فهو إذا توليد الكلام بعضه من بعض.

¹-المرجع السابق - ص 33.

²-الجرجاني-التعريفات-ص 44.

³-ابن جني-الخصائص-135/2.

⁴-عبد السلام المسدي-قاموس اللسانيات(عربي-فرنسي/فرنسي-عربي) مع مقدمة في علم المصطلح -ص 33.

⁵- عبد الله أمين - الاشتقاق- ص 2 .

⁶- صبحي صالح - دراسات في فقه اللغة - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - ط 3 - 2009م - ص 243.

⁷- عبد الله أمين - الاشتقاق - ص 2.

و قد استعان به المصطلحيون كوسيلة لتوليد المصطلحات عند الضرورة القصوى ،
و ذلك بشروط هي : « انسجام الحروف عند تأليفها في الكلمة المنحوتة و تنزيل هذه
الكلمة على أحكام العربية ، و صياغتها على وزن من أوزانها »¹ .

2- الاقتراض:

ينشأ الاقتراض عن احتكاك اللغات بعضها ببعض عبر التاريخ ، « فهو ظاهرة
طبيعية في كل اللغات الحية ، و هو مظهر دال على حيوية هذه اللغات و تطورها »² ،
فهي لا تقتأ تتبادل فيما بينها ما تحتاجه من ألفاظ ، فتستعير من هذه و تعير الأخرى ،
و على هذا « فاقتراض الألفاظ من اللغات الأخرى هو وسيلة من وسائل توليد المفردات
و إثراء اللغة و توسيع نظامها المفهومي »³ ، و يكون الاقتراض بأخذ لفظ جديد من لغة
أجنبية للتعبير به عن مفهوم أو مختَرع في لغة ما بعد أن استعصى على أهلها إيجاد لفظ
في لغتهم للتعبير به.

« و يقوم بالاقتراض فرد أو جماعة عن قصد أو غير قصد »⁴ ، و ذلك حسب ما
تقتضيه الحاجة للتعبير عن مستجدات العصر، إذ قد يتلفظ شخص ما في سياق حديثه
بلفظ أجنبي للتعبير عن أفكاره التي تفتقر لغته للفظ مناسب لها ، أو قد تقوم هيئات
خاصة بالاتفاق إلى إدراج ألفاظ أجنبية في لغتها للتعبير عن أشياء جديدة و معاصرة لا
يوجد لفظ مقابل لها في لغتهم ، و غالبا ما يدرج هذا اللفظ بعد صقله و جعله مناسباً
و اللغة المقترضة ، فهو « يتأثر عادة بالنظام الصوتي و الصرفي للغة المتلقية »⁵ .

و تعد اللغة العربية أكثر اللغات قابلية للاقتراض و ذلك بسبب مرونتها ، إذ « أدى
الاقتراض اللغوي إلى دخول المئات و ربما الآلاف من الكلمات الأجنبية إلى اللغة

¹ - صبحي صالح - دراسات في فقه اللغة - ص 274.

² - جودي مرداسي- آليات توليد المصطلح - الاقتراض اللغوي - مجلة الذاكرة مخبر التراث اللغوي و الأدبي في
الجنوب الشرقي الجزائري - كلية الآداب و اللغات - جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر- العدد 5 - 03
تشرين الثاني (نوفمبر) 2015 - ص 286.

³ - علي الفاسمي - علم المصطلح - أسسه النظرية و تطبيقاته العلمية - ص 414.

⁴ - المرجع نفسه - ص 414 .

⁵ - المرجع نفسه - ص 414.

العربية»¹، فكانت بذلك أكثر اللغات تجددًا و غزارة من حيث الألفاظ و الدلالات و المعاني .

3- النحت:

يعدُّ النحت آلية من آليات توليد الألفاظ الجديدة ويكون، « بصوغ وحدة معجمية جديدة بسيطة من وحدتين بسيطتين أو أكثر»²، كأن « تضمه إلى كلمتين أو أكثر فتسقط من كل منها أو من بعضها حرفًا أو أكثر وتضم ما بقي من أحرف كل كلمة إلى أخرى، وتؤلف منها جميعًا كلمة واحدة فيها بعض أحرف الكلمتين أو أكثر، وما تدلان عليه من معان»³، و قد أورد السيوطي عن ياقوت الحموي أنّ « النحت هو كلمة منحوتة من كلمتين كما ينحت النجار خشبتين ويجعلهما واحدة»⁴، لذلك لجأت إليه العرب قديما وحديثًا إلا أنها لم تتوسع في استعماله إلا للضرورة فقد « مالت المعاجم اللغوية العربية إلى اتخاذ موقف التحفظ والاحتباس تجاه النحت ورأت استخدامه عند الضرورة»⁵، فعندما «ل احظ بعض المحدثين أنّ الألفاظ الأجنبية الدالة على المعاني العلمية والمخترعات الحديثة تكون في كثير من الأحيان مركبة من كلمتين أو أكثر، ولاحظوا أنّ ترجمتها ترجمة حرفية يجعل المقابل العربي طويلًا مما حدا ببعضهم إلى توظيف النحت»⁶، الذي لم يكن ناجحًا في كثير من الأحيان إذ اعتبر « أسلوبًا ناشزًا وقلما وفق اللاجئون إليه ولو في ضرورات المصطلح العلمي»⁷، ومن أمثلة المصطلحات الحديثة التي ولدت عن طريق النحت:

- الطحاسنة : مريدي "طه حسين".

- مقيهل : دواء مقيء ومسهل.

¹ - جودي مرداسي- آليات توليد المصطلح - الاقتراض اللغوي - مجلة الذاكرة مخبر التراث اللغوي و الأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري - كلية الآداب و اللغات - جامعة قاصدي مرياح - ورقلة - الجزائر- العدد 5 - 03 تشرين الثاني (نوفمبر) 2015 - ص 294.

² - هشام خالدي-صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث-ص 133.

³ - لعبيدي بو عبد الله-مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية-ص 124.

⁴ - جلال الدين السيوطي-المزهر في علوم اللغة وأنواعها-482/2.

⁵ -كمال أحمد غنيم-آليات التعريب وصناعة المصطلحات الجديدة-ص 19.

⁶ -المرجع نفسه-ص 19.

⁷ -عبد السلام المسدي-قاموس اللسانيات(عربي-فرنسي/فرنسي-عربي) مع مقدمة في علم المصطلح -ص 30.

- التلضلي : ثلاثي الأضلاع.
- الكريض : نحت من كرية الدم البيضاء¹.

إنّ النحت على الرغم من كونه وسيلة فعّالة لتوليد المصطلحات إلا أنّ « الكلمات المنحوتة الشائعة في اللغة العربية قديما وحديثا، قليلة جدًا إذ ما قورنت بغيرها من أنواع الألفاظ المولّدة »²، ويرجع ذلك إلى نفور اللغويين والمصطلحيين منه وتفضيل مختلف وسائل التوليد عليه

3- الترجمة:

الترجمة من الآليات الهامة للرقى اللغوي، وخاصة في وقتنا الراهن، وذلك لكثرة المؤلفات باللغات الأجنبية، والتي تحتاج للاطلاع عليها ترجمتها إلى اللغة العربية.

الترجمة: « بفتح التاء والجيم ملحق فعّلة... بيان لغة ما بلغة أخرى »³ ، و بمعنى آخر « إبدال لفظة بلفظة تقوم مقامها بخلاف التفسير »⁴ ، ويتم ذلك « بالنقل من لغة إلى لغة أخرى نقلا حرفيا مع التزام الصورة اللفظية للكلمة أو ترتيب العبارة »⁵ ، أي وضع تسميات دقيقة للمصطلحات الأجنبية «فينتقل فيه المدلول دون الدال من لغة مصدر إلى لغة مورد »⁶ ، و يكون هذا النقل بشرط أن « يتناسب مع النظام المفهومي والاسمي العربيين، ولا يتعارض مع القيم الاجتماعية والنفسية والثقافية والحضارية العربية »⁷.

كما يشترط في الترجمة أخذ السياق الذي ترد فيه الكلمات بعين الاعتبار « ذلك أنّ لكل كلمة معنى معجميا لغويا وعدة معان استعمالية اصطلاحية ، فكلمة عامل مثلا ذات المعنى المعجمي المحدد لا يصح ترجمتها بالمعنى ذاته في نص نحوي أو قانوني

¹-كمال أحمد غنيم-آليات التعريب وصناعة المصطلحات الجديدة-ص 19.

²-علي القاسمي-علم المصطلح-445/2.

³-التهانوي-كتشاف اصطلاحات الفنون-414/1.

⁴-أبو اليقظ الكفوي - الكليات-213.

⁵-مجدي وهبة-كامل المهندس-معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب-ص 93.

⁶- إبراهيم بن مراد-مسائل في المعجم-دار الغرب الإسلامي-بيروت-لبنان-ط1-1997م-ص 43.

⁷-لعبيدي بو عبد الله-مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية-ص 116.

أو فيزيائي أو تاريخي»¹ ، و هذا ما يستدعي ضرورة إمام المترجم بخصائص ومعاني اللغة الأجنبية المراد نقلها.

فالترجمة «نقل مبدع وذلك لاستحالة نقل شيء من نقطة إلى أخرى مع بقاءه على حاله مطلقاً»²، وهنا يظهر إبداع المترجم وقدرته على تحويل النص من مقامه الأول إلى مقام آخر.

4- المجاز:

«يحتمل المجاز المكانة الثالثة في وضع المصطلحات بعد الترجمة والاشتقاق»³ ، كما أن له «شأنًا أعظم في اللغة، وإن الناظر في مفاعلات اللغة تركيباً ودلالة يهتدي رأساً إلى أنّ شأن المجاز مع اللغة كشأن الدم الحيوي في الكائن»⁴ ، ذلك أنّ المجاز هو «إحدى طاقات الحركة الذاتية في الظاهرة اللغوية فإذا تستوعب المدلولات الجديدة دون إقحام دوال طارئة على جهازها القاموسي»⁵ ، والمجاز في تعريفه هو: «كل لفظ نقل عن موضوعه»⁶ ، أي «كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول فهي مجاز، وإن شئت قلت: كل كلمة جُزّت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن تستأنف فيها وضعا لملاحظة بينما تجوز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز»⁷ ، والمقصود من ذلك أنّ المجاز هو استعمال كلمة في غير موضعها الأصلي لعلاقة تربط بين المعنيين الحقيقي والمجازي، مع وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي، هذه القرينة التي تفهم من سياق المعنى، ذلك أنّ المعنى الحقيقي لا يكون هو المقصود أبداً.

1- ممدوح محمد خسارة- علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات العربية-ص 40.
2- عمار ساسي-الكلمة والمصطلح في اللسان العربي-الصناعة والترجمة - عالم الكتب-إربد-الأردن-2016م-ط1- ص 44.
3- ممدوح محمد خسارة- علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات العربية-ص 229.
4- لعبيدي بو عبد الله-مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية-ص 140.
5- عبد السلام المسدي-قاموس اللسانيات(عربي-فرنسي/فرنسي-عربي) مع مقدمة في علم المصطلح -ص 44.
6- عبد القاهر الجرجاني-دلائل الإعجاز-تعليق : محمود شاكر-مكتبة الخانجي-القاهرة-مصر-1404هـ/1984م-ص 66.
7- عبد القاهر الجرجاني- أسرار البلاغة - تعليق : محمود شاكر- دار المدني - جدة - السعودية - 1412هـ / 1991م - ص 352/351.

ويبين ابن جني الفائدة من المجاز فيقول: « إنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة»¹، ويُقصد من الاتساع أن المجاز يخرج الكلمة من حيز دلالتها الضيقة التي تدل عليها في الحقيقة إلى دلالتها المترامية التي تُحال إليها بالمجاز، أما التوكيد فلتوكيد هذه الدلالات في نفوس المتلقين والتأثير فيهم، وأما التشبيه فهو أساسي في المجاز ويتمثل في تلك العلاقة الرابطة بين المعنيين الحقيقي والمجازي، ويوضح ذلك المحدثون باستعداد اللغة لإنجاز تحولات بين أجزائها « بأن يُنتقل بوحدة معجمية ما من دلالتها الأصلية التي وضعت لها في أصل استعمالها إلى دلالة جديدة إما بتوسيع الدلالة الأصلية توسيعاً مؤدياً إلى التعميم، وإما بتضييقها تضييقاً مؤدياً إلى التخصيص»².

فالمجاز إذن يتم بتحريك « الدال فينزاح عن مدلوله ليلايس مدلولاً قائماً أو مستحدثاً وهكذا يصبح جسر العبور تمتطيه الدوال بين الحقول المفهومية»³ التي أصبحت «مفرداتها تخضع لتطور دلالي مستمر، بغية الوفاء بحاجات المجتمع التعبيرية المتجددة»⁴، والملاحظ أن المحدثين قد أولوا اهتمامهم بالألفاظ المهجورة التي لم تعد مستعملة في اللغة فجعلوها « تُستحيا وتُشحن بدلالات جديدة لم تكن لها، لقد أحييت كلمات مثل الوشيعه وهي خشبة كان يلف عليها النساج الخيوط، وتجاوز بها الآن لمجموعة الأسلاك الكهربائية التي تلف حول محور»⁵، وكذلك « كلمة النفثة في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ﴿٢﴾ وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ ﴿٤﴾ ﴾»⁶ أخذت في العصر الحديث للدلالة عن الطائرة السريعة التي تعتمد على نفث الدخان بجامع معنى النفخ والنفث في كل منهما»⁷، وهذا يبين مدى إسهام المجاز في تطوير المصطلحات ووفرتها في اللغة العربية.

¹ - ابن جني- الخصائص- 442/2.

² - إبراهيم بن مراد- مسائل في المعجم- ص 43.

³ - عبد السلام المسدي- قاموس اللسانيات (عربي-فرنسي/فرنسي-عربي) مع مقدمة في علم المصطلح ص 44.

⁴ - ممدوح محمد خسارة- علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات العربية- ص 224.

⁵ - المرجع نفسه- ص 230.

⁶ - سورة الفلق- الآيتين (3-4).

⁷ - كمال- أحمد غنيم- آليات التعريب وصناعة المصطلحات الجديدة- ص 12.

الفصل الأول

المصطلح المصرفي

أولاً : بين الصرف و التصريف

ثانياً: الميزان الصرفي

ثالثاً: القلب المكاني

رابعاً: علم الصرف عند المحدثين

خامساً: المقاطع الصوتية

أولاً : بين الصِّرف و التصريف:

- في اللغة:

ورد في مقاييس اللغة أنّ «الصاد والراء والفاء معظم بابه يُدلّ على رجوع الشيء من ذلك صرفت القوم صرفاً وانصرفوا إذا رجعهم فرجعوا»¹ ، و «صرفه يصرفه يرده ... والصبيان قلبهم ... وتصريف الآيات تبيينها وفي الدراهم والساعات إنفاقها وفي الكلام اشتقاق بعضه من بعض وفي الرياح تحويلها من وجه إلى وجه»²، كما ورد في المعجم الوسيط «انصرف عنه تحوّل عنه وتركه ، و في التنزيل العزيز ﴿ثُمَّ أَنْصَرَفُوا سَرَفًا﴾³ ، وتصرّف فلان في الأمر: احتال وتقلّب فيه»⁴، فالصرف والتصريف أصلهما مصدران لصرف وصرّف، وكلاهما يدل على معاني: التقليب والتحويل والتغيير. إلا أنّ التصريف أبلغ في معنى التغيير من الصِّرف والعكس في معنى التحويل والتقليب، وفي هذا السياق يقول النفتازاني: «لم اختير التصريف على الصِّرف مع أنه بمعناه؟ قلنا: لأن في هذا العلم تصرفات كثيرة فاختر لفظ يدل على المبالغة والتكثير»⁵.

- في الاصطلاح:

عند البحث في كتب القدامى يتضح أنه شاع عندهم مصطلح التصريف، ولعل أول من عرفه هو سيبويه في "الكتاب" حين قال: «هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعنلة، والمعنلة، وما قيس من المعنل الذي لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل»⁶ ، فالتصريف عنده هو البحث في أحوال الكلمة العربية وبنيتها اسماً كانت أو صفة أو فعلاً،

¹- ابن فارس -مقاييس اللغة-3/343.

²- الفيروز أبادي- القاموس المحيط-الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - مصر- 156/3- 157.

³- سورة التوبة- الآية 127.

⁴- مجمع اللغة العربي-المعجم الوسيط-مكتبة الشروق الدولية-مصر-ط1- 1425هـ/2004م-ص 513.

⁵- النفتازاني-شرح مختصر التصريف العزّي في فن الصرف-تحقيق: عبد العال سالم مكرم-المكتبة الأزهرية للتراث-

مصر- 1417هـ/1997م-ط8-ص 28.

⁶- سيبويه-الكتاب-تحقيق عبد السلام محمد هارون-مكتبة الخانجي القاهرة-مصر-ط3- 1408هـ/1988م-4/242.

وما لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وإبدال و إعلال و إدغام، أما الفعل في قوله فيقصد به "الميزان الصرفي".

ثم تلاه تعريف لابن جني بيّن فيه أنّ التصريف «إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى»¹ لتوليد ألفاظ متعددة ومعان متباينة، و أعقبه بتعريف آخر جاء في كتابه "التصريف الملوكي" يقول فيه : «التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول... فتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير»²، وبهذا يكون ابن جني قد أشار في القول الأول إلى ظاهرة القياس اللغوي ، أما في القول الثاني فنجد أنه يدل على ظاهرة الاشتقاق من الأصل الواحد، فمفهوم الصرف عنده مقتصر على تغيير شكل الكلمة دون معناها الصرفي ، و يورد ابن الحاجب تعريفا موجزا شاملا لعلم الصرف حين قال: «التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب»³، والمقصود هنا "بأبنية الكلم" صيغة الكلمة ووزنها وهيئتها من حيث عدد الحروف وترتيبها وحركاتها، مع الأخذ بعين الاعتبار الحروف الأصلية والزائدة، أما قوله "التي ليست بإعراب" فيوضحها الاسترابادي بقوله: «لم يكن محتاجا إليه، لأن بناء الكلمة... لا يعتبر في حالات آخر الكلمة، والإعراب طارٌّ على آخر حروف الكلمة»⁴.

والملاحظ أنّ تعريف ابن الحاجب هو المعتمد في الغالب عند المتقدمين، فهذا الشيخ أحمد الحملاوي يستند إلى هذا التعريف مع بعض التعقيب، إذ يرى أنّ للصرّف معنيين: معنى عملي ومعنى علمي «المعنى العملي: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة، لا تحصل إلا بها، كاسمي الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، والتنثية والجمع إلى غير ذلك. والمعنى العلمي: علم بأصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي

¹ ابن جني-المنصف-تحقيق : إبراهيم مصطفى-عبد الله أمين-وزارة المعارف العمومية-إدارة إحياء التراث القديم-مصر-ط 1 - 1373هـ/1954م-3/1 - 4.

² ابن جني-التصريف الملوكي-تصحيح وفهرسة محمد سعيد الحموي-شركة التمدن الصناعية-الغربية-مصر-ط 1-ص 2.

³ ابن الحاجب-الكافية في علم النحو والشافية في علمي التعريف والخط-تحقيق : صالح عبد العظيم الشاعر-مكتبة الأدب-القاهرة-مصر-ص 59.

⁴ رضى الدين الاسترابادي-شرح شافية ابن الحاجب-تحقيق : محمد نور الحسن و آخرون-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان- 1402هـ/1982م-5/1.

ليست بإعراب ولا بناء»¹، ويشترط الجمع بين المعنيين ليتم معنى الصرف «فالجانب العملي لا بد من أن يكون مقترنا بالجانب العلمي، وإلا فكيف يمكننا أن نتصرف دون أن نستند في هذا التصريف إلى القواعد والأحكام، والعكس في هذا صحيح أيضاً، إذ كيف تُصاغ القواعد والأحكام دون الحاجة إلى تمثيل عملي فقط»².

و يوضح ابن هشام مفهوم التصريف بدقة فيقول أن التصريف « هو تغيير بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي، فالأول كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف، والثاني كتغيير قَوْلٍ وَعَزْوٍ إلى قَالٍ وَعَزَا، ولهذين التغييرين أحكام كالصحة والإعلال وتسمى تلك الأحكام علم التصريف»³، ومن هنا يتضح أن الصرف «هو العلم بأحكام بنية الكلمة لما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك»⁴، إذن فعلم الصرف معني بأحوال الكلمة العربية وما يطرأ عليها من تغيرات مختلفة.

• دور علم الصرف في التحليل اللغوي:

لعلم الصرف أهمية عظيمة «فإن من فاته علمه فاته المعظم»⁵، فهو «أشرف شطري العربية وأغمضهما»⁶، فأما شرفه فيكمن في أنه «يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة لأنه ميزان العربية و به تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف»⁷، ويؤكد هذا المعنى قول المازني : «التصريف إنما ينبغي أن ينظر فيه من قد نقَّب في العربية، فإن فيه إشكالا وصعوبة على من ركبه»⁸، ولهذه الأهمية البالغة قدّمه علماء الصرف على النحو لأنه

1- أحمد بن أحمد الحملاوي-شذا العرف في فن الصرف-شرح وفهرسة : عبد الحميد هنداوي-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان- 1426هـ/2005م-ط3-ص 13.

2- علي جميل السامرائي-معجم المصطلحات الصرفية-دار أسامة-عمان-الأردن- 2010م-ط1-ص 281.

3- ابن هشام الأنصاري-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك-المكتبة العصرية-صيدا-لبنان-360/4.

4- عبد العزيز عتيق-المدخل إلى علم النحو والصرف-دار النهضة العربية-بيروت-لبنان-ص8.

5- السيوطي-المزهر-330/1.

6- ابن عصفور الأشبيلي-المتع في التصريف-تحقيق :فخر الدين قباوة-الدار العربية للكتاب-طرابلس-ليبيا- 1388هـ/1968م-ط1-ص27.

7- ابن جني-المنصف-2/1.

8-المصدر نفسه-340/2.

يبحث في الكلمة المفردة قبل تركيبها مع غيرها من المفردات في الجملة، يقول ابن عصفور: «و قد كان ينبغي أن يقدم علم التصريف على غيره، من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم، في أنفسها من غير تركيب ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركب، ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب»¹، و المعنى نفسه جاء به ابن جني إذ بيّن أنه «من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المنتقلة»².

و على الرغم من أهميته إلا أنه أحرَّ بعد النحو «للطفه ودقته»³ ولكونه «عويصاً وصعباً»⁴ وحتى «يكون الارتياض في النحو موطناً للدخول فيه ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرّف الحال»⁵، فالغاية كل الغاية من هذا العلم هي صون اللسان العربي من الخطأ في المفردات، ومعرفة قواعد اللغة نطقاً وكتابةً.

• مجاله:

يبحث علم الصرف في بنية الكلمة والتحويلات التي تطرأ عليها، لذلك فهو "يتناول مباحث الاسم المعرب والفعل المتصرف لأنهما يقبلان التحويل من هيئة إلى أخرى»⁶، أما «الحروف لا يصح فيها التصريف ولا الاشتقاق لأنها مجهولة الأصول»⁷. كما لا يدخل في الصرف أشباه الحروف «وهي الأسماء المتوغلة في البناء والأفعال الجامدة، فذلك لا يدخل فيما كان على حرف أو حرفين ... وأما ما وضع على الأكثر من حرفين ثم حذف بعضه فيدخله التصريف»⁸.

1- ابن عصفور-المتع-30/1.

2- ابن جني-المنصف-4/1.

3- ابن عصفور-المتع-31/1.

4- ابن جني-المنصف-5/1.

5- المصدر نفسه-5/1.

6- علي رضا-المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها-دار الفكر-بيروت - لبنان - 1437 هـ - 10/1.

7- ابن جني-المنصف-7/1.

8- ابن هشام-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك- ص360.

ويضيف ابن عصفور «الأسماء الأعجمية [التي عجمتها شخصيته] كإسماعيل ونحوه، لأنها نقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة».¹

إنّ فالصرف يختص بالأفعال المتصرفة والأسماء المتمكنة أي المعربة، فأما الأفعال فيبحث فيها من حيث التجرد والزيادة والجمود والاشتقاق والصحة والاعتلال والتعدي واللزوم...، و أمّا الاسم فيبحث فيها من حيث الصحة والإعلال والتجرد والزيادة والإفراد والتثنية والجمع والنسب والتصغير...

إنّ حصر العلماء ما يختص به علم الصرف في نقطتين :

1- الأسماء المتمكنة (المعربة).

2- الأفعال المتصرفة.

و بينوا ما لا يختص به في نقاط هي :

1- الحروف كلها .

2- الأسماء المبنية (الضمائر ، الأسماء الموصولة ، أسماء الإشارة ...).

3- الأفعال الجامدة (نعم ، بئس ، عسى ، ليس ...).

4- الأسماء الأعجمية (إبراهيم ، يعقوب ...).

ثانيا : الميزان الصرفي:

اهتم علماء اللغة بوضع مقياس لمعرفة أحوال بنية الكلمة وأطلقوا عليه "الميزان الصرفي" ، و الغاية منه هو إبراز الجذر الأصلي للكلمة (الكلمة وهي مجردة) وتبيين ما لحقها من تغيير، من زيادة أو نقص، وحركات وسكنات يقول علي رضا : «الميزان الصرفي لفظ يؤتى به لبيان أحوال بناء الكلمة من حيث الحركات والسكنات والأصول والزوائد وغيرها»² ، و يتضح هذا جليا في قول ابن الحاجب : «الميزان الصرفي يعبر عنه بالفاء والعين واللام وما زاد بلام ثانية وثالثة ويعبر عن الزائدة بلفظه، إلا المبدل من

¹- ابن عصفور-المتن-35/1.

²-علي رضا-المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها-7/1.

تاء الافتعال فإنه بالتاء، وإلا المكرر للإلحاق أو لغيره فإنه بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة إلا بثبت»¹.

فالميزان إذن يتألف من أحرف ثلاث هي (ف، ع، ل) ، فسمي الحرف الأول فاء الكلمة والثاني عين الكلمة والثالث لام الكلمة، ويُشترط أن «يطابق الميزان للموزون حركة وسكونا وزيادة أحرف فتقول في وزن :خرج = فعل، وأخرج = أفعل، واستخرج = استفعل ، وهذا تزيد أحرف الزيادة على الوزن فعل كما هي»²، هذا في حال ما إذا كانت الكلمة ثلاثية، «أمّا الرباعي المجرد فإنك تضاعف لأمه عند وزنه نحو دحرج = فعّل ، والحرف المزيد إذا وجد يضاف نحو: تدحرج = تفعّل، اقشعر = افعلل (بتكرير لامها)»³.

ويمكن تلخيص الميزان الصرفي فيما يلي:

1- الكلمة ثلاثية الأصول فعل [فَتَحَّ ← فَعَلَ / رَجُلٌ ← فَعُلٌ].

2-الكلمة زادت على ثلاثة أحرف، ينظر إلى الزيادة:

أ- الزيادة من أصل وضع الكلمة على أربعة أحرف ← فعلل [دَحْرَجَ ← فَعَّلَلَّ / دِرْهَمٌ ← فَعَّلَلَّ].

ب- الزيادة من أصل وضع الكلمة على خمسة أحرف ← فَعَّلَلَّ [سَفَرَجَلٌ ← فَعَّلَلَّ].

ج-الزيادة من أصل تكرير حرف من أصول الكلمة ← فَعَّلَلَّ [جَلَبَبَ ← فَعَّلَلَّ].

د-الزيادة من حروف (سألتمونيها) ← أَفْعَلُ - اسْتَفْعَلَّ.... [أَكْرَمَ ← أَفْعَلُ / اسْتَعْفَرَ ← اسْتَفْعَلَّ].

يرى عبد القادر عبد الجليل أن اختيار القدماء لهذه الحروف (ف ، ع ، ل) لم يكن عبثا ، بل هو خاضع لما تمتلكه من خواص صوتية متميزة ، فالفاء « صوت أسناني شفوي احتكاكي مهموس مرقق »⁴ ، و بذلك يكون صوتا مميزا لا يضاهيه صوت مجهور

¹- ابن الحاجب-الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط-ص59.

²-علي رضا-المرجع في اللغة نحوها وصرفها-7/1.

³-المرجع نفسه-7/1.

⁴- عبد القادر عبد الجليل - علم الصرف الصوتي - سلسلة الدراسات اللغوية-أزمنة- عمان - الأردن - 1998م- ص 45.

من الأصوات العربية ، فكان هو الاختيار الأمثل ، و كذلك العين فهو « صوت حلقي احتكاكي مجهور مرقق ... من الأصوات المتوسطة بين الشدة و الرخاوة »¹، و ما يميزه هو القوة العالية في الإسماع ، أما اللام فهو « صوت لثوي جانبي متوسط بين الشدة والرخاوة ، مجهور مفخم مرقق »²، فهو كالعين في شدة وصوحه السمعي. و بهذا يكون القدماء قد أبدعوا في تنسيق هذه الحروف لجعلها تتناسب و كل البنى الصرفية الفعلية منها و الإسمية.

ثالثا : القلب المكاني:

القلب المكاني ظاهرة صرفية مرتبطة بموضوع الميزان الصّرفي، وهو «عبارة عن نقل حرف أصلي من موطنه في الكلمة إلى مكان آخر فيها بالتقديم أو التأخير»³، ويكون ذلك «بتبديل بعض حروف الكلمة على طريقة القلب اللّغوي نحو لمس ← سمل، أو بتبديل موقع حرفين من الكلمة لضرورة حرفية، أو لفظية، وأكثر ما يكون في الفعل المعتل والمهموز نحو: جايئ ← جائي ← جاء، ويسمى أيضا القلب اللفظي والنقل المكاني»⁴، والملاحظ أن الكلمات التي تخصّ هذه الظاهرة قليلة جدًا، وهناك طرق تُعرف بها.

طرق معرفة القلب المكاني:

1- الاشتقاق:

تصح هذه الطريقة عند توفر كلمتين لهما معنى واحد، «ولكن لإحدى الكلمتين تصاريف مختلفة، والأخرى ليس لها تصاريف، لذلك مالها تصاريف أصل، وما ليس لها تصاريف بها قلب مكاني»⁵، فكلمة "ناء" التي تدلّ على معنى "البعد" مشتقة من "النأي" «دليل على أن "ناء" الممدود مقلوب "نأي"، فيقال: ناء على وزن "فَلَع"»⁶.

¹ - المرجع السابق - ص 46.

² - المرجع نفسه - ص 46.

³ - أحمد كشك - من وظائف الصوت اللّغوي - محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي - دار غريب - القاهرة - مصر - ط1 - 2006 م - ص 41.

⁴ - أحمد الحملاوي - شذا العرف في فن الصرف - ص 21.

⁵ - محمود سليمان ياقوت - الصّرف التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم - مكتبة المنارة الإسلامية - الكويت - ط1 - 1420هـ/ 1999م - ص 51.

⁶ - أحمد الحملاوي - شذا العرف في فن الصرف - ص 21 .

ويشرح أحمد كشك كيفية تحول هذه الكلمة بقوله «إنَّ لام الكلمة وهي "الياء" قد قدمت على عين الكلمة وهي "الهمزة" فأصبحت الكلمة "تِيء"، وهنا تعرّضت الياء لقلبها ألفا بناء على قانون صوتي أساسه أنَّ الياء إذا تحركت وانفتحت ما قبلها فُلبت ألفا، وهنا أصبحت الكلمة "تاء" بزينة "قلع" بعد أن كان الأصل منها قبل القلب على زينة "فعل"»¹.

ومن الأمثلة التي جاءت على هذا المنوال:

- جاه على وزن (عَفَل) مقلوب "وجه"
- حادي على وزن (عالف) مقلوب "واحد"
- قسي على وزن (فلوع) مقلوب "قوس".

2-التصحيح مع وجود موجب الإعلال:

ومن أمثله "أيس" على وزن "عَفَل" التي تقلب إلى "ييس" على وزن "فَعِل"، فأيس «فيه حرف علة هو الياء، وهو متحرك بكسرة وقبله فتحة، وحرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله قلب ألفا، وعلى ذلك كان ينبغي أن يكون الفعل هكذا: آس»²، وإذا ما بحثنا عن المصدر نجده "اليأس"، فهذا يعني أنَّ الفعل هو مقلوب ييس.

3-ندرة الاستعمال:

من الكلمات نادرة الاستعمال في العربية ريم على وزن "فَعِل" المرادفة لكلمة "ظبي"، جمعها "آرام" على وزن "أفعال"، ومنه حدث للكلمة "بئر" هو أن «عين الكلمة وهي الهمزة قد قدمت على فائها فجاورت بذلك الهمزة الزائدة، وأصبحت الكلمة على هاته

¹- أحمد كشك -من وظائف الصوت اللغوي-ص 41.

²- عبده الراجحي -التطبيق الصرفي- دار المسيرة - عمان - الأردن - ط3 - 1431 هـ / 2010 م - ص 23.

الصورة: أبار، الهمزة الأولى زائدة متحركة بالفتح والهمزة الثانية أصلية ساكنة، وهنا تحولت الهمزة الثانية الساكنة بناء على قانون صوتي إلى حرف مد من جنس حركة الأولى لصعوبة تجاور همزتين، فكان شكل الكلمة في النهاية "آبار" بزنة "أفعال"¹.

ومن أمثلة ذلك أيضا:

"آراء" على وزن "أفعال" مقلوب "رأي".

4- أن تكون الكلمة ممنوعة من الصرف دون سبب بين:

ومن الكلمات التي جاءت على هذه الشاكلة "أشياء" على وزن "لفعاء"، فهذه الكلمة مفردتها "شيء" على وزن "فعل"، فجمع كلمة "شيء" هو "شيئات" على وزن "لفعلاء" «قدّمت الهمزة التي هي اللام، في موضع الفاء، فصارت أشياء على وزن "لَفْعَاءَ" فمنعها من الصرف نظرا إلى الأصل، الذي هو "لَفْعَاءَ"، ولا شك أن "لفعلاء" من موازين ألف التأنيث الممدودة، فهو ممنوع من الصّرف لذلك»².

5- أن يترتب على عدم القلب وجود همزتين في الطرف:

ويكون ذلك في اسم الفاعل المشتق من الفعل الأجوف، مهموز اللام مثل "جاء" فاسم الفاعل منه "جائئ" على وزن "فاعل"، «فاجتماع الهمزتين في نهاية الكلمة ثقيل في العربية، ولذلك قال الصرفيون بأنّ الكلمة حدث فيها قلب مكاني، وذلك بأن انتقلت اللام التي هي الهمزة مكان العين قبل قلبها همزة»³، إذن "جائئ" على وزن "فالع" وعند حذف الياء تتحول إلى "جاء" على وزن "قال".

1- أحمد كشك - من وظائف الصوت اللغوي ص 42 (بتصرف).

2- أحمد الحملوي - شذا العرف في فن الصرف ص 23.

3- عبده الراجحي - التطبيق الصرفي ص 24.

ومثلها "شاء" اسم الفاعل منها "شائئ" على وزن "فاعل"، وعند النقل تكون "شائي" على وزن "فالع" وبحذف الياء تكون "شاء" على وزن "فال".

حاول الصرفيون جعل القلب المكاني ظاهرة لغوية ذات أصول وقواعد، فهم يرون أنّ الكلمة التي حدث فيها قلب مكاني تكون في إحدى الحالات:

- مخالفة الكلمة للترتيب الأصلي بناء على كثرة مشتقاتها التي تثبت تغير الترتيب.
- كون الكلمة محققة بمظهر إعلالي دون جريان الإعلال وحصوله.
- كون الكلمة مع قلبها تأخذ حكم الأصل¹.

رابعاً : علم الصرف عند المحدثين:

يُعرف علم الصرف في الدرس اللغوي الحديث بالمورفولوجيا، وقد «عرّفه الباحثون المحدثون تعريفات متقاربة تكاد تجمع على أنه علم يتعلق ببنية الكلمة لأنه يدرس الأبنية اللغوية من خلال الوحدات الصرفية ووظائفها وقوانين تشكيلها»²، وقد ساوى بعضهم بينه وبين مصطلح (بناء الكلمة)، ويرى حسن هنداي أنهم «أطلقوا عليه هذا المصطلح لأنه ميدان علم الصرف»³، ويرى عبد الصبور شاهين أن هذا علم يتمثل في «طرق اشتقاق الكلمة العربية بالمعنى الواسع الذي يضم إلى جانب استخراج المشتقات معرفة معاني الصيغ واستخدام الزوائد في صوغ الجموع وغيرها»⁴، فالصرف عند المحدثين لا يقف عند التغيرات الطارئة على بنية الكلمة فقط بل يتعداها إلى مكوناتها الصوتية «فكثيراً من مسائل الصرف لا يمكن فهمها دون دراسة للأصوات وبخاصة في موضوع الإعلال والإبدال»⁵، كما عني المحدثون في الدرس الصرفي «بالأصول و الزوائد وبيان المشتق والجامد وتحديد أشكال الصيغ وحصر اللواحق وأماكن إلحاقها والزيادات وأماكن زيادتها ثم ما يلحق الصيغ من إعلال وإبدال وقلب وحذف»⁶، فركّزوا اهتمامهم على «دراسة الصيغ

1- أحمد كشك -من وظائف الصوت اللغوي-ص 43.

2- أشواق محمد النجار- دلالة اللواحق التصريفية في اللغة العربية- دار دجلة- عمان- ط1- 2006-ص 27.

3- حسن هنداي- مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة - دار القلم - دمشق - سوريا- ط1- 1409هـ/1989م- ص 21/20.

4- عبد الصبور شاهين- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي- مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان- 1400هـ/1980م- ص 24.

5- عبده - الرّاجحي-التطبيق الصرفي -ص 17.

6- تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها- دار الثقافة- الدار البيضاء- المغرب- ط1- 1994م-ص 15.

إذا كان علم الصِّرف عند العرب «يتخذ من البنية الصرفية للكلمة وحدة صغرى تقوم عليها الدراسة فإن علم المورفولوجيا يستبدل بها وحدة أخرى تعرف باسم "المورفيم" *»¹.

وقد عُرِّف تعريفات عديدة متقاربة منها:

- الوحدة الصغرى للتحليل القواعدي.
- الوحدة اللغوية الصغرى الحاملة للمعنى.
- المبنى اللغوي الذي لا يحمل شبيها جزئياً من الناحية الأصواتية الدلالية بأي مبنى آخر.²

ويلخصها ماريو باي في قوله : «المورفيم أصغر وحدة ذات معنى»³، ويوضح ذلك من خلال تصنيف علم اللغة التركيبي الحديث لكلمة (Dogs) مثلا و التي يصف شقيها « (Dog) و (s) على أنهما مورفيمان أو وحدتان ذواتا معنى، تحمل إحداها المعنى الأساسي للكلمة وتحمل الثانية فكرة الجمع الإضافية»⁴، وللمورفييمات أنواع وأسماء، يقول تمام حسان « و في الصرف مورفييمات لها أسماء خاصة، كالطلب، والصورورة، والمطاوعة، والتعدّي، واللزوم، والافتعال، والتكسير، والتّصغير، والوقف وهلم جرا »⁵.

- أنواع المورفيم :

من حيث الشكل هي:

*- ترجم المورفيم إلى العربية بمصطلحات عديدة كالوحدة الصرفية والمصرف، والصرفيم، والصرفات، والفاظم...انظر : جورج مونان _ مفاتيح الالسنية _ ترجمة الطيب البكوش - منشورات الجديد - تونس - 1981م .
1- ممدوح عبد الرحمن الرمالي-تطور التأليف في الدرس الصرفي المصطلحات والمفاهيم والمعايير-نشر خاص بالمؤلف-القااهرة-2004م-ص16.
2- محمد محمد يونس علي-المعنى وظلال المعنى-دار المدار الإسلامي-بيروت لبنان-ط2-2007م-ص 269 (بتصرف).
3- ماريو باي-أسس علم اللغة-ص53.
4- المرجع نفسه-ص53.
5- تمام حسان-مناهج البحث في اللغة-مكتبة الأنجلو المصرية-القااهرة-مصر-1990م-ص 173.

1 المورفيم الحر:

«هو المورفيم الذي يمكن أن يوجد بمفرده، ومثله سمي المورفيم المستقل»¹، ويكون قائماً بذاته ومنفصلاً عن غيره،

و يسمى هذا النوع أيضاً «بالوحدات الصرفية غير الموسومة ... ويكون أكثر تعقيداً...
مثلاً: (عَلِمَ) مورفيم غير موسوم»².

وتتمثل المورفيمات الحرة في:

- الضمائر المنفصلة (أنا، أنت...)
- الصوائت القصيرة (الفتحة ، الضمة ، الكسرة)
- حروف الجر (من، على، في...)
- أفعال الشروع (شَرَعَ، أنشأ، طَفِقَ...)³

2 المورفيم المقيد:

«وهو المورفيم الذي لا يوجد مستقلاً بذاته، إذ يجب أن يتصل بمورفيم آخر حتى يمكن استخدامه، أو يمكن أن يؤدي وظيفة، ومثل هذا المورفيم يسمى المورفيم التابع أو الملحق أو المضاف»⁴، إذ يشترط فيه أن يلحق ويضاف إلى مورفيم حر لإعطائه معنى جديد.
و«المورفيمات المقيدة عند اتصالها بالمورفيمات الحرة تعرف بوحدات صرفية موسومة...
مثلاً: (عَلِمَ) مورفيم غير موسوم ولكن بإمكانه أن يكون موسوماً عندما تضاف إليه لاصقة (تاء التانيث) فتصبح (علمتُ)»⁵.
وتتمثل المورفيمات المقيدة في:

¹ - محمد عبد الوهاب شحاتة-أنواع المورفيم في العربية-علوم اللغة-كتاب دوري (كل 03 أشهر)-دار غريب القاهرة- مصر-المجلد 1-العدد 1-1998-02م-ص 190.
² - أشواق محمد النجار-دلالة اللواحق التصريفية في اللغة العربية-ص 10.
³ - عبد القادر عبد الجليل-علم الصرف الصوتي- ص 107 (بتصرف).
⁴ - محمد عبد الوهاب شحاتة-أنواع المورفيم في العربية-ص 190.
⁵ - أشواق محمد النجار-دلالة اللواحق التصريفية في اللغة العربية-ص 46.

- (ال التعريف) في كلمة (الباب) والتي تأتي مقابل التتوين في الاسم النكرة.
- الضمائر المتصلة (ألف الاثنتين، واو الجماعة...)
- أحرف المضارعة¹.

وتظهر المورفييمات المقيدة على ثلاث أشكال:

- _السوابق : و هي التي تلتصق بأول المورفيم الحر كأداة التعريف (ال) .
- _الأحشاء : و هي التي توجد و سط المورفيم الحر ، مثل الألف الدالة على الفاعل (كاتب) .
- _اللواحق : و هي التي تلتصق بآخر المورفييمات الحرة ، كمورفيم الإعراب و العدد (ون) في مسلمون .

3 المورفيم الصفري:

«يحمل هذا المورفيم القيمة الخطية (Zero) أي لا وجود له في الرسم الكتابي، وإنما هو الصورة الموضوعية في الذهن مثل الضمائر المستترة، والصيغ في المشتقات والإسناد في الجملة»²، ويمكن اعتبار المورفيم الصفري «من اللواحق التي تحدد النوع، والشخص، والعدد»³، فالفعل (كتب) يدل على المذكر الفرد الغائب وهو لا يشتمل على أية لاحقة تدل على ذلك .

من حيث المعنى إلى :

- مورفيم الجنس : كطاء التأنيث في كتبت .
- مورفيم العدد: كواو الجماعة في كتبوا.
- مورفيم الإعراب : كالواو و الياء في جمع المذكر السالم.
- مورفيم الزمن : كحروف المضارعة .
- مورفيم القرب و البعد : كالألف في " ذاك " .

¹ - عبد القادر عبد الجليل-علم الصرف الصوتي-ص 108 (بتصرف).

² - عبد القادر عبد الجليل-علم الصرف الصوتي-ص 108.

³ - أشواق محمد النجار-دلالة اللواحق التصريفية في اللغة العربية-ص 42.

- مورفيم التعريف : ك" ال " التعريف .

• من أشهر اللواصق في اللغة العربية:

- السوابق :

1- لواصق المضارع:

ما يميز الفعل المضارع أنه «ما كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي: الهمزة، والنون، والتاء، والياء»¹، وهاته اللواصق «يلحقن أوائل في كل فعل مزيد وغير مزيد، إذا عنيت أنّ الفعل لم تُمضيه، وذلك قولك أفعلُ، ويفعلُ، ونفعلُ، وتفعلُ»²، ولهذه اللواصق دلالات تصريفية، إذ «يستفاد منها الشخص والعدد»³، ويرى أحمد حمو أنّها اختصارات واضحة للضمائر التي استندت لها هذه الأفعال «فالبادئة "أ...." في "أقول" و "أضرب" هي اختصار واضح وصريح من ضمير الرفع (أنا)، وهي تدل على الشخص والعدد ولا تحتاج بالتالي إلى لاحقة إضافية، والشيء نفسه يمكن أن يقال عن البادئة "ت...." في "نقول" و"نضرب"، إذا أنها صيغة مختصرة من ضمير الرفع "نحن"....»⁴، فإذا كانت هذه السوابق اختصارات للضمائر، لا يمكن اعتبارها زوائد بل هي مورفيمات تأسيسية تعطي معنى المضارعية للأفعال.

2- الميم:

¹ عبد الرحمن الأنباري - أسرار العربية-تحقيق: محمد حسين شمس الدين-دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط1- 1418هـ/1997م- ص 33.
² سبيويه -الكتاب-4/ 287.
³ تمام حسان -اللغة العربية معناها ومبناها-ص 159.
⁴ أحمد حمو-محاولة ألسنية في الإعلال-عالم الفكر -وزارة الإعلام - الكويت - المجلد 20- العدد 03 - أكتوبر- نوفمبر - ديسمبر 1989م - ص 186.

تتميز الميم بأنها «من زوائد الأسماء، وليست من زوائد الأفعال»¹، فهي تسبق الكثير من الأبنية الصرفية، و تلحق اسم الفاعل واسم المفعول المشتقين من الفعل غير الثلاثي، نحو قولنا "أحسن، مُحسِنٌ، مُحسِنٌ"، كما أنها تلزم "اسم المفعول" من الفعل الثلاثي نحو "كتب، مكتوب"، ومن مواضعها أيضا أنها تكون سابقة لأبنية المصادر، ك "مسجد، وموعد..."

3- سوف:

سوف لاصقة تصريفية تسبق الأفعال المضارعة دون غيرها، وما يميّزها أنها ليست جزءاً من بنية الفعل، بل هي منفصلة عنه، وهي بمعنى السين السابقة للفعل المضارع وبمثابة الألف واللام، يقول سيبويه «وتقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة»²، والملاحظ أنّ هاتين السابقتين تشتركان في كونهما ليستا جزءاً من بنية الكلمة، «فـال» بمنزلة "قد وسوف" في كونهما وحدة صرفية مقيدة، ومفصولة»³.

4- الأحشاء:

من أهم المورفيمات التي تقع في حشو بنية الكلمة:

- الألف:

وتزاد الألف في الغالب في صيغة "اسم الفاعل" المشتقة من الفعل الثلاثي المجرد، وتحتل المرتبة الثانية في هذه البنية "فاعل"، يقول سيبويه: «وأما "الألف" فتلحق ثانية،

¹ المبرد -المقتضب-تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة- مطابع الأهرام التجارية- قليوب - مصر- ط3، 1415هـ/1994م - 1/196.

² سيبويه -الكتاب-1/14.

³ نوزاد حسن أحمد -المنهج الوصفي في كتاب سيبويه-دار دجلة- عمان- الأردن- ط1- 2007م- ص 181.

ويكون الحرف على "فاعل" في الاسم والصفة، فالأسماء نحو: كاهلٍ، وغارِبٍ، وساعِدٍ. والصفة نحو: ضاربٍ، وقاتِلٍ، وجالسٍ،...»¹.

- التضعيف:

التضعيف في اللغة العربية من اللواحق التصريفية «تقع حشوا كالواو والياء لتوليد صيغ محددة من نحو: فعَّال، فُعَّال، وفِعَّيل»²، كما أنها تقع حشوا في الفعل الثلاثي المجرد "فعل" ليصبح "فَعَّل"، فيحمل بذلك دلالات متعددة «كالنقل كقولك: فرِح فرِحَتُهُ، والجعلُ على الصفة كقولك: فطَّرُهُ فأفطر، والتسمية كقولك: خطَّأته...»³.

- اللواحق:

ومن أمثلة اللواحق:

1- الضمائر المتصلة:

يرى علماء الصرف «أنَّ أوسع اللواحق مجالا هي الضمائر المتصلة لأنها يمكن أن يستفاد منها ثلاثة معان هي: الشخص، والعدد، والنوع»⁴ فأما دلالة «الشخص فتعبّر عنه حروف المضارعة في الفعل المضارع، وأما النوع والعدد فإن الدلالة عليهما تتضح بألف الاثنين، وبواو الجماعة، ونون النسوة، وياء المخاطبة»⁵، ويشير أحمد حمو إلى أن النحاة «لم يفطنوا إلى أن بعض هذه اللواحق موجودة في الأسماء أيضا...، وبدلا من أن ينسبوا إلى وظيفتها الأصلية، وهي وظيفة الدلالة على العدد، نسبوا إليها وظيفة جديدة هي الدلالة على الفاعل، وهكذا اعتبروها في الأسماء مجرد حرف، بينما اعتبروها في الأفعال ضمائر رفع متصلة»⁶، إذن فللضمائر دور فعَّال في إنتاج دلالات متنوعة صرفية منها ونحوية، كما أنها تسهم بقوة في انسجام التراكيب.

1- سيبويه -الكتاب-4/ 249.

2- نوزاد حسن أحمد -المنهج الوصفي في كتاب سيبويه-ص 198.

3- ابن عصور الأشبيلي-المتع في التصريف-1/ 189.

4- تمام حسان -اللغة العربية معناها ومبناها-ص 159.

5- نوزاد حسن أحمد - المنهج الوصفي في كتاب سيبويه-ص 178.

6- أحمد الحمو -محاولة أسنوية في الإعلال- عالم الفكر -وزارة الإعلام - الكويت - المجلد 20- العدد 03 - أكتوبر- نوفمبر - ديسمبر 1989م - ص 187.

2- التاء:

التاء من اللواحق التي تحمل معنى النوع، وهي لاحقة لكثير من الأبنية الصرفية «فتزاد علامة التأنيث في قائمة، وتزاد مع الألف في جمع المؤنث في مسلمات»¹، كما أنّ لها مواضع كثيرة نذكر منها: الدلالة على مصدر المرة، والدلالة على كثرة الشيء في المكان.

3- الياء:

وهي من لواحق النسبة، وتختص بالأسماء دون الأفعال، يقول سيبويه «اعلم أنّك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءٍ بالإضافة، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت ياءٍ بالإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حيٍّ أو قبيلة»²، ومن أمثلة ذلك: جزائري نسبة إلى الجزائر، وسني نسبة إلى السنة، إذن فالياء هي لاحقة تلتصق بنهاية بنية الاسم لتعطيه دلالة الانتساب.

- سمات المورفيم:

المورفيم هو أقل وحدة صرفية ذات معنى، ومن أهم سماتها:

- 1- لا يمكن تقسيمها إلى وحدات أقل مع المحافظة على المعنى.
- 2- ربما تكون هذه الوحدة مكونة من صوت واحد (فونيم) phoneme أو صوتين أو عدّة أصوات.
- 3- حجم الوحدة ليس مهماً، بل المهم هو أنّ هذه الوحدة تكون ذات معنى.
- 4- ليس في مقدور الفرد تجزئتها أو تقطيعها إلى وحدات أصغر حاملة للمعنى³.

• مجال علم الصرف عند المحدثين

¹ - المبرد -المقتضب-1/ 198 (بتصرف).

² - سيبويه -الكتاب-3/ 335.

³ -محمد عبد الوهاب شحاته-أنواع المورفيم في العربية-ص 189 (بتصرف) .

يرى علماء اللغة العرب المحدثون أن النظام الصرفي للغة العربية يشتمل على ثلاث أصرب من المباني، وقد أوردتها تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها".

- مباني التقسيم: وهي الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف والأداة¹.

أما الضمير وأكثر الخوالف والظرف والأداة فلا صيغ لها لأنها غير اشتقاقية لذلك فمبانيها هي صورها المجردة ، «فإذا قلنا: "ضمير المفرد المذكر الغائب"، فقد وصفنا مبنى مجرداً يصدق من ذلك على الضمير في حالة الرفع و الانفصال و الاتصال والاستتار و في حالة النصب والانفصال والاتصال وفي حالة الجر والاتصال»².

- مباني التصريف: وتتمثل في صور التعبير عن المعاني الآتية :

أ. الشخص: والمقصود به التكلم والخطاب والغيبة.

ب. العدد: والمقصود به الإفراد والتنثية والجمع.

ج. النوع: والمقصود به التذكير والتأنيث.

د. التعيين: والمقصود به التعريف والتكثير.

وهذه المعاني لا يعبر عنها بالصيغ الصرفية، ولا بالصور الشكلية المختلفة ولكن يعبر عنها بواسطة اللواحق والزوائد³.

ومثال ذلك أن المضارع يعبر عنه بواسطة حروف المضارعة والجمع يعبر عنه في الأفعال بواو الجماعة وفي الأسماء بواو الجمع...

- مباني القرائن اللفظية:

هذا النوع من المباني هو أقرب إلى المستوى النحوي لاتصاله بالعلاقات التي تنشأ من السياق ، ولكنه أدرج في الصرف لما فيه من خدمة للنحو، وبهذا يتضح أنّ المحدثين يتفقون مع القدامى في السبب الذي جعل المباني الصرفية تتناول غير الأسماء والصفات

¹ - تمام حسان-اللغة العربية معناها ومبناها-ص 133.

² - المرجع السابق- ص 133.

³ - المرجع نفسه - ص 134.

والأفعال كالظروف والحروف وغيرها، وذلك كونها لا اشتقاق فيها لأنها مجهولة الأصل، وأنّ «الفرق بين القدماء والمحدثين في هذه القضية، هو أنّ المتقدمين أخرجوا الحروف وما أشبهها من التصريف البتّة، في حين ذهب المحدثون إلى أن ما لا يدخله التصريف من هذه الأقسام إنما هو الصيغ الصرفية فقط، وأدرجوها في موضوع التصريف لما تؤدّيه من معان صرفية»¹.

و يلخص سميح أبو مغلي مجال الصرف عند المحدثين فيما يلي : « البحث في المشتقات ، تقسيم الفعل إلى أزمنة ، التعريف و التكرير و أقسامهما ، المتعدي و اللازم ، المتصرف و الجامد ، التصغير ، النسب ، المغايرة في الصيغ كالمغايرة بين المبني للمعلوم و المبني للمجهول ، تقسيم الكلمة من حيث الاسمية و الفعلية و من حيث العدد و النوع ، و الكلام على الشخص المتكلم و المخاطب و الغائب »².

كما قام بعض المحدثين بإخراج بعض المباحث الصرفية التي كان قد أدرجها القدماء في مباحث الصرف، وهي :

- 1- البحث في الأصل الافتراضي.
- 2- أوزان الفعل الثلاثي المجرد.
- 3- صيغ جمع التكسير وأبنيته.
- 4- مسائل (الإعلال) و (الإبدال) شديدة الصلة بالأحكام والقوانين الصوتية³.
- 5- الكلام على همزة التأنيث في نحو صحراء و أصلها المنقلبة عنه.
- 6- موضوع الفعلين الأجوف و الناقص و ما تفرع عنهما .⁴

¹ - حسن هندراوي-مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة-ص 40.
² - سميح أبو مغلي - فصول و مقالات لغوية - دار صفاء للنشر و التوزيع - عمان - الأردن - ط1- 1423هـ / 2002م - ص 56- 57 .
³ - كمال بشر- دراسات في علم اللغة - ص 237- 239 (بتصرف)
⁴ - سميح أبو مغلي - فصول و مقالات لغوية - ص 56 .

مما سبق يتضح أن المحدثين لا يدرسون الصرف لذاته بل جعلوه « وسيلة وطريق من طرق دراسة التركيب و النص ... و نتائج البحث في الصرف لقيمة لها و لا وزن ما لم توجه إلى خدمة الجملة و التركيب »¹

• الميزان المقطعي عند المحدثين

يرى بعض المحدثين وجوب استبدال الميزان المقطعي بالميزان الصرفي، ذلك أنّ الميزان المقطعي أشمل للغة وأجدر بالاعتماد، والميزان المقطعي مرتبط بالمقطع اللغوي الذي هو « أصغر كتلة نطقية يمكن أن يقف عليها المتكلم، فكلمة مثل: كتب المتكونة من ثلاثة أحرف يمكن نطقها على ثلاث وحدات: الكاف مفتوحة ثم التاء مفتوحة ثم الباء مفتوحة أيضا»².

إذن فالميزان المقطعي لا يهتم بفكرة الأصول التي اعتمدها القدامى، بل يعتمد على المقاطع وما يقابلها ويوازئها، فهو يعتمد إلى وزن «الكلمة على ما هي عليه فعلا لا على ما كانت عليه أصلا»³ ، ومن أمثلة ذلك الفعل "قال" الذي يرى القدامى أنه على وزن "فعل" حسب "الميزان الصرفي"، يراه المحدثون أنه مكوّن من مقطعين هما: ص ح ح- ص ح، وأنه على وزن "قال" حسب "الميزان المقطعي"، وفي هذا المقام يقول كمال بشر «بالطريق الوصفي، وجب أن نقول: إنّ قال وزنها "قال"، وغزا: وزنها "فعا"، أما نصر فوزنها "فعل".... فقال ونصر مثلا، وإن كانا فعلين ثلاثيين مجردين يختلفان في تركيبهما المقطعي»⁴، فهذا «الميزان يطابق الواقع المستعمل للكلمة بعيدا عن فرض أصل لها كما يتصور علماء الصرف»⁵، وانطلاقا من هذه الفرضيات نستنتج أنه «لا إبدال في الكلمة

1- كمال بشر - دراسات في علم اللغة- ص 220 .

2- أحمد كشك-من وظائف الصوت اللغوي - ص 23.

3- عبد الصبور شاهين-المنهج الصوتي للبنية العربية-ص 48.

4- كمال بشر-دراسات في علم اللغة-ص 244.

5- أحمد كشك-من وظائف الصوت اللغوي-ص 26.

(قال) ولكنه في الواقع سقوط عينها أصلاً، فيجب أن توزن على ما تبقى من عناصرها»¹.

اعتمد المحدثون في الميزان المقطعي على علم الأصوات، وعلى مجموع المقاطع المكونة للكلمة، فهو ينظر إلى أجزاء الكلمات دون الاهتمام بأصلها، ويرى «أن كل كلمة صالحة للدرس الصرفي دون استثناء ومن هنا فبإمكان هذا الميزان أن يزن كل كلمة واردة في اللغة العربية قبلت الدرس الصرفي أو لا»².

¹ - عبد الصبور شاهين-المنهج الصوتي للبنية العربية-ص 48
² - أحمد كشك-من وظائف الصوت اللغوي-ص 28.

خامسا : المقاطع الصوتية :

يختلف العلماء في تعريف المقطع و تحديده، لاختلاف و جهات نظرهم ، لذلك كان «تعريف المقطع أمرا عسيرا»¹ إذ يعرفه ماريو باي بأنه « عبارة عن قمة إسماع ، غالبا ما تكون صوت علة ، مضافا إليها أصواتا أخرى عادة - و لكن ليس حتما - تسبق القمة أو تلحقها ، أو تسبقها و تلحقها»² ، إلا أنه لا يمكن الأخذ بأي تعريف للمقطع على أنه هو الأصوب ، لأنه « ما يعد مقطعا في عرف لغة من اللغات ربما لا يعد كذلك في عرف لغة أخرى»³ .

أما في اللغة العربية فقد عرفه رمضان عبد التواب بأنه « كمية الأصوات ، تحتوي على حركة واحدة ، و يمكن الابتداء بها و الوقوف عليها»⁴، و هذا التعريف يمكن الأخذ به في تصنيف أنواع المقاطع العربية و كذا خصائصها .

- أنواع المقاطع :

المقاطع العربية مزيج من صامت و صائت ، فمن حيث الطول هي ثلاثة أنواع : مقطع قصير ، و مقطع طويل ، و مقطع مديد. أما من حيث النوع فهي نوعان: مقفلة ومفتوحة.

1- المقطع القصير : يتشكل من صامت و صائت (ص ح)، و يكون دائما مفتوحا ،

نحو : ك : ص ح .

¹ - فنديس - اللغة - ترجمة : عبد الحميد الدواخلي و محمد القصاص- الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة - مصر - 2014 م - ص 85.

² - ماريو باي - أسس علم اللغة - ص 96 .

³ - فوزي حسن الشايب - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية - عالم الكتب الحديث - إربد - الأردن -

ط 1- 2016 م - ص 69.

⁴ - رمضان عبد التواب - المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوي - مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر - ط3- 1417هـ/ 1997م- ص 101.

2-المقطع الطويل : و هو نوعان :

أ- مقطع طويل مفتوح : يتشكل من صامت و صائت طويل (ص ح

ح) ، نحو : مَا : ص ح ح .

ب- مقطع طويل مقفل : يتشكل من صامت و صائت و صامت (ص

ح ص) ، نحو : قَدْ : ص ح ص .

3- المقطع المديد : يكون في الوقف ، ويأتي على شكلين :

أ - مقطع مديد مقفل : يتشكل من صامت و صائت طويل و صامت

(ص ح ح ص) ، نحو : مِينْ : ص ح ح ص .

ب-مقطع مديد مزدوج القفل : يتشكل من صامت و صائت و صامتين

(ص ح ص ص) ، نحو : بِنْتُ : ص ح ص ص ¹ .

- خصائص المقاطع العربية :

- كل المقاطع تبدأ بصامت .

- لا يلتقي صامتان في مقطع واحد في بداية الكلمة، و لا في حشوها ، و لا في

آخرها ، إلا في حالة الوقف فقط.

- لا تلتقي حركتان في مقطع و احد.

- اقتصار المقطع المديد بنوعيه على حالة الوقف فقط.

- اقتصار المقاطع المقفلة على الحركات الطويلة .

- كره العربية لتوالي المقاطع القصيرة.

- كره العربية لتوالي المقاطع الطويلة المفتوحة .

- ميل العربية إلى إقفال المقاطع المفتوحة في غير الشعر ².

¹ - عبد الصبور شاهين - المنهج الصوتي للبنية العربية - ص39- بتصريف .
² - فوزي حسن الشايب - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية - ص 72-73- بتصريف.

الفصل الثاني

في أبنية

الأسماء

أولاً: أبنية الأسماء

ثانياً: أبنية المصادر

ثالثاً: أبنية المشتقات

رابعاً: أبنية جموع التكسير

خامساً: أبنية التصغير

البنية:

- في اللغة:

البنية مشتقة من الفعل الثلاثي الناقص "بنى"، و «البناء: المبنيّ، والجمع أبنية... والبنية والبنية ما بنيتهُ وهو البنى والبنى»¹، و «بناء الشيء بضم بعضه إلى بعض»²، فاللفظ يطلق على كل ما كانت أجزاؤه مترابطة متماسكة تماسكاً شديداً لا يتغير، و«البناء: لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيءٍ أحدث ذلك من العوامل، وكأنهم إنما سمّوه بناءً لأنه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغير الإعراب، سمّي بناءً من حيث كان البناء لازماً موضعاً لا يزول من مكان إلى غيره»³.

إذن فالبنية في دلالاتها تحمل معنى التماسك وعدم التغير.

- في الاصطلاح:

البنية في علم الصرف هي «بناء الكلمة ووزنها وصيغتها: هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه»⁴، أي أنها تلك «القولب التي تصاغ فيها الكلمات من المواد الأولية (الحروف) لكي تعطي للكلمات أشكالها أو صورها، ولكي تحدد لهذه الكلمات معانيها أو دلالاتها العامة»⁵.

إذن فالبنية تتشكل من عنصرين هما الحروف والحركات، أي أنّ فيها «عنصراً ثابتاً، وآخر متغيراً، فأما الثابت فهو مجموعة الصوامت التي تؤلف هيكل الكلمة، وأما المتغير فهو مجموعة الحركات التي تحدد صيغتها وتمنحها معناها»⁶، فالحروف لا بنية معينة لها فهي سماعية، أما البنية فهي تخص الأسماء والأفعال، إذ «تبلغ أبنية الأفعال في اللغة العربية بضعا وعشرين صيغة، فيما تبلغ أبنية الأسماء مئات الصيغ... وهناك

1- ابن منظور -لسان العرب-5/ 365.

2- ابن فارس -المقاييس-1/ 302.

3- ابن منظور -لسان العرب-5/ 366.

4- رضي الدين الاسترأبادي- شرح شافية ابن الحاجب- 2/ 1.

5- سميح أبو مغلي- فصول ومقالات لغوية-ص 62.

6- عبد الصبور شاهين -المنهج الصوتي للبنية العربية-ص 43.

أبنية مشتركة بين الأسماء والأفعال، يميّز بعضها عن بعض حركة الآخر والموقع في الكلام»¹.

اهتم علماء الصرف ببنية الكلمة اسما كانت أو فعلا، ويعد سيبويه أول من عالج الأبنية في مؤلفه "الكتاب"، ويأتي بعده أبو عثمان المازني في كتابه "التصريف"، والذي عدّ بحق أول كتاب في الصرف مستقلا عن النحو، ثم تلاه أبو العباس المبرد في مؤلفه "المقتضب"، وابن السراج في "الأصول في النحو"، وأبو علي الفارسي في كتابه "التكملة"، وابن جني في مؤلفات عديدة منها "المنصف" الذي شرح فيه كتاب المازني "التصريف".

¹ - سميح أبو مغلي - فصول ومقالات لغوية - ص 63.

أولاً: أبنية الأسماء:

الاسم من أبرز أقسام الكلم ، « وهو ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وله خصائص»¹، فهو «يُعرف بالخفض، والتنوين، ودخول الألف واللام، وحروف الخفض»²، و قد يدخلها أيضاً « الحذف و التحقير و التكسير و الترخيم والنسب»³ لذلك فهو أشمل وأعم وأثبت.

فالأسماء مقدمة على الأفعال لأنّ الأسماء هي الأولى يقول سيبويه: «واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكناً»⁴ ، و تكون «أقوى من الأفعال فجعلوا لها على الأفعال فضيلة لقوتها، واستغناء الأسماء عن الأفعال»⁵.

وتصريف الأسماء يقتصر على المتمكن منها فقط، والتي تشمل على الأسماء المجردة والأسماء المزيدة، وما يجدر ذكره هو أنّ ابن جني لم يورد في مؤلفه "المنصف" إلاّ المجرد منها، ذلك أنّه اعتمد على ما جاء في "التصريف" ولم يزد عليه.

* أبنية الأسماء المجردة:

الاسم المجرد «هو ما كانت جميع حروفه أصلية»⁶، وهذه الأسماء هي أسماء لا زيادة فيها «تكون على ثلاثة أصول: أصل ثلاثي، وأصل رباعي، وأصل خماسي»⁷، والملاحظ أنّ أبنية الثلاثي أكثر من أبنية الرباعي والخماسي، إذ استحوذ الثلاثي على نصف الأبنية، أمّا الرباعي فله ستة أبنية، في حين الخماسي يقتصر على أربعة فقط، «ولعلّ السبب في ذلك أنّ أصل الكلمة العربية أن تكون ثلاثية، ولذلك كثرت أوزان

1- عماد الدين الأيوبي -كتاب الكناش في النحو والصرف-تحقيق:رياض الخوّام- المكتبة العصرية- صيدا- بيروت- 1425هـ/2004م - 1/116.

2- محمد بن صالح العثيمين -شرح الأجرومية-مكتبة الرُّشد- الرياض- السعودية- ط1- 1426هـ/ 2005م - ص 15.

3- ابن جني - المنصف - 57/1.

4- سيبويه -الكتاب-1/20.

5- ابن جني -المنصف-1/28.

6- خديجة الحديثي - أبنية الصرف في كتاب سيبويه- مكتبة النهضة - بغداد - العراق - ط 1 - 1385هـ / 1965م - ص 133.

7- ابن جني -المنصف-1/18.

الثلاثي وتتنوعت، وجاء الرباعي أقل من الثلاثي، على حين جاء الخماسي فقير الأوزان شحيح الأمثلة»¹.

وما يعضد هذا الرأي قول ابن جني عندما أجاب عن سؤال كان قد طرحه «فلم كانت الثلاثية أكثر أبنية؟ فالجواب: أنه إنما كثر تصرف ذوات الثلاثة في كلامهم، لأنها أعدل الأصول وهي أقل ما يكون عليه الكلم المتمكنة: حرف يبتدأ به وحرف يُحشى به وحرف يوقف عليه»²، ويذهب القدماء إلى أن «أقل أصول الكلمات المتمكنة ثلاثة أحرف»³، فأما التي جاءت «على أقل من ثلاثة نحو "أب" فهو محذوف منه، وإذا زاد على خمسة نحو "خندريس" فهو مزيد فيه»⁴، وما يعضد هذا المعنى قول سيبويه «ليس في الدنيا اسم أقل عددًا من اسم على ثلاثة أحرف ولكنهم قد يحذفون مما كان على ثلاثة حرفًا وهو في الأصل له، ويردونه في التحقير والجمع، وذلك قولهم في دم: دُمي، وفي جر: حُرِيح، وفي شفة: شُفِيهة، وفي عدة: وعيدة»⁵.

لقد أجمع علماء اللغة على أن الأسماء في اللغة العربية لا تقلّ حروف جذرها عن الثلاثة، ولا تزيد عن الخمسة، فإن قلت فإن فيها حذف فتكون ثلاثية الأصل ثنائية المنطوق مثل: يد والأصل: يدي، وإن زادت فإن فيها مزيد، «وأكثر ما تبلغه بالزيادة الشبة نحو احميرار، واطمئنان، وذلك أن غاية الأصل في الأسماء هي الخمسة... فصار انتهاء الاسم بالزيادة سبعة»⁶، و قد «بلغت بعض الأسماء بالزيادة ثمانية أحرف: فرعبانة اسم لدوية، ولكن مثل هذا نادر»⁷.

1- عبد الصبور شاهين -المنهج الصوتي للبنية العربية-ص 55.

2- ابن جني -المنصف-1/ 31- 32.

3- خديجة الحديثي -أبنية الصرف في كتاب سيبويه-ص 133.

4- جرجي شاهين عطية -سلم اللسان في الضرب والنحو والبيان-دار ریحاني- بيروت- لبنان- ط4- ص 92.

5- سيبويه -الكتاب-3/ 322.

6- عمر بن ثابت الثماني -شرح التصريف-تحقيق: إبراهيم البعيمي- مكتبة الرشد- الرياض- السعودية- ط1-

1419هـ/1999م- ص 201.

7- المرجع نفسه- ص 201.

وقد بيّن ابن جني هذه الأبنية من خلال مؤلفة المنصف فكانت كالاتي:

• أبنية الثلاثي المجرد

الأسماء الثلاثية تكون على عشرة أبنية¹:

_ **فَعْلٌ**: بفتح الفاء وسكون العين، وتتكون صوتيا من ←

ص ح ص + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل].

يرد اسما نحو: كَلْبٌ وَكَعْبٌ.

ويرد صفة نحو: ضَخْمٌ وَخَذْلٌ².

_ **فَعْلٌ**: بفتح الفاء وفتح العين، ويتكون صوتيا من ←

ص ح + ص ح + ص ح ص [مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل].

يرد اسما نحو: رَسَنٌ وَطَلَلٌ.

ويرد صفة نحو: بَطَلٌ وَحَسَنٌ.

_ **فَعِلٌ**: بفتح الفاء وكسر العين، ويتكون صوتيا من ←

ص ح + ص ح + ص ح ص [مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل].

يرد اسما نحو: كَبِدٌ وَفَخِدٌ.

ويرد صفة نحو: حَذِرٌ وَفَطِنٌ.

_ **فَعْلٌ**: بفتح الفاء وضم العين، ويتكون صوتيا من ←

ص ح + ص ح + ص ح ص [مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل].

يرد اسما نحو: رَجُلٌ وَعَضُدٌ.

ويرد صفة نحو: يَقُظٌ وَنُدُسٌ³.

¹ - ابن جني - المنصف - 1/18.

² - الخذل: العظيم الممتلئ.

³ - الندس: الصوت الخفي.

_ **فِعْلٌ**: بكسر الفاء وسكون العين، ويتكون صوتياً من ←

ص ح ص + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل].

يرد اسماً نحو: جِدْعٌ وَعِدْلٌ.

ويرد صفةً نحو: نِضُوٌّ وَنِقْضٌ.¹

_ **فِعْلٌ**: بكسر الفاء وكسر العين، ويتكون صوتياً من ←

ص ح + ص ح + ص ح [مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل

مقفل].

يرد اسماً نحو: إِبِلٌ وَإِطْلٌ².

ويرد صفةً نحو قولنا: امرأةٌ بِلِزٌّ، أي ضخمة وقولنا أتانٌ إِبِدٌّ.

_ **فِعْلٌ**: بكسر الفاء وفتح العين، ويتكون صوتياً من ←

ص ح + ص ح + ص ح [مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل

مقفل].

يرد اسماً نحو: ضِلَعٌ وَعِنَبٌ.

ويرد صفةً نحو: قومٌ عَدَى، ومكانٌ سِوَى.

_ **فُعْلٌ**: بضم الفاء وسكون العين، ويتكون صوتياً من ←

ص ح ص + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل].

يرد اسماً نحو: فُقْلٌ وَبُرْدٌ.

ويرد صفةً نحو: حُلُوٌّ وَمُرٌّ

_ **فُعْلٌ**: بضم الفاء وضم العين، ويتكون صوتياً من ←

ص ح + ص ح + ص ح [مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل

مقفل].

يرد اسماً نحو: عُنُقٌ وَطُنْبٌ.

ويرد صفةً نحو: سُرْحٌ وَطُلُقٌ.

¹ - نضو : المهزول من الحيوان .
² - الإطل: الخاصرة.

ـ **فُعِلُّ**: بضم الفاء وفتح العين، ويتكون صوتياً من ←
ص ح + ص ح + ص ح ص [مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل
مقفل].

يرد اسماً نحو: رُبِعٌ و خُرُزٌّ.¹
ويرد صفة: خُتِعٌ وسُكِعٌ.²

وبعد أن عرض ابن جني أبنية الاسم الثلاثي المجرد، أشار إلى بناءين غير مستخدمين هما "فُعِلُّ" و "فُعِلُّ".

ـ **فُعِلُّ**: (بكسر الفاء وضم العين)، ويعلل ابن جني إهمال هذا البناء بقوله: «وإنما لم يجرى ذلك كراهية خروجهم من الكسر إلى الضم بناءً لازماً»³، ويقصد بالبناء اللازم الحركة اللازمة التي لا تتغير.

ـ **فُعِلُّ**: (بضم الفاء وكسر العين)، ويعلل ابن جني عدم استخدام هذا البناء في الأسماء بقوله: «إنما هذا بناء يختص به الفعل المبني للمفعول نحو: ضُرِبَ وقُتِلَ»⁴، ثم يستثني اسماً واحداً جاء على هذا البناء هو «دُئِلُّ» وهي دُوَيْبَةُ وبها سميت قبيلة أبي الأسود الدؤلي»⁵.

ويضيف ابن عصفور اسماً آخر هو "رُئِمٌ"⁶، ويعلل سبب استثناء ورودهما على هذا البناء "فُعِلُّ" بقوله «الاحتمال ان يكونا منقولين من "دُئِلُّ" و "رُئِمٌ"، اللذين هما فعلا مَبْنِيَانِ للمفعول إلى الأسماء، لأنه يقال: "دَالَ" و "رُئِمٌ" فإذا بنيا للمفعول قيل "دُئِلُّ" و "رُئِمٌ"، وقد ينقل الفعل إلى الاسم في حال التثكير»⁷.

¹ - خزز: ذكر الأرناب.

² - الخُتِعُ: الحادق، والسُكِعُ: المُتَحَيِّر.

³ - ابن جني -المنصف- 20 /1.

⁴ - المصدر نفسه -20 /1.

⁵ - المصدر نفسه -20 /1.

⁶ - الرئم: الاست.

⁷ - ابن عصفور الإشبيلي -الممتع في التصريف -61 /1.

أما عبد الصبور شاهين فيعلل استئقال اللّغة العربية لتوالي ضمة وكسرة ،
 أو كسرة وضمة ، بقوله « الكسرة هي أضيّق الحركات وأكثرها تقدما، والضمة أضيّق
 الحركات وأكثرها تراجعاً، والناطق يصعب عليه أن ينقل لسانه من وضع معين إلى
 نقيضه تماما، مع التزام السرعة العادية في الأداء»¹، وهذا التعليل ليس ببعيد عن تعليل
 ابن جني، وغيره من علماء الصّرف.

• أبنية الرباعي المجرد:

يقول ابن جني: «الأسماء الرباعية التي لا زيادة فيها تجيء على ستة أمثلة، خمسة
 وقع عليها إجماع أهل العربية، و واحدٌ تجاذبه الخلاف»².

- الأبنية الخمسة المتفق عليها هي:

_ **فَعَّلٌ**: بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى ← ويتكون صوتيا من:
 ص ح ص + ص ح + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع
 طويل مقفل].

يرد اسما نحو: جَعَفَرٌ وصَعَتَرٌ³.

ويرد صفة نحو سَلْهَبٌ وصَفْعَبٌ⁴.

_ **فِعْلِلٌ**: بكسر الفاء وسكون العين وكسر اللام الأولى ← ويتكون صوتيا من:
 ص ح ص + ص ح + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع قصير +
 مقطع طويل مقفل].

يرد اسما نحو: قِرْطِمٌ و عِظْلَمٌ⁵.

ويرد صفة نحو: صِمْرِدٌ و هِرْمِلٌ و خِرْمِلٌ و خِضْرِمٌ و ضِمْرِرٌ و دِرْدِحٌ⁶.

¹ - عبد الصبور شاهين - المنهج الصوتي للبنية العربية - ص 53.

² - ابن جني - المنصف - 1/ 25.

³ - الصّعتَر: من البقول.

⁴ - الصّعب: الطويل، السلهب: الطويل.

⁵ - العظلم: عصارة بعض الشجر، القرطم: حبّ العصفور.

⁶ - الصمرد: من النوق القليلة اللبن، الهرمل: هرملت العجوز، بليت من الكبر - خرمل: الناقة المسنة - خضرم: الكثير
 الواسع من كل شيء - ضممرز: ناقة مسنة - دردح: العجوز الهرم .

وبين ابن جني سبب إكثار أمثلة هذه البنية فيقول «وإنما أكثرت من هذا لأن ابن العباس¹ ذكر أن فِعْلًا في الصفة قليل»².

فُعْلٌ: بضم الفاء وسكون العين وضم اللام الأولى ← ويتكون صوتيا من:

ص ح ص + ص ح + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل].

يرد اسما نحو: بُرْثُنٌ و تُرْثُمٌ³.

ويرد صفة نحو: كُكُلٌ و قُلُقُلٌ⁴.

فِعْلٌ: بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى ← ويتكون صوتيا من:

ص ح ص + ص ح + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل].

يرد اسما نحو: قَلْفَعٌ و قِرْطَعٌ⁵.

ويرد صفة نحو: هَجْرَعٌ و هِبْلَعٌ⁶.

فِعْلٌ: بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى ← ويتكون صوتيا من:

ص ح ص + ص ح ص + ص ح ص [مقطع قصير + مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل].

يرد اسما نحو: صِقْعَلٌ و فِطْحَلٌ⁷.

ويرد صفة نحو: حِبْجَرٌ و سِبْطَرٌ⁸.

وبعد أن ذكر ابن جني الأبنية الخمسة قال: «فهذه الأمثلة الخمسة وقع الإجماع

عليها»⁹، ثم ذكر البناء السادس الذي اختلف فيه الدارسون وهو:

فُعْلٌ: (بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام)، وتتكون صوتيا من:

1- ابن العباس المبرّد الذي أشار في مؤلفه المقتضب (1/ 204) إلى أن أمثلة البنية فُعْلٌ قليلة.

2- ابن جني -المنصف- 1/ 25.

3- برثن : مخالبا السبع - الترتيم: ما فضل من الطعام والإدام في الإناء.

4- قلقل : صوت الفرس في غدوه .

5- قلفع: ما تطاير من الحديد المحمي عند طرقه- قرطع : قمل الإبل

6- الهجرع: الأحمق، الهبلع: العظيم اللقم.

7- صقعل : تمر يابس - الفطحل: اسم زمن قديم .

8- الحبجر: الوتر الغليظ - السبطر: الماضي الذكي .

9- ابن جني -المنصف- 1/ 27.

ص ح ص + ص ح + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع
طويل مقفل].

ومثال فُعَلَل "جُخْدَب" ¹.

ويبين ابن جني أنّ أبا الحسن ² هو الوحيد الذي روى هذه البنية بفتح اللام، أمّا بقية البصريين فقد خالفوه في ذلك «والذي رواه الناس غيره "جُخْدَب" بضم الدال وهو اسم لا صفة» ³.

أمّا أبو علي الفارسي فإنه لم يعارض الأخفش بل دعم مؤلّفه "التكملة" برأيه في هذه البنية التي انفرد بذكرها، يقول بعد أن عرض أبنية الرباعي الخمسة: «و زاد الأخفش فُعَلَل نحو بُرُقِع» ⁴ ، وبعد أن انتهى ابن جني من ذكر كل أبنية الرباعي أشار إلى أنّه «ليس في كلامهم (العرب) كلمة يجتمع فيها أربع متحركات» ⁵، وأنّ ما ورد على هذه الشاكلة ففيه محذوف ، و ضرب في ذلك أمثلة وردت عن العرب هي «عَلِبْتُ، وَعُكِمِسْ، وَهُدَبِدْ، وَخَزَخَزْ، وَجَنَدِلْ، وَذَلَدِلْ، وَزَلَزَلْ» ، فهذه كلها محذوفات وأصلها "عَلَابِطٌ، وَعُكَامِسٌ، وَهُدَابِدٌ، وَخَزَاخَزٌ، وَجَنَادِلٌ، وَذَلَادِلٌ، وَزَلَازِلٌ" ⁶ .⁷

ويبيّن أن الألف والنون في هذه الكلمات حُذِفَتَا تخفيفاً.

1- الجُخْدَب: الضخم الغليظ والجراد الأخضر طويل الرجلين.

2- أبو الحسن هو الأخفش الأوسط.

3- ابن جني -المنصف- 27 /1.

4- أبو علي الفارسي -التكملة-تحقيق: حسن شانلي فرهود- جامعة الرياض- السعودية- ط1- 1401هـ/1981م- ص 229.

5- ابن جني -المنصف- 28 /1.

6- علِبْتُ : الصخم – عكمس: إبل كثيرة – هددب : لبن خائر – خزخز : الرجل القوي – جندل : الشديد – نذلل :

أواخر الناس – زلزل : خفيف ضريف .

7- ابن جني – المنصف - 27 /1.

• أبنية الخماسي المجرد

يقول ابن جني «اعلم أنّ الأسماء الخماسية تجيء على أربعة أمثلة وخامس لم يذكره سيبويه»¹.

أمّا الأبنية الأربعة فهي:

_ **فَعَلَّلٌ**: بفتح الفاء والعين وسكون اللام الأولى وفتح الثانية ← ويتكون صوتياً من:

ص ح + ص ح ص + ص ح + ص ح ص [مقطع قصير + مقطع طويل مقفل].

يرد اسما نحو: فَرَزْدَقٌ، وَخَدْرَنْقٌ.²

ويرد صفة نحو: هَمَزَجْلٌ وَشَمَزْدَلٌ.³

_ **فِعْلَلٌ**: بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وسكون الثانية ← ويتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح ص + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل].

يرد اسما نحو: قِرْطَعْبٌ.⁴

ويرد صفة نحو: جِرْدَحْلٌ.⁵

_ **فَعْلَلِلٌ**: بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وكسر الثانية ← ويتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح + ص ح + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل].

¹- المصدر السابق-1/30.

²- فرزدق:كرة العجين - خدرنق:ذكر العناكب .

³- همرجل :الجواد السريع - شمردل : الصبي الجلد .

⁴- قرطعب : قطعة خرقه .

⁵- جردحل : الإبل الضخم .

يقول ابن جنى أنّ المازني ذكر أنه يرد « اسما وصفة، لأنه قال قُبَيْلٌ: وتكون هذه الخمسة أسماءً وصفات»¹. ولكنه لم يورد له مثالا في الاسم وأما في الصفة، فقد نقل عن المبرد قوله: « ويكون فَعَلَّلٌ نعتا، وذلك قولهم: عجوز جَحْمَرِشٌ² و كلب نَخَوْرِشٌ³ »⁴.

والملاحظ أنّ المبرد قد تبع سيبويه في هذا الرأي حين قال في الكتاب: «ويكون على مثال "فَعَلَّلِ" في الصفة، قالوا: قَهْبَلِيسٌ، وَجَحْمَرِشٌ، وَصَهْصَلِقٌ⁵، و لا نعلمه جاء اسما»⁶.

ولكنّ ابن جنى يعارض المبرد في كون نخورش بنية خماسية مجردة فيقول: «نخورش ليس عندي من بنات الخمسة لأنّ فيه واوا، والواو لا تكون أصلا في ذوات الخمسة»⁷.

_ فُعَلَّلٌ: بضم الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى و كسر الثانية ← و يتكون صوتيا من:

ص ح + ص ح ص + ص ح + ص ح ص [مقطع قصير + مقطع طويل مقل] .
يرد اسما نحو: الخُرْعَيْلَةُ.

ويرد صفة نحو: الخُبْعَثُنُ و الفُدْعَمِلُ⁸، ويشكك ابن جنى في كون الأخيرة صفة فيقول: « وقيل فُدْعَمِلَةٌ: اسم»⁹.

_ فُعَلَّلِلٌ: بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وكسر الثانية، ويتكون صوتيا من:

¹ - ابن جنى - المنصف - 30/1.
² - الجحمرش: العجوز المسنة.
³ - النخورش: الجرو، و إذا كبر خرش.
⁴ - المبرد -المقتضب-1/ 206.
⁵ - قهبلِس : الضخمة من النساء - جحمرش : الثقيلة السمجة من النساء و العجوز الكبيرة - صهصلق : صوت شديد.
⁶ - سيبويه -الكتاب-4/ 302.
⁷ - ابن جنى -المنصف-1/ 31.
⁸ - الخبعثُن : تيس غليظ شديد - الفدعمل : القصير الضخم من الإبل.
⁹ - ابن جنى - المنصف - 31 /1.

ص ح ص + ص ح + ص ح + ص ح [مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل].

يقول ابن جنى : « و الخامس الذي لم يذكره سيبويه "فُعَلِّلٌ" وهو "هُنْدَلَعٌ"، وقالوا: هو اسم بَقْلَةٌ، ومن ادعى ذلك احتاج أن يدلّ على أنّ النون من الأصل»¹.

ويوضح ابن جنى رأيه هذا في مؤلفه الخصائص فيقول: « و أما "الهَنْدَلَعُ فبقلة، وقيل: إنها غريبة ولا تثبت في كل سنة، وما كانت هذه سبيله كان الإخلال بذكره قدرا مسموحا به، ومغفورا عنه، وإذا صحّ أنّه من كلامهم فيجب أن تكون نونه زائدة، لأنّه لا أصل بإزائها فتقابلها، فهي إذا كنون "كَنْتَأَلٌ"، ومثال الكلمة على هذا "فَنْعَلٌ"، ومن ادعى أنها أصل، وأنّ الكلمة بها خماسية، فلا دلالة له، ولا برهان معه، ولا فرق بين أن يدعي أصلية هذه النون وبين ادّعاءه أصلية نون "كَنْتَأَلٌ" و "كَنْهَيْلٌ"²»³.

فابن جنى يشكك في كون هذا البناء خماسيا مجردا، خاصة وأنه لم يجئ على وزنه اسم "هُنْدَلَعٌ"، وهو يرجح أن نونه في الغالب زائدة، وأنّ من ادعى غير ذلك فعليه أن يأتي بالحجة.

وقد سبق ابن جنى إلى هذا ابن السراج في قوله: «هُنْدَلَعٌ: بقلة»⁴، ويؤيده أبو علي الفارسي في التكملة⁵، ولكن ابن عصفور يعارض هذا الرأي ويرى أنّ النون في "هُنْدَلَعٌ" زائدة يقول: «وزاد بعضهم أيضا "فُعَلِّلًا" نحو "هُنْدَلَعٌ"، ولم يحفظ منه غيره، وهذا عندي إنما ينبغي أن يُحمل على أنه "فُنْعَلٌ" والنون زائدة»⁶، و يعلل رأيه أنّ "فُعَلِّلٌ" ليس من أبنية الخماسي.

مما سبق يتضح أن البنية المقطعية لأوزان الاسم المجرد جاءت في الأشكال التالية:

1- المصدر السابق- 31 / 1.
2- كَنْتَأَلٌ : القصير - كَنْهَيْلٌ: شجر عظام .
3- ابن جنى -الخصائص-3/ 203.
4- ابن السراج -الأصول في النحو-تحقيق: عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان- ط3- 1417هـ/1996م- 3/ 225.
5- أبو علي الفارسي -التكملة-229/ 230.
6- ابن عصفور الأشبيلي -الممتع في التصريف-1/ 71.

- أبنية الثلاثي المجرد اقتصرت على وزنين صوتيين هما:
 - مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل.
 - مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل.
- أبنية الرباعي المجرد اقتصرت على وزنين صوتيين هما:
 - مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل.
 - مقطع قصير + مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل.
- أبنية الخماسي المجرد جاءت على ثلاثة أوزان صوتية هي:
 - مقطع قصير + مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل.
 - مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل.
 - مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل.

و الملاحظ :

- تكرر المقطعين "القصير، والطويل المقفل" في كل الأبنية المجردة الثلاثية والرابعة والخماسية، فالكلمة العربية نسيج محكم من المقاطع القصيرة و الطويلة بنوعها في أغلب الأحيان ، « فالمقاطع القصيرة تمثل عنصر التوتر في الصيغة الصرفية بسبب تتابعها السريع»¹ ، هذا التتابع الذي يؤدي إلى إجهاد الناطق به لما فيه من قوة وصلابة، لذلك كان لزاما أن يتخلل هذه المقاطع القصيرة مقاطع طويلة لتحدها من هذه القوة و توازن التوتر الصوتي للكلمة فتجعلها تجمع بين القوة و الضعف.

- غياب المقطع الطويل المفتوح (ص ح ح) في كل الأبنية المجردة، وهذا دليل على أنه لا يأتي إلا في الأبنية المزينة، وأنه يعبر عن الزيادة (اللاصقة)، أو إعلال في إحدى أصوات الكلمة.

- المقطع الطويل المفتوح يغيب عن الأبنية المجردة لما يحمله من معاني الضعف والتخلخل.

¹ - فوزي حسن الشايب - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية - ص 99 - بتصرف .

ثانيا : أبنية المصادر:

في اللغة: مشتق من الفعل الثلاثي الصحيح "صدر"، والمصدر «ما يصدر عنه الشيء»¹، فهو «أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال، وتفسيره أن المصادر كانت أول الكلام»²، فالمصادر هي أساس الأشياء وموردها وأولها.

في الاصطلاح:

حدّ المصدر عند ابن جني هو «كل اسم دلّ على حدث»³، أي متعلق بالحدث مجرد من الزمن، وفي السياق نفسه يرى سيبويه أنّ «الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدث الذي أخذ منه، لأنه إنّما يُذكرُ ليدلّ على الحدث، ألا ترى أنّ قولك: قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهابٌ»⁴، إذن فالمصدر هو الاسم الذي يدلّ على حدث ولا يقترن بزمن، ويشتمل على أحرف فعله، ويكون مورداً للأفعال.

ويعرّفه المحدثون بأنه «اسم الحدث الذي تحمله مادة الكلمة في أصولها الصامتة، وهو لا يأتي إلاّ من مادة مخصبة يمكن أخذ المشتقات منها قياساً»⁵، والمقصود بأصولها الصامتة أنّ المصدر يحافظ على الحروف الصحيحة التي يتضمنها فعله، كما أنه قد يزيد عليه، و مثال ذلك : كتب ،كتابة، فالمصدر يزيد عن فعله.

• اختلاف البصريين والكوفيين في الأصل والفرع:

وقد اختلف البصريون والكوفيون في المصدر والفعل أيّهما الأصل وأيّهما الفرع.

«فذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو: "ضَرَبَ ضَرْبًا، وَقَامَ قِيَامًا"، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه»⁶.

1 مجمع اللغة العربية -المعجم الوسيط-ص 510.

2- ابن منظور -لسان العرب-4/2413.

3- ابن جني - اللّمع في العربية- تحقيق: فايز فارس - دار الكتب الثقافية- الكويت - ص 48.

4- سيبويه -الكتاب-1/34.

5- عبد الصبور شاهين لمنهج الصوتي للبنية العربية-ص 109.

6- عبد الرحمن الأنباري -الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين-البصريين والكوفيين، تحقيق وتعليق: محمد محي الدين عبد الحميد -دار الفكر-دمشق-سوريا-1/235-236.

فكانت حجة الكوفيين في ذلك:

- المصدر يصحّ لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، يقول ابن جني «وهذا نظير قولهم "لُدْتُ لِيَاذًا" فَأَعْلُوا المصدر لاعتلال لُدْتُ، ويقولون "لاوُدْتُ لِيَاذًا" فيصحون المصدر لصحة الفعل»¹. لكنّ ابن جني هنا لم يأت بهذه الحقيقة ليؤكد رأي الكوفيين بل لتأكيد عكسه يقول «وهذا لا يدل على أن المصدر مشتق من الفعل وإن كان في الاعتلال محمولاً عليه»².
- الفعل يعمل في المصدر نحو: ضربتُ ضرباً، فتتصب ضرباً بضربتُ.
- المصدر يُذَكَّر تأكيداً للفعل، ولا شك أن رتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكِّد.
- ورودُ أفعالٍ لا مصادر لها، نحو: نعم وبئس وعسى وليس، وفعل التعجب وحبّاً.
- المصدر لا يتصوّر معناه مالم يكن فِعْلَ فَاعِلٍ.
- المصدر يسمى مصدرًا لأنه مصدر عن الفعل³.

أمّا حجة البصريين فهي:

- المصدر يدل على زمان مُطلق، والفعل يدلّ على زمان معين، والمطلق أصل للمقيد.
- المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى بنفسه عن الفعل، أمّا الفعل فيفتقر للاسم.
- الاسم يدلّ على شيء واحد هو الحدث، والفعل يدلّ على شيئين هما: الحدث والزمن، والواحد أصل الاثنين.
- المصدر مثال واحد، والفعل له أمثلة مختلفة.
- الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل.
- المصدر مختلف لا قياس له، كأسماء الفاعلين والمفعولين المشتقة من الفعل.
- المصدر يسمى مصدرًا لأنه يُصَدَّرُ عنه⁴.

1- ابن جني-المنصف-65/1.

2- المصدر نفسه -65/1.

3- عبد الرحمن الأنباري -الإنصاف في مسائل الخلاف-235/1، 236 (بتصرف).

4- المرجع نفسه -237/1، 238 (بتصرف).

وفي الحقيقة أنّ قضية أصالة أحدهما وفرعية الآخر مازالت محور جدل بين الدارسين، ولم يفصل فيها إلى الآن، أمّا ابن جني فيذهب مذهب البصريين، إذ يرى أنّ المصدر هو الأصل وأمّا الفعل فمشتق منه.

• المصدر القياسي والسماعي:

يقول ابن جني «إنّ المصدر من الماضي إذا كان على مثال "أَفْعَل" يكونُ مُفْعَلًا بضم الميم وفتح العين، نحو: "أَدْخَلْتُهُ مُدْخَلًا"، و "أَخْرَجْتُهُ مُخْرَجًا"، ألا ترى أنّك لو أردت المصدر من أكرمه على هذا الحدّ لقلت "مُكْرَمًا قياساً، ولم تحتج فيه إلى السماع»¹.

_ **المصدر القياسي:** «هو الذي نستطيع أن نقيس عليه مصادر الأفعال التي وردت عن العرب، ولا نعلم كيف تكلموا بها، وهو الأصل الذي تطرد عليه مصادر كل باب»²، فهو خاضع لقاعدة عامة أقرّ بها القدامى وسارت عليها اللغة العربية فيما بعد.

_ **المصدر السماعي:** «هو الذي يسمع في الفعل خارجاً عن الوزن القياسي الذي يجب أن يكون عليه»³، فهو غير خاضع لقاعدة معينة، يُسَمَع عن العرب ولا يُقاس عليه.

• أقسام المصدر:

1 _ مصادر الفعل الثلاثي

أبنية مصدر الفعل الثلاثي كثيرة، و «من المتفق عليه بين اللغويين أنّها سماعية أبداً أي أنه لا تحكمها قاعدة عامة»⁴، إلا أن بعض اللغويين زعموا «أنّها كلّها قياسية مطّردة، ووقف الجمهور منها موقفاً علمياً، فحدّدوا ما هو قياسي، وأهمّلوا السماعي فلم يضعوا له

¹ - ابن جني - المنصف - 2/1.

² - خديجة الحديثي - أبنية الصرف في كتاب سيبويه - ص 208.

³ - المرجع نفسه - ص 208.

⁴ - صالح سليم الفاخري - تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات - عصمى للنشر و التوزيع - مكتبة و مطبعة الإشعاع - القاهرة - مصر - 1996م - ص 175.

قاعدة»¹، أما القياسي عندهم فهو المطرّد الكثير الورد لنوع من الأفعال، حتى أصبح نموذجاً يقاس عليه.

عالج ابن جني بعض أبنية مصادر الثلاثي في ثنايا كتابه، إلاّ أنّه لم يخصص لها أبواباً محدّدة، بل هي متناثرة فيه، ومنها:

* مصادر الثلاثي المجرد

فَعْلٌ: بفتح الفاء وسكون العين، ويتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل]

يورد ابن جني قولاً للمازني جاء فيه برأي للخليل يقول: «وقال الخليل في مصدر بنات الثلاثة التي تُعدّى: إنّ أصلها "فَعْلٌ" نحو ضَرَبَ ضَرْباً، و "فَعْلٌ قَتلاً"، وجعل ما خالفه ليس بأصل لاختلافه»²، ومن هنا يرى ابن جني أنّ هذه البنية "فَعْلٌ" هي «الأصلُ وعليها مدارُ الباب»³، أي أنّها الأصل في مصادر الأفعال الثلاثية لأنها مطرّدة، كثيرة الورد وهو بهذا يؤيد رأي الخليل، ومما يعضد هذا الرأي قول سيبويه: «فالأفعال تكون... على ثلاثة أبنية: على فَعْلَ يَفْعُلُ، وفَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعِلَ يَفْعُلُ، ويكون المصدر "فَعْلًا"... فأما فَعَلَ يَفْعُلُ ومصدره: فَفَعَلَ يَفْعُلُ قَتلاً... وَخَلَقَهُ يَخْلُقُهُ خَلْقًا... وأما فَعَلَ يَفْعُلُ فنحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْباً... وَحَبَسَ يَحْبِسُ حَبْساً... وأما فَعَلَ يَفْعُلُ ومصدره... لِحِسَهُ يَلْحَسُهُ لِحْساً... وشَرِبَهُ يَشْرِبُهُ شَرْباً»⁴.

تعد هذه البنية الأكثر شيوعاً في اللغة العربية، لذلك جعلها بعض اللغويين قياسية، وهي مطرّدة في الأفعال الثلاثية المجردة المتعدية «التي لا تدلّ على حرفة أو صناعة»⁵، فأما إذا كان الفعل الثلاثي المجرد لازماً أو دلّ على حرفة فإن بنية مصدره تكون على خلاف هذا.

1- فخر الدين قباوة - تصريف الأسماء و الأفعال- مطبعة جامعة حلب - حلب - سوريا - 1398 هـ / 1978 م - ص 138-139.

2- ابن جني -المنصف-1/178، 179.

3- المصدر نفسه -1/179.

4- سيبويه -الكتاب-5/4.

5- صالح سليم الفاخري -تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات-ص 176.

ـ **فُعُولٌ**: بضم الفاء والعين، ويتكون صوتياً من:

ص ح + ص ح ح + ص ح ص [مقطع قصير + مقطع طويل مفتوح + مقطع طويل مقفل] يشرح ابن جني قولاً للمازني يقول: «وقوله جَعَلَ ما خالفه ليس بأصل، يعني بقية مصادر بنات الثلاثة نحو "الرُّكُوب، والظُّلْم، والإِتْيَان"، فهذه ونحوها مصادرٌ متعدية ولا تَطْرُدُ اطْرَادَ القَتْلِ والضَّرْبِ»¹، أي أنّ البنية "فُعُول" التي جاء على وزنها "الرُّكُوب أقل شيوعاً في الكلام من "فَعَلَ" وهي منطردة في الأفعال الثلاثية التي تدلّ «على معالجة أي: محاولة حسية للتغلب على صعوبة نحو: قدوم، لصوق، صعود»²، وقد تجيء هذه البنية «خلافاً للقياس، مثل: شَمَسَت الدَّابَّة شُمُوساً، وهو يدل على امتناع، وجَحَدُ جُحُوداً، وورَدَ ورُوداً»³.

ـ **فُعُلٌ**: بضم الفاء وسكون العين، ويتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل] وهي بنية وضحاها ابن جني في القول السابق عندما قال «الظُّلْم... فهذه ونحوها مصادر متعدية ولا تَطْرُدُ اطْرَادَ القَتْلِ والضَّرْبِ»⁴، فهذه البنية أقلُّ وروداً من "فَعَلَ" وهي خاصة «بالأفعال اللازمة من باب "فَعَلَ" الدالة على سجايا وطبائع ونحوها مثل: جُبِن، فُبِح، خُبِت... وقد جاء عليها من باب "فَعَلَ" اللازم مثل: يُبِس، وسُخِط، والمتعدي، مثل: شُرِب، ودّ، كما جاء عليها من باب "فَعَلَ" اللازم مثل: كُفِر، جوع»⁵.

ـ **فَعُلٌ**: بفتح الفاء والعين، ويتكون صوتياً من:

ص ح + ص ح + ص ح ص [مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل]

يروى ابن جني عن أبي زيد الأنصاري يقول: «حكى أبو زيد: أوَدَ البعيرُ، يأوُدُ أوَدًا»، وإنما صحَّ هذا عندي، لأنه رسيل "عَوَجَ يَعْوُجُ عَوَجًا"⁶، ويصاغ على هذه

1- ابن جني -المنصف- 179/1.

2- فخر الدين قباوة -تصريف الأسماء والأفعال- ص 140.

3- صالح سليم الفاخري -تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات- ص 176.

4- ابن جني -المنصف- 179/1.

5- صالح سليم الفاخري -تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات- ص 178.

6- ابن جني -المنصف- 259/1 - 260.

البنية «أغلب الأفعال الثلاثية اللازمة المكسورة العين "فَعَلَ" التي لا تدلّ على لون أو حركة حسيّة أو علاجية أو صفة ثابتة مثل: فَرِحَ فَرِحاً، جَوَى جَوياً، تَعَبَ تَعَباً»¹، وهذا الأكثر وروداً في الكلام و هو القياس ، أما ما خالف القياس «شَرَفَ و شَطَفَ ، و هذان الفعلان من باب "فَعَلَ" الذي تدلُّ أغلب أفعاله على أوصاف ثابتة، وكما تأتي عليها مصادر الأفعال الدالة على عيب، مثل: عَمَى، عَرَجَ، عَوَّرَ، حَوَّلَ»².

_ **فِعَالٌ**: بكسر الفاء وفتح العين، ويتكون صوتياً من:

ص ح + ص ح ح + ص ح ص [مقطع قصير + مقطع طويل مفتوح + مقطع طويل مقفل]

يقول ابن جني شارحاً كلام المازني الذي يريد منه أن المصدر يجري مجرى الفعل «يريد أنهم قد قالوا: "لُدْتُ لِيَاذًا" فقلبوا الواو في المصدر لأنّها قد انقلبت في "لاذ"ولمّا صَحَّتْ في "لاوذتُ" صَحَّتْ في "لِوَاذٍ"، ومثله "قُمْتُ قِيَاماً، وقاومته قِوَاماً»³، ويجيء على هذه البنية «الفعل اللازم من باب "فَعَلَ" إذا دلّ على امتناع، مثل: طِمَاح، نِفَار... وقد جاء عليها مصادر لأفعال لا تدلّ على امتناع مثل: صِيَام، صِيَاَح»⁴.

الملاحظ أن أبنية مصادر الأفعال الثلاثية المجردة حافظت على الأحرف الأصلية لأفعالها، وما تغير فيها إلا حركتها القصيرة والطويلة، أو زيادة تاء في آخرها، أو نون في حالة واحدة "فَعَلان"، أمّا أوزانها الإيقاعية تميزت بـ:

- كلّها لا تبدأ بمقطع طويل مفتوح.
- هناك أبنية منها إذا سقطت تاؤها تحولت إلى بنية أخرى نحو:
 - ﴿فَعَالَةٌ﴾ إذ سقطت تاؤها صارت "فِعَالٌ".
 - ﴿فُعُولَةٌ﴾ إذ سقطت تاؤها صارت "فُعُولٌ".

1- صالح سليم الفاخري-تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات-ص 176.
 2- المرجع نفسه ص 176.
 3- ابن جني -المنصف-65/1.
 4- صالح سليم الفاخري -تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات-ص 177.

أَفْعَلَةٌ إِذَا سَقَطَتْ تَأْوُهَا صَارَتْ "فَعْلٌ" 1.

* مصادر الثلاثي المزيد

تكون «مصادر الفعل الثلاثي المزيد، والفعل الرباعي المجرد والمزيد... قياسية»²، لأنها كثيرة الورد في الكلام ولم يشذ منها إلا النادر. ذكر منها ابن جني:

_ **أَفْعَالٌ**: بسكون الفاء وفتح العين، ويتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح ح + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مفتوح + مقطع طويل مقفل].

يقول ابن جني: «نقول أَجْرَى يُجْرِي إِجْرَاءً فهو مُجْرٍ»³، كما يورد قولاً لأبي علي الفارسي جاء فيه «ألا ترى أنهم لمّا حذفوا الهمزة من "يُكْرِمُ" أثبتوها في "إِكْرَامٍ"، فكان ذلك كالعوض من حذفها»⁴، فهذه البنية "أَفْعَالٌ" تطرد في الأفعال الثلاثية المزيدة بهمزة في أولها، وتكون بنيتها "أَفْعَلٌ" إذا كانت عينه صحيحة نحو: أكرم إكراماً وأدخل إدخالاً، أمّا إذا كانت عينه معتلة مثل: أقام، أشار... كان المصدر على "أَفْعَلَةٌ" مثل: إقامة، إشارة»⁵، فهنا تم نقل العين إلى الفاء ثم حذفت العين وعوّضت منها بتاء تأنيث في آخر الكلمة نحو: أقام ← إقِيَامٌ ← إقَامَةٌ.

_ **إِنْفِعَالٌ**: بكسر الفاء وفتح العين ويتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح ح + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع طويل مفتوح + مقطع طويل مقفل].

يقول ابن جني «فأمّا إدخالهم الهمزة في مصادر الأفعال التي في أولها همزة الوصل نحو "انطلق انطلاقاً"... فإنه مطرد فيها لأنها ثابتة في الأفعال فجاءت في المصادر»⁶، فالمصادر تحافظ على حروف أفعالها حتى المزيد منها، فيصاغ

-
- 1- دزيرة سقال -الصرف وعلم الأصوات- دار الصداقة العربية - بيروت - لبنان - ط 1 - 1996 م - ص 191.
 - 2- فخر الدين قباوة -تصريف الأسماء والأفعال-ص142.
 - 3- ابن جني -المنصف-41/1.
 - 4- المصدر نفسه -65/1.
 - 5- صالح سليم الفاخري -تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات-ص 179.
 - 6- ابن جني -المنصف-65/1.

مصدر ما بدئاً بهمزة قياساً بكسر الحرف الثالث منه، وزيادة ألف قبل آخره،
انكسر ← انكسار، انخدع ← انخداع»¹.

ـ **أَفْعِيَالٌ**: بسكون الفاء وكسر العين، ويتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح ح + ص ح ح + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع
طويل مفتوح + مقطع طويل مفتوح + مقطع طويل مقفل].

جاء ابن جنى بقول للمازني يقول فيه: «وأكثر ما يبلغ بنات الثلاثة من الأفعال
بالزيادات سبعة أحرف، نحو مصدر "أشهبَّ، وأحمارَّ"، إذا قلت فيه "أشهبَّ
وأحمرَّ"»²، و هي خاصة بالأفعال ذات البنية "أفعالٌ" نحو: ادهامَّ، واسوادَّ،
وبأتي المصدر «بكسر ثالثه وقلب الألف ياء وزيادة ألف قبل آخره»³.

ـ **تَفْعِيلٌ**: بتسكين الفاء وكسر العين ويتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح ح + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مفتوح
+ مقطع طويل مقفل].

قال المازني: «وأما "زَيْلْتُ" فهي "فَعَلْتُ" من "زَايَلْتُ" ... قولهم في المصدر "تَزْيِيلاً"
ولو كانت "فَيْعَلْتُ" كانت "زَيْلَةً"»⁴، يوضح ابن جنى ذلك فيقول: «لفظ "زَيْلْتُ"
يصلح أن يكون "فَيْعَلْتُ" و "فَعَلْتُ"، فقولهم في المصدر "تَزْيِيلاً" دلالة على أنه
"فَعَلْتُ"، لأنه جرى مجرى "قَطَعْتُهُ تقطيعاً، وكَسَّرْتُهُ تكسيراً...»⁵، إذن فمصدر
الفعل مضعف العين "فَعَلٌ" يكون "تَفْعِيلٌ" «إذا كان صحيح اللام... مثل تكبير،
تعظيم... أما إذا كان معتل اللام فإن مصدره يكون على "تَفْعِلَةٌ" مثل: توصية،
تسمية»⁶، من الفعلين: وَصَى، و سَمَى.

الملاحظ أن أبنية مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة تحافظ على كل تغير يحدث في
أفعالها، وتكون الزيادة في "الأفعال ومصادرهما" هي ذاتها، كما نلاحظ أن هناك تشابه

- 1- صالح سليم الفاخري -تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات-ص 179.
- 2- ابن جنى -المنصف-49/1.
- 3- فخر الدين قباوة -تصريف الأسماء والأفعال-ص 146.
- 4- ابن جنى -المنصف-19/2.
- 5- المصدر نفسه -19/2.
- 6- صالح سليم الفاخري -تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات-ص 179.

كبير بين هذه الأبنية نحو: "فَيْعَلَةٌ فِي بَيْطَرَةٍ"، و "فَوَعَلَةٌ فِي حَوْقَلَةٍ"، و "فَعَوَلَةٌ فِي جَهْوَرَةٍ"، وغيرها كثير.

2 _ مصادر الفعل الرباعي

* مصادر الرباعي المجرد

الرباعي المجرد له بنية واحدة قياسية هي "فَعَلَّةٌ"

- فَعَلَّةٌ: بفتح الفاء واللام وسكون العين ويتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح + ص ح + ص ح [مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل].

يقول ابن جني «تقول "جَلَبَبٌ يُجَلِبُّ جَلْبَبَةً" فهو مُجَلِبٌّ، وشمَلَلٌ يُشْمَلُّ شَمَلَّةً فهو مُشْمَلٌّ»، فيجزي ذلك مجرى "دَحْرَجٌ يُدَحْرَجُ دَحْرَجَةً" فهو مُدَحْرَجٌ¹، ويقول في موضع آخر «قولك "سَفْرَجٌ يُسْفَرَجُ سَفْرَجَةً"، فهو مُسْفَرَجٌ²، وتكون هذه البنية بزيادة تاء في آخر فعله الرباعي وما ألحق به، فالمثال: "دَحْرَجٌ دَحْرَجَةً" رباعي مجرد، أمّا "شمَلَلٌ شَمَلَّةٌ" و "جَلَبَبٌ جَلْبَبَةً" فهو ملحق بالرباعي وكلاهما جاء على البنية نفسها.

3 _ المصدر الميمي

المصدر الميمي هو «اسم يدل على الحدث، وأوله ميم زائدة... وهو كالمصدر الأصلي في معناه واستعماله، ولا يخالفه إلا في صورته اللفظية»³، والمصدر الميمي قياسي له ثلاثة أبنية: مَفْعَلٌ، وَمَفْعِلٌ، وَمُفْعَلٌ.

جاء ابن جني بأمثلة منه في المنصف إلا أنه سمّاه "المصدر" ولم يطلق عليه مصطلح "المصدر الميمي"، لأنه من المصطلحات المتأخرة، ومن أمثلته:

1- مُفْعَلٌ: بتسكين الفاء وفتح العين، ويتكون من:

1- ابن جني -المنصف- 83/1.

2- المصدر نفسه، 33/1.

3- فخر الدين قباوة -تصريف الأسماء والأفعال- ص 152.

ص ح ص + ص ح + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل].

يقول ابن جني: «إنَّ المصدر من الماضي إذا كان على مثال "أَفْعَل" يكون "مُفْعَلًا" بضم الميم وفتح العين نحو: "أَدْخَلْتُهُ مُدْخَلًا، وَأَخْرَجْتُهُ مُخْرَجًا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ أَرَدْتَ الْمَصْدَرَ مِنْ "أَكْرَمْتَهُ" عَلَى هَذَا الْحَدِّ لَقَلْتَ "مُكْرَمًا" قِيَاسًا»¹، فابن جني هنا أطلق على المصدر الميمي "مُفْعَلٌ" مصطلح "المصدر"، وأقر بأنه قياسي، وهذه البنية تكون «لغير الثلاثي المجرد، على وزن المضارع المبني للمجهول، مع إبدال حرف المضارعة ميما»² مضمومة. أَدْخَلَ ← يَدْخُلُ ← يُدْخِلُ ← مُدْخَلٌ.

هناك بعض المصادر الميمية التي «شدت عن القياس، فبنيت على وزن "مُفْعَل"، نحو: مَيْسِرٌ (يَسِرُّ)، مَكْبِرٌ (كَبُرَ)، مَرْجِعٌ (رَجَعَ)، مَزِيدٌ (زَاد)...»³.

4 _ مصدر المرّة:

مصدر المرّة يشتق من المصدر الأصلي، «ويسمى مصدر العدد أيضا، وهو ما صيغ للدلالة على عدد مرّات حدوث الفعل»⁴، أو للدلالة «على حدوث الفعل مرّة واحدة، نحو: ضربتُ الأرض ضربتة»⁵ ويجوز تثنية هذا المصدر وجمعه، نحو: ضربتُ الأرض ضربتين وضربت الأرض ضربات عديدة.

شروطه:

- أن يكون فعله تاما، أي غير ناقص، نحو: كان، وعسى.
- أن يدل على حدث حسي تقوم به الجوارح والأعضاء، و ألا يدل على معنى عقلي مجرد، نحو: عَلِمَ، فَهَمَ.

1- ابن جني -المنصف- 2/1.

2- فخر الدين قباوة -تصريف الأسماء والأفعال- ص 153.

3- دزيرة سقال -الصرف وعلم الأصوات- ص 189.

4- صالح سليم الفاخري-تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات- ص 182.

5- فخر الدين قباوة-تصريف الأسماء والأفعال- ص 149.

فهذان النوعان من الأفعال (الناقص، والدال على معنى عقلي) لا يخضع للعدد والتكرار¹.

أورد ابن جني أمثلة لمصدر المرّة، لكنه لم يطلق عليه هذا المصطلح، بل سمّاه "المصدر". ومن أمثاله:

- **فَعَلَّةٌ**: بفتح الفاء وتسكين العين، ويتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل].

يقول ابن جني: «إنما كان الأصل في مصادر بنات الثلاثة المتعدية عند الخليل "فَعَلًا" بعد كثرته في السّماع لأن كل فعل ثلاثي، فالمرّة الواحدة منه "فَعَلَّةٌ" نحو "ضربته ضَرْبَةً"، و "قتلته قَتْلَةً"، و "شتمته شَتْمَةً"²، فهذا المصدر يصاغ من الفعل الثلاثي على فَعَلَة... هذا إذا لم يكن مصدره الأصلي مختوماً بالتاء، مثل: دعا-دعوة، ورحم-رحمة... فإن كان كذلك فإنه لا سبيل إلى صياغة مصدر المرّة منه إلا بالوصف، بما يدل على عدد مرّات حدوثه مثل: دعا دعوة واحدة، ورحم رحمة واحدة»³.

أمّا إذا صيغ مصدر المرّة من فعل ثلاثي مزيد فيكون «بزيادة تاء في آخر المصدر الأصلي، نحو: أكرمت الزائر إكرامة... فإن كان في آخر المصدر الأصلي تاء زائدة جيء بقريئة لفظية تدلّ على العدد نحو: وصيّتُك بالمرريض ثلاث توصيات»⁴.

إذن فحالات صياغة مصدر المرّة هي:

- من الفعل الثلاثي على وزن فَعَلَة.
- من الفعل الثلاثي الذي مصدره مختوم بالتاء، يكون بالوصف بما يدل على عدد مرّات حدوثه.

1- المرجع السابق - ص 150 (بتصرف).

2- ابن جني -المنصف-1/179.

3- صالح سليم الفاخري-تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات-ص 182.

4- فخر الدين قباوة-تصريف الأسماء والأفعال-ص 150.

- من الفعل الثلاثي المزيد يكون بزيادة تاء في آخر مصدره الأصلي.
- من الفعل الثلاثي المزيد الذي مصدره مختوم بتاء، يكون بإضافة قرينة لفظية تدل على العدد.

5 _ مصدر الهيئة:

مصدر الهيئة مشتق من المصدر الأصلي، «ويسمى المصدر النوعي، لأنه يبيّن هيئة الحدث أو نوعه»¹ عند وقوعه، ولا يشتق إلا من الثلاثي فقط، ويكون على وزن "فِعْلَةٌ"، «ويشترط في فعل مصدر النوع "الهيئة" ما اشترط في فعل مصدر المرّة، من تمام وحسيّة»².

والملاحظ أن ابن جني لم يطلق اسم "مصدر الهيئة" على هذه البنية، بل سماها "المصدر"، ومثاله في هذا:

- فِعْلَةٌ: بكسر الفاء وتسكين العين، ويتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل].

يقول المازني: «واعلم أنّ المصدر إذا كان "فِعْلَةٌ" فالهاء لازمة له»³، ويشرح ابن جني هذا الرأي معقبا بقوله: «لو قال مكان هذا: واعلم أنّ المصدر إذا كان على ثلاثة أحرف وفاقه مكسورة، وعينه ساكنة، فالهاء لازمة له لكان أحسن في العبارة»⁴، وهنا يتضح الفرق بين مصدر المرّة "فِعْلَةٌ" ومصدر الهيئة "فِعْلَةٌ"، والمتمثل في حركة الفاء، ففي المرة تكون مفتوحة، أمّا في الهيئة فتكون مكسورة.

يُصاغ مصدر الهيئة من الثلاثي على وزن فِعْلَةٌ نحو: غاب غَيْبَةً، ويُصاغ مما فوق الثلاثي على صيغة المصدر الأصلي مختومة بالتاء مع وصف أو إضافة بعده تدل على

1- صالح سليم الفاخري -تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات-ص 183.

2- فخر الدين قباوة -تصريف الأسماء والأفعال-ص 151.

3- ابن جني-المنصف-1/198.

4- المصدر نفسه -1/198.

النوع، نحو: استفهم استفهاماً متعجباً، أما إذا كان وزن الثلاثي على وزن فِعْلة أصلاً، فيجب أن يتبع بوصف بعده ليدل على الهيئة، نحو: عَزَّ عِزَّةً نَفْسٍ¹.

الملاحظ أنّ بنى المصدر الميمي، ومصدر المرّة، ومصدر الهيئة، تشترك في شكل ونوع وعدد المقاطع، فكلاًها تتشكل من ثلاثة مقاطع (مقطعين طويلين مقفلين يتوسطهما مقطع قصير)، إلا أن الفرق بينها هو نوع الحركات وزيادة الميم في بنية المصدر الميمي.

1- دزيرة سقال -الصرف وعلم الأصوات-ص 188.

ثالثا : أبنية المشتقات

اللغة العربية لغة اشتقاقية، إذ تتميز بتوالد ألفاظها بعضها من بعض على عدة هيئات، لكل هيئة طابعها الخاص الذي يميّزها عن غيرها، يقول ابن جني: «وكذلك الاشتقاق أيضا، ألا ترى أنك تجيء إلى "الضرب" الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول: "ضرب"، ثم تشتق منه المضارع فتقول: "يضرب" ثم تقول في اسم الفاعل: "ضارب"، وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة»¹.

فأصل الاشتقاق عند ابن جني -كما سبق ذكره- هو المصدر، الذي يُشتق منه الفعل، وكل الأسماء المشتقة (اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، صيغ المبالغة، اسم التفضيل، اسما الزمان والمكان، واسم الآلة).

1 _ اسم الفاعل:

اسم الفاعل هو أكثر المشتقات اطرادا في الكلام، يعرفه ابن جني بقوله: «اسم الفاعل - نحو قائم وقاعد-لفظة يفيد الحدث الذي هو القيام والقعود، وصيغته وبنائه يفيد كونه صاحب الفعل»²، ويعرفه الجرجاني بأنه «ما اشتق من "يفعل" لمن قام بالفعل بمعنى الحدث»³، إذن فاسم الفاعل يدلّ على حدث، كما يدلّ على فاعل قام بالحدث، ويرى القدامى أن اسم الفاعل متعلق بالفعل المضارع، «بل يقولون إن الفعل المضارع سميّ مضارعا لأنه "يضارع" اسم الفاعل أي يشابهه»⁴، وحجتهم في ذلك أن اسم الفاعل يؤخذ من المضارع، فتصبح «دلالاته على الزمن ترتبط بالحال والمستقبل، وهذا هو زمن المضارع فكلاهما يدل على الاستمرار، وكون المضارع مبنيا للفاعل، لأنّ المأخوذ منه يكون وصفا للفاعل أيضا»⁵، أمّا ابن جني فلم يخصص بابا للأسماء المشتقة عامة، واسم الفاعل خاصة في "المنصف"، بل عالج بعضها في مواطن مختلفة منه.

1- ابن جني -المنصف-4/1.

2- ابن جني -الخصائص-101/3.

3- الجرجاني -التعريفات-ص/42.

4- عبده الراجحي-التطبيق الصرفي-ص 73.

5- عبد الصبور شاهين -المنهج الصوتي للبنية العربية-ص 114.

• أبنية اسم الفاعل

أ: البنية المشتقة من الفعل الثلاثي المجرد، تكون على وزن:

فَاعِلٌ: بفتح الفاء وكسر العين، ويتكون صوتياً من:

ص ح ح + ص ح + ص ح ص [مقطع طويل مفتوح + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل].

* اشتقاق اسم الفاعل "فاعل" من الفعل الثلاثي المجرد الصحيح:

يقول ابن جني «كَاتِبٌ وكتبة وكَافِرٌ وكفرة»¹، فَكَاتِبٌ وكَافِرٌ على وزن "فاعل"، كلاهما مشتق من فعل ثلاثي مجرد "كَتَبَ، كَفَرَ على وزن "فَعَلَ" فيكون الاشتقاق في هذه الحالة بالمحافظة على الحروف الأصلية للفعل مع زيادة ألف بعد الفاء يقول ابن جني «ألا ترى أن ألف "فاعل" لا تُزاد إلا للمد ولا تُحَرِّك أبداً؟»²، ويقول في موضع آخر: «"فاعل" لا يجيء من "فَعَلَ" إلا شاذاً، نحو: "حَمَضَ فهو حَامِضٌ، وَفَرَهُ فهو فَارِهِ، وَخَنَّرَ فهو خَائِرٌ»³، إذن فاشتقاق اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد "فَعَلَ" بضم العين نادر، إذ لا يجوز أن يُقال "حَسَنَ حَاسِنٌ، وَشَرَفَ شَارِفٌ"، ذلك أن "فَعَلَ" لازم و «الأصل في اسم الفاعل أن يصاغ بما وقع الفعل منه على غيره، وهو ألصق بالمتعدي إليه»⁴، كما أن هذه البنية "فَعَلَ" خُصَّت «لأفعال الطَّبَّاعِ ونحوها، كحَسَنَ، وَقَبَحَ، وَكَبَّرَ، وَصَعَّرَ»⁵، وهي أنسب للصفة المشبهة منها لاسم الفاعل.

* اشتقاق اسم الفاعل "فاعل" من الفعل الثلاثي المجرد معتل العين:

أورد ابن جني كلاماً للمازني يقول فيه: «وأمَّا فاعل من "قام، وباع"، فإنه يعْتَلُّ ويُهَمَزُ موضع العين منه، فنقول: "بائع، وقائم"، وجميع ما أُعِلَّ فعله ففاعل منه معتل»⁶، ثم يؤكد هذا الرأي بقوله: «إنما وجب همزُ عين اسم الفاعل إذا كان وزن

1- ابن جني -المنصف- 14/2.

2- المصدر نفسه -237/1.

3- المصدر نفسه -237/1.

4- فخر الدين قباوة-علم الصِّرف- مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2012م، ص 151.

5- ابن الحاجب -الكافية الشافية- ص 63.

6- ابن جني -المنصف- 280/1.

وزن فاعل نحو "قائم، وبائع"1، وقد وَضَحَ بدقة كيف تم التغيّر في البنية، وهو مختصر فيما يلي:

قَوْم ← قَام ← قَائِم ← قَائِمٌ.

عند جعل الفعل "قام" على وزن "فاعل"، التقت ألفان ساكنتان (حركتان طويلتان)، وهذا يؤدي إلى صعوبة مقطعية مرفوضة في العربية فما كان إلا أن أسقطت الحركة الانزلاقية وهي الواو في هذه الحالة.

qaa-u-il → qaa-il

وبالتالي لا يوجد «قلب للياء أو الواو همزة، لأنه لا قرابة صوتية بينهما»2، فما حدث حسب رأي المحدثين سقوط حركة انزلاقية.

ب: البنية المشتقة من الفعل غير الثلاثي، تكون على وزن:

«مضارعه المبني للمعلوم مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر»3.

* اشتقاق اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي الصحيح الآخر والمعتل الآخر:

يقول المازني: «واعلم أنّ الزوائد لا تلتحق أوّل بنات الأربعة إلاّ الأسماء من افعالهن، نحو: ... "مُدْحَرَجٌ"4، فاسم الفاعل مُدْحَرِجٌ مشتق من الفعل الرباعي المجرد دَحَرَجَ، وكان اشتقاقه كالتالي:

دَحَرَجَ ← يُدْحَرِجُ ← مُدْحَرِجٌ.

وتتكون هذه البنية صوتياً من:

ص ح + ص ح ص + ص ح + ص ح ص [مقطع قصير + مقطع طويل مقل]

فهي تزيد على البنية "فَاعِل" بمقطع قصير في بدايتها، ممثله الحرف الزائد "الميم".

1- المصدر السابق -280/1، 281.

2- عبد الصبور شاهين -المنهج الصوتي للبنية العربية-ص 115.

3- صالح سليم الفاخري-تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات- ص 189.

4- ابن جني-المنصف-1/144.

* اشتقاق اسم الفاعل من الفعل المزيد "افتعل" الذي فاؤه واو أو ياء:

يقول ابن جني عن المازني: «واعلم أنّ "افْتَعَلَ"، ومُفْتَعِلًا، وكلّ ما تصرف منه إذا بنيته ممّا فاؤه واو أو ياء، فأكثر العرب وهي اللّغة المشهورة الشائعة يبدلون مكان الواو والياء، تاءً ثم يُدغمونها في التاء التي بعدها»¹، فالمازني هنا يؤكد شيوع هذا الاشتقاق عند العرب، ويمثّل له بمثاليين يقول: «وذلك قولهم: "اتّزن، ويّتزن، فهو مُتّزّن"، وكذلك الياء، تقول: "اتّأس فهو مُتّئس"»².

أمّا التعليل الصوتي لما حدث في هذه البنية فهو مماثلة رجعية، وذلك بتأثير الصوت اللاحق في الصوت السابق له، أي تأثير التاء في الواو والياء، وقلبهما تاءً، فإذا «وردت الواو أو الياء بوصفهما نصفي حركة، متجاورتين مع التاء في داخل بنية واحدة، وكانت هذه البنية على صيغة "افتعل"، أو إحدى مشتقاتها، فإنّ هذين الصوتين يتأثران بصوت التاء المجاور لهما مباشرة تأثراً رجعياً، فينقلبان إلى تاء، ثم تجري بعد ذلك عملية الإدغام في الصوتين المتماثلين»³.

ويرجع السبب في هذه المخالفة إلى وقوع الواو والياء وهما «الصوتان الساكنان المتسمان بالقصر، وقلة الوضوح السمعي ... تحت تأثير صوت التاء الانفجاري»⁴، وكما هو معلوم أنّ الصوت الانفجاري يكون أقوى من الصوت الاحتكاكي (الواو، الياء)، لذلك كان تأثير التاء في الواو والياء ألزم فأبدلنا إلى تاء مثلها يقول المازني: «الواو والياء ... الحركات فيهما مستقلة ... فأبدلوا مكانهما حرفاً أجلد منها مخرجه من مخرج الذي بعده ليثبت على هيئة واحدة في جميع ما تصرف منه وكان ذلك أخف عليهم من أن يتبعا ما قبلهما»⁵، والمقصود بالحرف الأجلد "التاء" أي أنّ التاء أقوى من الواو والياء.

1- المصدر السابق -222/1.

2- المصدر نفسه 222/1.

3- محمد جواد النوري -دراسات صوتية وصوتية صرفية في اللغة العربية-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-ط1-2018 ص166.

4- المرجع نفسه-ص 167.

5- ابن جني -المنصف-223/1.

2 _ صيغ المبالغة:

المبالغة هي «صفة تفيد التكثر في حدث اسم الفاعل»¹، «فإذا كان اسم الفاعل يصاغ للدلالة على من وقع منه الحدث صياغة تحتمل القلة والكثرة»² فإنَّ صيغ المبالغة تصاغ للدلالة على الكثرة والمبالغة في الوصف، ومثال ذلك: رجلٌ صابِرٌ تدلُّ على أنَّ الرجل يتصف بالصبر، أمّا: رجلٌ صَبُورٌ فتدلُّ على كثرة صبره.

إذن فصيغ المبالغة هي صيغ ملحقة بصيغ اسم الفاعل، ولكنها تفيد شدّة المبالغة والتكثر في الوصف، أمّا ابن جني فيقول في المبالغة «لابدّ أن تترك موضعا إلى موضع، إمّا لفظا إلى لفظ، وإمّا جنسا إلى جنس، فاللفظ كقولك: عُراض فهذا قد تركت فيه لفظ عريض، فعُراض إذا أبلغ من عريض، وكذلك رجل حُسّان ووُضَاء، فهو أبلغ من قولك: حسن ووُضيء، وكُرّام أبلغ من كريم، لأن كريما على كَرَم، وهو الباب، وكُرّام خارج عنه، فهذا أشدّ مبالغة من كريم»³، ثم نجده يستشهد بالأصمعي ليوضح معنى "خارج عنه"، يقول: «قال الأصمعي: الشيء إذا فاق في جنسه قيل له: خارجي»⁴، أي خرج عن معهود معناه.

• أبنية صيغ المبالغة :

عالج ابن جني بعض أبنية المبالغة في "المنصف"، ولكنه لم يخصص لها بابا، بل ذكرها في مواطن متفرقة، ومن هذه الأبنية:

_ **فُعَالٌ**: بضم الفاء وفتح العين المشدّدة، ويتكون صوتيا من:

ص ح ص + ص ح ح + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مفتوح + مقطع طويل مقفل].

يقول ابن جني: «فَعِيلٌ»، و "فُعَالٌ" كلاهما من أبنية المبالغة، فإذا أرادوا الزيادة في المبالغة ضعّفوا العين فقالوا "كُرّام، وحُسّانٌ، ووُضَاءٌ"⁵، وهي شبيهة لصيغة المبالغة

1- فخر الدين قباوة-علم الصّرف-ص 153.

2- صالح سليم الفاخري-تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات-ص 201.

3- ابن جني-الخصائص-ص 46/3.

4- المرجع نفسه -46/3.

5- ابن جني-المنصف-241/1.

المعروفة "فَعَّال" بفتح الفاء، والتي تشتق من «مصدر الفعل الثلاثي المجرد متعديا ولازما»¹، أما عن التحوّل الصوتي لهذه البنية عن "فاعل"، «فتحوّلت فتحة المقطع الأول الأوّل إلى ضمة وضعّفت العين، فأصبحت العين الأولى حدًّا لإغلاق المقطع الأول والعين الثانية بداية للمقطع الثاني، وتحوّلت كسرة المقطع الثاني إلى فتحة طويلة»².

فَاعِلٌ: ص ح ح + ص ح + ص ح ص.

فُعَّالٌ: ص ح ص + ص ح ح + ص ح ص.

أما من حيث المقاطع فقد تحوّل المقطع الأول من طويل مفتوح إلى طويل مغلق، أما المقطع الثاني فتحول من مقطع قصير إلى مقطع طويل مقفل.

فُعَّالَةٌ: بضم العين وفتح العين المشدّدة، وقد ترد بفتح العين أو كسرهما، وتتكون صوتيا من:

ص ح ص + ص ح ح + ص ح + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مفتوح + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل].

قال ابن جني: «قال الشاعر:

دارُ الفَتَاةِ التي كُنَّا نقول لها يا ظبيّة عَطْلًا حُسَانَةَ الجيد³

وربما بنوه على "فَعَّال" مضعف العين وألحقوه الهاء للمبالغة، قالوا: "رَجُلٌ كُرَامَةٌ"، و"لُؤَامَةٌ" في الكريم واللئيم، كما قالوا: "مِجْدَامَةٌ" للمقطوع و "مِطْرَابَةٌ" للكثير الطّرب و "مِعْرَابَةٌ" للكثير التّعزّب و "رجل عَدَّالَةٌ" إذا أكثر العَدْل»⁴.

فهذه البنية تأتي مفتوحة العين، أو مضمومة أو مكسورة، وفي الحالات جميعها تدلّ على المبالغة في المعنى بزيادة هاء في آخرها، يضيف ابن جني بأن «وصفهم المذكر بما فيه هاء التّأنيث إنما هو شدّة المبالغة»⁵، أمّا عن التغير الصوتي في هذه البنية فيتمثل في:

1- فخر الدين قباوة-علم الصّرف-ص153.
2- عبد القادر مرعي الخليل وفايز المحاسنة -التشكيل الصوتي للمشتقات-مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللّغات وآدابها- العدد الأوّل-محرم 1430هـ-يناير 2009م-جامعة أم القرى-مكة-المملكة العربية السعودية-ص84، 85.
3- الشماخ بن ضرار الذبياني - الديوان - تحقيق: صلاح الدين الهادي - دار المعارف - القاهرة - مصر - 1388هـ / 1996م - ص 112.
4- ابن جني -المنصف-241/1.
5- المصدر نفسه -241/1.

تحول المقطع الأول من طويل مفتوح إلى طويل مغلق، وامتداد حركة العين في المقطع الثاني وتحوله من مقطع قصير إلى مقطع طويل مفتوح، وزيادة مقطع قصير لم يكن موجوداً في بنية "فاعل".

كما أن بنية "فَعَالَة" زادت بهاء التأنيث على بنية "فَعَال" وهذا ما زادها مبالغة في المعنى.

فَعِلُّ: بفتح الفاء وكسر العين، ويتكون صوتياً من:

ص ح + ص ح + ص ح [مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل].

يقول ابن جني: «ثم إنهم قالوا: "رجلٌ صَبٌّ، ويومٌ قَرٌّ"، فأصلهما: "صَبِبٌ وَقَرِرٌ" لأنك تقول: "صَبِبْتُ يا رجلُ، وَقَرِرْتُ يا يومنا"، فهذا كقولك "حَذِرَ فهو حَذِرٌ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ"1، وتكون هذه البنية للمبالغة مالم تدل على داء باطني جسمي أو خلقي.

أمَّا التغير الصوتي الحادث فيها فتمّ في المقطع الأول حين قصرت الفتحة.

فَأَعِلُّ: ص ح ح + ص ح + ص ح ص.

فَعِلُّ: ص ح + ص ح + ص ح ص.

فالملاحظ هو تحول الحركة الطويلة (ح ح) إلى حركة قصيرة (ح).

الملاحظ في التغيرات الصوتية التي طرأت على بنى المبالغة عند تحوّلها عن اسم الفاعل فقد حدثت «في المقطع الثاني، إذ تحوّلت الكسرة في اسم الفاعل في صيغة "فاعل" إلى فتحة طويلة في صيغة "فَعَال"، وإلى فتحة طويلة في صيغة "مِفْعَال"، مع زيادة الميم في أولها، وإلى ضمة طويلة في صيغة "فَعُول" وإلى كسرة طويلة في صيغة "فَعِيل"، وأمّا في صيغة "فَعِل" فقد حدث التغير في المقطع الأول إذ قصرت الفتحة»2.

فَأَعِلُّ: ص ح ح + ص ح + ص ح ص.

فَعَالُّ: ص ح ح + ص ح + ص ح ص.

مِفْعَالُّ: ص ح ص + ص ح ح + ص ح ص.

1- المصدر السابق-320/1.

2- عبد القادر مرعي الخليل وفايز المحاسنة-التشكيل الصوتي للمشتقات-مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها-العدد الأول-محرم 1430 هـ-يناير 2009م-جامعة أم القرى-مكة-المملكة العربية السعودية-ص 84، 85.

فَعُولٌ: ص ح + ص ح ح + ص ح ص.

فَعِيلٌ: ص ح + ص ح ح + ص ح ص.

فَعَلٌ: ص ح + ص ح + ص ح ص.

3 _ الصفة المشبهة:

الصفة المشبهة «ما اشتق من مصدر فعل لازم للدلالة على اتصاف الذات بالحدث على وجه الثبوت والدوام»¹، وهي مشبهة باسم الفاعل لذلك أطلق عليها "الصفة المشبهة"، «فهي من الناحية الصرفية تدل على موصوف بالحدث على سبيل الفاعلية لا المفعولية، وهذه دلالة اسم الفاعل عامة، وتتصرف مثله في الافراد والتنثية والجمع، والتذكير والتأنيث»²، أما وجه الاختلاف بينهما فهو «أنّ الصفة تفيد ثبوت معناها لمن اتّصف به، واسم الفاعل يفيد الحدوث والتجدد»³.

• أبنية الصفة المشبهة :

أ_ البنى القياسية :

ومن الأمثلة التي جاء بها ابن جني في مؤلفه:

_ فَعْلَانٌ: بفتح الفاء وسكون العين وتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح ح + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مفتوح + مقطع طويل مقفل].

يقول ابن جني أنّ المازني «ذهب إلى أنّ الألف والنون الزائدتين في آخر: "فَعْلَانٌ": بابها أن تكون في آخر "غضبان، وعطشان ونحوهما من الصفات التي تشبههما»⁴.

1- خديجة الحديثي -أبنية الصرف في كتاب سيبويه-ص 275.
2- عبد القادر مرعي الخليل وفايز المحاسنة -التشكيل الصوتي للمشتقات-مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها- العدد الأول-محرم 1430هـ-يناير 2009م-جامعة أم القرى-مكة-المملكة العربية السعودية-ص 87.
3- عبد الصبور شاهين -المنهج الصوتي للبنية العربية-ص 117.
4- ابن جني-المنصف-29/1.

تصاغ هذه البنية من «مصدر "فَعَلَ" اللّازم، الدّال على خلوّ أو امتلاء، أو حرارة باطنية ليست بداء، والمؤنث "فَعَلَى"»¹، فما دلّ على خلوّ نحو: جوعان وجوعى، وما دلّ على حرارة باطنية ليست بداء نحو: حيران وحيرى.

أمّا عن التحول الصوتي الذي طرأ على البنية "فَعْلَان" عند اشتقاقها من الفعل "فَعَلَ" «تحذف حركة العين وتصبح حدّاً لإقفال المقطع الأول، وتصبح اللام بداية للمقطع الثاني الطويل المقفل لصامت في حالة الوقف»².

فَعَلَ: ص ح + ص ح + ص ح.

فَعْلَان: ص ح ص + ص ح ح ص.

وفي حالة مؤنثه "فَعَلَى" «تسكن العين وتصبح حدّاً لإقفال المقطع الأول، وتصبح اللام بداية للمقطع الثاني الطويل المفتوح»³.

فَعَلَى: ص ح + ص ح + ص ح.

فَعَلَى: ص ح ص + ص ح ح.

أَفْعَلُ: بسكون الفاء وفتح العين، وتتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح + ص ح [مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل].

يقول ابن جني «الأسماء التي جاءت على "أَفْعَلُ" أكثرها صفات نحو: "أَحْمَرُ، وَأَصْفَرُ، وَأَخْضَرُ، وَأَسْوَدُ، وَأَبْيَضُ"»⁴.

تصاغ هذه البنية «من مصدر "فَعَلَ"، الدّال على لون، أو عيب ظاهر أو جمال ظاهر، والمؤنث "فعلاء" ... وقد تصاغ من مصدر "فَعَلَ" اللّازم»⁵ فما دلّ على لون نحو: أحمر حمراء، وما دلّ على عيب أو جمال نحو: أحمق حمقاء، أحور حوراء.

وما صيغ من "فَعَلَ" اللّازم: شَيَّبَ: أشيب وشيباء.

1- فخر الدين قباوة-علم الصرف-ص167.
2- عبد القادر مرعي خليل وفايز المحاسنة-التشكيل الصوتي للمشتقات-مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها-العدد الأول-محرم 1430هـ-يناير 2009م-جامعة أم القرى-مكة-المملكة العربية السعودية-ص87 (بتصرف).
3- المرجع نفسه ص87 (بتصرف).
4- ابن جني-المنصف-272/1.
5- فخر الدين قباوة-علم الصرف-ص163.

أما عن التحول الصوتي الذي طرأ على هذه البنية «يكون بزيادة مقطع الهمز في بداية الصيغة "أفعل"، وتسكين "الفاء" لتصبح حدًا لإغلاق المقطع الأول، ثم بفتح "العين"، فيتشكل المقطع الصوتي الثاني»¹ هذا في حالة الوقف.

فَعِلَ: ص ح + ص ح + ص ح.

أَفْعُلْ: ص ح ص + ص ح ص.

وفي حالة مؤنثه "فَعْلَاء" «يكون التحول بتسكين "العين"، لتصبح حدًا لإفقال المقطع الأول، وإشباع أو مظل فتحة اللام، وزيادة الهمزة بعد اللام، للدلالة على التأنيث، فيتشكل المقطع الصوتي الطويل المقفل بصامت في حالة الوقف»².

فَعِلَ: ص ح + ص ح + ص ح.

فَعْلَاءَ: ص ح ص + ص ح ح ص.

فَعِيلٌ: بفتح الفاء وكسر العين، وتتكون صوتياً من:

ص ح + ص ح ح + ص ح ص [مقطع قصير + مقطع طويل مفتوح + مقطع طويل مقفل].

يقول ابن جني «فلما كان "فَاعِلٌ" لا يجيء من "فَعْلٌ"، وإنما يجيء من "فَعْلٌ" - فَعِيلٌ" نحو "ظَرَفٌ فهو ظَرِيفٌ، وشَرَفٌ فهو شَرِيفٌ"³.

سبق أن ذُكِرَ أن اسم الفاعل لا يشتق من الفعل الثلاثي مضموم العين "فَعْلٌ"، إذ لا يجوز القول: ظَرَفٌ ظَارِيفٌ، لذلك حُصِّ هذا الفعل للصفة المشبهة التي تكون على وزن "فَعِيلٌ"، إذ يجوز القول: ظَرَفٌ ظَرِيفٌ.

وهذه البنية هي الأكثر شيوعاً واستعمالاً، «وأكثر ما يصاغ عليها يدل غالباً على صفة ثابتة فطرية أو خلقية في صاحبها»⁴، نحو: الطول والقصر والكرم "طويل، قصير، كريم".

1- عبد القادر مرعي الخليل وفايز المحاسنة - التشكيل الصوتي للمشتقات - مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها - العدد الأول - محرم 1430 هـ - يناير 2009م - جامعة أم القرى - مكة - المملكة العربية السعودية - ص 88 (بتصرف).

2- المرجع نفسه - ص 88 (بتصرف).

3- ابن جني - المنصف - 237/1.

4- صالح سليم الفاخري - تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات - ص 209.

وتصاغ هذه البنية من «مصدر "فَعُل"، ومن مصدر "فَعَلَ" اللّازم المضعّف أوالمعتل اللّام، والمؤنث: فَعِيلَةٌ»¹ نحو:

كَرَمَ ← كَرِيمٌ ← كَرِيمَةٌ.

كَثُرَ ← كَثِيرٌ ← كَثِيرَةٌ.

رَقَّ ← رَقِيقٌ ← رَقِيقَةٌ.

قَلَّ ← قَلِيلٌ ← قَلِيلَةٌ.

أمّا عن التحول الصوتي لهذه البنية فكان «بتحوّل ضمة العين إلى كسرة طويلة، وتصبح الكلمة مكوّنة من مقطعين في حالة الوقف، المقطع الأول مقطع قصير، والمقطع الثاني طويل مقفل لصامت في حالة الوقف»².

فَعُلَ: ص ح + ص ح + ص ح.

فَعِيلٌ: ص ح + ص ح ح ص.

ب _ البنى السماعية :

يقول ابن جني: «اعلم أنّ الأسماء الخماسية تجيء على أربعة أمثلة وخامس لم يذكره سيبويه: وهي "فَعَلُّ وفِعَلُّ وفَعَلَلٌ وفُعَلَلٌ"، فمثال: فَعَلَّ ... الصفة "هَمَزَجُلٌ وشَمَرَدَلٌ"، وفِعَلَّ ... الصفة "جِرْدَحَلٌ وجِرْدَقُرٌ ... وفُعَلَّ ... الصفة "الخُبَعَتِنُ والفُدْعَمِلُ»³، وتصاغ هذه البنى السماعية من الثلاثي المجرد وغيره وهي كثيرة في العربية.

1- فخر الدين قباوة -علم الصرف-ص 164.

2- عبد القادر مرعي الخليل وفايز المحاسنة -التشكيل الصوتي للمشتقات-مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللّغات وآدابها- العدد الأول-محرم 1430هـ-يناير 2009م-جامعة أم القرى-مكة-المملكة العربية السعودية-ص 88.

3- ابن جني-المنصف-1/30، 31.

رابعاً: أبنية جموع التكسير:

• جمع التكسير في الاصطلاح

جمع التكسير «ما دلّ على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفرده، تغييراً مقدراً»¹، فمفرده لا يسلم عند الجمع، بل تتكسر بنيته ويحدث فيها تغيير، «فكأنك فككت بناء واحده وبنيته للجمع بناء ثانياً»²، و هو «إنّما سمي بذلك على التشبه بتكسير الآنية، لأنّ تكسيرها إنّما هو إزالة التثام أجزائها، فلما أزيل نظم الواحد فك نضده في هذا الجمع»³، وبشترط فيه أن يكون «على أوزان صيغة من الصيغ الخاصة به، وأن يكون له مفرد حقيقي لا خيالي، وأن يشترك مع جمعه في الحروف الأصلية، إلا إذا اقتضى الجمع حذف شيء منها دون الاشتراك في هيئتها»⁴.

ويرى المحدثون ان جمع التكسير «يعتمد على تغيير الحركات مع ثبات الصوامت في مواضعها، وهو بذلك يدلّ على مرونة اللّغة العربية، وخصوبتها في إنسال الصيغ المختلفة من المادة الواحدة»⁵، ويرجع تغير الحركات دون الصوامت إلى أنّ الصوامت هي التي تحمل دلالة البنية، وبإسقاطها يذهب المعنى، أمّا الحركات فتغيرها وسقوطها قد يعطي للبنية دلالات إضافية مع المحافظة على الدلالة الأصلية لها.

• أقسام التغيير لجمع التكسير:

التغيير الذي يطرأ على بنى التكسير نوعان:

1. التغيير المعنوي (التقديري): يكون سماعياً، ويوجد في ألفاظ معدودة من اللّغة العربية، جاءت بنيتها مفردة على وزن بنية جمعه، نحو: «فُلُك (بضم فسكون)

1- أحمد الحملاوي -شذا العرف في فن الصرف-ص 131.
2- ابن يعيش -شرح المفصل- إدارة الطباعة المنيرية - القاهرة - مصر - 6/5.
3- عبد الرحمن الأنباري -أسرار العربية - ص 54.
4- عبد المنعم سيد عبد العال -الشامل لجموع التصحيح والتكسير في اللّغة العربية-مكتبة غريب-مصر، 1981م - 53/1.
5- عبد الصبور شاهين -المنهج الصوتي للبنية العربية-ص 133.

للمفرد والجمع، وهَجَانٌ لنوع من الإِبِلِ للمفرد والجمع»¹، ودِلَاصٌ و شِمَالٌ وعِفْتَانٌ.

2. التغيير اللفظي (الظاهري): ويكون:

- أ- بزيادة بعض الأحرف، نحو: حَكَمٌ وحَكَمَةٌ.
- ب- بنقص بعض الحرف، نحو: تُهَمَّةٌ وتُهَمٌ.
- ج- بتغيير ضبط بعض الأحرف، نحو صَقْرٌ وصُقْرٌ.
- د- بزيادة بعض الأحرف وتغيير الضبط معاً، نحو: فَرَّخٌ وفَرَاخٌ.
- هـ- بنقص بعض الأحرف وتغيير الضبط معاً، نحو: حَرَامٌ وحُرْمٌ.
- و- بنقص بعض الأحرف وزيادتها مع تغيير الضبط، نحو: غُلَامٌ وغُلَمَانٌ².

• إعراب جموع التكسير:

أشار ابن جنى إلى «أنَّ جموع التكسير إعرابها جار على آخرها كإعراب الواحد»³، نحو قولنا: جاء الرِّجَالُ، ورأيت الرِّجَالَ، ومررت بالرِّجَالِ.

• أنواع جمع التكسير:

جمع التكسير نوعان: جمع قلة وجمع كثرة.

يعرّفهما ابن جنى بقوله «جمع القلة ما بين الثلاثة إلى العشرة، وجمع الكثرة ما فوق ذلك»⁴، ويضيف الجرجاني أن جمع القلة «هو الذي يطلق عشرة فما دونها من غير قرينة، وعلى ما فوقها بقرينة وجمع الكثرة: عكس جمع القلة، ويُستعار كل واحد منهما للآخر، كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾⁵[البقرة:228]، وفي موضع أقراء»⁶، أي أنّ ما دون

1- أحمد الحملاوي -شذا العرف في فن الصرف-ص 131.
2- أدما طربية -معجم الجموع في اللغة العربية-مكتبة لبنان ناشرون-بيروت-لبنان-ط1-2003م، ص 82-83 (بتصرف)
3- ابن جنى -المنصف-2/130.
4- ابن جنى -اللمع في العربية-ص 171.
5- سورة البقرة الآية 228.
6- الجرجاني -التعريفات-ص 105.

العشرة فهو جمع قلة دون حاجة إلى قرينة للدلالة على ذلك، وقد تدل بنى جمع الكثرة على القلة إذا رافقتها قرينة تدل على أن المقصود أقل من عشرة، والعكس صحيح.

* أبنية جموع القلة

جموع القلة هي : أفعال ، أفعل ، أفعل ، فِعلة .

تطرق ابن جني إلى أبنية هي:

_أفعال: بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء، ويتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح ح + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مفتوح + مقطع طويل مقفل].

يقول ابن جني «قالوا في جمع "مَيِّتٍ": أَمَوَاتٌ»، فجمعوا "فِيْعَلًا" على "أَفْعَالٍ"، كما قالوا: "شَاهِدٌ وَأَشْهَادٌ، وَصَاحِبٌ وَأَصْحَابٌ"¹، فهذه البنية تختص بأنواع معينة من الأسماء المفردة، «ألا ترى أن "أَفْعَالًا" قد خرج إليه "فَعْلٌ" نحو "جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ"، وخرج إليه "فِعْلٌ" و "فُعْلٌ" و "فِعِلٌ" و "فُعِلٌ" و "فَعِلٌ" و "فُعِلٌ" و "فِعْلٌ"، وذلك نحو: "ضِرْسٍ وَأَضْرَاسٍ"، و "بُرْدٍ وَأَبْرَادٍ"، و "إِيْلٍ وَأَبَالٍ"، و "عُنُقٍ وَأَعْنَاقٍ"، و "كَبِدٍ وَأَكْبَادٍ"، و "رُبْعٍ وَأَرْبَاعٍ" و "ضِلْعٍ وَأَضْلَاعٍ" و "عَضِدٍ وَأَعْضَادٍ"..."² وكذلك «يَطْرُدُ في كل اسم معتل العين بالواو أو الياء أو الألف نحو: "تَوْبٍ وَأَثَابٍ"، و "سَيْفٍ وَأَسْيَافٍ"، و "بَابٍ وَأَبْوَابٍ"... وفي كل اسم واوي الفاء، أو مضعّف نحو: "وَقُتِّتِ و أَوْقَاتٍ" و "عَمٌّ وَأَعْمَامٍ"³.

_أفْعُلٌ: بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين، ويتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح ح + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل].

يقول ابن جني «إنهم يقولون "دِرْعٌ دِلَاصٌ" و "أَدْرُعٌ دِلَاصٌ"⁴، ويقول في الخصائص «قولهم: ذَنْبٌ وَأَذْوَبٌ، وَقِطْعٌ وَأَقْطَعٌ، وَضِرْسٌ وَأَضْرُسٌ، قال:

1- ابن جني - المنصف -17/2.

2- ابن جني -سر صناعة الإعراب-تحقيق : حسن الهنداوي - دار القلم - دمشق - سوريا - ط 2 - 1413 هـ / 1993 م - 107/2.

3- عبد المنعم سيد عبد العال -الشامل لجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية-30/1.

4- ابن جني -المنصف-87/2.

وقرعن نابك قرعة بالأضرس¹.

لا تقتصر البنية "أَفْعُل" على الاسم الثلاثي "فِعْلٌ" (بكسر وسكون) بل تطرد في «كل اسم ثلاثي صحيح الفاء والعين ولم يضاعف على وزن "فَعْلٍ"، ككَلْبٍ وأَكْلَبٍ... وما كان من هذا النوع واويّ اللام أو ياءيهما، كَوَجْهِ وَأَوْجِهِ، وَعَيْنٍ وَأَعْيُنٍ... وفي الاسم الرباعي المؤنث بلا علامة، قبل آخره مد، كذراع وأذرع»².

أَفْعِلَةٌ: بفتح الهمزة واللام وسكون الفاء، ويتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح + ص ح + ص [مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل].

قال المازني: «ومن هذا "حياءٌ وأَحْيِيَّةٌ، إن شئت أدغمت، وإن شئت أظهرت»³، ويعلل ابن جني «إظهار "أَحْيِيَّةٍ"، لأن الجمع فرعٌ على الواحد، واللام في الواحد غير ثابتة، بل هي مبدلة، فحمل الجمع على الواحد»⁴، و "أَحْيِيَّةٌ" على وزن "أَفْعِلَةٌ"، يوضح ابن جني الأسماء التي تجمع على هذه البنية يقول: «فإن كان الاسم على "فِعَالٍ"، أو "فَعَالٍ"، أو "فُعَالٍ"، أو "فَعِيلٍ"، أو "فَعُولٍ" كُسِّرَ في القلة على "أَفْعِلَةٌ"... نحو: "حِمَارٍ و أَحْمَرَةٍ، وِرْدَاءٍ وَأُرْدِيَّةٍ، وِجَوَابٍ وَأَجْوِيَّةٍ، وَفَدَانٍ وَأَفْدِيَّةٍ، وَحُورٍ وَأَحْوَرَةٍ، وَغُرَابٍ وَأَغْرِيَّةٍ، وَجَرِيْبٍ وَأَجْرِيَّةٍ، وَفَقِيْرٍ وَأَفْقِرَةٍ، وَعَمُوْدٍ وَأَعْمِدَةٍ، وَخَرُوفٍ وَأَخْرِفَةٍ»⁵.

الملاحظ أن أكثر الأبنية استعمالاً للدلالة على الأقل من عشرة هي "أَفْعِلَةٌ-أَفْعُل-أَفْعَالٍ"، «وقد تميزت بأنها تبدأ بهمزة زائدة، و يبدو أن الهمزة دلالة على القلة في مثل هذه الأوزان»⁶، وأما البنية "فِعْلَةٌ" فهي نادرة الاستعمال، وقد «ذهب بعض الصرفيين إلى أنها ليست من أوزان جمع التكسير، لعدم اطرادها والاقتصار على السماع»⁷.

1- ابن جني-الخصائص-223/2، و سر صناعة الإعراب 608/2.

2- أحمد الحملوي -شذا العرف في فن الصّرف-ص 132.

3- ابن جني-المنصف-190/2.

4- المصدر نفسه، 190/2.

5- ابن جني -اللمع في العربية-ص 171.

6- عبد الصبور شاهين -المنهج الصوتي للبنية العربية-ص 133.

7- المرجع نفسه ص 133 (بتصرف)

* أبنية جموع الكثرة

أبنية جموع الكثرة عديدة أشهرها «ثلاثة وعشرون جمعا قياسيًّا، ولكلّ مفرد من مفرداتها جموع مسموعة متعدّدة تخالف هذه الجموع القياسية المطّردة»¹.

ومن بين الأبنية التي ذكرها ابن جني:

فُعْلٌ: بضم الفاء وسكون العين، ويتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل].
أورد ابن جني قولاً لأبي العباس المبردّ فيه «يقال "خُصِيَّةٌ وخُصِيٌّ"»²، ويضيف ابن جني يقول «ومثله "أنية وأنى"»³ وكذلك «في جمع أبيض كسروا الفاء لتصحّ العين فقالوا "بيضٌ"، ولم نرهم فتحوها فقالوا "بيّض"»⁴، وهذه البنية تقاس «في جميع كلّ وصف على وزن أفعل للمذكر، وعلى وزن "فعلاء" للمؤنث،... ويجيءُ جمعاً للاسم المؤنث الذي صيغته "فَعَلٍ" و "فَعَلَةٌ"... نحو: أَرَزَقٍ ورَزَقَاءٍ، ودارٍ ودُورٍ، وناقَةٍ ونُوقٍ»⁵.

فَعْلٌ: بفتح الفاء وسكون العين، ويتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل].

قال ابن جني: «وقولهم في جمع... عَرْقُوةٍ... عَرَقٍ قليل النظير لأنّ هذا الجمع الذي يجيء بحذف الهاء من الواحد إنّما باباه لما كان معه من صنعة الباري تعالى، لا لما تولّى صنعته المخلوقون نحو: نَخْلَةٌ ونُخْلٍ»⁶، فابن جني هنا يفصح عن قاعدة في التفسير ألا وهي: جمع المفرد المؤنث بتاء الذي تحذف تاؤه عند جمعه إلّا إذا كان من خلق الله سبحانه وتعالى، أمّا إذا كان من صنع البشر فيجمع بالإبقاء على تائه، لذلك استثنى جمع "عَرْقُوة" على "عَرَقٍ" وقال أنها قليلة النظير والملاحظ أنّ هذه البنية قليلة جداً في اللغة العربية.

- 1- عبد المنعم سيد عبد العال - الشامل لجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية - ص 32.
- 2- ابن جني-المنصف-131/2.
- 3- المصدر نفسه -131/2.
- 4- المصدر نفسه -131/2.
- 5- أدما طربية -معجم الجموع في اللغة العربية-ص 132 (بتصرف).
- 6- ابن جني-المنصف-121/1.

_ **فَعْلٌ**: بكسر الفاء وفتح العين، ويتكون صوتياً من:

ص ح + ص ح + ص ح [مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل].

يقول ابن جني «قولهم في جمع "دِيمَةٍ، وَقِيمَةٍ: دِيمٌ، وَقِيمٌ»¹، فالجمع في هاتين الحالتين تم فيه حذف تاء التانيث الملازمة للمفرد، «ويطرّد في اسم تام (ويقصد بالتام: ما لم يحذف من أصوله شيء) على وزن فِعْلَةٍ بكسر فسكون نحو: كِسْرَةٌ وَكَسْرٍ، وقد يجمع فِعْلَةٌ على فُعْلٍ، وهو قياسي إلا أنه قليل، نحو: حِلْيَةٌ وَحُلَى، وَلِحْيَةٌ وَلُحَى»².

هذه البنى الثلاث (فُعْلٌ وَفَعْلٌ وَفِعْلٌ) من أبسط الجموع، لأنها تشتمل على الصوامت الثلاثة مع ما يناسبها من حركات متغيرة، إلا أن البنية "فُعْلٌ" فهي بنية شاذة أوردها ابن جني للدلالة على حذف تاء التانيث فيها الملازمة للمفرد.

_ **فُعُولٌ**: بضم الفاء والعين، ويتكون صوتياً من:

ص ح + ص ح + ص ح [مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل].

يقول ابن جني «قولهم: سُرُرٌ، وَجُدُدٌ»³، وهذه البنية تطرّد في:

• فُعُولٌ، نحو: صَبُورٌ وَصُبُورٌ.

• اسم رباعي قبل آخره مدٌّ، صحيح الآخر، غير مضاف نحو: قَدَالٍ وَقُدُلٌ وَعَمُودٌ وَعُمُدٌ، وكتيبٌ وَكُتُبٌ⁴.

_ **فُعُولٌ**: بضم الفاء والعين، ويتكون صوتياً من:

ص ح + ص ح ح + ص ح [مقطع قصير + مقطع طويل مفتوح + مقطع طويل مقفل].

1- المصدر السابق -47/2.

2- عيد المنعم سيد عيد العال -الشامل لجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية -33/1.

3- ابن جني-المنصف-320/1.

4- علي جابر المنصور وعلاء هاشم الخفاجي -التطبيق الصرفي (تعريف الأفعال-تعريف الأسماء)، الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة-عمان-الأردن-ط1 - 2002 - ص 302.

قال ابن جني «ألا ترى أنهم قالوا: "شَيْوْخ، وبيوت"»¹، وتطرّد هذه البنية في «الاسم على وزن "فَعَلٍ"، وعلى وزن "فَعَلٍ"، ويحفظ في "فَعَلٍ" نحو: كَبِدٍ وَأَكْبَادٍ، ووعَلٍ ووعُلٍ، وكَعَبٍ وكَعُوبٍ، وجُنْدٍ وجُنُودٍ، شَجِنٍ وشَجُونٍ»². هاتان البنيتان فُعْلٌ و فُعُولٌ من «أبسط الجموع تكويناً، لأنها تقتصر على الصوامت الثلاثة، مع ما يلزمها من حركات متغيرة»³.

والملاحظ أنّ البنيتين متشابهتان «إلا في طول الضمة في "فُعُولٍ"، وقصرها في "فُعْلٍ"»⁴، وهذا دليل على أنّ "فُعُولٌ" ماهي إلا امتداد "لْفُعْلِ"، وأنّ هذا الامتداد أعطى للبنية دلالة المبالغة في الكثرة، «والغريب أن البنية ذات الضمة القصيرة يجمع بها مفردات ذات حركات طويلة... في حين أنّ البنية ذات الضمة الطويلة يجمع بها مفردات ذات حركات قصيرة»⁵.

ومن هذا المنطلق يمكن أن نعلّل كثرة بنى جموع الكثرة بتوالدها عن بعضها البعض، بالإطالة في الحركات التي تعطي البنية دلالة المبالغة في الكثرة.

فُعْلٌ: بضم الفاء وفتح العين مشدّدة، ويتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل].

يقول ابن جني «إتّك لو جمعت مثل: "شَاوٍ وِجَاوٍ على فُعَلٍ" لصححت ولم تُعَلِّ، ذلك قولك "جَوَّى وشَوَّى"، ومن قال في "جَوَّعٍ: جَبَّعٍ، وفي فَوَّجٍ: فَيَّجٍ" لم يقل إلا "جَوَّى وشَوَّى" بالتصحيح»⁶.

وهذه البنية مقيسة «في كل وصف صحيح اللام على وزن "فاعل، أو فاعلة" سواء كانت عينها صحيحة أم معنّلة نحو: قَاعِدٌ وقَاعِدَةٌ، ونَائِمٌ ونَائِمَةٌ، والجمع: فُعَدٌ، ونُؤَمٌ»⁷.

1- ابن جني-المنصف-13/2.

2- علي جابر المنصوري -علاء هاشم الخفاجي-التطبيق الصرفي-ص 307 - 308 (بتصرف).

3- عبد الصبور شاهين -المنهج الصوتي للبنية العربية-ص 134.

4- المرجع نفسه - ص 135

5- المرجع نفسه ص 135 (بتصرف)

6- ابن جني -المنصف-5/2.

7- عبد المنعم سيد عبد العال -الشامل بجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية-1/35.

_ **فُعَالٌ**: بضم الفاء وفتح العين مشددة، ويتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح ح + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مفتوح + مقطع طويل مقفل].

أورد ابن جنى قولاً للمازني فيه «إذا كان هذا الجمع مثال "فُعَال" لم تُقلب فيه الواو ياءً، لأنها تباعدت من الطَّرَف، وذلك "صَائِمٌ وَصُوَّامٌ، وَقَائِمٌ وَفُوَّامٌ، وَنَائِمٌ وَنُوَّامٌ»¹.

وتكون هذه البنية جمعاً لكلّ «وصف صحيح اللام لمذكر على فاعل نحو: ... قَارِيٌّ وَقُرَّاءٌ»².

والملاحظ أنّ هاتين البنيتين (فُعَالٌ وفُعَلٌ) تقتصران على «صوامت المادة، مع تضعيف العين... وهاتان البنيتان لا تختلفان إلا في طول فتحة العين في "فُعَال"، وقصرها في فُعَل، ونرى أنّ طول الحركات تطور عن قصرها، ولعلّ مما يصدق هذا الرأي أنّ مفردتها واحد»³، فالبنية "فُعَال" متطورة عن "فُعَل" وربما هي تدل على المبالغة في الكثرة مقارنة بها.

_ **فُعَلَةٌ**: بضم الفاء وفتح العين، ويتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح + ص ح ص [مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع قصير].

قال ابن جنى: «لا يُنكَرُ أن يكون في المعتل أبنية مخصوصة به، إلا تراهم قالوا في جمع "قَاضٍ وَعَازٍ: فُضَاةٌ وَعُزَّاءٌ"، فجمعوه على "فُعَلَةٌ»⁴.

وتكون هذه البنية جمعاً لكل «وصف لمذكر عاقل على وزن فاعل، معتل اللام بالياء، أو بالواو، نحو: رَامٍ وَرُمَاةٌ، وَسَاعٍ وَسُعَاةٌ»⁵.

_ **فُعَلَةٌ**: بفتح الفاء والعين، ويتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح + ص ح ص [مقطع قصير + مقطع طويل مقفل].

- 1- ابن جنى -المنصف-4/2.
- 2- عبد المنعم سيد عبد العال -الشامل لجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية-35/1.
- 3- عبد الصبور شاهين -المنهج الصوتي للبنية العربية-ص 137.
- 4- ابن جنى-المنصف-14/2.
- 5- عبد المنعم سيد عبد العال -الشامل لجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية-33/1.

يرى ابن جنى أنّ «الصحيح إنما يجمعونه على "فَعَلَّة" بفتح الفاء نحو: "كاتب وكَتَبَ، وكافرٍ وكَفَّرَ»¹، ويشترط في مفرده أن يكون «وصفاً على وزن فاعل لذكر عاقل صحيح اللام نحو: كَامِلٍ وكَمَلَةٍ... وبَارٍ وبرَرَةٍ»².

والملاحظ أنّ البنيتين (فَعَلَّة وفَعَلَّة) متماثلتان، ولا تختلفان إلا في حركة الفاء، "فَعَلَّةُ" مضمومة الفاء، في حين "فَعَلَّة" مفتوحة الفاء، والضممة أقوى من الفتحة، لذلك اختصت فَعَلَّة بقوتها لجمع المفردات المعتلة ذات الضعف، أما فَعَلَّة فاختصرت على جمع المفردات الصحيحة القوية التي لا تحتاج إلى قوة أكثر.

_ **فَعَاعِيلٌ**: بفتح الفاء والعين الأولى وكسر الثانية، يتكون صوتياً من:

ص ح + ص ح ح + ص ح ح + ص ح ص [مقطع قصير + مقطع طويل مقل] .

يقول ابن جنى: «قولهم: "دِينَارٌ، وَقِيرَاطٌ، وَدِيْبَاجٌ...» وذلك قولهم في الجمع: "دَنَانِيرٌ، وَقَرَارِيْطٌ، وَدَبَابِيْجٌ" فيجري ذلك مجرى "ديوان، ودواوين" ³، وقال: «قالوا: "دِيمَاسٌ وَدِيَامِيْسٌ»⁴، وقال عن المازني: «وإذا كسرت "فَيْعُولاً، وَفَيْعَالاً" نحو: "قِيَوْمٍ وَقِيَمٍ" ولم تهمز، وذلك نحو: "قِيَاوِيْمٍ" وفي دِيَّارٍ: دياويرٌ فيصح هذا، كما يصح "طَوَاوِيْسُ، وَنَوَاوِيْسُ" ⁵، وهذه البنية "فَعَاعِيلٌ" تأتي «جمعا لمفرد ثلاثي الأصول مزيد بتضعيف عينه، وبألف أو واو أو ياء قبل لامه»⁶ نحو: قَدَّاحٍ وَقَدَّادِيْحٍ، وَعَقَّارٍ وَعَقَّاقِيْرٍ.

_ **فَوَاعِلٌ**: بفتح الفاء وكسر العين، ويتكون صوتياً من:

ص ح + ص ح ح + ص ح + ص ح ص [مقطع قصير + مقطع طويل مفتوح + مقطع قصير + مقطع طويل مقل] .

يرى ابن جنى أنه «تُهمز "فَوَاعِلٌ" من "عَوْرَتْ وَصِيْدَتْ" وكذلك إذا جمعت "سَيِّدًا،

1- ابن جنى-المنصف-14/2.

2- عبد المنعم سيد عبد العال -الشامل لجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية-34/1.

3- ابن جنى-المنصف-32/2.

4- المصدر نفسه -33/2.

5- المصدر نفسه -50/2.

6- أدما طريبة -معجم الجموع في اللغة العربية-ص 401.

ساكن، أي حركة طويلة¹، فهذه البنى تتميز بحركتها الطويلة التي تضفي عليها دلالة المبالغة بالكثرة.

إنّ أغلبية جموع التكسير بنوعها (جموع القلة وجموع الكثرة) يطرد فيها المقطع الطويل المفتوح (ص ح ح)، الذي ينشأ بسبب زيادة الحركات الطويلة في البنى، التي تضفي عليها معاني الكثرة والمبالغة فيها.

كما أنّ جموع الكثرة يتوالد بعضها عن بعض، فبعضها ما هو إلاّ امتداد صوتي لبنى أخرى توافقها في الحركات القصيرة، ولا تخالفها إلا في امتداد إحدى الحركات القصيرة إلى حركات طويلة ثم إنّ هذه البنى تنقسم إلى أقسام هي:

- بنى بسيطة تشتمل على الصوامت الثلاثة، ولا يزداد عليها إلاّ حركات قصيرة طويلة.

- بنى يزداد عليها حروف صحيحه كالهزمة والنون....

- بنى تنقص منها حروف للدلالة على الكثرة، نحو: حُمُرٍ في جمع أحمر.

1- عبد الصبور شاهين - المنهج الصوتي في البنية العربية - ص 141.

خامسا : أبنية التصغير:

• التصغير في اللغة والاصطلاح

التصغير في اللغة من «صغر، الصغُرُ: ضد الكبر... واستصغره عدّه صغيرا، وصغّره وأصغره: جعله صغيراً»¹، وفي التعريفات «التصغير: تغيير صيغة الاسم لأجل تغيير المعنى، تحقيرا، أو تقليلا، أو تقريبا، أو تكريما، أو تلطيفا، كزُحيل، ودريهمات، وقُبيل، وفويق، وأخي»²، ويعرّف ابن الحاجب المصغّر بأنه «المزيد فيه ليدلّ على تقليل، فالمتمكّن يُضَمُّ أوّله ويفتح ثانية، وبعدهما ياء ساكنة، ويكسر ما بعدها في الأربعة»³، إذن فالتصغير هو جعل البنية على هيئة معينة لغرض محدد .

ويكون في الأسماء المعرّبة، ولا يكون في الحروف والأسماء المبنية والأفعال يقول ابن جني «إنّما لم تحقر الأفعال لأن التحقير في معنى الوصف، ألا ترى أنّ قولك "هذا رُجَيْلٌ" معناه: هذا رجل صغير، والأفعال لا توصف فلذلك لم يجز تحقيرها... وكذلك الحروف، فلذلك لم يوصفا، ولم يصغّرا، ولذلك أيضا لم تصغّر الأسماء المبنية نحو " كم، وأين، وكيف، بمضارعتها الحروف»⁴، والملاحظ أنّ ابن جني استعمل مصطلح "التحقير" ليدلّ به على التصغير بكل دلالاته.

• أبنية التصغير:

لم يتعرض ابن جني في "المنصف" إلى تعريف "التصغير"، ولا إلى عرض أبنيته، بل قام بتحليل بعض الأمثلة عنه، وقد كانت منثورة في طيات مؤلفه، إلاّ أنه ذكرها في كتاب اللّمع في العربية فقال أمثلة التصغير ثلاثة:

✓ **فُعَيْلٌ**: لما كان على ثلاثة أحرف، نحو: كَعْبٌ وكُعَيْبٌ، وفَرُخٌ وفُرَيْخٌ، ويتكون صوتيا من:

ص ح + ص ح ص + ص ح ص [مقطع قصير + مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل].

1- ابن منظور لسان العرب-4/2453.

2- الشريف الجرجاني -التعريفات-ص 83.

3- ابن الحاجب -الكافية في النحو والشافية في التصريف-ص 68.

4- ابن جني -المنصف-321/1.

✓ **فُعَيْعِلٌ**: لما كان على أربعة أحرف نحو: جَعْفَرٌ وَجُعَيْفِرٌ وَجَدُولٌ وَجُدَيْوِلٌ، ويتكون صوتيا من:

ص ح + ص ح ص + ص ح + ص ح ص [مقطع قصير + مقطع طويل مقل] .

✓ **فُعَيْعِلٌ**: لما كان على خمسة أحرف رابعها ألف، أو ياء أو واو زوائد، نحو: مِفْتَا ح وَمُفَيْتِي ح، وَقِنْدِيلٌ وَقُنْدِيدِلٌ، وَعُصْفُورٌ وَعُصَيْفِيرٌ¹، ويتكون صوتيا من:

ص ح + ص ح ص + ص ح ح + ص ح ص [مقطع قصير + مقطع طويل مقل] .

إلا أن سيبويه يزيد على ابن جني في هذه الأبنية عدم الاكتراث لاختلاف حركاتها، وحروف زيادتها، يقول: «فإذا كانت العدة أربعة أحرف صار التصغير على مثال فُعَيْعِلٍ، تحركن جُمَعَ أو لم يتحركن، اختلفت حركاتهن أم لم يختلفن»²، وهذه الأبنية اتفق عليها علماء اللّغة القدامى منهم والمحدثون.

• **مالا يكون منه التصغير:**

- لفظ الجلالة وصفات الله والملائكة.
- ما كان من الصفات مثل: كبير.
- ما كان مصغرا لأنّ المصغّر لا يصغّر مثل: كميت، أو على صورة المصغر مثل: مُهَيِّمِنٌ والهويناء³.

• **أغراض التصغير:**

يقول ابن جني «يعتمد في تحديد الغرض فيه لما يصحب الكلام من أوّله، أو آخره، أو بدلالة الحال، فإن لها في فائدة المعنى تأثيرا كبيرا»⁴، فالغرض من التصغير يفهم من سياق الكلام ومن المعنى المراد في العبارة، وحال المصغر إذ لا يدلّ التصغير دائما على غرض تصغير المكبر، وإنما له دلالات مجازية متعدّدة منها:

1- ابن جني -اللمع في العربية-ص 211.

2- سيبويه -الكتاب-3/416.

3- عبد الصبور شاهين -المنهج الصوتي للبنية العربية-ص 143- بتصرف .

4- ابن جني-المنصف-1/255.

- تحقير شأن الشيء. نحو: رُبِّد.
- تقليل ذاته. نحو: دُوِّبِهيه.
- تقليل عدد. نحو: دُرِيهَمَات.
- تقريب المنزلة. نحو: أُخْيِي¹.
- الشفقة والترحم. نحو: مُسَيِّكِينَ.
- الاختصار مع إفادة الوصف. نحو: كُتِبَ بدل كتاب صغير².

• التصغير يجري مجرى جمع التفسير:

يرى المازني «أن التصغير يجري مجرى الجمع»³. يشرح ابن جني هذه الفكرة بقوله «إنما صار هذا التحقير يجري مجرى هذا الجمع، لأن ثالثه ياءٌ كما أنّ ثالث الجمع ألف، وهي ساكنة، كما أنّ الألف كذلك، وقبلها حرفٌ مفتوح كالألف وبعدها حرف مكسورٌ، كما أنّ ما بعد الألف كذلك، فلذلك جرى "دُرِيهِمْ" مجرى "دَرَاهِمٍ"⁴، وما يعضد هذا القول ما ذهب إليه سيبويه بقوله «التصغير والجمع بمنزلة واحدة في هذه الأسماء (ما جاوز ثلاثة أحرف)، في حروف اللين وانكسار الحرف بعد حرف اللين الثالث، وانفتاحه قبل حرف اللين...، فالتصغير والجمع من واد واحد»⁵، ومن هذا يتضح أنّ بنية التصغير لما كان فوق الثلاثة أحرف تأتي على شاكلة بنية الجمع، إذ أنّ ثالثهما حرف علة ساكن، مسبوق بحرف مفتوح، وملحق بحرف مكسور.

فالبينتان تتشكلان من المقاطع ذاتها، وتمثلهما السلسلة الصوتية نفسها.

1- ابن عصفور -المقرب-تحقيق عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري-مطبعة العاني-بغداد-ط1 - 1392هـ-
1972م - الجزء الثاني-الكتاب الثالث-ص 80.
2- علي أبو المكارم -التعريف بالتصريف-مؤسسة المختار-القاهرة- مصر - ط1 - 1428هـ -2007م - ص 330.
3- ابن جني-المنصف-88/2.
4- المصدر نفسه -88/2.
5- سيبويه -الكتاب-417/3 (بتصرف).

• طريقة التصغير:

1. يصغّر الاسم الثلاثي بضم أوله وفتح ثانية وزيادة ياء ساكنة بعد ثانية. نحو:
عَلَّمَ ← عَلِّم.

2. يصغر ما زاد على الثلاثة باتباع الخطوات السابقة في تصغير الثلاثي وكسر ما بعد الياء. نحو: دينار ← دُنَيْيْرٌ و دُنَيْيْرٍ1.

والملاحظ أنّ الفرق بين الصيغتين: دُنَيْيْرٌ و دُنَيْيْرٍ هو طول كسرة الياء الثانية (ياء).

• أمثلة التصغير في المنصف:

* تصغير فعل التعجب:

يرى المازني أنّ فعل التعجب ملحق بالأسماء لا الأفعال ، ودليله في ذلك «قولهم: "ما أميلحه، وما أحيسنه، حقّروه كما تحقّر الأسماء، والأفعال لا تُحقّر»2.

ويوضح ابن جني ذلك مؤكداً إياه «بأنّما أشبه فعل التعجب الأسماء، لأنه لا يتصرف كما أنّ الأسماء كذلك... ومن هنا لحقه التحقير كما يلحق الأسماء في قولهم "ما أميلحه، وما أحيسنه»3 وفي هذا القول فائدتان، الأولى أنّ فعل التعجب "ما أفعله" يسلك حكم الأسماء لا الأفعال لأنه جامد لا يتصرف، والثانية أنه يصغر كما يصغّر الرباعي من الأسماء.

أما صوتياً فقد تغير عدد مقاطع البنية ، وترتيبها، فبعد أن كانت تتشكل من ثلاثة مقاطع (طويل مقفل، ومقطعين قصيرين)، أصبحت تتشكل من أربعة مقاطع (مقطع قصير، ومقطع طويل مقفل، ومقطعين قصيرين).

✓ أَفْعَلْ: ص ح + ص ح + ص ح.

✓ أَفْعِيلْ: ص ح + ص ح + ص ح + ص ح.

1- عبد الهادي الفضلي -مختصر الصرف-دار الشروق-جدة-المملكة العربية السعودية- ط3 - 1408هـ/1988م - ص 65-66 (يتصرف).

2- ابن جني-المنصف-316/1.

3- المصدر نفسه -316/1.

* تصغير المختوم بتاء التانيث:

في تصغير المؤنث يقول ابن جني «شُقِّرَ الصدر ثم تأتي بالهاء بعد، نحو قولك "سِلْسِلَةٌ" و "سُلَيْسِلَةٌ"»¹ أي أنك «تجيء بالهاء بعد أن وقَّيت التحقير حقه»²، وبذلك لا تحذف الهاء لأنها زائدة، ولا يجري عليها التصغير، فالهاء أضفت على البنية معنى التانيث، وبإبقائها تحافظ الكلمة على بنيتها ودلالاتها فقد عوملت الكلمة معاملة الرِّبَاعِي لا الخُمَاسِي في التصغير ، والملاحظ أن هذه البنية تغير عدد مقاطعها عند تصغيرها ، بزيادة مقطع قصير في بدايتها .

- سِلْسِلَةٌ: ص ح ص + ص ح + ص ح ص.

- سُلَيْسِلَةٌ: ص ح + ص ح ص + ص ح + ص ح ص.

* تصغير المختوم بألف التانيث الممدودة:

يقول ابن جني «يصغرون... خُنْفَسَاءَ: خُنْفِيسَاءَ»³، وهذا ما ذهب إليه أبو علي الفارسي حين أكد أن «ألف التانيث الممدودة لا تحذف مما كانت فيه من التحقير، وذلك قولك في صحراء وحمراء: صُحِيرَاءٌ وحميراء ، وكذلك في قرملاء وخنفساء تقول: قرملاء و خنيفساء»⁴، فالتصغير حدث في صدر البنية "خنفس"، ولم يمس ألف التانيث، "فخنفس" «نستوفي فيه جميع خطوات التصغير ثم تأتي بعدها بالصريفة المقيدة /-ء/ فنقول خنيفساء، فالسين الصوت الصامت، فصل بين الألف والكسرة فمنع حدوث القلب»⁵ ، فألف التانيث الممدودة لم تحذف عند التصغير لأنها زائدة تحمل دلالة البنية (التانيث)، وإن حذفت تذهب معها الدلالة.

- خُنْفَسَاءَ: ص ح ص + ص ح + ص ح ح ص.

- خُنْفِيسَاءَ: ص ح + ص ح ص + ص ح + ص ح ح ص.

1- المصدر السابق -8/2 (بتصرف)

2- المصدر نفسه -312/2.

3- ابن جني-المنصف-311/2.

4- أبو علي الفارسي -التكملة-ص201.

5- إسرائ عريبي -التصغير (دراسة صرفية صوتية) -دار أسامة-عمان-الأردن-ط1-2008-ص175.

* تصغير ما آخره ألف ونون زائدتان:

قال ابن جني في هذا الموضوع «أَنَّكَ تقول في تحقير "رَعْفَرَانٍ: رُعْفِرَانٌ"، فتحقر الصّدر ثم تأتي بالألف والنون بعد»¹، فما «لحقته ألف ونون: "فَعْفُرِيَانٌ، وَرَعْفَرَانٌ"، تقول: "عُقَيْرِيَانٌ، وَرُعَيْفِرَانٌ"، تحقره كما تحقر ما في آخره ألفا التانيث... جعلوا ما فيه الألف والنون من بنات الأربعة بمنزلة ما فيه ألف التانيث من بنات الأربعة»². أي أنّ الألف والنون لا تحذفان لأنهما زائدتان، وما يصغر هو صدر الصيغة "زعفر" ليصبح زعيفر+ان.

- رَعْفَرَانٌ: ص ح ص + ص ح + ص ح ح ص.

- رُعَيْفِرَانٌ: ص ح + ص ح ص + ص ح + ص ح ح ص.

* تصغير الخماسي:

أورد ابن جني كلاماً للمازني يقول فيه «يقولون في "سَفَرَجَلٍ": "سُفَيْرِجٌ"، وفي فَرَزْدَقٍ: فُرَيْزِدٌ»³، ويوضح هذا التصغير في قوله «إذا حقرت بنات الخمسة حذفت الحرف الأخير لتتأخر مثال التحقير دونه اعتباراً بحاله في التفسير، تقول في "سفرجل" سفيرج"، وفي "فرزدق" "فريزد"، حملاً على "سفارج وفرازد"، وذلك أن التحقير هنا والتفسير من واد واحد»⁴، ويرجع سبب الحذف «أنّ زيادة حروف الكلمة على أربعة، تضع في طريق التصغير صعوبة»⁵، ومردّ هذه الصعوبة أنّ هذه البنية تتشكل من حروف صحيحة وليس بينها ياء، في حين أنّ بنائي التصغير "فُعَيْعِلٌ و فُعَيْعِلٌ" يتخللهما صامت هو الياء، فإذا تمت بنية التصغير من هذا الخماسي "سُفَيْرِجَلٌ" "سُفَيْرِجِلٌ" ثقل النطق بها ، فالبنية «فُعَيْعِلٌ» يقع بعد الياء فيها حرفان، فإذا صغر

1- ابن جني-المنصف-8/2.

2- سيبويه -الكتاب-424/3.

3- ابن جني-المنصف-311/2.

4- ابن جني -اللمع في العربية-ص 212.

5- عبد الصبور شاهين -المنهج الصوتي للبنية العربية-ص 146.

الخماسي مثل: "قَرزِدق" -على مثاله- لم يمكن، لأن بعد الياء ثلاثة أحرف»¹، وكذلك في "فَعْيَعِيل"، ويتضح ذلك من المقاطع المشكلة لهذه البنى:

- سَفْيَرَج: ص ح + ص ح ص + ص ح ص.
- سَفْيَرَجَل: ص ح + ص ح ص + ص ح ص + ص ح ص.

الملاحظ أنّ "سَفْيَرَج" يتشكل صدرها من مقطعين الأول قصير والثاني طويل مقفل، وعجزها يتشكل من مقطع طويل مقفل «وبسبب هذا التكوين ظهرت القوة في الصدر دون العجز... وهذا التقسيم هو الصحيح لانسجامه مع الطاقة النطقية للإنسان»²، أما "سَفْيَرَجَل" فصدرها وعجزها يتشكلان من مقطعين قصير وطويل مقفل، وهذا «التساوي في كمية المقاطع يشكل عبئا نطقيا، والحق أن التشاكل الحاصل بين الصدر والعجز يقلل من دلالة اللفظة على التصغير ويزيد مواقع النبر فيه الذي هو مجهود لأعضاء النطق لأنه يستلزم طاقة أعلى»³.

* تصغير الجمع:

التصغير والجمع مصطلحان متنافران لا يمكن الجمع بينهما، ومثال ذلك: «فعائل» مثال يُرادُ به الجمع الأكبر، وتحقير الجموع إنما يُرادُ به تقليل أعدادها، ومحال أن يجتمع في الكلمة الواحدة معنيان يتنافران، لأنّه من حيث كان هذا المثال على "فعائل" كان دالا على الكثرة، ومن حيث كانت فيه ياء التحقير يجب أن يكون دالا على القلة، ويمتنع أن يكون الشيء الواحد قليلا كثيرا في حالة واحدة»⁴، لذلك إذا أُريد تصغير الجمع جُعل اسما لشيء، وإلا فتصغيره على الجمع مرفوض.

ومن الأمثلة التي جاء بها ابن جني في هذا المجال هو بنية "قبائل"، التي عرض اختلاف علماء اللّغة في تصغيرها، فيونس بن حبيب يصغّر "قبائل" التي هي اسم

1- المرجع السابق - ص 146.

2- إسراء عريبي -التصغير (دراسة صرفية صوتية) -ص 125.

3- المرجع نفسه - ص 126.

4- ابن جني -المنصف-85/2.

شيء على "قُبَيْلٍ" و «مذهبه حذف الآخر من الزائدين، ولا ينظر إلى قوّته وضعف الأول»¹، أي أنه اعتمد في تحليله على حذف الهمزة من "قبائل" فصارت "قَبَال"، فلما صغرت وهي رباعية على "فُعَيْعِل" قيل "قُبَيْال" فقلبت الألف ياء لتتناسب ياء التحقير التي وقعت قبلها فصارت الصيغة قُبَيْيل، ثم أدغمت الياءان فأصبحت "قُبَيْل" قبائل ← قَبَال ← قُبَيْال ← قُبَيْيل ← قُبَيْل.

أمّا سيبويه فيرى «إذا حقرت رجلا اسمه "قبائل" قلت قُبَيْيلُ، وإن شئت قلت: قُبَيْيلُ عوضا مما حذف، والألف أولى بالطرح من الهمزة، لأنها كلمة حية لم تجيء للمد»²، فالهمزة عنده حرف صحيح يجري مجرى الأصل لا يُستغنى عنه في البنية في حين أن الألف جاءت للمد وهي زائدة ساكنة تالفة دون أن تختل دلالة الكلمة.

أمّا المازني فقد وافق رأي يونس بن حبيب، وكذلك ابن جني، والدليل على ذلك هو العنوان الذي صاغه في مؤلفه «لو سمي رجل "قبائل" لصغر على "قبيل"»³.

أمّا المحدثون فيفضلون مذهب "سيبويه" لأنّ «الألف حركة طويلة تسقط عن التصريف... فتستبدل بالفتحة الطويلة فتحة التصغير القصيرة ولم تحدث عملية تعويض»⁴.

- قَبَائِل: ص ح + ص ح ح + ص ح ص.

- قُبَيْيل: ص ح + ص ح ص + ص ح ص.

أي أن التصغير هنا تم بتطبيق آليات التصغير دون الحاجة إلى التعويض فسقطت الحركة الطويلة (ا) من "قبائل" واستبدلت بحركة قصيرة، والتي هي من آليات التصغير.

أما الحالة الثانية التي تصغر فيها "قبائل" على "قُبَيْل" على حد رأي يونس بن حبيب فإنه يلزم التعويض.

- قَبَائِل: ص ح + ص ح ح + ص ح ص.

- قَبَال: ص ح + ص ح ح ص.

1- المصدر السابق -85/2.

2- سيبويه -الكتاب-3/439.

3- ابن جني -المنصف-85/2.

4- إسراء عريبي -التصغير (دراسة صرفية صوتية) -ص 133.

وما تمّ هنا هو «سقوط الهمزة، وسقوطها يستلزم سقوط المصوت التالي لها فيبقى اللام فيضم إلى المقطع السابق لها ليتحول من مقطع طويل إلى مديد»¹.

أي أنه تم إسقاط الهمزة ومعها سقطت الكسرة، أمّا اللام فقد انضمت للمقطع السابق لها وشكلت معه مقطعا مديدا، والذي كان قبل سقوط الهمزة طويلا، «ولإجراء التصغير سقط حركة الصامت الأول وحركة الصامت الثاني ثم نطبق آلية قاعدة التصغير فنقول /ق - بُب- يَ ل / قُبَيْل»²، فما تم تصغيره هنا هو "قُبَال".

- قُبَالُ: ص ح + ص ح ح ص.

- قُبَيْلُ: ص ح + ص ح ح ص.

وفي هذه الحالة تكون "قُبَيْل" مشكلة من مقطعين، وهذا لا يوافق صيغة التصغير "فُعَيْل" والتي تتشكل من ثلاثة مقاطع [ص ح + ص ح ص + ص ح ص].

«ولإيجاد التوازن الإيقاعي بين مصغر قبائل محذوفة الهمزة وبين صيغة "فُعَيْل" تزيد المزدوج /ي - /.

/ق - بُب- يَ ل / + /ي - / ل / وهو يساوي

/ف - بُب- عَ يَ ل / = /ق - بُب- يَ ل /، فتصبح صيغة التصغير في هذه الحالة.

قُبَيْلُ: ص ح + ص ح ص + ص ح ص.

مشكلة من ثلاثة مقاطع موافقة لمقاطع صيغة التصغير الأصلية "فُعَيْل" ومتخلصة من المقطع المديد وفي الحقيقة لا يمكن ردّ الرأيين (رأي سيبويه ورأي استاذة يونس بن حبيب) لأن كلاهما صائب، وكل منهما يعتمد على لهجة من اللهجات العربية، فمن القبائل من يهمز ومنها من يخفف.

الملاحظ أنّ هذه البنى الثلاث (فُعَيْل ، فُعَيْل ، فُعَيْل) تتشابه في صدرها من حيث المقاطع إذ تتكون من (مقطع قصير + مقطع طويل)، أمّا الاختلاف فهو في عجز هذه

1- المرجع السابق - ص 133 (بتصرف).

2- المرجع نفسه - ص 133.

3- المرجع نفسه - ص 134.

البنى من حيث طول المقطع، فالثاني زاد على الأول بمقطع قصير [ع - ِ] التي جاءت بعد ياء التصغير مباشرة، أما البنية الثالثة فتزيد عن الأولى بمقطع طويل مفتوح [ع - ِ] التي تأتي بعد ياء التصغير أيضا.

وكما هو واضح، فالفرق بين المقطعين الإضافيين هو الامتداد الصوتي للكسرة في البنية الثالثة، أي أنّ البنية الثانية زيدت بحركة قصيرة (الكسرة)، وأمّا البنية الثالثة فزيدت بحركة طويلة (ي).

الفصل الثالث

في أبنية

الأفعال

أولاً: أبنية الأفعال المجردة

ثانياً: أبنية الأفعال المزيدة

ثالثاً: أبنية الإلحاق

الأفعال تأتي في الرتبة الثانية بعد الأسماء، لدالاتها على التغير والتحول، فالفعل «ما دلّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إمّا ماضٍ وإمّا حاضر وإمّا مستقبل»¹، فالحدث «والزمان هما جزءا الفعل، وأحدهما مقارنٌ للآخر، والفعل يدلّ عليهما بالوضع، وعلى كلّ منهما مفرداً بالتضمّن»²، وكما هو معلوم فبناء الكلمة في العربية لا يقلّ عن ثلاثة أحرف، هي التي تشكل جذرها وهي الأصل، يقول ابن جني: «الأصل: الفاء والعين واللام، والزائد: ما لم يكن فاء ولا عينا ولا لاما»³، وكذلك هو الحال بالنسبة للفعل «فأقل ما يكون عليه الفعل الثلاثة، وأكثر ما تبلغه الزيادة الستّة»⁴، ومثال الفعل الثلاثي "ضرب" «فكلّ ما زاد على الضاد والراء والباء، من أوّل الكلمة أو وسطها أو آخرها فهو زائد، ومعنى زائد أنّه ليس بفاء ولا عين ولا لام»⁵، وأمثلة ذلك «مما زيد في "ضرب" من أوله قولهم "استضرب"، فالهمزة والسين والتاء زوائد، والزيادة في وسطه قولك "ضروب" الواو زائدة، والزيادة في آخره قولك "ضربان" فالألف والنون زائدتان»⁶.

ينقسم الفعل من حيث البنية إلى قسمين «أصلي وذو زيادة»⁷، أي مجرد ومزيد.

-
- 1- ابن السراج -الأصول في النحو- 1/ 38.
 - 2- عماد الدين الأيوبي -كتاب الكناش- 2/ 5.
 - 3- ابن جني -المنصف- 1/ 11.
 - 4- عمر الثمانيني -شرح التصريف- ص 200.
 - 5- ابن جني -المنصف- 1/ 11.
 - 6- المصدر نفسه -1/ 12 (بتصرف).
 - 7- عمر الثمانيني - شرح التصريف- ص 192.

أولاً : أبنية الأفعال المجردة

الفعل المجرد «ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علة»¹ أي أنّ حذف أي حرف منها يؤدي إلى اختلال معنى الفعل، «ولكن إذا حذف أحد الحروف الأصول لعلة تصريفية يظلّ الفعل مجرداً ولا يفسد المعنى»²، ومثال ذلك فعل الأمر من الفعل المثال نحو: وَعَدَ الأمر منه عِدْ، فعلى الرغم من حذف الواو إلّا أنّ معنى الفعل لم يختل، وهذه الأفعال تكون «على أصليين: أصلٌ ثلاثي، وأصلٌ رباعي، ولا يكون فعل على خمسة أحرف لا زيادة فيه»³.

1_ أبنية الثلاثي المجرد

يقول ابن جني «أما الأفعال الثلاثية التي لا زيادة فيها: فعلى ضربين: فعل مبني للفاعل، وفعل مبني للمفعول»⁴.

• الفِعْلُ المَبْنِي للفاعل: ويأتي على ثلاثة أبنية

_ **فَعْلٌ**: بفتح الفاء وفتح العين، و يتكون صوتياً من :

ص ح + ص ح + ص ح [مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع قصير].

يرد متعدياً نحو: ضَرَبَ، وَقَتَلَ

ويرد غير متعدٍ نحو: جَلَسَ، وَنَهَضَ⁵

وتتميز هذه البنية بكونها «أكثر الأفعال عدداً لأنّه الفعل الحقيقي الذي يدلّ غالباً على العمل والحركة والفعل إطلاقاً»⁶، ويرى الاسترابطي أنّ «باب فَعْلٌ بخفّته لم يختص بمعنى بمعنى من المعاني، بل استعمل في جميعها، لأنّ اللفظ إذا خفّ كثر استعماله واتسع التصرف فيه»⁷. و تتميز هذه البنية بأنها تقابل ثلاث صيغ في المضارع (يَفْعَلُ، يَفْعُلُ،

¹ - أحمد الحملاوي - شذا العرف في فن الصرف - ص 29.

² - محمود سليمان باقوت - الصرف التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم - ص 75.

³ - ابن جني - المنصف - 1/ 18.

⁴ - المصدر نفسه - 1/ 20.

⁵ - المصدر نفسه - 1/ 20.

⁶ - الطيب البكوش - التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث - المطبعة العربية - تونس - ط 1 - 1992م - ص 89.

⁷ - رضى الدين الاسترابطي - شرح الشافية - 1/ 71.

يَفْعَلُ)، وتعتبر الصيغة "يَفْعَلُ" هي الأكثر شيوعاً، «وأكثر ما يأتي هذا الباب أن يكون ثانيه أو ثالثه حرفاً حلقياً، لأنّ حروف الحلق تؤثر الفتح، للتقارب المخرجي، واقتصاداً للجهد النطقي»¹.

كما أنّ «نطق حروف الحلق يصحبه انفتاح في الفم يسهل عملية انقباض الحلق، والحركة الوحيدة التي تتصف بالانفتاح هي الفتحة»².

يقول ابن جنّي: «قد يأتي "فَعَلَ" على "يَفْعَلُ" بفتح العين إذا كانت اللامُ أو العينُ حرفاً حلقياً نحو: يقرأ، ويسأل»³.

ثم تليها البنية "يَفْعَلُ" بضم العين، «ولعلّ مرّد تفوق الضم على الكسر أنّ للضمّة مخرجين، فهي خلفية، ولكنها أيضاً أمامية من جهة استدارة الشفتين عند النطق بها، فتكون بذلك مناسبة لجلّ الحروف، بينما الكسرة الأمامية قد لا تلائم إلاّ الحروف المجاورة لها»⁴، لها⁴، إذن فإنّ أكثر الأفعال شيوعاً في العربية هي ما جاءت على وزن "فَعَلَ"، خاصة التي مضارعها مفتوح العين "يَفْعَلُ" ويرجع هذا إلى خفة الفتحة وسهولة استعمالها والنطق بها.

فَعَلَ: بفتح الفاء وكسر العين، و يتكون صوتياً من :

ص ح + ص ح + ص ح [مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع قصير].

يرد متعدياً نحو: شَرِبَ وَرَكِبَ.

ويرد غير متعدّ نحو: سَلِمَ وَقَدِمَ⁵.

ما جاء على هذا الوزن من أفعال «فهو قليل»⁶، «ولئن كان هذا الوزن خاصاً بالحالات ... فهو يتضمن معنى الفعل والحركة والمجهود الجسمي أو العقلي ... وهو ما يجعل

1- عبد الصبور شاهين -المنهج الصوتي للبنية العربية-ص 66 (بتصرف).

2- الطيب البكوش -التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث-ص 91.

3- ابن جنّي -المنصف-1/185.

4- الطيب البكوش -التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ص 93.

5- ابن جنّي -المنصف-1/20.

6- عبد الصبور شاهين -المنهج الصوتي للبنية العربية-ص 66.

"فَعِلَ" وسطا بين فَعُلَ وفَعَلَ¹ كما «يكثُر فيه العلل والأحزان وأضدادها، كسَقِمَ ومرِضَ، وبرِئَ، وحزِنَ، وفرِحَ، وتجيء الألوان والعيوب والحلي كلها عليه»². وتُقَابِل هذه البنية في الغالب صيغة "يَفْعَلُ" بفتح العين في المضارع، وإن وجدت بعض الشواذ، يقول الطيب البكوش: «إنَّ ضالَّة عدد الشواذ يجعلها كمَّا مهملا ويمكن أن نعتبر أنَّ فَعَلَ يقابله دائما يفعل»³، وما يعضد هذا الرأي ما جاء به المبرد في مؤلفه المقتضب حين قال: «فأمَّا ما كان على "فَعَلَ" فاللزم في مستقبله "يَفْعَلُ"⁴، وقول ابن جني أيضا «إنَّ يَفْعَلُ بفتح العين العين ليس بابه "فَعَلَ" وإنما بابه "فَعِلَ" نحو: شَرِبَ، يشْرَبُ... لأنَّه لمَّا كان باب ما عينه من الماضي مكسورة أن تجيء بفتح عين مضارعه»⁵، إذن تأتي البنية "فَعَلَ" من حيث الكم بعد "فَعَلَ"، ومردِّ ذلك هو انفراده بصيغة واحدة فقط في المضارع "يَفْعَلُ"، إضافة إلى كون «الكسرة في العادات النطقية العربية أخفَّ من الضمة، لأنها ناتجة عن حالة استقلالية، والاستفال أسهل من الاستعلاء»⁶.

_ فَعَلَ: بفتح الفاء وضم العين، و يتكون صوتيا من :

ص ح + ص ح + ص ح [مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع قصير].

يقول ابن جني «لا يكون أبداً إلا غير متعدِّ، لأنَّه إنَّما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليها الفاعل لا لشيء يفعله قصداً لغيره نحو: "شَرَفَ وظَرَفَ"⁷، ويقول في موضع موضع آخر: «فأمَّا قولهم "كَرُمَ يَكْرُمُ"، فإنهم إنَّما أقرَّوا في عين المضارع حركة الماضي لأنَّ هذا باب على حدِّته، لا يكون متعديا أبداً، وإنما يكون للهيئة التي يكون الشيء عليها»⁸.

1- الطيب البكوش -التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث-ص 87 (بتصرف).

2- ابن الحاجب -الكافية الشافية - ص 63.

3- الطيب البكوش -التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث - ص 88.

4- المبرد -المقتضب-1/ 209.

5- ابن جني -المنصف-1/ 186.

6- أحمد حساني -المكون الدلالي للفعل في اللسان العربي-ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1993م، ص 74.

7- ابن جني -المنصف-1/ 21.

8- المصدر نفسه، 1/ 188.

إذن فالبنية "فَعَلَ" لا ترد إلا لازمة، ويقابلها في المضارع "يفعل" فقط، «ويرجع ذلك إلى أن فعل ليس فعلا بآتم معنى الكلمة، وإنما يدل على الاتصاف بصفة، لذلك فهو قليل العدد نسبياً، قليل التصرف»¹، والمقصود بأنه يدل على الاتصاف بصفة أي أنه خُصَّ «لأفعال الطَّبائع ونحوها، كحَسَّنَ، وَقَبَّحَ، وَكَبَّرَ، وَصَغَّرَ»²، أما قلة عدده وتصرفه فيرجع إلى "ضم عينه" الذي هو «خروج النفس عبر التجويف الفمي الذي يكون هيئة ضم الشفتين في صورة الصفر العددي، وهذه الوضعية تتطلب جهداً عضلياً»³، إذن فصعوبة النطق بالضممة وثقلها جعل النحاة يتقادونها في كلامهم قدر المستطاع، «ولهذا أضحت هذه البنية مستقلة لدى المتكلم العربي غير مرغوب في تداولها، وشيوعها في العملية الإبلغية والتواصلية بين أفراد المجتمع اللغوي»⁴، ولذلك أصبحت تخصّ حالة منفردة تلازم الفاعل فقط وتخصه، ولا تتعداه لغيره.

ويلخص ابن جني ما سبق في إجابته عن سؤال كان قد طرحه: «لم جعلت الضمة في هذا الباب دون الفتحة والكسرة؟ قيل: لأنّ ما يتعدى من الأفعال أكثر مما لا يتعدى، فجعلت الضمة في عين ما لا يتعدى لقلته، وخصّوا المتعدي بالفتح والكسر لكثرتهم وخفة الفتحة والكسرة هرباً من أن يكثُر من كلامهم ما يستثقلونه»⁵.

بعد أن ذكر ابن جني أبنية الفعل الثلاثي المبني للفاعل، أورد ما جاء في كلام العرب من شاذ وذلك في قول شاعر:

وإنَّ أَهْجُهُ يَضَجِّرُ كَمَا ضَجَّرَ بَازِلٌ
مِنَ الْأُدْمِ دَبَّرَتْ صَافِحَتَاهُ وَغَارُهُ⁶

فإنما أراد به الشاعر: "ضَجَّرَ" و "دَبَّرَتْ"، ولكنه أسكن الحرف استئقلاً للكسرة،

¹ - الطيب البكوش - التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث - ص 86.

² - ابن الحاجب - الكافية الشافية - ص 63.

³ - أحمد حساني - المكون الدلالي للفعل في اللسان العربي - ص 70.

⁴ - المرجع نفسه، ص 71.

⁵ - ابن جني - المنصف - 1/189.

⁶ - ورد البيت دون نسبة في المنصف 1/21، و في الإنصاف للأنباري 1/123، بينما نسبه ابن منظور للأخطل في اللسان 4/481 (ضجر)، و هو غير موجود في ديوان الأخطل.

وعلى هذا قالوا: "قد كَرَمَ الرَّجُلُ"، يريدون "كَرَمًا"¹، كما أشار إلى حالة شبيهة وهي إسكان المضموم ومثل لذلك «يقول العرب "لَقَضُوا الرَّجُلُ"، ويريدون "لَقَضُوا الرَّجُلُ"، وبين أن هذه الحالة لم يرد منها شيء في المفتوح لخفة الفتحة»²، إذن فسبب تسكين عين الفعل الثلاثي المجرد هو تخفيف الكلام، والنفور من ثقل الضمة والكسرة.

ثم انتقل ابن جني إلى فكرة مهمة تخصّ الأفعال الجوفاء، ساكنة العين نحو: قال وخاف وطال، والتي يرى أنّ أصل العين فيها الحركة، أي أصل: "قال" هو "قَوَل"، وأصل "خاف" هو "خَوِف" وأصل "طال" هو "طَوَل"، «ثم انقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وليس أصل العين السكون، ولو كان الأمر كذلك لصحّت الواو ولم تتقلب»³.

فهو يقرّ بأنّ «جميع الأفعال الثلاثية الماضية لا تكون عين الفعل منها إلا متحركة، وإنّ سُنَّت فلعله دخلتها وأصلها الحركة»⁴، لعين الفعل أهمية كبيرة فهي «تمثل عنصر الاستقرار في الصيغة... تمثل في الصيغة الثلاثية قمة هرمية تكون عامل انسجام واستقرار في الصيغة»⁵.

إذن فالقداامي توهموا أنّ أصل عين الأفعال الجوفاء، "واو" أو "ياء"، «فالصرفيون لم يخبرونا من أين جاؤوا بهذا الأصل المزعوم الذي بنوا عليهم نظريتهم»⁶، ذلك أنّه «لم ينطق فيما نعلم هذا الفعل على وفق هذا الأصل الذي قدره في الكلام الفصيح»⁷، ويرى المحدثون أنّ سبب توهمهم لهذا الأصل الافتراضي هو «خضوعهم لمنهجهم العام، وهو سيطرة فكرة الأصول على أذهانهم ومحاولة حشر مختلف الأمثلة تحت قاعدة واحدة»⁸، فقد وضع القدماء ميزانا صرفيا "فعل"، وأخذوا يزنون عليه كل الكلمات، «وعندما وصلوا إلى ما يسمى بالفعل المعتل... لم يستجب الوزن الذي وضعوه لهذه الحالة، إذ أنّ وزن

1- ابن جني - المنصف - 21 / 1.

2- المصدر السابق - 21 / 1.

3- المصدر نفسه - 23 / 1.

4- المصدر نفسه - 23 / 1.

5- الطيب البكوش- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث- ص 92.

6- أحمد حمو -محاولة الألسنية في الإعلال-عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، المجلد 20، العدد 03، أكتوبر-

نوفمبر-ديسمبر 1989م، ص 170.

7- كمال بشر -دراسات في اللغة-ص 242.

8- المرجع نفسه، ص 244.

"قال" لا يمكن أن يكون "فعل" لذلك كان لابد من الزعم والافتراض¹، أمّا المحدثون فقد عالجوا هذه القضية بطريقة صوتية، ورأوا بأن هناك فرق كبير بين التركيب الصوتي للفعل الصحيح والتركيب الصوتي للفعل المعتل، « ف " قال" تركيبها الصوتي هو ص ح + ص ح، أمّا "نصر" فمقاطعها هي: ص ح + ص ح + ص ح، فالأولى مكونة من مقطعين إثنين والثانية مؤلفة من ثلاثة مقاطع»²، وهذا ما يستوجب التعامل الصرفي مع كل بنية بطريقة مختلفة.

وشرح عبد الصبور شاهين سبب تحول "قال" من "قول" معتمدا على الدرس الصوتي.

قول ← qa/ua/La

«والملاحظ أنّ المقطع الأوسط يتكون من حركات مزدوجة، وهذا أمر مرفوض في اللغة العربية، فطبيعة النسيج المقطعي لا تسمح بأن يتكون مقطع منها من حركات فقط «ua»³، «ua»³، ولذلك كان الحل هو إسقاط العنصر الذي يسبب الازدواج وهو الضمة، فلا يبقى فيها سوى فتحتين قصيرتين، هما الفتحة الطويلة.

إذن فوزن "قال" لا يصح أن يكون "Faàla" "qaa/La"، لأنّ هذا الوزن مكون من ستة أصوات أو من ثلاثة مقاطع قصيرة، والصواب أن يكون وزنها "قال" المكونة من مقطعين أولهما طويل مفتوح والآخر قصير، يحتويان على خمسة أصوات فقط، وبإسقاط العين التي هي الانزلاق الساقط بسبب الصعوبة المقطعية "Faala"، طال المقطع قبلها على سبيل التعويض، إذن فهذه الأفعال ثلاثية الأصل، ثنائية المنطوق»⁴.

إذن فرأي عبد الصبور شاهين يتمثل في أنّ أصل "قال" هي "قول"، فسقطت الواو، واتحدّ المصوتان القصيران "فتحة القاف" و "فتحة الواو" في مصوت طويل واحد "الألف"، على أساس أن المصوت الطويل هو اتحاد مصوتين قصيرين.

1- أحمد حمو -محاولة الألسنة في الإعلال-عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، المجلد 20، العدد 03، أكتوبر- نوفمبر-ديسمبر 1989م، ص 170.

2- كمال بشر -دراسات علم اللغة-ص244.

3- عبد المقصود محمد عبد المقصود -دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية-الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ/ 2006م، ص 259.

4- عبد الصبور شاهين -المنهج الصوتي للبنية العربي-ص 83 / 84 (بتصرف).

والملاحظ أنّ ابن جني في موضع آخر قد أكّد توهم الصرفيين لذلك الأصل يقول: «هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه لا حقيقة تحته، وذلك كقولنا: الأصل في قام قوم... وليس الأمر كذلك بل بضده، وذلك أنه لم يكن قطّ مع اللفظ به إلاّ على ما تراه»¹.

فابن جني وافقه المحدثون حين أقروا أن «الواو و الياء قد سقطتا من الأجوف والناقص بسبب ضعفهما الناشئ عن وقوعهما بين حركتين»²، حيث قال: «إن المتحرك حشوا ليس كالمحرك أولا، أولا ترى إلى صحة جواز تخفيف الهمزة حشوا، و امتناع جواز تخفيفها أولا»³، و بهذا يكون سقوط الواو و الياء من الأجوف و الناقص سببا في التقاء حركتين قصيرتين و منه تشكل حركة طويلة .

• الفعل المبني للمفعول:

يرى ابن جني أن الفعل المبني للمفعول له بناء واحد فقط هو:

فُعِلَ: بضم الفاء وكسر العين ، و يتكون صوتيا من:

ص ح + ص ح + ص ح [مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع قصير].

نحو: ضُرِبَ وَقُتِلَ.

«وهذا أصله "فَعَلَ" أو "فَعِلَ" ثم نُقِلَ فُجُعِلَ حديثا عن المفعول... ولا يكون "فُعِلَ" منقولا من فَعَلَ أبداً، لأنّ فَعَلَ لا يتعدى، والفِعْلُ لا يُنْقَلُ إلى "فُعِلَ" حتى يكون متعديا قبل النّقل»⁴، فابن جني هنا يبيّن شرطا مهما في جعل الفعل مبنيا للمفعول، وهو أن يكون الفعل المنقول عنه متعديا، أي مشتملا على مفعول به، لأنّ المفعول به في هذه الحالة هو الذي سيحل محل الفاعل الغائب.

¹ - ابن جني -الخصائص-1/ 256-257.

² - فوزي حسن الشايب- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية -338.

³ - ابن جني - الخصائص- 1/ 57 .

⁴ - ابن جني -المنصف-1/ 23-24.

«يعتبر بناء الفعل للمفعول من الحالات التي تتجلى فيها ظاهرة التحول الداخلي في الحركات داخل مادة الكلمة»¹، فعلى الرغم من أنّ الصرفيين حاولوا التخلّص من اجتماع الضمة والكسرة لتقلّ تتابعهما إلاّ أنهم لجأوا إليه في هذه الحالة.

2_ أبنية الرباعي المجرد

يقول ابن جني: «أمّا الأفعال فعلى ضربين أيضا: فعلٌ مبني للفاعل، وفعل مبني للمفعول»².

• **الفعل المبني للفاعل:** لا يكون إلاّ على بنية واحدة هي:

- **فُعَلَل:** بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى، و يتكون صوتيا من:
ص ح ص + ص ح + ص ح [مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع قصير].

يرد متعدّد نحو: دَخَرَجَ وَخَرَفَجَ³.

ويرد غير متعدّد نحو: خَنَدَفَ وَهَمَلَجَ⁴.

• **الفعل المبني للمفعول:** لا يكون إلا على بنية واحدة:

- **فُعُلَل:** بضم الفاء وسكون العين وكسر اللام الأولى، و يتكون صوتيا من:
ص ح ص + ص ح + ص ح [مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع قصير].

نحو: فُلُقِلَ، وَزُلُزِلَ⁵.

إنّ فالفعل الرباعي المجرد هو ما كانت أحرفه الأربعة أصلية لا يمكن إسقاط أيّا منها وإلاّ اختل المعنى، ويرى بعض الصرفيين «أنّ الرباعي أثقل من الثلاثي فوجب أن

1- عبد الصبور شاهين -المنهج الصوتي للبنية العربية-ص 94.

2- ابن جني -المنصف- 28 /1.

3- خَرَفَجَ الشيء: أخذه أخذا كثيرا.

4- خَنَدَفَ: مشى سريعا، هملجت الذّابة: سارت سيرا حسنا.

5- فُلُقِلَ الشيء: حرّكه.

يكون فيه سكون ليخفف ثقله حتى لا تجتمع أربعة أحرف متحركة متواليّة في كلمة واحدة»¹، فعمدوا إلى البنية «فسكنوا الثاني، لأنّ إسكانه أولى من إسكان الأول والرّابع، لامتناع الابتداء بالسّاكن ووجوب فتح آخر الماضي، ومن إسكان الثالث لأنّ الرابع قد يسكّن لاتصال الضمير المرفوع»²، فاختاروا أن يبدأ بفتح لأنّ الفتحة هي أخف الحركات، فهي أخف من الكسرة، ولم يبدووه بضم لأنّ الضم خاص بالبناء للمفعول.

* أنواع الرّباعي المجرّد: يكون الفعل الرباعي المجرّد على ضربين هما:

_ **المضعف**: «وهو ما كان "فاؤه" و "لامه" الأولى من نوع واحد، و "عينه" و "لامه" الثانية من نوع آخر»³ وذلك نحو: زلزل، وقلقل، وسلسل...

_ **غير المضعف**: «وهو ما لم تكن "فاؤه" و "لامه" الأولى من نوع، و "عينه" و "لامه" الثانية من نوع آخر»⁴ نحو: دحرج، وحرجم، وسرهف...

ومن الرّباعي المجرّد ما نحتتها العرب من مركبات، فتحفظ ولا يقاس عليها، كبسمل... وحوقل... وطلبق... ودمعز... وجعفل»⁵، والنحت هو أن تؤخذ كلمتان أو أكثر فتتحت منهما كلمة واحدة تتشكل من بعض حروف تلك الكلمات، نحو "حيعل" المنحوتة من "حيّ على"، وهذه الأفعال تحفظ ولا يقاس عليها.

من الرّباعي المجرّد أيضا ما وضعته العرب للحاجة إليه في كلامها ومن ذلك:

1-اللاتخاذ: نحو قمطرتُ الكتاب ودخرصتُ الثوب وقرمضت... أي اتخذت قمطراً

ودخريصا، وقرموضا.

2-الدلالة على مشابهة المفعول لما أخذ منه للفعل نحو: بندقتُ الطين، عقريت

فاطمة صدغها، وعتكأت شعرها، ونحو: حنظل خُلّق فلان وعلقم.

1- خديجة الحديثي -أبنية الصرف في كتاب سيبويه-ص 388.

2- عبد الله القربي - كتاب وافية في شرح الشافية- تأليف أحمد بن محمد بن أبي بكر (دراسة وتحقيق) - رسالة ماجستير- إشراف : علي توفيق الحمد - كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية - 1425هـ/ 50.

3- خديجة الحديثي -أبنية الصّرف في كتاب سيبويه-ص 389.

4- المرجع نفسه، ص 389.

5- أحمد الحملاوي -شذا العرف في فن الصرف-ص 39.

3-الدلالة على جعل الاسم المأخوذ منه في المفعول نحو: عصفتُ الثوب وزبرقتَه،
وعندمته، أي صبغته بالعُصْفُ والزَّبْرُق والعندم، ونحو عبهرت الدّواء ونرجسته، أي
جعلت فيه العبهر، والنرجس ونحو: فلفل الطعام وكزيره وشبرمه أي وضع فيه
الفلفل والكزير والشبرم.

4-الدلالة على إصابة ما أخذ منه الفعل نحو: عرقبته وغلصمته وحرقدته: أي أصبت
عرقوبه وغلصمته وحرقدته.

5-الدلالة على الاسم المأخوذ منه انه للإصابة به، عرفصته وعرجنته وعتكلته
وقحزنته أي ضربته بالعرفاص، والعرجون والعتكال، والقحزنه.

6-الدلالة على ظهور ما أخذ منه للفعل نحو: عسلجت الشجرة، وبرعمت أي ظهرت
عساليجها وبرعما¹.

¹ - هاشم طه شلاش -أوزان الأفعال ومعانيها-مطبعة الآداب - العراق - 1971م - ص 47 - (بتصرف).

ثانيا : أبنية الأفعال المزيدة:

الفعل المزيد «هو كل فعل زيد على حروفه الأصلية حرف سقط في بعض تصاريف الفعل لغير علة تصريفية، أو حرفان، أو ثلاثة أحرف»¹ ذلك أنّ «غاية ما يبلغ الفعل بالزيادة ستة أحرف بخلاف الاسم الذي يمكن أن يبلغ بالزيادة سبعة أحرف، والسبب في ذلك ثقل الفعل وخفة الاسم»²، ويؤكد ذلك ابن جني بقولٍ لسيبويه يقول: «قال سيبويه في هذا المعنى قولاً أنا أذكره... وذلك أنّ الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول، لأنّ الزوائد تلزمها للمعاني، نحو حروف المضارعة، وتاء المطاوعة في "تدحرج"، وألف الوصل والنون في نحو "احرنجم"، فكرهوا أن يلزمها ذلك على طولها... فإنّ الأفعال أقعد في الزوائد من الأسماء لأنها تنقلها من حال إلى حال»³ إذن «فالزوائد لا تتمكن وتكثر في الأسماء تمكّنها وكثرتها في الأفعال، فكأنّ الزيادة إذا جاءت في الأسماء لا يُعبأ بها لذلك»⁴، فهي تلعبُ دوراً كبيراً في دلالة الأفعال لأنها «تدل على الإيجاز في المفردات والتراكيب، أمّا الإيجاز في المفردات فيبدو جلياً في معاني: التعدية والمشاركة والطلب... وأما الإيجاز في التراكيب فيبدو كذلك في بقية المعاني، مثل: المطاوعة والجعل، والصيرورة»⁵، وتحول معناها حسب الزيادة، و«الملاحظ أنّ الكلمات القابلة للزيادة ليست هي التي بلغت أكبر حجم لها في التجرد، بل هي أصغر الأحجام... فالثلاثي هو أكثر البنيات تقبلاً للزيادة، حتى يبلغ الضعف في الأفعال»⁶، أمّا حروف الزيادة فهي «لا تتعدى في حال من الأحوال عشرة أحرف وهي «السين، والهمزة، واللام، والتاء، والميم،

1- أحمد حملاوي -شذا العرف في فن الصرف-ص 32.

2- محمود سليمان ياقوت -الصرف التعليمي-ص 81.

3- ابن جني -المنصف-1/ 29.

4- المصدر نفسه - 1/ 30.

5- محمد عبد الوهاب شحاتة -أنواع المورفيم في العربية-ص 251 / 252.

6- عبد الصبور شاهين -المنهج الصوتي للبنية العربية - ص 67

والواو، والنون، والياء، والهاء، والألف»¹، ويذكر ابن جنى أنّ المبرّد سأل المازني عن حروف الزيادة «فأنشده:

هويتُ السّمانَ فشيبتني و قد كنتِ قَدَمًا هويتِ السّمان

فقال له: الجواب؟ فقال له أبو عثمان قد أحببتك في الشعر دفعتين، يريدُ "هويت السّمان"، ويجمعُها أيضا في اللفظ "اليوم تنساه" وقيل أيضا "سألتمونيها"²، وهناك من النحاة من جمعها في عبارات أخرى عديدة لتسهيل حفظها، ويشير النحاة إلى أنّ حروف الزيادة «ليست في كل موضع تكون زائدة، ولو كانت في كل موضع تكون زائدة لما احتاج إلى تحديد المواضع، وتحدّد الحروف وحدها»³ لذلك وجب «أن تعرف مواقع الزيادة وكيف تكون وكيف وقعت في كلامهم بالأدلة الواضحة»⁴، وسيتم توضيح ذلك.

والفعل المزيد نوعان: مزيد ثلاثي، ومزيد رباعي، وقد تناوله ابن جنى في ثنايا كتابه دون ترتيب.

1_ أبنية الثلاثي المزيد

المزيد الثلاثي «هو ما كانت أحرفه الأصلية ثلاثة، وزيدت عليها أحرف أخرى، إمّا لإفادة معنى من المعاني، أو للإلحاق بالرباعي المجرد أو المزيد»⁵، والثلاثي المزيد ثلاثة أقسام: ما زيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان، وما زيد فيه ثلاثة أحرف، وقد أورد ابن جنى بعض هذه الأبنية ومعانيها، منها:

• الثلاثي المزيد بحرف:

_ فاعل: بفتح الفاء وفتح العين، وتتكون صوتيا هذه البنية من:

ص ح ح + ص ح + ص ح [مقطع طويل مفتوح + مقطع قصير + مقطع قصير].

1- هاشم طه شلاش -أوزان الأفعال ومعانيها-ص 52.

2- ابن جنى -المنصف- 98 /1.

3- المصدر نفسه - 99 /1.

4- المصدر نفسه - 99 /1.

5- خديجة الحديثي -أبنية الصرف في كتاب سيبويه-ص 391.

وفي هذه البنية زيدت ألف بعد الفاء، يقول سيبويه: «وتلحق الألف ثانية فيكون الحرف على فاعل»¹، فالزيادة في هذه البنية هي «نتيجة تكبير المادة... وتطويل حركة الفاء»²، ليتحول المقطع من قصير إلى طويل مفتوح بعد الزيادة، أي تحوّل الحركة القصيرة إلى حركة طويلة، وهذا يعني «صوتياً مضاعفة زمن النطق بالحركة القصيرة، لتصبح حركة طويلة، أو حرف مد»³، ومضاعفة زمن النطق يلعب دوراً في انزياح المعنى من دلالة إلى أخرى، وبالرغم من أنّ هذا الفعل لا يرد إلاّ متعدياً إلاّ أنّ دلالاته متعددة منها:

* **المشاركة في الفعل**: يقول ابن جنّي: «وأما "فاعلتُ" فأكثر ما يجيء من إثنين، نحو: "ضاربتُ زيداً"، و "شاتمتُ عمراً"... فإذا قلت ضاربتُ زيداً"، فقد وصل إليك منه مثل ما وصل إليه منك، وقد نصبتُهُ فكأنّ الفعل لك دونه»⁴، أي أنّ الفاعل والمفعول به مشتركان في إحداث الفعل، ولكلّ منهما نصيب متساوٍ من ذلك.

* **انفراد الفعل بجانب واحد**: وفي هذا يقول ابن جنّي أيضاً: «وقد يكون من الواحد: "طارقتُ النعل"، و "عاقب الأمير اللص»⁵، أي أنّ الفاعل هنا لا يشارك المفعول في إحداث الفعل، بل ينفرد به.

* **الدلالة على التضعيف والتكثير**: وفي هذه الحالة «تفيد "فاعل" معنى "فعل" بتضعيف العين، لتفيد التكثير نحو "ضاعف" بمعنى "ضعّف"، و "كاثر" بمعنى "كثّر"»⁶، أي جعل الشيء أكثر بكثير.

* **الموالاتة والمتابعة**: والمقصود بها «تكرار الفعل وموالاتة بعضه لبعض، فقولك "طالبته بديني" معناه: طلبته مرّة بعد مرّة»⁷.

فَعَّلَ: بفتح الفاء وسكون العين الأولى وفتح الثانية، وتتكون هذه البنية صوتياً من:

1- سيبويه - الكتاب - 4/ 280.
2- عبد الصبور شاهين - المنهج الصوتي للبنية العربية - ص 70.
3- المرجع السابق - ص 70.
4- ابن جنّي - المنصف - 1/ 92.
5- المصدر نفسه - 1/ 92.
6- علي جابر المنصوري و علاء هاشم الحفاجي - التطبيق الصرفي-تعريف الأفعال-تعريف الأسماء - ص 64.
7- هاشم طه شلاش-أوزان الأفعال ومعانيها-ص 87.

ص ح ص + ص ح + ص ح [مقطع طويل مقفل + قصير مفتوح + قصير مفتوح].

«قال أبو عثمان: وقد تزداد العين في مثل "فعل"»¹، ويبين ابن جني أن المازني من خلال هذا القول «ليس يريد أن الطاء المكررة في "قطع" من حروف الزيادة، وإنما يُريد أنها تتكرر وإن كان المكرر بلفظ الأصل»²، ثم يشير إلى اختلاف الصرفيين في هذا هذا المكرر، فمنهم من يرى أن الأوّل هو الأصل، والثاني زائد، وهذه الطائفة ترى أن «الطاء الثانية من "قطع" بإزاء الواو من "جَهْوَر" فهي زائدة كالواو»³ أما الطائفة الثانية فترى أن الأوّل هو الزائد، والثاني هو الأصل وحجتها أن: «الطاء الأولى من "قطع" في موضع الواو والياء من "حَوَقَل"، و "بَيْطَرَ" فهي زائدة مثلهما»⁴.

ثم عرض ابن جني آراء علماء الصّرف في ظاهرة التكرار، فبيّن أن الخليل يعتبر الثاني هو الزائد، أمّا سيبويه فيرى أن الصرفيين ماعدا الخليل جعلوا الثاني هو الزائد والأول هو الأصل، وهو يعتبر الرأيين صواب، أي أن ابن جني يرى أنه يجوز أن يكون الأوّل هو الأصل، كما يجوز أن يكون الثاني هو الأصل، ويأتي بمذهب أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم الذي هو ممن تحدث عنهم سيبويه في قوله، أي ممن جعلوا الثاني هو الزائد، وحجته في ذلك حسب ما أورد ابن جني «أن الثاني هو الزائد، لأنه تكرر...، فهو أحق بالزيادة، وهذا هو القياس، لأنك إنما تبدأ فتستوفي ما هو من أصل الكلمة، ثم تزيد بالتكرير حتى تبلغ العدة، والمثال الذي تريد»⁵، فعلى الرغم من أن ابن جني تقبل الرأيين في البداية، إلا أنه يبدو أميل إلى مذهب أبي بكر لأنه عرض حجته والتي تبدو مقنعة خاصة وأنها تخضع للقياس.

والأرجح أنه الرأي الصواب لأنه يوافق التحول الداخلي للبنية المقطعية لهذا الفعل، إذ أن التغيّر مسّ المقطع الأوّل أمّا المقطع الثاني والثالث فقد حافظا على نظامهما في الفعل المجرد الأصلي.

1- ابن جني -المنصف- 162 /1.

2- المصدر السابق - 162 /1.

3- المصدر نفسه - 164 /1.

4- المصدر نفسه - 164 /1.

5- المصدر نفسه - 164 /1.

ص ح	+	ص ح	+	ص ح	←	فَعَلَ
قصير		قصير		قصير		
مفتوح		مفتوح		مفتوح		
ص ح	+	ص ح	+	ص ح ص	←	فَعَّلَ
قصير		قصير		طويل		
مفتوح		مفتوح		مقفل		

الملاحظ أنّ المقطع الأوّل تحوّل من قصير مفتوح (ص ح) إلى طويل مقفل (ص ح ص)، وهذا بعد الزيادة، هذه الزيادة التي لعبت دوراً كذلك في تحول دلالة هذه البنية وتعدّدها، «فتضعيف العين إنما يعني في التحليل الصوتي تطويل مدة النطق بها من مخرجها، حتى ليتمكن أن يقال: إن الصامت المضعف هو صامت طويل»¹، وقد ذكر الصرفيون أهم معانيها:

* **تكرار إحداث الفعل وتكثيره:** يقول ابن جني «اعلم أن فعّلت أكثر ما يكون

لتكرير الفعل نحو: قطّعتُ، وكسّرتُ، إنما نُخْبِرُ أنّ هذا فعلاً وقع منك شيئاً بعد شيء على تطاول الزّمان»²، وفي معنى التكثير «إذا أردت كثرة العمل قلت: كسّرتَه وقطّعتَه ومزّقته، ... وجرّحته: أكثرت الجراحات في جسده... وقالوا: يجوّل أي يُكثِر الجولان، ويُطوّف أي يكثر التطويف»³، ويشير ابن جني إلى أنّ "فَعَّلَ" في هذا المعنى تكون على شاكلتين:

- متعدّد: نحو: كسّرتُ، وقطّعتُ.
- غير متعدّد: نحو: سبّحتُ وهلّلتُ⁴.

¹ - عبد الصبور شاهين - المنهج الصوتي للبنية العربية - ص 70.

² - ابن جني - المنصف - 1/ 91.

³ - سيبويه - الكتاب - 4/ 64.

⁴ - ابن جني - المنصف - 1/ 91.

* **نسبة المفعول إلى أصل الفعل:** «نحو قيسته ونزرتة وتممته: أي نسبته إلى قيس ونزار وتميم، فتقيس، وتنزر، وتتم... شجعتة وحلمته: أي نسبته إلى الشجاعة والحلم»¹.

* **صيرورة شيء شبه شيء:** كقوس زيد، وحجر الطين، أي صار شبه القوس في الانحناء والحجر في الجمود²، أي صير الشيء وسمي بالفعل.

* **الدعاء للشيء أو عليه:** كقولك "سقيته": قلتُ له سقاك الله، و "جدّعته"، و "عقرته" أي: دعوت عليه بالجدع والعقر³.

* **اختصار الحكاية:** «كقولهم: آمن، وأف، وسوف، وسبح، وحمد، وهل إذا قال: آمين، وأف، وسوف، وسبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله»⁴، ففي هذه البنى اختصار لجمل وعبارات.

* **السلب والإزالة:** ويكون الفعل هنا بمعنى أزال «نحو فزّعته، ومرّدت البعير، وقذّيت عينه، ومرّضت القوم، وقشّرت الفاكهة، وجلّدت البعير، أي أزلت عن المفعول الفزع، والقذى، والمرض، والقشر، والجلد»⁵.

ويشير ابن جنى إلى أنّ هذا الفعل «يكون على ضربين: متعديا، وغير متعد، فالمتعدي نحو قوله عزّ وجل: ﴿يَخْبَطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾⁶، وقوله تعالى: ﴿تَلَقَّفْ مَا يَأْفِكُونَ﴾⁷، وغير متعدّ نحو "تحوّب، وتأثم" ⁸.

1- رضي الدين الاسترأبادي-شرح الشافية-1/104، 105.

2- أحمد الحملاوي-شذا العرف في فن الصرف-ص49.

3- ابن عصفور الأشبيلي-المتع في التصريف-1/189.

4- هاشم طه شلاش-أوزان الأفعال ومعانيها-ص77.

5- زين كامل الخويسكي-الزوائد في الصيغ في اللغة العربية في الأفعال- دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - مصر

1985م - 2/32.

6- سورة البقرة- الآية 275

7- سورة الأعراف - الآية 117 .

8- ابن جنى -المنصف-1/92.

• الثلاثي المزيد بحرفين:

_ **انْفَعَلَ**: بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الفاء والعين، وتتكون صوتياً هذه البنية من: ص ح ص + ص ح + ص ح + ص ح [مقطع طويل مقفل + مقطع قصير مفتوح + مقطع قصير مفتوح].

زيد في هذه البنية ألف ونون قبل الفاء، يقول ابن جني: «واعلم أنّ انْفَعَلَ إنّما أصله من الثلاثة ثم تلحقه الزيادتان، من أوله نحو "قَطَعْتَهُ فأنقطع، وسرّحته فانسرح"»¹، ويؤكد سيبويه أنه «لا تلحق النون أولاً إلا في انْفَعَلَ»².

وفي هذا المقام يورد ابن جني قولاً للمازني يوضح فيه أنّ: «النون تلحق أولاً فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، ويكون الحرف على "انْفَعَلَ" نحو "انطلق"»³، وما أورده ابن جني هنا سبقه سيبويه إليه في قوله: «أمّا النون فتلحق أولاً ساكنة فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، فيكون الحرف على انْفَعَلَ يَنْفَعِلُ»⁴، إذن فالبنية "انْفَعَلَ" أول ما زيد فيها النون الساكنة، وهروباً من البدء بساكن سبقت بهمزة «هي في الأصل زائدة ساكنة»⁵، حُرِكت لالتقاء الساكنين، ويوضح ابن جني ذلك بقوله: «هذه الهمزة وإن كانت ساكنة فإنها إنما جيء بها قبل الساكن، لأنه قد عُلِمَ أنه إذا اجتمعت معه فلا بد من حذف أحدهما أو حركته، فالحركة والحذف لم يصلح واحد منهما في الحرف الساكن من الفعل لئلا تزول بنيته التي قد أريدت له من سكون أوله، فلم يبق إلا حذف الهمزة أو حركتها فلم يجز حذفها، لأن ذلك كان يؤدي إلى ما منه هُرِبَ وهو الابتداء بالساكن، فلم يبق إلا

¹ - المصدر السابق - 72 / 1.

² - سيبويه - الكتاب - 283 / 4.

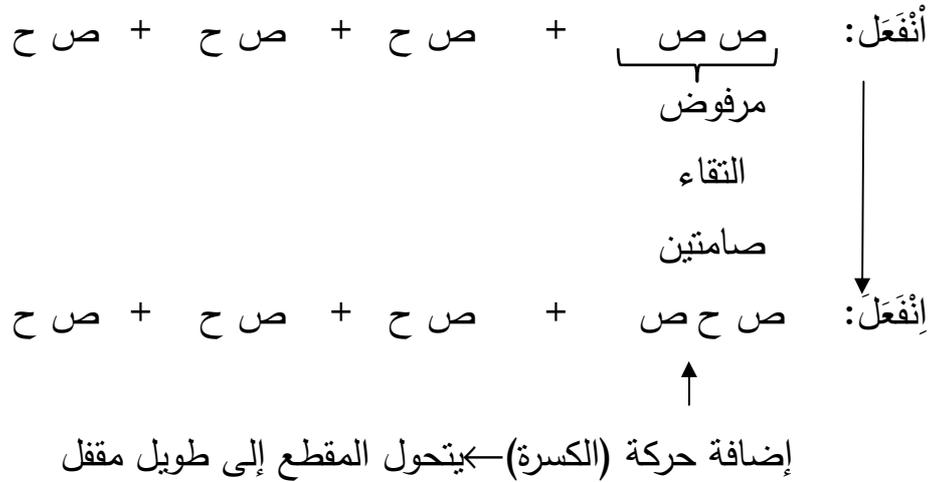
³ - ابن جني - المنصف - 71 / 1.

⁴ - سيبويه - الكتاب - 282 / 4.

⁵ - ابن جني - المنصف - 53 / 1.

حركة الهمزة فحُركت فانكسرت على ما يجب في الساكنين إذا التقيا»¹، فهمة الوصل زيدت في هذه الحالة كوسيلة لتخفيف النطق بساكن، في رأي القدامى و على رأسهم ابن جني.

أما تفسير المحدثين لهذه الظاهرة فهو صوتي بحت، خاضع لنظام المقاطع التي تتشكل منها البنية، والتي توجب ابتداء المقطع بصامت، «هذه الخاصة المقطعية تفسر لنا تخليق همزة الوصل في بداية بعض الصيغ»²، ففي هذه الحالة يتصل صامتان في مقطع واحد في بداية الكلمة، وهذا مرفوض في نظام المقاطع العربية، وتقاديا لذلك «فإنّ العربية تعتمد إلى الفصل بين الصامتين بالإتيان بحركة إضافية مساعدة لنتج مقطعا جديدا والحركة التي تثبتها العربية في بداية الكلمة هي الكسرة»³، ولأنّ العربية ترفض أيضا أن يبدأ المقطع بحركة، «تعمد على تحقيق الكسرة فتتخلق بذلك الهمزة المعروفة بهمة الوصل»⁴.



ويضيف ابن جني فيما يخص هذا الفعل فيقول: «اعلم أنّ "انْفَعَلْ" لا يكون متعديا البتّة، وإنّما جاء في كلام العرب للمطاوعة، ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمرا ما فتبلغه إمّا بأن يفعل ما تُريده إذا كان ممّا يصحّ منه الفعل، وإمّا أن يصير إلى مثل حال

¹ - المصدر نفسه - 53 / 1 - 54.

² - فوزي حسن الشايب - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية - ص 73 - (بتصرف) .

³ - المرجع نفسه - ص 104.

⁴ - المرجع نفسه - ص 104.

الفاعل الذي يصح منه الفعل وإن كان مما لا يصحُّ منه الفعل»¹، إذن فهذه البنية الفعلية تكون لازمة دائماً، وتأتي بمعنى المطاوعة، ولها وجهان:

أ- **الأوّل**: فهو «ما يطاوع بأن يفعل هو فعلاً بنفسه نحو "أطلقته فانطلق" و"صرفته فانصرف"»²، فالملاحظ هنا أنّه هو من قام بالفعل فهو الذي انطلق وانصرف، عندما أردت منه ذلك.

ب- **الثاني**: فهو «ما تبلغ منه مرادك بأن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصحُّ منه الفعل: نحو "قطعتُ الحبلَ فانقطع"، و"كسرت الحَبَّ فانكسر"»³، فالحبل والحَبَّ لا يستطيعان القيام بالفعل، فعندما أردت منهما ذلك، توصلت إليه بما أحدثته فيهما.

اِفْتَعَلَ: بكسر الهمزة وسكون الفاء وفتح التاء والعين، وتتكون صوتياً هذه البنية من: ص ح ص + ص ح + ص ح + ص ح [مقطع طويل مقفل + مقطع قصير مفتوح + مقطع قصير مفتوح + مقطع قصير مفتوح].

هذه البنية زيد فيها حرفان هما الهمزة والتاء، يقول ابن جني «قال أبو عثمان: وتلحق التاء ثنائية، ويكون الفعل على "افتعل" ويسكّن أوّل حرف منه فتلزمه ألف الوصل في الابتداء، وذلك نحو: "اجترح، واكتسب، واستبق القوم"، ولا تلحق التاء ثنائية، والتي قبلها من نفس الحرف إلاّ في هذا المثال وحده في الأفعال»⁴.

فالهمزة في هذه البنية زيدت «توصلاً إلى النطق بالساكن بعدها لما لم يكن الابتداء به»⁵، واختيرت دون غيرها من حروف الزيادة «لكثرة زيادة الهمزة أولاً»⁶، و «لأنهم إنّما أرادوا حرفاً يُتبلَّغ به في الابتداء، ويحذف في الوصل، للاستغناء عنه بما قبله، فلما

1- ابن جني -المنصف- 71 /1.

2- المصدر السابق - 71 /1.

3- المصدر نفسه - 71 /1.

4- المصدر نفسه - 74 /1.

5- ابن جني - سر صناعة الأعراب - 112 /1.

6- المرجع نفسه - 114 /1.

اعتزموا على حرف يمكن حذفه واطّراحه مع الغنى عنه جعلوه الهمزة¹، وحكمها في الأصل السكون ولكنها حركت بالكسر لالتقاء الساكنين وقد وضع ذلك سابقا سواء عند القدامى أو المحدثين.

أمّا التاء فيرى ابن جنى زیدت ثانية في هذه البنية دون غيرها من البنى الفعلية، لتقوية المعنى، يقول: «افتعل لزيادة التاء فيه أقوى معنى من فَعَلَ، ألا ترى إلى قول الله تعالى: ﴿أَخَذَ عَزِيزٌ مُّقَدِّرٌ ﴿٤٢﴾﴾²، فهو أبلغ معنى من قادر، وفيه معنى الكثرة، وقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾³ و أن "اكتسبت" أقوى معنى من "كسبت"⁴، إذن فزيادة التاء أضفت على البنية معنى القوة و الكثرة في رأي ابن جنى، جنى، « و الصحيح أن التاء قد زیدت أولا لا حشوا تماما كما زیدت النون في انفعل»⁵، و بذلك يكون « أصل صيغة "افتعل" ... هو "انفعل" و يرجع القلب في هذه الصيغة، أي تحولها من اتفعل إلى افتعل إلى تجاور التاء مع الأصوات الصفيرية كما في "اتسند و اتشد" ، و تتابع الانفجاري والصفيري مستثقل »⁶.

إذن حدث قلب مكاني بين التاء الانفجارية التي اعتقد ابن جنى أنها لا تأتي ثانية إلا في هذه الصيغة و بين الأصوات الصفيرية ، هذا القلب المكاني الذي يهدف إلى الخفة في النطق بتحويل " اتسند " إلى " استند " و " اتشد " إلى " اشتد " ، ثم عممت القاعدة على جميع الحالات المشابهة قياسا .

وبين ابن جنى أيضا أن افْتَعَلْتُ تكون على شاكلتين:

- المتعدي: نحو: "اقتطعتُ الأرض" و "اكتسبتُ المال".

1- المرجع نفسه - 1/ 113.

2- سورة القمر- الآية 42 .

3- سورة البقرة -الآية 286.

4- ابن جنى -المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها- تحقيق: علي النجدي ناصف و عبد الفتاح إسماعيل شلبي - دار سزكين - إسطنبول - تركيا - ط2 - 1406هـ/ 1986م - 2 / 195 - 196.

5- فوزي حسن الشايب- خواطر و آراء صرفية - مجلة مجمع اللغة العربية الأردني - عمان - الأردن - العدد

47 - السنة 18- ذو القعدة 1414 هـ / ربيع الآخر 1415 هـ - تموز / كانون الأول 1994م - ص 55.

6- فوزي حسن الشايب- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية- ص357.

- غير المتعدي: نحو: "اصطح القوم" و "اختصموا"¹.

وأما معانيها فهي متعددة منها:

* **المطاوعة:** يقول ابن جنى «اعلم أنّ "افْتَعَلْتُ" قد تأتي في معنى "انْفَعَلْتُ" للمطاوعة وذلك قولهم "شويته فانشوى"، وقالوا في معناه "اشتوى"، وقالوا: غمته فاغتمّ وانغمّ»²، والأفصح والأصح "انشوى" و "انغمّ".

* **التصرف والاجتهاد:** يقول سيبويه: «وأما اكتسب فهو التصرف والطلب، والاجتهاد بمنزلة الاضطراب»³، ومنه "اكتتب، واعتمل، واجترح...".

* **الخطفة:** فأما انتزع فإنما هي خطفة كقولك استلب، وأما نزع فإنه تحويلك إياه وإن كان على نحو الاستلاب»⁴، فاستلب تكون بمعنى أخذه بسرعة ومنه كذلك اقتلع، واجتذب...

* **اتخاذ أصل الفعل للنفس:** كاصطبّ، واشتوى، واختبر، واكتال... فكلّ هذه الأفعال مأخوذة للنفس.

يشير ابن جنى إلى ظاهرة صرفية منفردة وهي "بناء افتعل" مما فاؤه "واو أوباء"، فيورد قولاً للمازني «اعلم أنّ "افتعل، ومفتعلاً" وكلّ ما تصرف منه إذا بنيته ممّا فاؤه واو أو ياء فأكثر العرب وهي اللّغة المشهورة الشائعة يُبدلون مكان الواو والياء تاء ثم يدغمونها في التاء التي بعدها، وذلك قولهم "اتّزن، ويَتَزَن، فهو متّزن"، وكذلك الياء تقول "اتّأس فهو متّأس ويَتِئَس"»⁵، ثم يشرح المازني معللاً سبب إبدال الواو والياء تاءً في مثل هذه الحالة، فالواو والياء عنده ليستا كسائر الحروف ولو بقيتا على حالهما في البنية لكان النطق بهما ثقيلًا، فاخترت التاء لتكون بديلاً عنها لأنها أقوى منها ولأن مخرجها كمخرج الحرف الذي يليها ومن جنسه وهي "التاء"، ويسهل إدغامها ويخفف النطق بهما فيقول

¹- ابن جنى -المنصف-75 /1.

²- المصدر السابق - 75 /1.

³-سيبويه -الكتاب-74 /4.

⁴- المرجع نفسه - 74 /4.

⁵- ابن جنى -المنصف-222 /1.

في ذلك: «إنّما فعلوا هذا بالواو والياء في هذا من قبَلِ أنهم لو تركوهما على أصولهما تبعاً ما قبلهما، وكنت تقول "يانتس، وياتزن... فكان ذلك يتقل عليهم، لأنّ الواو والياء

ليستا عندهم كسائر الحروف، والحركات فيهما مستقلة... فأبدلوا مكانهما حرفاً أجد منهما مخرجه من مخرج الذي بعده ليثبت على هيئة واحدة في جميع ما تصرف منه وكان ذلك أخف عليهم من أن يتبعاً ما قبلهما»¹، ويشرح ابن جنى مبيناً أنّ الحرف الذي أبدل مكان الواو والياء هو حرف قوي وهو التاء وأنه اختيرت دون غيرها من الحروف «لقرّب مخرجها من مخرج الواو والياء»²، كما وضح معنى أنّ الواو والياء ليستا كسائر الحروف قائلاً: «ذلك أنّ الواو والياء أُختان للألف ومُشَبَّهتان لها لما فيهما من المدّ»³، ويقصد بأنهما ليستا كسائر الحروف ومثلهما الألف، أي أنّ هذه الحروف هي حروف مدّ (صوائت) وهي خاصة صوتية تميّزها عن بقية الحروف (الصوامت).

ولكن ابن جنى بعد كلّ هذا الشرح والتعليل لم يبيّن بدقّة العلاقة الموجودة بين "الواو والياء" وبين "التاء"، ولم يحدد سبباً علمياً مقنعاً لاختيار التاء دون غيرها، ويقرّر المحدثون «أنّ بين الصوتين تباعداً لا يسمح بتأثير أحدهما في الآخر فلا مماثلة بينهم ولا إدغام»⁴، ويقترح عبد الصبور شاهين تفسيراً آخر لهذه الظاهرة الصرفية يقول في الفعل "اتّصل": «إنّ الواو وقعت بعد كسرة وهو تتابع تكرهه العربية، لأنه تتابع بين الحركة الأمامية الضيقة (الكسرة) والخلفية الضيقة (الضمة)، فكان لابد من التخلص منه، ولذلك تصرّف الناطق بهذه الطريقة التي توحى بأنه أسقط الواو، وحافظ على إيقاع الكلمة بتضعيف التاء: اتّصل، تعويضاً موقعياً»⁵.

إذن فلا إبدال في هذه الحالة، وإنّما هناك إسقاط للواو التي يتنافر نطقها وكسرة الهمزة التي قبلها، وضعفت التاء المزيدة في الفعل حفاظاً على إيقاع البنية.

1- المصدر السابق - 223 / 1.

2- المصدر نفسه - 228 / 1 - (بتصرف).

3- المصدر نفسه - 223 / 1.

4- عبد الصبور شاهين - المنهج الصوتي للبنية العربية - ص 71.

5- المرجع نفسه - ص 71.

هذا فيما إذا كانت فاء "افتعل" واو أو ياء، أما إذا كانت إحدى الحروف القريبة في المخرج الصوتي للتاء فيورد قولاً للمازني يبين فيه كيفية التعامل مع البنية يقول: «إذا قلت "افتعل" وما تصرّف منه وكانت الفاء: صادً، أو ضاداً، أو طاءً، أو ظاءً، فالتاء فيه مبدلة، وذلك قولك "اصطبر، ويصطبر ومصطبر، واضطرب، ويضطرب فهو مضطربٌ، واطّلع فهو مطّلع، واصطهر فهو مُصطهرٌ"، فهذا الكلام الصّحيح»¹، ثم يشرح ابن جني هذه الظاهرة مبينا سبب عدم نطق تاء "افتعل" على الأصل إذا كانت من حروف الإطباق يقول: «إنهم أرادوا تجنيس الصوت، وأن يكون العمل من وجه، بتقريب حرف من حرف»²، ويفصّل ذلك بشرح تطبيقي لعملية الإبدال التي حدثت بين التاء وبين (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء) في الأمثلة التي أوردها المازني:

- اصطبر، اضطرب، اطّلع، اصطهر أصلها: اصتبر، اضترب، اطلع، اصتهر.

فالصاد، والضاد، والطاء، والظاء حروف مستعلية، والتاء مهموسة غير مستعلية، فكُرِهَ النطق بها وبعدها التاء، وأقرب حرف مستعلٍ للتاء هو الطاء، فأبدلت التاء طاءً، في جميع الحالات فقل: اصطبر، اضطرب، اطلع، اصطهر.

فاتفتحت الحروف المستعلية في كل حالة، وأما في اطّلع فقد ادغمت الطائين³، والملاحظ أنّ الإبدال مسّ التاء لأنها حرف زائد، وقد أبدل ليوافق فاء الفعل الأصلية، ثم يورد ابن جني قولاً آخر للمازني يذكر فيه حالات أخرى وردت عن العرب يقول: «ومن العرب من يبدل التاء على ما قبلها فيقول "اصبر، ومُصبر"، وقرأ بعض القرّاء: أن يصّلحاً، في قوله تعالى: ﴿أَنْ يُصْلِحَا﴾⁴ ... وكذلك "اضرب، واظهر" ... والأول أجود وأكثر»⁵.

ويشرح ابن جني هذه الفكرة مشيراً إلى أنّ أصل هذه الكلمات هي "اصتبر، واصتبح، واضترب، واظتهر"، فأبدل الزائد للأصلي فقل "اصبر"، ولا يجوز القول "اطبر"،

¹- ابن جني -المنصف- 324 / 2.

²- المصدر السابق - 324 / 2، 325.

³- المصدر نفسه - 327 / 2 (بتصرف).

⁴- سورة النساء- الآية 128.

⁵- ابن جني -المنصف- 327 / 2 (بتصرف).

لأنّ: في الصاد صفيّر وتماص صوت، ولو ادغمت في الطاء لسلبتها ذلك، وهذا لا يجوز، وكذلك لا يجوز في "اضطرب" قولنا "اطرب" لأنّ الضاد فيها نفث، ولو ادغمت في الطاء لسلبتها ذلك، وهذا لا يجوز كذلك فالمذهب في رأي ابن جني أن يُدغم الأضعف في الأقوى، أي يُدغم الساكن في المتحرك، أو الشيء في نظيره¹.

وتفسير قول المازني "الأول أجود"، أي أنّ الرأي الأوّل الذي تبدل فيه "التاء الزائدة" "طاء" هو الأحسن والأجود، أمّا الرأي القائل بإبدال "التاء" بحرف مماثل "لفاء الفعل" فهو ضعيف، يقول: «فلما كان في "اصبر، واظهر" قد أبدل الثاني للأوّل ضعف عنده»²، أي:

- أبدلت التاء "صاداً" في اصبر [اصتبر←انصبر←اصبر].
- وأبدلت "ظاءً" في اظهر [اظنهر←اظنهر←اظهر]. وهذا عند ابن جني مكروه.

ثم يأتي ابن جني بمثال آخر يجيز فيه كلّ الوجوه السابقة، وقد ورد في بيت لزهير:

هو الجواد الذي يعطيك نائله .: عفوا ويظلم أحيانا فيظلم³

فيروى على ثلاثة أوجه: «فيظلم، وفيضظلم، وفيظلم وأصله "يظنلم"»⁴.

- يظلم ← يظنلم ← يظنلم [إبدال التاء الزائدة ظاء لمناسبة الظاء قبلها].
- يظنلم ← يظنلم ← يظنلم [إبدال التاء ظاء لمناسبة الظاء قبلها].
- يظلم ← يظنلم ← يظنلم [إبدال التاء ظاء وإبدال الظاء ظاء وادغامهما لتوافقهما في الاستعلاء].

¹- المصدر نفسه - 328 / 2 (بتصرف).

²- المصدر السابق - 328 / 2.

³- زهير بن أبي سلمى- الديوان - شرح و تقديم : علي حسن فاعور - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط 1

- 1408 هـ / 1988 م - ص 115 .

⁴- ابن جني - المنصف - 329 / 2.

وعلى الرغم من أنّ ابن جني كره إبدال التاء بحرف فاء الفعل، إلاّ أنه لم يجز إبدال فاء الفعل "تاء"، يقول: «لا يجوز في "اصطَلح: اتَّلَح"، ولا في "اضطرب: اتَّرب"، لأنّ الصاد والضاد لا يدغمان في التاء»¹ حتى لا يفقدتا ميزتهما، أي صفيِر الصاد وتفتشي الضاد، وبالتالي يفقد الفعلان دلالتهما.

ويورد ابن جني أيضاً مواضع أخرى أبدلت فيها التاء "دالا" وهي: إذا كانت الفاء قبلها: دالا أو ذالا أو زايا، ومن الأمثلة التي أوردها:

-ازتجر-ازدجر [إذا كانت الفاء "زايا" مجهورة، تقلب التاء المهموسة دالاً، لتوافق الزاي في الجهر].

_ ويجوز قلب الزائد للأصلي "زجر" [قلب التاء زايا وإدغام الزاي الأول في الثانية].

_ لا يجوز قلب "الفاء والتاء" دالين ولا تائين "دجر" و "تجر".

ويعلل ابن جني ذلك بقوله «لا يجوز "دجر" ولا "تجر" في "ازدجر"، لأنّ الزاي لا تُدغم في التاء، ولا في الدال، لئلا يذهب منها الصّفير وطول الصوت، لما فيها من الانسلا²»، فهذه الصفات "الصفيِر وطول الصوت" في الزاي هي التي تحمل معها دلالة الفعل الجوهرية.

-اذتكر-ازدكر [إذا كانت الفاء "ذالا" مجهورة، تقلب التاء المهموسة دالاً، لتوافق الدال في الجهر].

_ ويجوز قلب الزائد للأصلي "ذكر" [قلب التاء ذالا وإدغام الذالين].

ويذكر ابن جني قولاً لأبي علي الفارسي فيقول: «قال لي أبو علي: وأجاز بعضهم، وهو أبو عمّر الجرمي "ازدكر"، لأنّ تاء "افتعل" لا يلزم أن يجيء قبلها ذال أبداً»³، فيكون القلب هنا:

¹ - المصدر نفسه - 330 / 2.

² - المصدر السابق - 330 / 2.

³ - المصدر نفسه - 331 / 2.

اذتكر [يرى الصرفيون أنه لا يجوز أن تجيء قبل تاء "افتعل" "ذال"] إذن تقلب "التاء" "دالا" ولا تدغم لتكون اذدكر.

ويوضح قول المازني «الأول أجود على ما أخبرتك»¹، أي أن "اذكر" هي الوجه الصحيح [إبدال الأول للثاني]. اذتكر ← اذدكر ← اذكر [قلب التاء دالا، ثم إدغام الذال فيها]، وهو الأرجح.

فما أورده ابن جني في كل ما سبق له تفسير علمي في ضوء قانون "المماثلة" عند المحدثين، والمماثلة هي «ظاهرة صوتية تتجم عن مقارنة صوت لصوت، فكلما اقترب صوت من صوت آخر، اقترب كيفية أو مخرج، حدثت مماثلة، سواء ماثل أحدهما الآخر أو لم يماثل»²، فالصوت لا ينقلب إلى صوت آخر، إلا إذا حصل تقارب بينهما في المخرج، ففي الصيغ اصتبر، واضترب... «التاء تقلب طاء لمجاورتها صوتا مطبقا بصورة مباشرة أي: حين لا يفصل بين الصوتين فاصل من حركة، وتسمى هذه الظاهرة "مماثلة تقدمية" لأن الصوت الأول المطبق أثر في تاليه غير المطبق "المستقل"»³، ويرى المحدثون أن تحوّل التاء طاءً في هذه الصيغة «ليس مطلقاً، بل هو عارض والطاء ليست من حروف الزيادة»⁴، فالتاء هي الأصل في هذه الصيغة، لأنها من حروف الزيادة، أمّا الطاء فهي عارضة، أمّا إذا كانت فاء الفعل "دالا أو ذالا أو زايا"، فالصيغة تتعرض لتغيرين، وكمثال "اذتكر" «جاورت التاء الذال مباشرة، والذال مجهورة، والتاء مهموسة فجهرت بفعل قانون المماثلة لتصبح دالا اذدكر، وهذه "مماثلة تقدمية"»⁵.

هذا التغير الأول الذي حدث في الصيغة، أمّا التغير الثاني «فصوت الذال أصبح مجاوراً لصوت جديد هو الدال، وهو مجهور مثله، ولكنه يتميز عليه بموقعه القوي، فيؤثر فيه ويقلبه دالا أخرى، وهذه "مماثلة رجعية"، لأن الثاني أثر في سابقه، فأصبح نطق الكلمة

1- المصدر السابق - 331 / 2.

2- عاطف فضل محمد - الأصوات اللغوية - دار المسيرة - عمان - الأردن - ط1 - 1434 هـ / 2013 م - ص 80.

3- عبد الصبور شاهين - المنهج الصوتي للبنية العربية - ص 68.

4- المرجع نفسه - ص 68.

5- المرجع نفسه - ص 68.

"ادّكر"¹، وبالرغم من هذين التغيرين، إلا أنّ التاء هي الأصل، ووزن هذه الأفعال هو "افتعل".

تفاعّل: بفتح التاء والفاء والعين، وتتكون صوتياً هذه البنية من:

ص ح + ص ح ح + ص ح ح + ص ح ح، [مقطع قصير مفتوح + مقطع طويل مفتوح + مقطع قصير مفتوح + مقطع قصير مفتوح].

زيد في هذه البنية حرفان هما "التاء" في أولها والألف بعد فائها، ويرى ابن جني أنّ «جميع الأفعال التي تجاوز مواضعها ثلاثة أحرف لا يكون الحرف الذي قبل الطرف من المضارع إلا مكسوراً... إلا ما كان ماضيه على "تفاعل"، وما كان على وزنه... فإنّ ما قبل طرفه في المضارع يكون مفتوحاً نحو... تغافل يتغافل»²، ويشرح ابن جني سبب ذكر المازني للبنية "تفاعل" دون غيرها يقول: «لأنه أراد هذا المثال وما كان مثله في حركته وسكونه وزيادة التاء في أوله»³، ثم يبيّن أنّ سبب الفتح في مضارع "تفاعل" هو الهروب من اللبس بينه وبين المصادر والجمع، يقول: «كأنهم هربوا إلى الفتح، لأنهم لو قالوا: "يتغافل"، لأشبهه آخره المصادر نحو "التغافل والتغالم"، ولو كسروه لأشبهه آخر الجمع نحو: "تتافل وتناضب" جمع "تتافل وتناضب"، فأرادوا أن يباعدوا بين الفعل وبين المصدر والجمع»⁴، وكذلك ذكر اسم الفاعل من هذه البنية وضرب مثالا "متغافل" التي جاءت بكسر الحرف الذي قبل الطرف، وهو ما خيف فيه أن يأتي مشابهاً للجمع، ويعلّل ابن جني جواز ذلك بقوله: «أنه قد أمّن فيه شبه الجمع، لأنّه مصروف، والجمع إذا كان على بناء "مفاعل" فهو غير مصروف، فقد وقع الفصل، وأيضاً فإنهم، لو قالوا "متغافل" ففتحو الفاء لالتبس اسم الفاعل باسم المفعول»⁵، إذن فقد جاز كسر الحرف الذي قبل الطرف في هذه الحالة لسببين:

¹ - المرجع نفسه - ص 68.

² - ابن جني - المنصف - 1/ 93 - 94.

³ - المصدر نفسه - 1/ 94.

⁴ - المصدر نفسه - 1/ 94.

⁵ - المصدر نفسه - 1/ 94.

أ- هناك فرق بين اسم الفاعل مُتَّفَاعِلٌ واسم الجمع "مُفَاعِلٌ"، فالأوّل يكون منصرف أي ينوّن، ويعرّف "بال"، وتكون علامة جرّه الكسرة، أمّا الثاني فيرد غير منصرف أي أنّه لا ينوّن ولا يعرّف "بال"، وتكون علامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة ومثال ذلك: "صليْتُ بمساجِدَ عديدةٍ"، "فمَسَاجِدُ" جمع "مسجد" وهي غير منصرفة.

ب- لو فتح الحرف الذي قبل الطرف في اسم الفاعل "مُتَّفَاعِلٌ" لالتبس بينه وبين اسم المفعول منه "مُتَّفَاعِلٌ".

ويذكر ابن جنى أيضا أنّ هذا الفعل يكون «متعديا، وغير متعدٍّ، فالمتعدي نحو "تقاضيته" و "تجارينا الحديث"، وغير المتعدّي نحو "تغافل وتعاقل"¹، ومن الحالات التي يكون لازما فيها إذا «قلت: تضاربَ زيدٌ وعمراً، فإنما تعطف بالواو، ولا نقول "تضارب زيدٌ عمراً"²، ويكون متعديا إذ «يجوز أن تقول "تفاعلته فتعديه إلى مفعول إذا لم يكن المفعول فاعلا في المعنى نحو "تقاضيته الدّين"، و "تتاسيت الحديث"³، وبذلك تتعدّد معاني هذه البنية، فمن دلالاتها:

* **التشريك بين اثنين فأكثر:** «وأما تفاعلنا فلا يكون إلّا وأنت تريد فعلَ إثنين فصاعدا»⁴، فيكون في هذه الحالة «كلّ منهما فاعلا في اللفظ مفعولا في المعنى»⁵، وذلك نحو: تجاذب زيد وعمرو ثوبا، فيكون الفعل هنا متعديا إلى مفعول واحد، ونحو تخاصم زيد وعمرو، فيكون الفعل هنا لازما غير متعد، وفي الحالتين الفعل يدلّ على معنى المشاركة.

* **مطاوعة فاعل:** والمطاوعة هنا بمعنى «التأثر وقبول أثر الفعل بقبول التأثير... يكون تفاعل مطاوع فاعل إذا كان فاعل لجعل الشيء ذا أصله نحو: باعدته فتباعده... وإنما قيل لمثله مطاوع لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاوعه ولم يمتنع عليه»⁶، فيكون في هذه الحالة المطاوع هو المفعول به الذي صار فاعلا.

1- المصدر السابق- 92 / 1.

2- المصدر نفسه- 92 / 1.

3- المصدر نفسه - 92 / 1.

4- سيبويه -الكتاب-4/ 69.

5- أحمد الحملاوي -شذا العرف في فن الصرف-ص 53.

6- رضي الدين الاسترأبادي -شرح شافية ابن الحاجب-1/ 103.

* **التكف والتظاهر بالفعل دون حقيقته:** يقول سيبويه: «وقد يجيء تفاعلٌ ليريك أنه في حال ليس فيها، من ذلك: تغافلتُ، تعاميتُ، وتعايبتُ، وتعاشيتُ، وتعارجتُ، وتجاهلتُ وقال¹:

إذا تخازرتُ ومابي من خزر.

فقوله: "ومابي من خزر" يدلُّك على ما ذكرنا»².

ففي هذه الأمثلة جاءت "تفاعلتُ" بمعنى إظهار الفاعل بما هو ليس عليه، ويوهم المتلقين أن ذلك فيه لغرض معين.

* **حصول الشيء تدريجياً:** «كتزايد النيل، وتوارد الإبل أي حصلت الزيادة والورود بالتدريج شيئاً فشيئاً»³.

_ **أفعلّ / افعالّ:** إِفْعَلَّ بكسر الهمزة وسكون الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى، وتتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح ص + ص ح [مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل + مقطع قصير].

زيد في هذه البنية حرفان هما الهمزة واللام «واختلفوا في زيادة اللام هل هي الأولى أو الثانية»⁴، يقول المازني: «وتلحق اللام زائدة فيسكن أول حرف فتلزمه ألف الوصل في الابتداء ويكون الفعل على "أفعلّلتُ فيجري مجرى افتعلّلتُ إلا في الإدغام، كما أدرك "أشهابتُ" حين قلت: "أشهابّ الفرسُ"، وذلك نحو "أحمررتُ، وأصفررتُ، وأبيضضتُ"⁵، وأبيضضتُ»⁵، ويشرح ابن جني هذا القول مفسراً أنّ «أفعلّلتُ» إنّما هي مقصورة من "أفعلّلتُ" لطول الكلمة، ومعناها كمعناها»⁶، فابن جني هنا يوافق المازني في كون "أفعلّ" "أفعلّ" هي اختصار للبنية "أفعالّ"، ويرجع هذا الاختصار إلى كون أفعالّ طويلة ويحتج

1- القول لعمر بن العاص - رضي الله عنه-

2- سيبويه - الكتاب- 4/ 69.

3- أحمد الحملاوي - شذا العرف في فن الصرف، ص 53.

4- نور الدين البسكري الجزائري - الرسالة الصرفية للمكاتب العربية- دار ابن حزم - بيروت - لبنان - ط 1-

1431هـ / 2010م - ص 33.

5- ابن جني - المنصف- 1/ 80.

6- المصدر نفسه - 1/ 80.

في ذلك بقول يورده لسيبويه فيقول: «قال سيبويه: وليس شيء يقال فيه "افعللتُ" إلا يقال فيه "افعللتُ" ولا شيء يقال فيه "افعللتُ" إلا يُقال فيه "افعللتُ"، إلا أنه قد تَقِلُّ إحدى اللَّغَتَيْنِ في الشيء، وتكثر في الأخرى»¹ ويقصد أن هناك أفعال جاءت على وزن "افعل" بحذف الألف وهو الأكثر، نحو: احمرّ، واصفرّ، واسودّ، وهناك أفعال جاءت على وزن "افعال" بثبوت الألف وهو الأكثر، نحو: اشهابّ وادهامّ، يقول سيبويه في "الكتاب": «واحمرّ، واصفرّ أكثر في كلامهم، لأنه كثر فحذفوه والأصل ذلك»²، ففي قوله "كثر" «ربّما أراد أن الصيغة "افعال" كثرت بعدد حروفها وطالت، فحذفوا الألف، فنشأ "افعل"، فالأصل "افعال" وهذا يؤكد أن من تحولات صيغة "افعال" تقصير الألف لتصبح "افعل"³، وهذا الرأي يعضد رأي سيبويه وابن جني على السواء.

وأما في رأي المازني أن "افعللتُ" تجري مجرى "افتعلتُ" فابن جني لا يوافق في ذلك ويرى أن هذه البنية توافق "انفعلتُ"، يقول «وقوله: فيجري مجرى "افتعلتُ"، يريد به أيضا الحركة والسكون، ولو قال: فيجري مجرى "انفعلتُ" لكان صوابا... لأنّ الوزن واحد، وإن اختلفت الأمثلة»⁴.

وتأتي هذه البنية «غالبا لمعنى واحد، وهو قوة اللون أو العيب»⁵ وتشاركها في ذلك "افعال" التي اتفق الصرفيون على أن "افعل" اختزال لها، «والفرق بينهما: أن أفعال يكون للون غير ثابت، ولهذا يقال: جعل يحمارّ مرة ويصفارّ أخرى وافعل للون الثابت، ولا يكون كل منهما إلا لازما»⁶، أي أن أفعال الألوان لا تأتي إلا لازمة، يقول ابن جني: «و "افعل" أيضا لا يتعدى، كما أن "افعال" كذلك، والإدغام واجب فيه، كما أن "افعال" كذلك، لا فرق بينهما في هذه المواضع»⁷.

1- المصدر السابق - 80 / 1.

2- سيبويه - الكتاب - 26 / 4.

3- ريم فرحان المعاينة - بنى الأفعال العربية في معاجم الأفعال - دراسة صوتية صرفية - دار أزمنا - عمان - الأردن - ط 1 - 2008م - ص 203.

4- ابن جني - المنصف - 81 / 1.

5- أحمد الحملاوي - شذا العرف في فن الصرف - ص 52.

6- جمال الدين بحرق - فتح الأفعال وحل الأشكال بشرح لامية الأفعال - تحقيق: مصطفى النحاس - جامعة الكويت -

1413هـ / 1992م - ص 140.

7- ابن جني - المنصف - 81 / 1.

وقد تكون دلالة هذه البنية المبالغة في الفعل نحو «اقطارَ النبتِ، إذا ولى وأخذ يجف، وابهارَ الليل، إذا كثرت ظلمته، وابهار القمر، إذا كثرت ضوءه»¹.

• الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف:

_ **استفعل**: بكسر الهمزة وسكون السين وفتح التاء وسكون الفاء وفتح العين، وتتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح ص + ص ح + ص ح [مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع قصير].

وهذه البنية هي الأولى من أبنية الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، وأكثرها استعمالاً وشيوعاً، زيد فيها ثلاثة حروف هي الهمزة، والسين، والتاء، يقول المازني: «وتلحق السين أولاً، والتاء ثانياً، وتكون السين ساكنة فتلزمها ألف الوصل، ويكون الفعل على استفعل، ولا تلحق السين أولاً إلا في استفعل، ولا التاء ثانياً وقبلها زائد إلا في هذا»² إذن فحروف الزيادة الأصلية هي السين، والتاء، أما همزة الوصل فقد زيدت لتفادي البدء بساكن كما هو بالنسبة للصيغ السابقة.

وهذه البنية تأتي على شاكلتين، متعدية وغير متعدية، يقول ابن جني: «اعلم أن "استفعلت" يجيء على ضربين: متعدٍّ وغير متعدٍّ: نحو "استحسنْتُ الشيء واستقبحته"، وغير المتعدي نحو "استقدمت واستأخرت»³، وقد بيّن المعاني التي تدل عليها الصيغة فقال: «ويقع "استفعل" في الكلام لمعانٍ»⁴، وحدد هذه المعاني في نقاط هي:

* منها الطَّلَب نحو: "استعنته" أي طلبتُ إليه العتبي، و "استعفيته" أي طلبتُ منه الإعفاء.

* ويكون استفعلت للشيء تصيبه على هيئة ما: نحو "استعظمته" أي أصبته عظيمًا، و "استكرمته" أي أصبته كريماً.

¹ - سيبويه - الكتاب - 4/ 86.

² - ابن جني - المنصف - 1/ 77.

³ - المصدر نفسه - 1/ 77.

⁴ - المصدر نفسه - 1/ 77.

- * وقد تأتي استفعلت: بمعنى فَعَلْتُ منها، نحو "مَرَّ واستمرَّ" و "قَرَّ واستقرَّ".
- * وقد تأتي للتثقل من حال إلى حال نحو: "استنوق الجملُ" و "استتيست الشاة".

وهناك معان أخرى لم يذكرها ابن جني منها:

- * التكلّف: «إذا أراد الرّجل أن يُدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه ويكون من أهله»¹، ويكون ذلك نحو: استعظم واستكبر، أي أراد الفاعل أن يثبت لنفسه صفتي العظمة والتكبر، واستجراً إذا تكلف الشجاعة والجرأة.
- * مجيء "استفعل" بمعنى "تفعل"، وذلك نحو: «تيقّنت واستيقنت، وتبيّنت واستبنت، وتثبّت واستثبّت»².

ـ افْعُوْعَلّ: بكسر الهمزة وسكون الفاء وفتح العين وسكون الواو وفتح العين الثانية، وتتكون هذه البنية صوتياً من:

ص ح ص + ص ح ص + ص ح + ص ح [مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع قصير].

وقد زيدت فيها الهمزة في أولها وضعفت عينها، وزيدت واو بين العينين، يقول المازني: «وتضاعف العين وتزاد واو بين العينين، ويسكن أول حرف، فيكون الفعل على مثال: "افعوعلت" وتلزمه ألف الوصل في الابتداء، ذلك نحو: اغدودن»³، إذن فحروف الزيادة الأصلية هنا هي العين والواو، أمّا همزة الوصل فزيدت في بداية البنية لتفادي البدء بسكون.

يجري ابن جني موازنة بين البنيتين "افْعُوْعَلْتُ" و "افْعَالَلْتُ"، لما فيهما من شبه يقول: «هذه الواو في "افْعُوْعَلْتُ" زائدة في موضع الألف المزيدة من "افْعَالَلْتُ" إلا أنّ التكرير في "افعاللت" من موضع اللام وهو في "افعوعلت" من موضع العين وحجزت الواو بين العينين فلم يلزم إدغام، واجتمعت اللامان في "افعاللت وافعللت" فلزم الإدغام»⁴،

1- سيبويه - الكتاب - 4/ 71.

2- المرجع نفسه - 4/ 71.

3- ابن جني - المنصف - 1/ 81.

4- المصدر نفسه - 1/ 82.

إذن فهناك تشابه بين البنيتين من حيث التركيب الصوتي والوزن إلا أنّ اختلاف حروف الزيادة أدى إلى اختلاف معاني البنيتين.

وتكون هذه البنية متعدية وغير متعدية، «فالمتعدي نحو "احلّوليت الشيء"... وغير المتعدّي نحو: "اغدودن النّبت" إذا طال، و"اغرورقت عيناه بالدمع"»¹.

ومن معاني هذه البنية:

* **المبالغة والتوكيد:** يقول ابن جني «اعلم أنّ "افعول" معناها المبالغة، نحو "خشن واخشوشن، وأعشب واعشوشب"»²، اخشوشن الشيء أي زادت خشونته واعشوشب المكان أي كثر عشبته.

* **الصيرورة:** نحو احلّولى الشراب صار حلّوًا، واحقّوقف الرمل والهلال: صار أعوج، والحقّف بالكسر، المَعْوَجُ من الرمل، وجمعه أحقاف»³.

_ **أفعول:** بكسر الهمزة وسكون الفاء وفتح العين وسكون الواو الأولى وفتح الثانية، ويتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح ص + ص ح + ص ح [مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع قصير].

زيدت في هذه البنية ألف في أولها وواو مضعّفة بعد عينها، قال المازني «وتلحق الواو ثالثة مضاعفة، فيكون الحرف على مثال "أفعولت"، وتلزم ألف الوصل في الابتداء، وذلك نحو "اعلّوط المهر"»⁴، فالهمزة دائماً في مثل هذه الحالة تزداد لتفادي البدء بساكن، وأمّا حروف الزيادة الأصلية، فهي الواوان المدغمان بعد العين.

ويرى المحدثون أنّه «قد تكون "افعول" و "أفعول" متطورة عن الأخرى، إذ ربّما نشأت "افعول" عن "أفعول" بالمخالفة الصوتية، أي سقوط الواو الثانية، والتعويض عنها بتكرار

¹ - المصدر السابق - 82 / 1.

² - المصدر نفسه - 81 / 1.

³ - جمال الدين بحرق -فتح الأفعال- ص 141.

⁴ - ابن جني -المنصف- 82 / 1.

عين الفعل، أو ربما نشأت "افْعُول" عن "افْعوعِل" بذوبان العين الثانية في الواو¹.
وتكون هذه البنية "افْعُول" متعدية، وغير متعدية أيضا، «فالمتعدى نحو "اعلّوت المهر"،
وغير المتعدى قولهم "إخروط السفر" إذا امتدّ، و "اجلوذّ مثله"²، واجلوذّ بمعنى أسرع في
السير.

ومن أشهر معاني هذه البنية:

* **المبالغة**: تفيد هذه البنية معنى المبالغة «كافْعوعِل، لأنه على زنته إلا أنّ المكرر
هناك العين وهنا الواو الزائدة»³.

2 _ أبنية الرباعي المزيد:

ينقسم الرباعي المزيد إلى قسمين:

• الرباعي المزيد بحرف واحد:

ويشتمل على بنية واحدة هي:

_ **تَفَعَّلَ**: بفتح التاء والفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى، ويتكون صوتيا من:

ص ح + ص ح ص + ص ح + ص ح [مقطع قصير + مقطع طويل مقفل +
مقطع قصير + مقطع قصير].

زيد في هذه البنية الرباعية "فَعَّلَ" تاء" في بدايتها يقول ابن جني: «وذلك أنّ الأفعال لم
تكن على خمسة أحرف كلّها أصول، لأنّ الزوائد تلزمها للمعاني نحو... تاء المطاوعة
في تدحرج»⁴، ويقول المازني في "بعض مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي": «وللأفعال أبنية
سوى ما ذكرت لك في الثلاثة والأربعة... ومن الأربعة: تدحرجت وتدحرجنا»⁵

¹ - ريم فرحان المعاينة - بنى الأفعال العربية في معاجم الأفعال - ص 205.

² - ابن جني - المنصف - 1/ 82.

³ - هاشم طه شلاش - أوزان الأفعال ومعانيها - ص 113.

⁴ - ابن جني - المنصف - 1/ 28، 29.

⁵ - المصدر نفسه - 1/ 91.

على وزن تَفَعَّلْتُ وَتَفَعَّلْنَا.

ويتضح من كلام ابن جني أنّ لهذه البنية دلالة واحدة هي:

* **المطاوعة:** «يفيد هذا الوزن في بعض صوره معنى المطاوعة كقولك دحرجته فتدحرج»¹.

• الرباعي المزيد بحرفين :

_ **إِفْعَلَّ / اِفْعَلَّ:** بكسر الهمزة وسكون الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى وفتح الثانية، ويتكوّن صوتياً من:

ص ح ص + ص ح ص + ص ح + ص ح [مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع قصير].

زيدت في بداية البنية همزة وصل، وضعت لامها الأولى، يقول المازني: «وتلحق ألف الوصل في أوّل الأفعال في بنات الأربعة، وتضاعف اللام فيكون الحرف على "افْعَلَّ"، نحو: "اطمأننتُ وأفشعرتُ، ويُدركها الإدغام"²، أي أنّ البنية عند المازني هي "افْعَلَّ" بتضعيف اللام الثانية، أمّا ابن جني فيرى أنّ "افْعَلَّ"، هي الأصل، وقد تفرّعت عنها البنية "افْعَلَّ".

يقول ابن جني: «اعلم أنّ أصل "افْعَلَّ افْعَلَّ" فعلى هذا ينبغي أن يكون أصل "اطمأنن: اطمأنن"، فكرهوا اجتماع مثلين متحركين، فأسكنوا الأوّل ونقلوا حركته إلى ما قبله ثم أدغمت اللام الثانية في اللام الثالثة فصار "اطمأنن"³، وبالتالي تتحول البنية صوتياً إلى: ص ح ص + ص ح + ص ح ص + ص ح [مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل + مقطع قصير].

ويوضح ابن جني سبب تحوّل البنية من "افْعَلَّ" إلى "افْعَلَّ" هو كره اجتماع متحركين متماثلين إلى اجتماع لامين مفتوحتين فأسكنت اللام الأولى ونقلت فتحها للام التي

1- هاشم طه شلاش -أوزان الأفعال ومعانيها-ص 114.

2- ابن جني -المنصف-90/1.

3- المصدر نفسه -89/1.

قبلها، ثم أدمجت اللامين الأخيرتين (الساكنة والمتحركة) لتصير البنية هي "إفَعَلَّ".

من معاني هذه الصيغة:

* **المبالغة:** نحو «اقشعر أي أخذته القشعريرة وهذا الوزن للمبالغة»¹.

_ **إفَعَلَّ:** بكسر الهمزة، وسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام، ويتكون صوتيا من:

ص ح ص + ص ح ص + ص ح + ص ح [مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع قصير].

زيدت في هذه البنية همزة في أولها ونون بعد عينها، والملاحظ أنّ ابن جني لم يخص هذه البنية بالدراسة وإنما ذكرها في سياق حديثه عن "أبنية الإلحاق، يقول: «لمّا كانت النون في احرنجم ثلاثة ساكنة»²، ويضيف قائلاً: «لأنّ النون هنا تقع بين حرفين من نفس الحرف كما تقع في "اخرنجم»³، ويشير ابن جني إلى أنّ هذه البنية شبيهة ببنية "انفعل"، فكلاهما لازم، زيدت فيه همزة وصل ونون يقول: «ولا يكون "افَعَلَّتُ" متعدياً أبداً، لأنه نظير "انْفَعَلْتُ"، ألا ترى أنّ فيه نونا وهمزة وصل»⁴، إذن "فافعنل" لا يكون إلاّ لازماً «ولا يتعدى الفاعل، وتصرفه تصرف استفعل»⁵، وبما أنه نظير "انفعل"، فإنه يدلّ على معنى المطاوعة مثله، وهو «مطاوعة فعل الرباعي، نحو حَرَجَمْتُ الإبل فاحرّجمت، أي جمعتها فاجتمعت»⁶.

1- هاشم طه شلاش -أوزان الأفعال ومعانيها-ص 114.

2- ابن جني -المنصف- 87/1.

3- المصدر نفسه -87/1.

4- المصدر نفسه -86/1.

5- ابن القطاع الصقلي - أبنية الأسماء والأفعال والمصادر - تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم - دار الكتب المصرية -

القاهرة - مصر - 1999م - ص 339.

6- جمال الدين بحرق -فتح الأفعال-ص 140.

ثالثا : أبنية الإلحاق:

الإلحاق يكون بزيادة حروف إلى البنية، يقول ابن جني: «اعلم أنّ الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسع في اللغة، فذوات الثلاثة يبلغ بها الأربعة والخمسة وذوات الأربعة تبلغ بها الخمسة، ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب، لأنّ ذوات الخمسة غاية الأصول، فليس وراءها شيء يلحق به شيء»¹، إذن فهذه الزيادة وظيفتها «جعل بعض الكلمات على وزن كلمات أخرى، وربما كانت الزيادة تكريرا لحرف من حروف المادة الأصلية... وربما كانت إدخالا لحرف آخر...»²، إذن فالزيادة بغرض الإلحاق لا تقتصر على «حروف الزيادة العشرة، بل قد يكون الإلحاق بأي حرف من حروف الهجاء لتحقيق الغرض المطلوب»³، ويشترط في الإلحاق أن «لا يكون في أول الكلمة إنما يكون حشوا أو آخرًا»⁴، ويتضح من حديث ابن جني عن الإلحاق أنّ الغاية منه هي التوسع في اللّغة «أو تخصيصها أو إحداث دلالة جديدة لم تعرفها اللّغة من قبل»⁵.

أمّا الإلحاق في الأفعال، فيخص الأفعال الثلاثية فقط، فيزداد فيها حرف لتلحق بالرّباعي المجرد، ويزاد لها حرفان لتلحق بالرّباعي المزيد بحرف، ويزاد لها ثلاثة أحرف لتلحق بالرّباعي المزيد بحرفين.

• أنواع الإلحاق:

والإلحاق نوعان:

* **الإلحاق المطّرد:** ويكون بتكرير لام الكلمة، يقول ابن جني: «ألا ترى أنّ جليببت بوزن "دحرجت"، والجيم من الأصل، فكررُوا الباء في جليببت، لأنّها وإن كانت زيادة فإنّها تكرير أصلي، والأصل أشبه بالأصل وإن كان مكررا»⁶، فجليببت

1- ابن جني -المنصف- 34 /1 - 35.

2- عبد الصبور شاهين- المنهج الصوتي للبنية العربية - ص 74.

3- المرجع نفسه - ص 74.

4- هاشم طه شلاش -أوزان الأفعال ومعانيها-ص 164.

5- المرجع نفسه - ص 75.

6- ابن جني -المنصف- 43 /1.

فيها اللام تكرر لحرف أصلي في البنية، حتى تلحق بدحرج، وتوازيها في «عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات»¹، أي تصبح مطابقة للبنية الأصلية في كل صفاتها.

* **الإلحاق غير المطرد:** «يكون بزيادة حرف من غير جنس حروف الكلمة»²، أي تكون فيه الزيادة بحرف من حروف الزيادة "سألتمونيها" يقول ابن جني «بَيَّطَرْتُ وَحَوَّقَلْتُ: جهورتُ في أنّ هذا إلحاق غير مطرد»³، ومن أمثلة هذا النوع من الإلحاق: زيادة الواو في "فوعل"، و "فعول"، وزيادة الياء في "فيعل" و "فعيل"، والألف في "فعلى"، والنون في "فعلل".

• أبنية الإلحاق التي درسها ابن جني منها:

_ **فَوَعَلْ:** بفتح الفاء وسكون الواو، وفتح العين، وتتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح + ص ح [مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع قصير].

وتأتي هذه البنية لازمة ومتعدية، يقول ابن جني «اعلم أنّ فَوَعَلْتُ: متعدّ وغير متعدّ»⁴.

ويضرب مثلاً لكل نوع:

- المتعدي: نحو: صَوَمَعْنُهُ صَوَمَعَةٌ.

- غير المتعدي: نحو: حَوَّقَلْتُ حَوَّقَلَةٌ⁵.

_ **فَعَوَّلَ:** بفتح الفاء وسكون العين وفتح الواو، وتتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح + ص ح [مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع قصير].

¹- رضي الدين الاسترأبادي -شرح شافية ابن الحاجب- 52 /1.

²- هاشم طه شلاش -أوزان الأفعال ومعانيها-ص 165

³- ابن جني -المنصف- 85 /1.

⁴- المصدر نفسه - 84 /1.

⁵- المصدر نفسه - 84 /1 (بتصرف).

ويرى ابن جنى أنّ هذه البنية محوّلة عن البنية "فوعل" التي هي الأصل، وذلك عندما شرح كلام المازني في قوله: «أنه على وزنه، والأشبهه في هذا أن تكون راجعة إلى باب "فَوَعَلْتُ وَفِيَعَلْتُ" لأنه أوقع»¹، وما يعضد رأي ابن جنى هو هو تشكيل هاتين البنيتين من المقاطع الصوتية ذاتها، وهذا ما يجعلها في سياق دلالي واحد.

ويذهب ابن جنى إلى أنّ هذه البنية تكون أيضا لازمة ومتعدية، يقول: «فَعَوَلْتُ» هذه متعدّد وغير متعدّد².

– المتعدي: نحو: دَهَوَزْتُ المتاع دَهَوَزَةً.

– غير متعددي: نحو: هَرَوَلْتُ هَرَوَلَةً.

– فَيَعَلُ: بفتح الفاء وسكون الياء وفتح العين، وتتكون صوتيا من:

ص ح ص + ص ح + ص ح [مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع قصير].

وهذه البنية تأتي لازمة ومتعدية كذلك ويمثل لها ابن جنى بمثالين:

– المتعدي: نحو: بَيَّطَرَ الدَّابَّةَ بَيَّطَرَةً.

– غير المتعدي: نحو: بَيَّقَرَ بَيَّقَرَةً فهو مبيقر إذا خرج من الشام إلى العراق، قال امرؤ القيس:

أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ بِأَنَّ امْرَأَ القَيْسِ ابْنَ تَمَلِكٍ بَيَّقَرًا³
وبيقر أيضا إذا عدا منكسا رأسه⁴.

– فَعَلَى: بفتح الفاء وسكون العين، وتتكون من:

ص ح ص + ص ح ص [مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل].

¹ - المصدر السابق - 85 / 1.

² - المصدر نفسه - 85 / 1.

³ - امرؤ القيس - حندج بن حجر الكندي - الديوان - ضبطه و صححه : مصطفى عبد الشافي - تحقيق و شرح :

حسن السندوبي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط 5 - 1425 هـ / 2004 م - ص 62 .

⁴ - ابن جنى - المنصف - 84 / 1.

زيد في هذه البنية "ياء في آخرها"، وهذه الياء تعدّ أصلاً للألف، يقول المازني: «فإذا أرادوا أن يلحقوا الثلاثة بالأربعة بزائدة في آخره، زادوا ياء في آخره، فأجروها مجرى الياء التي من نفس الحرف، وذلك قولهم سلقيته، وجعبيته»¹.
 وبشرح ابن جني معللاً فيقول: «اعلم أنّ الياء في "سَلَقَيْتُ وَجَعَبَيْتُ" هي الأصل للألف في "سَلَقَى وَجَعَبَى" فإن قيل: وما الدليل على أن الياء الأصل دون الألف؟ قيل: ظهور الياء عند سكون لام الفعل، وذلك نحو "سَلَقَيْتُ وَجَعَبَيْتُ"، فجرى ذلك مجرى "رَمَيْتُ وَسَعَيْتُ"، لأنّ السكون بعد الحركة»²، ويضيف ابن جني معللاً كون الياء أصلاً للألف يقول: «لذلك قال أبو عثمان: زادوا في آخره ياء ولم يقل زادوا ألفاً، ولهذا أيضاً مثل "بَسَلَقَيْتُ" ولم يمثل "بَسَلَقَى" ، وقوله: أجروها مجرى الياء التي من نفس الحرف، يريد به أنّ الياء التي في "سَلَقَيْتُ" على أنها زائدة، تجري مجرى الياء التي في "أَمْضَيْتُ"، وكلاهما أصل غير زائد، ألا ترى أنّك تقول: "سَلَقَى يُسَلَقِي سِلْقَاءً فَهُوَ مُسَلَقٍ"، كما تقول "أَجْرَى يُجْرِي إِجْرَاءً فَهُوَ مُجْرٍ"³.

يؤكد ابن جني أنّ الياء في آخر هذه البنية هي أصل للألف، ويعلل ذلك بعدة نقاط هي:

- ظهور الياء عند سكون لام الفعل.
- قول المازني: "زادوا في آخره ياء"، وعدم قوله "زادوا ألفاً".
- قول المازني: "أجروها مجرى الياء التي من نفس الحرف".

فَعَلَّلْتُ: بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى، تتكون صوتياً من:

ص ح ص + ص ح + ص ح [مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع قصير].

يقول المازني: «وممّا لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من الفعل وألحق ببنات الأربعة حتى جرى مجراها، وحتى صار بمنزلة ما هو من نفس الحرف "جَلَبَبْتُ وَشَمَلْتُ"⁴، فما زيد في هذه البنية هو تكرار لام الفعل الثلاثي ليلحق بالرباعي،

¹ - المصدر السابق - 40 / 1.

² - المصدر نفسه - 40 / 1.

³ - المصدر نفسه - 40 / 1، 41.

⁴ - المصدر نفسه - 83 / 1.

يقول ابن جني «أنهم إنما أرادوا أن يبلغوا بالثلاثة الأربعة، والأربعة كلها أصول، فلما لم يكن بدّ من الزيادة، كرّروا الأصل فقالوا "جلبب"، فكان تكرير الأصل إذا أريد الإلحاق بالأصل أشبه»¹، وهذا ما يسمى بالإلحاق المطّرد، وقد سبق توضيحه.

وعلى الرّغم من تكرار "لام الفعل" إلاّ أنهما لا يدغمان، لأنّ «الحرف ملحق بدخرج، فلو قلت: "شملّ أو جلبّب"، فأدغمتّ وحولت الحركة لكنت قد نقضت ما له قصدت من الإلحاق، ولم تأت بالبناء المقصود»²، ولذلك وجب أن ترد البنية بلامين منفصلتين متحركتين بالفتح بغية إلحاقها بالرّباعي "دخرج"، إن «يشترط في الملحق أنه إذا التقى فيه مثلان، أو متقاربان، وكان الإدغام يخلّ بصورة بناء الملحق، ويجعله مغايرا للملحق به، لم يجز الإدغام حفاظا على الموازنة بينهما»³.

هذه البنية لا تكون إلاّ متعدية يقول ابن جني: «ولم أسمع هذا النحو غير متعدّ»⁴، ويضرب له مثلا هو:

– المتعدي: نحو: جَلْبَبْتُهُ جَلْبَبَةً.

صَعَّرْتُهُ صَعْرَةً، قال الرّاجز: سُوْدًا كَحَبِّ الْفُلْفُلِ الْمُصَعَّرِ

يتضح مما سبق أن البنية المقطعية لأوزان الفعل جاءت في الأشكال التالية :

* أبنية الفعل الثلاثي المجرد اقتصرت على وزن صوتي واحد هو :

– مقطع قصير+مقطع قصير+مقطع طويل مقفل.

* أبنية الفعل الرباعي المجرد اقتصرت على وزن صوتي واحد هو

– مقطع قصير+مقطع قصير+مقطع طويل مقفل.

* أبنية الفعل الثلاثي المزيد :

● المزيد بحرف اقتصر على وزنين صوتيين هما:

¹ - المصدر السابق - 43 / 1.

² - المصدر نفسه - 83 / 1.

³ - فخر الدين قباوة-علم الصّرف- ص 110.

⁴ - ابن جني -المنصف- 83 / 1.

- مقطع طويل مفتوح +مقطع قصير +مقطع قصير
- مقطع طويل مقفل +مقطع قصير +مقطع قصير.
- المزيد بحرفين : جاء على ثلاثة أوزان صوتية هي :
- مقطع طويل مقفل +مقطع قصير +مقطع قصير + مقطع قصير.
- مقطع قصير +مقطع طويل مفتوح + مقطع قصير + مقطع قصير.
- مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل + مقطع قصير.
- المزيد بثلاثة أحرف: اقتصر على وزن صوتي واحد هو :
- مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع قصير.
- * أبنية الفعل الرباعي المزيد بحرف : اقتصر على وزنين صوتيين هما:
- مقطع قصير +مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع قصير.
- مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع قصير.
- * أبنية الإلحاق اقتصرت على وزنين صوتيين هما :
- مقطع طويل مقفل + مقطع قصير + مقطع قصير.
- مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل.

الملاحظ :

- تكرر المقطعين القصير و الطويل المقفل في كل الأبنية المجردة الثلاثية والرباعية.
- غياب المقطع الطويل المفتوح في الأبنية المجردة.
- حضور المقطع الطويل المفتوح في بعض الأبنية المزيدة (فَاعِل ، تَفَاعَلْ)، وهذا دليل على أن المقطع الطويل المفتوح يعبر عن الزيادة ، و ربما يرجع قلة هذا النوع من المقاطع في البنى العربية إلى كونه يمثل عنصر « التخلخل و الضعف في الصيغة ، وذلك بسبب الفسحة الزمنية التي تفصل بينه و بين المقطع الذي يليه »¹ ، هذه الفسحة تمثلت في الألف التي لا مخرج صوتي لها ، فهي هوائية لا تجهد الجهاز النطقي عند حدوثها، فبعد الجهد المبذول في

¹ - فوزي حسن الشايب - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية - ص 99 . (بتصرف)

نطق الحرف السابق لها ، تأتي هي لتعطي الجهاز النطقي فسحة للراحة ،
وهي تضيف على البنية معانٍ جديدة لم تكن معهودة فيها .

الفصل الرابع

التصريف المشترك

أولاً : الزيادة

ثانياً : الإبدال

ثالثاً : الإعلال

التصريف المشترك هو الأحكام الصرفية التي تتعلق بالاسم و الفعل معا ، و لا تختص بأحدهما دون الآخر ، و قد تطرق ابن جني في مؤلفه إلى : الزيادة و الإبدال و الإعلال.

أولاً: الزيادة

للحديث عن الزيادة وحروفها، يجدر التذكير بالميزان الصرفي الذي به تعرف الأصول من الزوائد، فهو بمثابة المقياس المعتمد لمعرفة أحوال بنية الكلمة، وما طرأ عليها من تغيرات من حيث الزيادة و النقص أو الحركات والسكنات، وقد اتفق الصرفيون ومنهم الاسترابادي على أنّ الميزان الصرفي يتمثل في الجذر "ف ع ل" يقول: «إذا أردت وزن الكلمة عبّرت عن الحروف الأصول بالفاء والعين واللام: أي جعلت في الوزن مكان الحروف الأصلية هذه الحروف الثلاثة كما تقول: ضَرَبَ على وزن "فَعَلَ"... ومعنى تركيب "ف ع ل" مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها»¹، فهذا الميزان معدّ للبحث في أحوال بنية الكلمة سواء كانت فعلاً أو اسماً، وهو يساعد على معرفة الأصلي من الزائد.

والملاحظ أنّ ابن جني لم يورد هذا المصطلح في مؤلفاته بل سمّاه "التمثيل" يقول: «...وذلك كقولهم في "التمثيل" من الفعل في حَبَطَى: فَعَلَى، فيظهرون النون ساكنة قبل اللام»²، ويقول في موضع آخر «...وقد احتاط التصريفيون في سمة ذلك بأن قابلوا به في "التمثيل"، من الفعل والموازنة له فاء الفعل وعينه ولامه»³، ففي هذين القولين يشير ابن جني إلى فكرة الميزان الصرفي الذي مثله هو أيضاً بالجذر "ف ع ل"، ومن هذا المنطلق يحدّد الحرف الأصلي من الزائد، وذلك عندما شرح قول أبي عثمان المازني «كم يكون عددهما في الأصل، وما يُزاد فيهما على الأصل؟»⁴، وقد كان شرحه لهذا التساؤل مفصلاً حين قال: «اعلم أنّه إنما يُريد بقوله الأصل: الفاء والعين واللام، والزائد ما لم يكن فاء ولا عينا ولا لاما، مثال ذلك قولك: ضرب، فالضاد من ضرب فاء الفعل، والرّاء عينه، والباء لامة، فصار مثال ضَرَبَ: فَعَلَ، فالفاء الأصل الأوّل، والعين الأصل الثاني، واللام

¹ - رضي الدين الاسترابادي-شرح شافية ابن الحاجب-12/1، 13.

² - ابن جني-الخصائص-96/3.

³ - ابن جني-التصريف الملوكي- ص 47.

⁴ - ابن جني-المنصف-11/1.

الأصل الثالث¹. وقال في موضع آخر أنّ «الأصل عبارة عند أهل الصناعة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرّفها، إلاّ أنّ يحذف شيء من الأصول تخفيفاً أو لعلّة عارضة»².

فالأصل إذن عند ابن جنّي هو كل ما يماثل الوزن الصرفي (فعل) سواء كان فعلاً أو اسماً، فالفاء والعين واللام هي أصول لأنها تلزم الكلمة في كلّ مواضع تصرّفها.

أمّا عن الزائد فيوضح ابن جنّي أنّه «كلّ ما زاد على الضاد والراء والباء، من أوّل الكلمة أو وسطها أو آخرها، فهو زائد، ومعنى زائد أنه ليس بفاء ولا عين ولا لام، وليس يعنون بقولهم زائد أنّه لو حُذف من الكلمة لدلّت بعد حذفه على ما كانت تدل عليه وهو فيها»³.

إذن فحروف الزيادة تدخل على الوزن "فعل"، في أوّله أو وسطه أو آخره لتعطيه معانٍ متغايرة تزول بزوال هذه الزوائد «فالألّف من (ضارب) زائدة، فلو حذفها فقلت: ضَرِبَ لم يدل على اسم الفاعل بعد الحذف، كما يدل عليه قبل الحذف»⁴، كما يؤكد ابن جنّي على أنّ الزيادة تكون «عند انقضاء حروف الكلمة الأصول، ولا تجيء بالزوائد قبل أن تستوفي ما له من الأصول»⁵، فالزيادة على هذا لا تكون إلاّ عند الحاجة القصوى لها، ولا تكون إلاّ بعد وجود الحروف الأصول.

أمّا أبو علي الفارسي فيرى أنّ «الذي يعرف به الزيادة من الأصل هو أن تشتق من الكلمة ما يسقط فيه بعض حروفها فما سقط في الاشتقاق كان زائداً، وما لزمها فلم يسقط منها كان أصلاً»⁶، أي أنّ حروف الزيادة يكشف عنها من خلال الاشتقاق ومثال ذلك "استنتج" مشتق من الفعل الثلاثي "نتج"، فهنا سقطت الألف والسين والتاء، إذن فهي حروف زائدة.

¹ - المصدر السابق-11/1 .

² - ابن جنّي-التصريف الملوكي- ص 47.

³ - ابن جنّي-المنصف- 11 / 1.

⁴ - المصدر نفسه -11 / 1.

⁵ - المصدر نفسه -42 / 1.

⁶ - أبو علي الفارسي-التكملة- ص 232.

• أنواع الزيادة:

وتكون الزيادة على شاكلتين هما:

أ- زيادة بتكرير حرف أو أكثر من الحروف الأصلية للكلمة (ف ع ل)، ففي تكرار العين يكون الوزن (فَعَّلَ)، نحو: ضَرَّبَ، وفي تكرار اللام يكون الوزن (فَعَّلَل) نحو: ضَرَّبَبَ، وفي تكرار العين واللام يكون الوزن (فَعَّلَعْل) نحو: ضَرَّبَرَبَ، أمّا «الفاء لم تكرر في كلام العرب إلا في حرف واحد، وهو "مَرْمَرِيس"، وهي الرَّاهبة والشدة...ومرمريس في معناه فمثاله من الفعل (فَعْفَعِيل)، لأنّه من المراساة والشدة، فتكررت الفاء والعين، ولا نظير لهذه الكلمة»¹.

ب- زيادة بحروف الزيادة العشرة المعروفة وهي (الألف، والياء، والواو، والهمزة، والميم، والتاء، والنون، والهاء، والسين، واللام)، والتي جمعها الصرفيون في عدّة عبارات «الغاية منها تسهيل حفظها على الدارسين فقد ذكروا "اليوم ينسأه" و "أتاه سليمان" و "سألتمونيها" و "الموت ينسأه" و "أسلمني وتاه" و "هم يتسألون" و "يا هول أستتم" و "أهوت سليمان" و "السمات هوت" و "يا أوس هل نمت" و "ما سألت يهون" و "التمسن هواي" و "سألتم هواني"². أمّا ابن جني فقد جمعها في عبارة "هويتُ السّمان"، وقد سبق الإشارة إلى ذلك، ويوضح ابن جني مدى تفاوت أهمية هذه الحروف في الاستعمال من خلال قول المازني: «واعلم أنّ الياء والواو والألف هنّ من أمّهات الزوائد والهمزة والميم أوّلاً كذلك، وهمزة التأنيث في مثل حمراء وخنفساء، والألف و النون في مثل "غضبان وزعفران"، والتاء للتأنيث في مثل "تمرة" وما أشبهها، وهي التي تبدل منها الهاء في الوقف، والتاء التي يجمع بها التأنيث نحو مسلمات وصالحات وهؤلاء أمّهات الزوائد»³، ثم يشرح ابن جني ما أورده المازني فيقول: «معنى قوله: أمّهات الزوائد يريد به أنّه يكثرُ تصرفها في الكلام، وهي فاشية، وليست كالسّين واللام اللتين لا تكثرُ زيادتهما»⁴، إذن فالألف

¹ - ابن جني - المنصف - 12 / 1، 13.

² - هاشم طه شلاش - أوزان الأفعال ومعانيها - ص 52.

³ - ابن جني - المنصف - 153 / 1.

⁴ - المصدر نفسه - 153 / 1.

والواو والياء هي أكثر حروف الزيادة استعمالاً، أما بقية الحروف فمواضعها محدودة.

• أغراض الزيادة:

وللزيادة أغراض عديدة يوضحها ابن جني من خلال قول المازني «فمما يزداد ما يلحق بناء ببناء، ومنه ما يكون للمدّ، ومنه ما يلحق للمعنى، وفيه ما يلحق في الكلام ولا يُتكلّم به إلاّ بزائد، لأنه وضع على المعنى الذي أرادوا بهذه الهيئة»¹، ويبين ابن جني أنّ المازني قد أجاد في هذا القول وفصل كل أنواع الزيادات والغرض منها، وهي كالآتي:

1- الزيادة للإلحاق:

والمقصود بالإلحاق أنّ الحروف «إنّما زيدت لغرض جعل مثال على مثال أزيد منه ليُعامل مُعاملته»²، ويرى ابن جني أنّ «ما زيد فيه للإلحاق كثير، ومنه "كَوَثْرٌ وَصَيْرَفٌ"، فالواو والباء فيهما زائدتان، لأنهما من الكثرة والصرف، وهما ملحقان بِجَعْفَرَ وسَلْهَبٍ وكذلك "جدول" الواو فيه زائدة ملحقة "بجعفر"، وقد قيل "جدول" بكسر الجيم، فالواو في هذا ملحقة له ببناء "درهم وهجرع وهبلع»³، فالغرض من الزيادة في هذا الموضع هو تمثيل كلمة بوزن أخرى لأغراض عديدة فإن كانت الكلمة فعلاً «فإنّه يساوي بعد الإلحاق الفعل الملحق به في الوزن، ويتصرف تصرفه في المصدر، وفي صيغ الفاعلين والمفعولين، والصفات المشبهة ... وإذا كان الملحق اسماً فإنه يتبع الملحق به في أحكام التكسير والتصغير والنسب وغيرها»⁴.

1- المصدر السابق -13 /1.

2- رضي الدين الاسترأبادي-شرح شافية ابن الحاجب- 330 /2.

3- ابن جني-المنصف- 13 /1.

4- هادي نهر -الصرف الوافي دراسات وصفية تطبيقية- عالم الكتب الحديث - أريد -الأردن- ط1 - 2010م - ص 32 - 33.

2- الزيادة للمد:

وتكون بحروف الزيادة الثلاث (ا و ي) التي بها تمدّ الكلمات على سبيل التوسع في اللّغة، ومن ذلك «الواو في "عجوز وعمود"، والياء في "جريب وقضيب"، والألف في "كتاب وسراج"»¹، ويوضح ابن جني سبب اللجوء إلى الزيادة بحروف المد، فيقول «لم يُردّ بهذه وما أشبهها إلاّ امتداد الصوت والتكثير بها، ولأنهم كثيرا ما يحتاجون إلى المدّ في كلامهم ليكون المدّ عوضا من شيء قد حذفوه، أو للين الصوت فيه»²، إذن فالزيادة بالمدّ لا تكون عشوائية، بل هي عملية منظمة مدروسة لها أهداف محدّدة في اللّغة العربية.

3- الزيادة للمعنى:

المقصود بها هو تحوّل المعنى من دلالة إلى أخرى عند الزيادة «ولذلك كانت الزيادة عاملا مهما في نماء اللّغة العربية وتكوين ثروة لغوية أوجدتها الحاجة»³، ويضرب ابن جني في ذلك أمثلة «أنا» إنما زيدت لبيان حركة النون ومن ذلك: «ألف النُدبة»، وإنما زيدت لمدّ الصوت وإظهار التفجع على المندوب، فهذه الأشياء ونحوها مما زيد للمعنى، ألا ترى أنّ الدلالة على ذلك المعنى تزول بزوال ذلك الزائد»⁴، ومن أمثلة ذلك أيضا «زيادة حروف المضارعة في نحو: "أكتبُ، نكتبُ، يكتُبُ، تكتبُ"، فإنّها تفيد معاني المتكلم للمفرد وللجمع في الأولين، والغيبية والخطاب في الآخرين، وكزيادة الهمزة والنون في نحو "انكسر وانفتح" للدلالة على المطاوعة...»⁵، فحروف الزيادة لها دلالات محدّدة، ومواضيع معينة، تحكمها قوانين وضوابط لغوية دقيقة.

4- الزيادة من أصل الوضع:

يرى المازني أنّ هذا النوع من الزيادة «لا يُتكلم به إلا بزائد، لأنه وضع على المعنى الذي أرادوا بهذه الهيئة»⁶، ويوضحه ابن جني بمثال «افتقر» ونحوه، ألا ترى أنّ الماضي من هذا اللفظ لم يُنطق به إلاّ على مثال: "افتعل"، والزيادة لازمة له، وهي الهمزة والتاء في

1- ابن جني-المنصف- 14 / 1.

2- المصدر نفسه -14 / 1.

3- هاشم طه شلاش -أوزان الأفعال ومعانيها- ص 51.

4- ابن جني-المنصف- 15 / 1.

5- هادي نهر -الصرف الوافي- ص 33.

6- ابن جني-المنصف- 15 / 1.

أوله»¹، فهذه الصيغة دائمة لا تتغير عند العرب استُغني بها عن المجرد من أول الأمر، «فلم نسمعهم قالوا فُقر، كما لم يقولوا في الشديد: شُدَّد، استغنوا باشتدَّ وافتقر، كما استغنوا باحمارَّ عن حَمَرَ»².

• الزيادة عند المحدثين

أمَّا المحدثون فيرون أنّ هذه «الزوائد واللواحق والأدوات عموماً كانت في الأصل كلمات معجمية لها دلالتها المحددة، ثم أفرغت من معناها الحقيقي شيئاً فشيئاً وبطريقة غير محسوسة مما أكسبها قيمة تجريدية جعلتها قابلة للتعبير عن فصيلة صرفية»³، ويسميتها فندريس "كلمات فارغة" «استعملت مجرد موضّحات أي مجرد رموز، استعاضت عن حروف عن خسائره بتحويل الكلمات المليئة إليها»⁴، وقد كانت منذ زمن بعيد عبارة عن كلمات مجهولة الأصول، مرّت عبر حقبة كثيرة، ووقعت عليها تطورات عديدة حتى صارت عبارة عن حروف تحمل دلالات في نفسها، «ولكننا نجهل نقطة البدء التي صدرت عنها ... ويمكن التأكيد بأنّ هذه العناصر التصريفية نتجت عن امتداد قياسي لكلمات قديمة مستقلة، بعد أن شوهت تشويهاً قليلاً أو كثيراً»⁵، ومن ذلك ما ذكره أحمد حمو عن لواحق لواحق الفعل المضارع «كالبادئة "أ" في "أقول وأضرب" هي اختصار واضح وصريح من ضمير الرفع "أنا" ... والشيء نفسه يمكن أن يقال عن البادئة "ن" في "تقول ونضرب"، إذ أنّها صيغة مختصرة من ضمير الرفع "نحن" ...»⁶، ويؤكد جرجي زيدان هذه الفكرة بقوله: بقوله: «إنّ الألفاظ المانعة الدالة على معنى في غيرها إنما هي بقايا ألفاظ ذات معنى في نفسها»⁷.

ويرى أنّ الدليل في ذلك «أننا إذا استقرينا هذه الألفاظ في لغات كثيرة متفاوتة تهذيباً، نرى أنّها تقرب من الدالة على معنى في نفسها بقدر ما تبتعد عن الارتقاء والتهذيب حتى

1- المصدر السابق -1/ 15.

2- سيبويه -الكتاب- 4/ 33.

3- فوزي الشايب -خواطر وآراء صرفية- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني- عمان- الأردن- العدد 47- السنة 28 ذو القعدة 1414هـ- ربيع الآخر 1415هـ - تموز - كانون الأول - 1994م - ص 13.

4- فندريس اللغة - ص 216 (بتصرف).

5- المرجع نفسه - ص 224.

6- أحمد حمو-محاولة الألفية في الإعلال- عالم الفكر - وزارة الإعلام - الكويت - المجلد 20 - العدد 03 - أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر 1989م - ص 186.

7- جرجي زيدان -الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية- دار الحداثة- بيروت - لبنان - ط1- 1987م- ص 72.

تصل أخيراً إلى أدنى اللغات، فنراها خالية من الأدوات والحروف على الإطلاق، ولكنها تستخدم بعض الأفعال والأسماء لقضاء وظيفتها»¹، فالملاحظ أنّ اللغات السامية تشترك في كثير من الألفاظ وتتشابه في زوائدها، ومثال ذلك «علامة الجمع واحدة في سائر اللغات الشرقية أسمائها وأفعالها، ففي العربية النون في الأسماء والأفعال، والميم في الضمائر، وفي العبرانية الميم في الجمع، لكنها وردت مراراً عديدة مبدلة بالنون، وفي السريانية النون في الجميع ولم ترد ميماً على الإطلاق، وعندما نتذكر قابلية التبادل بين الميم والنون يسهل علينا الحكم بوحدة أصلها في الجميع»².

على الرغم من إصرار جرجي زيدان وغيره من المعاصرين على هذه الفكرة إلا أنها تبقى مجرد تخمين افتراضي غير مدعوم بحقائق علمية دقيقة.

• حروف الزيادة في المنصف

اهتم ابن جني بحروف الزيادة ومواطن استعمالها فذكر منها:

1- الهمزة:

«صوت حنجري شديد مهموس منفتح، غير أنّ بعض اللّغويين رأى أنها صوت ليس بالمجهور ولا بالمهموس»³، أكثر ما تزداد الهمزة في أول الكلمة، أمّا حشواً وآخراً فلا تزداد إلا في مواضع محدّدة.

أ- الهمزة في أول الكلمة:

يقول ابن جني «إتّك إتما قضيت بزيادة الهمزة .. إذا وقعت في هذا الموضع (أول الكلمة) وإن لم تعرف الاشتقاق، لأنك لا تشتق شيئاً على هذا المثال وفي أوله همزة .. إلا أصبتها فيها زائدة، ألا ترى أنّ أبيض من البياض، وأسود من السّواد، وأحمر من الحمرة، وأخضر من الخضرة، وكذلك جميع ما يرد من هذا النحو»⁴ فتكون الهمزة في أول الكلمة زائدة إذا جاء بعدها ثلاثة أحرف أصول، ويقول المازني أيضاً «اعلم أنّ الهمزة إذا كانت

¹ - المرجع السابق - ص 72.

² - المرجع نفسه - ص 104.

³ - صالح سليم الفاخري-الدلالة الصوتية في اللغة العربية- المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص 142.

⁴ - ابن جني-المنصف- 102، 101 / 1.

أولاً وكان الشيء الذي هي فيه عدده أربعة أحرف بها فصاعداً فهي زائدة، إلا أن يجيء أمرٌ يوضح أنها من نفس الحرف وذلك نحو "أفكَلٍ وأيدَعٍ"1.

يوضح ابن جنى كلام المازني فيقول: «أنه إذا جاءت ثلاثة أحرفٍ لا يُشك في أنها من الأصول وفي أولها همزة قضيت بزيادة الهمزة»2، وما يعضد هذه الفكرة قول سيبويه الذي يقرُّ فيه أن «الهمزة إذا لحقت أولاً رابعة فصاعداً فهي مزيدة أبداً»3.

ويضرب ابن جنى مثلاً بلفظين هما "أجرِكِ، وأجيكِ"، ويوضح قائلاً أيضاً «فأما إن كان في الكلمة حرف يجوز أن يكون زائداً، أو وقع فيها تكرير لم تقض بزيادة الهمزة إلاً بدليل»4، أي أن هناك:

❖ كلمات تكون فيها الهمزة متصدرة لثلاثة أحرف، أحدها من حروف الزيادة: ففي

هذه الحالة قد يُشك في أصالة هذه الحروف ويستحضر مثلاً باللفظ الذي أورده المازني في كلامه "أيدَعٌ"، ويتساءل عمّ إذا كانت الياء في هذه الحالة زائدة أم أصلية، وعن دليل أصالتها ثم يجيب ويؤكد «أنّ حمل الهمزة على الزيادة أولى من حمل الياء عليها، وذلك أنّ زيادة الهمزة في أول الكلمة أكثر وأوسع من زيادة الياء ثانية»5، ودليله في ذلك:

* أن باب "أحمر وأصفر" أكثر من باب "خيفق وصيرف".

* تحدّث بعضهم "يدّعه تديعا"، وهذا دليل على كون الياء، فاء.

❖ كلمات وقع فيها تكرير: ويورد ابن جنى في هذه الحالة قولاً لسيبويه «لو جاء في

الكلام شيء نحو "أكَلٍ وأيققٍ" فسمّيت به رجلاً صرفته، لأنه لو كان "أفعل" لم يكن الحرف الأول إلا ساكناً مدغماً»6.

ويوضح ما جاء به سيبويه مبيناً أنه «لو كانت الهمزة زائدة أوجب أن

يقال "أكلٌ و أيقٌ" كما قالوا "أصمٌ وأيّلٌ" ، فيجب أن تكون الهمزة من الأصل،

1- المصدر السابق- 1/ 99.

2- المصدر نفسه - 1/ 99.

3- سيبويه -الكتاب- 4/ 307.

4- ابن جنى-المنصف- 1/ 99.

5- المصدر نفسه - 1/ 100.

6- سيبويه -الكتاب- 3/ 195.

ويكون وزن الكلمة فَعْلًا، أو فيعلاً»¹.

في هذه الحالة يؤكد ابن جني أن الهمزة ليست زائدة على الرغم من أنها متصدرة لثلاثة أحرف، ودليله في ذلك هو عدم إدغام اللامين المتكررتين كما هو جارٍ في مثل هذه الحالة، أي أن الهمزة تكون زائدة إذا أدغمت اللامين المتكررتين في الكلمة نحو: صَمَّ-أَصَمَّ.

ب- الهمزة في وسط الكلمة:

الهمزة إذا كانت حشوا لا تجعل زائدة إلا بثبت يقول المازني «وإذا وجدت الهمزة غير أول فلا تجعلها زائدة إلا بثبت لأنها لم تكن زائدة غير أول»².

ويبين ابن جني أن هذه الحالة محدودة، ومن أمثلتها «شَمَّالٌ وشَمَّالٌ بمعنى الشَّمَل، وإنما هو من شملت الرِّيح»³.

يشير ابن جني أنه سأل أبا علي الفارسي عن الدليل في كون الهمزة في "شَمَّالٌ" وشَمَّالٌ" زائدة، يقول: «ما تتكرَّر أن تكون الهمزة فيهما غير زائدة، وإن كانت من معنى "شَمَّالٌ" كما تقول في "دَمِثٌ وِدِمِثٌ، وَسِبَطٌ وَسِبَطٌ"، إنَّ أحدهما بمعنى الآخر وليس من أصله، لأن دَمِثٌ ثلاثي وِدِمِثٌ رباعي، فقل كذلك في شَمَّالٌ وشَمَّالٌ؟»⁴، فابن جني أراد أن يستدل على الهمزة من خلال الأصل الثلاثي والرباعي، فرأى أن "شَمَّالٌ" ثلاثي و "شَمَّالٌ وشَمَّالٌ" رباعي، وقاس ذلك على "سَبَطٌ وَسِبَطٌ" و "دَمِثٌ وِدِمِثٌ" فإن كان الأمر كذلك فيقتضي أن تكون الهمزة أصلية غير زائدة.

وفي ردِّ أبي علي الفارسي يقول ابن جني «إنَّ الهمزة قد زيدت غير أول في "جَرَائِضٍ وِنِدِّالانٍ" بمعنى "نيدلان" وأحرف غير ذلك»⁵، فأبو علي هنا اعتمد على الاشتقاق في تحديده لحروف الزيادة، ولم يعتمد على الأصل الثلاثي والرباعي يقول موضحاً «مما قامت الدلالة على زيادتها غير أول "النِّدِّالُ"، لأنهم قالوا: "النِّدِّالان" ... و "الشَّنْدَارَةُ"، لأنهم قالوا "شِنْدَرَةُ" بالنون للسيء الخلق ... ومنه: "الشَمَّالٌ والشَمَّالٌ" لقولهم: "شَمَّالٌ

1- ابن جني-المنصف- 101 / 1.

2- المصدر نفسه - 105 / 1.

3- المصدر نفسه - 105 / 1.

4- المصدر نفسه - 105 / 1، 106.

5- المصدر نفسه- 106 / 1.

الرَّيْحَ"، ومنه "جُرَائِضُ" لقولهم: "جِرَواضٌ" و "حُطَائِطٌ" لأن الصغير محطوط ... فاشتقوا من الكلمة ما سقطت فيه»¹.

الملاحظ أن ابن جنى في حواره مع أبي علي الفارسي كان من باب إظهار أدلة زيادة الهمزة، وتوضيح طرق الاستدلال على زيادتها، وأن رأيه كان من رأي أبي علي في أن الهمزة زائدة في الأمثلة التي تم ذكرها، وإنما غايته هو إقناع المتلقين.

لذلك نجدّه يوضح قول أبي علي ويضيف إليه أمثلة أخرى جاءت الهمزة فيها زائدة حشواً، يقول: «النَّيْدُلَانُ هو الذي يسمى الكابوس عند العامة ... والجرائضُ هو الجمل الضخم، وقد قالوا في معناه: جِرَواضٌ، فالهمزة زائدة إذن، وحُطَائِطٌ: فُعائلٌ، لأنه من حَطَطْتُ، لأنه الصغير، وقالوا في "تَأَبَلٌ: تَأَبَلٌ"، فالهمزة زائدة، وحكى أن العجاج كان يَهْمِزُ "العالم و الخاتم، أبدل الألف همزة، وكذلك تَأَبَلٌ" ... ومثالها "فأعل"، وقد قالوا "رَيْبَالٌ" للأسد" فهمزوا»²، هذه بعض الأمثلة التي جمعها ابن جنى ليدل على مواضع زيادة الهمزة حشواً، مبينا أن أصح طريقة في الكشف عن زيادتها هي الاشتقاق، متبعاً في ذلك رأي أبي علي الفارسي.

ج- الهمزة في آخر الكلمة:

يقول المازني في زيادة الهمزة آخرًا «وهمة التأنيث في مثل: حَمْرَاءَ وَخُنُفَسَاءَ»³، ويوضح ابن جنى قائلاً: «أعلم أنه قد صرح في هذا الموضع بأن علامة التأنيث هي الهمزة في الحقيقة وهو الصواب»⁴، فهو يؤكد رأي المازني مخالفاً كل الدارسين في كون علامة التأنيث هي الهمزة وليست المدّة التي تسبقها مستدلاً في ذلك على أن علامة التأنيث تكون في آخر الكلمة لا في وسطها يقول: «علامة التأنيث لا تكون في وسط الكلمة إنما تكون آخرها "حَمْدَةٌ وَ حُبْلَى"»⁵، ويظهر أن زيادة الهمزة آخرًا تقتصر على هذه الحالة التي التي أوردها ابن جنى، ومن أمثلته في ذلك «امرأة "ضَهِيًّا"، وضَهِيَاءُ: فَعْلَاءٌ مثل حَمْرَاءُ،

1- أبو علي الفارسي - التكملة - ص 233.

2- ابن جنى - المنصف - 106 / 1.

3- المصدر نفسه - 153 / 1.

4- المصدر نفسه - 154 / 1.

5- المصدر نفسه - 154 / 1.

والألفان في آخرها زائدتان لا محالة»¹، ويبيّن ابن جنى أنّ همزة التأنيث الزائدة منقلبة عن ألف يقول: «وينبغي أن يُعلم أنّ هذه الهمزة إنّما هي منقلبة عن ألف التأنيث التي في نحو "حُبلى وبُشرى" ولكنها لما وقعت بعد ألف قبلها زائدة وجب تحريكها لئلا يلتقي ساكنان فقلبت همزة»²، ويشير إلى الفكرة نفسها ابن يعيش يقول: «الهمزة في الحقيقة ليست علما للتأنيث وإنما هي بدل من الألف في مثل "حُبلى وسكرى" وإنما وقعت بعد ألف قبلها زائدة للمد، فالتقى ألفان زائدتان الأولى المزيدة للمد، والثانية للتأنيث»³، فابن يعيش كغيره من النحويين خالف ابن جنى في كون الهمزة علامة للتأنيث، ولكنّه وافقه في كونها بدلا عن ألف التأنيث في مثل "حُبلى" ، كما سار على نهجه في ضرورة حذف أو تحريك إحدى الألفين الساكنتين، وقد استبعد الحذف لأن الأولى للمد والثانية للتأنيث، فكان الأجر هو تحريك إحداهما «فلم يمكن تحريك الأولى لأنها لو حركت لفارقت المد والكلمة مبنية على المد فوجب تحريك الثانية ولما حركت انقلبت همزة فقيل "صحراء وحمراء"، فثبت لما ذكرنا أنّ الهمزة بدل من ألف التأنيث»⁴.

2-الألف:

ذكر ابن جنى قولاً للمازني يبيّن فيه أن «الألف لا تكون أصلاً أبداً، إنّما هي زائدة أو بدل مما هو من نفس الحرف، ولا تكون أصلاً البتّة في الأسماء ولا في الأفعال»⁵ والملاحظ «أنّه ليس في الكلام حرف إلاّ وبعضها فيه»⁶، ويعلل حكم المازني بأن الألف لا تكون أصلاً في الأسماء ولا في الأفعال «أنه استقرى جميع الأسماء والأفعال أو جمهورها فلم يجد الألف فيها إلاّ كذلك»⁷، فابن جنى هنا يريد أن يبيّن مدى إطلاع المازني على مفردات اللغة العربية، ومدى سعة ثقافته فيها، ثم يوضح ابن جنى معنى أنّ "الألف لا تكون في الأسماء والأفعال إلاّ زائدة أو منقلبة" ويبيّن أنّ الأسماء المقصودة هاهنا هي الأسماء العربية المتصرفة، ويستثني الأسماء الأعجمية والأسماء المبنية، أمّا الأفعال

1- المصدر السابق- 1/ 110.

2- المصدر نفسه - 1/ 154.

3- ابن يعيش - شرح المفصل- 5/ 91.

4- المرجع نفسه- 5/ 91.

5- ابن جنى- المنصف- 1/ 118.

6- سيبويه - الكتاب- 4/ 310.

7- ابن جنى- المنصف- 1/ 118.

فجميعها لأنها متصرفة، فالهمزة تزداد ثانية، وثالثة، ورابعة، وخامسة، وسادسة، ولا تزداد أولاً «لأنها ساكنة والابتداء بالساكن ممتنع غيرُ جائز»¹، وقد أورد ابن جني مواضع زيادة الألف في غير ترتيب، وهي بعد جمعها وترتيبها:

أ- زيادة الألف ثانية: يقول «ألا ترى أن الألف من "ضارب" زائدة، فلو حذفها فقلت: "ضرب" لم يدل على اسم الفاعل بعد الحذف، كما كان يدل عليه قبل الحذف»²، إذن تزداد الألف ثانية في صيغة واحدة هي اسم الفاعل المشتق من الفعل الثلاثي.

ب- زيادة الألف ثالثة: نحو «الألف في "كتاب وسراج"»³، والغاية منها المد.
ج- زيادة الألف رابعة: يقول ابن جني: «يدل على زيادة الألف في معزى: أنهم يقولون في معناه معز ومعز ومعيز فتذهب الألف في الاشتقاق، ويدل على أن الألف في آخر أرطى زائدة أنهم يقولون: أديم مأروط: إذا دُبغ بالأرطى، فقد ذهبت الألف في الاشتقاق»⁴، «فالمعز: الماعز: ذو الشعر من الغنم خلاف الضأن ... ومعزى: ألفه ملحقة له ببناء هجرع، وكل ذلك اسم للجمع»⁵، أما الأرطى من «أرط، والأرطى: شجر ينبت بالرمل»⁶، إذن فاللفظين "معزى وأرطى" زيدت فيهما الألف لإلحاقها بالأربعة من الأسماء، ويؤكد ابن جني أن هذه الألف ليست للتأنيث لأنها منونة، ويضيف ابن جني الكلمات التي «في صدرها ثلاثة أحرف من الأصل، وفي آخرها ألف ونون، فاقض بزيادة الألف والنون، وإن لم تعرف الاشتقاق، لكثرة ما جاءت زائدتين فيما عُرِف اشتقاقه نحو "سرحان وسعدان"»⁷، ولكن هذه القاعدة ليست عامة فهناك كلمات تنتهي بألف ونون ليستا بزائدتين.

- زيادة الألف رابعة في الأفعال: يقول المازني «وتلحق الألف ثالثة، وتلحق اللام الزيادة من موضعها ويسكن أول حرفه فيلزمه ألف الوصل في الابتداء،

1- المصدر السابق- 1/ 154.

2- المصدر نفسه- 1/ 11.

3- المصدر نفسه- 1/ 14.

4- المصدر نفسه- 1/ 36.

5- ابن منظور- لسان العرب- 6/ 4231.

6- المرجع نفسه- 1/ 63.

7- ابن جني- المنصف- 1/ 133.

ويكون الحرف على "افعاللت" ... وذلك نحو: "أحماررت و اصفاررت،
وابياضت و اسواددت»¹، ويضيف ابن جني: اشهابت، وادهامت واملت،
واضراباً.

د- زيادة الألف خامسة: ورد عن المازني أن «حَبَنْطَى و دَلَنْطَى و سَرَنْدَى،
النون والألف زائدتان»²، ويوضح ابن جني أن المازني توصل إلى هذه
الأمثلة من خلال الاشتقاق، لأن معنى « حَبِطَ بطنه إذا انتفخ ...
والحَبَنْطَى: الممتلئ غضباً أو بطنه»³، أما دلنطى «فقالوا: دَلَطَهُ
بمنكبه إذا دفعه، والدَلَنْطَى هو الشديد الدَّفْع»⁴، وقيل «الجمل السريع،
وقيل: هو السمين ... وقيل هو الغليظ الشديد»⁵، والسَرَنْدَى «الجريءُ
... والسرد معناه الذي يمضي قُدماً»⁶.

هـ- زيادة الألف سادسة: يورد ابن جني أمثلة، وردت الألف فيها سادسة
منها «مَتَيْوسَاءُ، وَمَبْعُلَاءُ، وَمَعْيُورَاءُ، وَمَأْتَاءُ، وَمَشْيُوحَاءُ، وَمَكْبُورَاءُ،
وَمَصْعُورَاءُ، وَمَعْلُوجَاءُ، وَمَشْيُوحَاءُ، وَهَزَنْبِرَانُ، وَعَرِيْقَصَانُ، وَمَعْكُوكَاءُ،
وَبَعْكُوكَاءُ، وَقَرَعْبَلَانَةٌ»⁷، وعُفْرِيَانُ»⁸ ويورد في موضع آخر "اشهيبابُ
واحرنجامٌ وقبعثرى⁹ "، «قَبَعَثْرَى: تتوين ألفه يدلُّ على أنها ليست
للتأنيث»¹⁰.

3-الياء:

«الياء صوت غاري، متوسط مجهور، خفيف صائت مفتوح»¹¹، تزداد الياء في أول
الكلمة وثانية وثالثة ورابعة وخامسة وسادسة، يقول المازني: «وكذلك الياء تجري مجرى

1- المصدر السابق - 78 /1.

2- المصدر نفسه، 49 /1.

3- ابن منظور-لسان العرب- 755 /2، 756.

4- ابن جني-المنصف- 49 /1.

5- ابن منظور-لسان العرب- 1409 /2.

6- المرجع نفسه، 1988 /3.

7- هزنبيران: سيئ الخلق- عريقصان: نبات في البادية- معكوكاء: غبار و جلبة و شر- بعكوكاء:الناس و الإبل في
ازدحام و جلبة - قرعبلانة: دويبة عظيمة البطن بطيئة .

8- ابن جني-المنصف- 50 /1.

9- قبعثرى : عظيم الجسم ، شديد.

10- ابن جني - المنصف - 51 /1.

11- صالح سليم الفاخري-الدلالة الصوتية في اللغة العربية- ص 143.

الهمزة أولاً نحو "يَرْمَعُ وَيَعْمَلُ"، للناقة التي يعمل عليها¹، فالياء «أخت الألف في كثرة اللحاق زائدة»²، ويضيف ابن جني أنه «إنما قضيت بزيادة الهمزة والياء إذا وقعتا في هذا هذا الموضع وإن لم تعرف الاشتقاق، لأنك لا تشتق شيئاً على هذا المثال وفي أوله همزة أو ياء إلا أصبتها فيهما زائدتين»³، فالياء في أول الكلمة حكمها كحكم الهمزة، أي تكون زائدة دائماً.

ويقول المازني أيضاً: «أما الياء، فإذا وجدتها ثانية وثالثة ورابعة فهي زائدة»⁴، ويوضح ابن جني هذا القول مؤكداً مدى صحته، ومؤيداً للمازني بأنه «إذا حصلت في الكلمة ثلاثة أحرف من الأصول، ثم رأيت فيها ياءً ثانية أو تالفة فصاعداً قضيت بزيادتها حملاً على ما عُرِفَ اشتقاقه، لأنها لم تُرْ على هذه الصفة فيما وضح أمره بالاشتقاق إلا زائدة»⁵، إذن فالياء إذا كانت ثانية أو تالفة أو رابعة أو خامسة أو سادسة في كلمة استوفت حروفها الأصلية فهي زائدة، فابن جني في شرحه لقول المازني لم يقف عند زيادة الهمزة إذا كانت رابعة فقط بل تعداه إلى ورودها خامسة وسادسة بقوله "فصاعداً" ويتضح ذلك في ما أورده في مؤلفه "سر صناعة الإعراب" حين قال: «قد زيدت الياء أولاً، وثانية، وثالثة، ورابعة، وخامسة، وسادسة»⁶، ومن الأمثلة التي أوردها ابن جني في المنصف:

أ - زيادة الياء أولاً:

تكون الياء زائدة في أول الكلمة نحو ما أورده المازني في "يَرْمَعُ وَيَعْمَلُ"، يقول ابن جني «فأما يَرْمَعُ فيجوز عندي أن يكون في قولهم: "ترمّع أنف فلان"، إذا اضطرب وتحرك، واليَرْمَعُ: حجارة خوّارة ليس لها ثبات ولا صلابة، وهي هشة»⁷، فالياء إذن في "يَرْمَعُ" زائدة زائدة لأنها مشتقة من "رَمَعٌ".

1- ابن جني-المنصف- 101 / 1.

2- سيبويه -الكتاب- 312 / 4.

3- ابن جني-المنصف- 101 / 1.

4- المصدر نفسه، 111 / 1.

5- المصدر نفسه، 111 / 1.

6- ابن جني -سر صناعة الإعراب- 294 / 2.

7- ابن جني-المنصف- 102 / 1.

«فالتَّرْمَعُ: التَّحْرُكُ، رَمَعَ الرَّجُلُ يَرْمَعُ رَمْعًا وَرَمَعَانًا، وَتَرَمَّعَ: تَحَرَّكَ... وَالْيَرْمَعُ: الْحَصَى الْبَيْضُ تَلَأًا فِي الشَّمْسِ»¹، وكذلك تكون الياء زائدة في أول كلمة "يَعْمَلَةٌ"، «فَالْيَعْمَلَةُ مِنَ الْإِبِلِ، النَّجِيْبَةُ الْمَعْتَمَلَةُ الْمَطْبُوعَةُ عَلَى الْعَمَلِ... وَقَالَ كُرَاعٌ: الْيَعْمَلَةُ النَّاقَةُ السَّرِيْعَةُ اشْتَقَ لَهَا اسْمٌ مِنَ الْعَمَلِ»²، إذن «فقد تبين أيضا بالاشتقاق زيادة الياء فيهما»³ أي في الكلمتين الكلمتين "يَرْمَعُ وَيَعْمَلَةٌ".

ويضيف ابن جني كلمة "يَهَيَّرِي"، ودليله على أن الياء الأولى فيهما زائدة:

* أن "يَهَيَّرَ" على وزن "يَفْعَلُ" ولا تكون على وزن "فَعِيلٌ" ولا على وزن "فَعَلَلٌ" يقول «فلا يجوز أن يكون فَعِيلاً، لأنه ليس في الكلام فَعِيلٌ إنما هو مكسور الفاء نحو "حَدِيْمٌ وَعِثِيْرٌ"، ولا يجوز أيضا أن يكون فَعَللاً لأن الياء لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة على هذه الصفة»⁴.

* أن "يَهَيَّرَ" كلمة اتفق أولها وثالثها (عِيْنُهَا يَاءٌ وَهِيَ مِنْ جِنْسِ الْيَاءِ الَّتِي زِيدَتْ فِي أَوْلِهَا)، واختلف ثانيها ورابعها (فَاوْهًا هَاءٌ وَوَلَامُهَا رَاءٌ، فَهَمَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِ وَاحِدٍ)، وهذه الحالة لا تكون فيها الياء أصلية أبداً يقول ابن جني «إِنَّمَا لَمْ نَرِ الْيَاءَ وَلَا الْوَاوَ جَاءَتَا أَصْلِيْنِ فِيمَا اتَّفَقَ أَوْلُهُ وَثَالِثُهُ وَاخْتَلَفَ ثَانِيُهُ وَرَابِعُهُ»⁵.

ب- زيادة الياء ثانياً:

وردت الياء زائدة في الأفعال والأسماء، ففي الأسماء ورد:

«جَبِيْلٌ: وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْ وَجْهَ الْاِشْتِقَاقِ فِيهَا، فَالْيَاءُ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً لِأَنَّهَا لَا تَكُونَ أَصْلًا... فِي ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ إِلَّا فِي التَّضْعِيفِ»⁶ ففي لسان العرب ورد «جَالُ الصَّوْفِ وَالشَّعْرُ: جَمْعُهُ وَجِيَالٌ: الضَّبْعُ... وَالْجِيَالُ: الضَّخْمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ»⁷، أي لا تكون الياء زائدة في الكلمة الرباعية، إلا في حالة تضعيف حروفها، أي تكرارها نحو: «صِيصِيَّةٌ

¹ - ابن منظور - لسان العرب - 3 / 1731.

² - المرجع نفسه - 4 / 3108 - 3019.

³ - ابن جني - المنصف - 1 / 102.

⁴ - المصدر نفسه - 1 / 140.

⁵ - المصدر نفسه - 1 / 140.

⁶ - المصدر نفسه - 1 / 35.

⁷ - ابن منظور - لسان العرب - 1 / 529.

ويَهْيَاهِ حَاحَيْتٌ ،وعَاعَيْتُ»¹ فصيصة على وزن «فَعَلَّلَة»، و «حَاحَيْتُ» على وزن «قَاعَلْتُ»، ويضيف ابن جني أيضا «حَيْقَبٌ» و «صَيْرَفٌ» فالياء فيها زائدة لأنها من صَرْفٍ و «الصَّارِفِ والصَّيرِفِ والصيرفي التَّقَاد»².

ومن الأفعال التي زيدت الياء ثانية فيها:

«قيل: بَيَّطَرَ الدَّابَّةَ، وقالوا في هذا المعنى: «رَجُلٌ بَيَّطَرَ، وَبَيَّطَرَ، وَمُبيَّطِرٌ، وَبَيَّطَارٌ، فقد صحَّ أن الياء في بَيَّطَرَ زائدة»³، وذكر ابن جني أيضا: بَيَّقَرَ، وَسَيَّطَرَ، وَهَيَّيَمَ وَهَيَّيَمَنَ وهذه وهذه الأفعال تكون على وزن «فَيَعَلٌ».

ج- زيادة الياء ثالثة:

ذكر ابن جني بعض الكلمات التي زيدت الياء ثالثة فيها منها:

* «الياء في رَهْيَاً زائدة، مثلها في حَذِيمٍ، وَطَرِيمٍ، وَعَثِيرٍ، وَغَزِيلٍ»⁴، فتكون على وزن «فَعِيلٌ».

* ومن ذلك «سَمِيدَعٌ» الياء فيه زائدة مُلْحَقَةٌ بفرزدق ومثاله «فَعِيلٌ»⁵، وكذلك أورد ابن جني «حَكِيمٌ، قَرِيحٌ، وَشَقِيظٌ».

د- زيادة الياء رابعة:

تزداد الياء رابعة في الأفعال لأنهم «إذا أرادوا أن يلحقوا الثلاثة بالأربعة بزائدة في آخره، زادوا ياء في آخره، فأجروها مجرى الياء التي من نفس الحرف، وذلك قولهم سَلَقِيئُهُ وَجَعْبِيئُهُ»⁶، ويكون الفعل هنا على وزن «فَعَلِيئٌ» .

أما في الأسماء فجاء «في الحديث «إِذَا سَحَابَةٌ تَرَهَيَّأُ»، فهذا تَفَعِيلٌ، والياء فيه

1- ابن جني-المنصف- 1/ 111.

2- ابن منظور-لسان العرب- 4/ 2435.

3- ابن جني-المنصف- 1/ 84.

4- المصدر نفسه- 1/ 111.

5- المصدر نفسه- 1/ 14.

6- المصدر نفسه - 1/ 40.

زائدة ... وكانَ تَرَهِيأً مُطَاوِعُ رَهِيأَتُهُ فَتَرَهِيأً¹، وكذلك في «عَفْرِيَتِ فِعْلِيَتِ» لأنه من العَفْر².

هـ - زيادة الياء خامسة:

من الأسماء التي وردت عند ابن جني وزيدت الياء فيها خامسة "عنتريس" «من العنترسة وهي الشدة، والعنتريس: هي الناقة الشديدة»³، ومنه كذلك مَرْمَرِيْسٌ وِدْرَدِيْبِيْسٌ، ومَرْمَرِيْسٌ على وزن فَعْفَعِيلِ.

و - زيادة الياء سادسة:

في زيادة الياء سادسة أورد ابن جني كلمة "عناكبيت"، وعُنِيكِيْبِيْتِ في حكاية عن أبي العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد «أنه سمع بعضهم يقول: العنكبوت، والعنكب، والعنكبَاءُ بمعنى واحد، ويقال في جمعه: عناكب وعناكيب، وحكى بعض أصحابنا عن قطرب أنهم جمعوه عناكيب، وهذا من الشاذ الذي سبيله أن يُطْرَحَ ولا يستعمل هو نفسه، وحكى ذلك عن الأصمعي أيضا وفي تحقيقه: عُنِيكِيْبِيْتٌ»⁴.

4-الواو:

«صوت شفوي نصف حركة، مجهور منفتح»⁵، يقول ابن جني «لا فَصْلَ بَيْنِ الياء والواو في هذه القضية (الزيادة) إلا في باب زيادة الياء أولا وامتناع زيادة الواو أولا»⁶.

إذن فمواضع زيادة الواو هي مواضع زيادة الياء نفسها، باستثناء زيادتها أولا، أي أن الواو تزداد ثانية وثالثة ورابعة، ولا تزداد أولا أبداً.

وقد سأل ابن جني أبا علي الفارسي عن امتناع زيادة الواو أولا، فأجابه قائلاً: «إنما امتنع ذلك في الواو، لأنها لو زيدت أولا مضمومة لا طرد فيها قلبها همزة نحو "أُقْتِنْتُ" ... ولو

1- المصدر السابق - 109 / 1.

2- المصدر نفسه - 169 / 1.

3- المصدر نفسه - 136 / 1.

4- المصدر نفسه - 22 / 3.

5- صالح سليم الفاخري-الدلالة الصوتية في اللغة العربية- ص 143.

6- ابن جني-المنصف- 112 / 1.

زيدت مكسورة أيضا لجاز قلبها جوازًا كالمطرد نحو: "إِسَادَةٌ وَإِفَادَةٌ"، في "وِسَادَةٍ، و وِفَادَةٍ"، ولو زيدت مفتوحة حتى تحقّر الكلمة لانضمّ أولها فجاز قلبها همزة، يريد تحقير "وَزَّةً": "وَزِيْزَةٌ"، ويجوز: "أَزِيْزَةٌ"¹، فالواو لا تزداد أولًا في كلّ حالاتها مضمومة كانت أو مكسورة، أو مفتوحة «أنها متكرهة في ذلك الموضع لقبح الصوت بها»²، لذلك فهي تبدل همزة.

ويضيف ابن جني في تعليل أبي علي الفارسي في امتناع زيادة الواو أولًا يقول: «فلما كانت زيادتها أولًا تقود إلى هذا التغيير والقلب واللّبس ويكون ذلك فيها أثقل، لأنها زائدة رفضت زيادتها أولًا فلم يجر ذلك»³، إذن فالعلة في امتناع زيادة الواو أولًا أنّ زيادتها لا معنى لها ما دامت ستبدل لا محالة همزة، أي وكأنها لم تزد أصلًا.

أ- زيادة الواو ثانية:

تراد الواو ثانية في الأفعال والأسماء، ذكر ابن جني:

* في الأفعال «ما ألحق بالأربعة بالواو "حَوَقَلْتُ حَوَقَلَةً"، و "صَوَمَعْتُ صَوَمَعَةً"⁴، على وزن "فَوَعَلْتُ".

* وفي الأسماء «كُوْثِرَ: الواو فيه زائدة لأنه من الكثرة... فكوثر من معنى كثير»⁵، كَثُرَ كَوَثْرٌ على وزن "فَوَعَلَ"

و «تَوَعَّمَ، يدل فيه على زيادة الواو وأنّ التاء أصل»⁶، ويستدل على زيادة الواو دون التاء التاء في توعم على «أنّ "فَوَعَلَ" في الكلام أكثر من "تَفَعَّلَ"، ألا ترى أن باب "كَوَثِرَ، وَجَوْهَرٍ، وَقِرْصَرَةٍ، وَحَوَقَلٍ، وَكَوَكَبٍ" أكثر من باب "تَأَلَّبَ"⁷.

ودليله الثاني هو «قولهم: "أَتَأَمَّتِ الْمَرْأَةُ" إذا ولدت التَّوَعَمَ»⁸.

إذن فَتَوَعَمَ على وزن "فَوَعَلَ" مثلها مثل كوثر وجوهر.

1- المصدر السابق - 1/ 112، 113.

2- أبو علي الفارسي - التكملة - ص 236.

3- ابن جني - المنصف - 1/ 113.

4- المصدر نفسه - 1/ 84.

5- المصدر نفسه - 1/ 35.

6- المصدر نفسه - 1/ 103.

7- المصدر نفسه - 1/ 103.

8- المصدر نفسه - 1/ 103.

ب - زيادة الواو الثالثة:

تزداد الواو الثالثة في الأسماء والأفعال.

أما الأسماء التي تعرّض لها ابن جني «جَدُول: الواو فيه زائدة لأنه النهر، وهم كثيرا ما يصفونه بالتلوي ويشبهونه بالحية... والجدل: طِي الخَلْق وشدة الفتل، والحية أشبه شيء بالجديل، فالجدول راجع في المعنى إلى الجَدَل والتلوي»¹، وكذلك «قولهم جَهْوَر في كلامه، هو من الجَهارة وهو ارتفاع الصوت وظهوره، ومنه قوله تعالى: ﴿أَرِنَا لِلَّهِ جَهْرَةً﴾²، أي عيانا، ومنه قولهم "جَهَرْتُ البئر" إذا أخرجت ما فيها من الحمأة، فأظهرته لمرآة العين، فالواو فيه زائدة»³، وهو على وزن "فَعُولٌ"، وكذلك أورد ابن جني "عَجُوزٌ، عَمُودٌ، رُءُوسٌ، ضَرُوبٌ، فِدُوكَسٌ".

ومن الأفعال ما جاء على وزن «فَعُولْتُ» نحو: "جَهَوَرْتُ، جَهَوَرَةٌ، وَهَرَوَلْتُ هَرَوَلَةً"⁴.

ج - زيادة الواو رابعة:

زيدت الواو رابعة في الأسماء والأفعال.

في الأفعال «تُضَاعَفُ العين وتُزَادُ واو بين العينين، ويسكّن أول حرف فيكون الفعل على مثال "افْعَوَعَلْتُ" وتلزمه ألف الوصل في الابتداء، وذلك نحو "اغْدُودَنَ"⁵، ويضيف ابن جني "اخْشَوْشَنَ، اعْشَوْشَبَ احْلَوْلَيْتُ، اغْرُورَقْتُ"، وكذلك «تلحق الواو ثالثة مضاعفة فيكون الحرف على مثال "افْعَوَلْتُ"، وتلزم ألف الوصل في الابتداء، وذلك نحو "اغْلَوَطَ المَهْرُ"⁶، ومثاله "اخْرَوَطَ، واجْلَوَذَ".

أما الأسماء فذكر ابن جني كلاما للمازني يقول فيه «اعلم أن مثل: "جِنطَاو، وكننَاو، وقنْدَاو" النون والواو فيهن زوائد»⁷.

1- المصدر السابق - 35 / 1.

2- سورة النساء - الآية 153.

3- ابن جني-المنصف- 39 / 1.

4- المصدر نفسه - 84 / 1.

5- المصدر نفسه - 81 / 1.

6- المصدر نفسه - 82 / 1.

7- المصدر نفسه - 164 / 1.

ويضيف ابن جني «رَجُلٌ كِنَشَاوٌ» وهو الوافر اللحية، فهذا قريبٌ من معنى "كَنَشَاتٌ لِحِيَّتُهُ"¹، ومنه أيضا «رَجُلٌ كَشِيءٌ: ممتلئٌ من الطَّعام، وتكثَّأً: امتلأ»²، إذن فابن جني يريد من "رَجُلٍ كِنَشَاوٍ" أي لحيته ممتلئة وافرة، وقد جاءت هذه الكلمات على وزن "فِنَعَلٍ".

ثم يوضح ابن جني ويعلل صحة زيادة الواو في هذه الكلمة يقول: «اعلم أنه إنما ذهب إلى أنّ الواو والنون جميعا زائدتان، لأن الواو لا تكون أصلا في ذوات الخمسة أبدا، ولا في ذوات الأربعة»³، وهذه الكلمات كلها خماسية إذن فالواو زائدة فيها.

5- الميم:

«صوت شفوي، أنفي مجهور منفتح»⁴، تعامل الميم معاملة الهمزة، يقول ابن جني «لا فصل بين الميم والهمزة إذا وقعتا أولاً، فمتى وجب في الهمزة أن تكون زائدة ووقعت الميم موقعها فاقض بزيادتها»⁵، إذن فالميم قد تقع زائدة في أول الكلمة أو وسطها ووسطها أو آخرها «فموضع زيادتها كموضع الألف، وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولا في الاسم والصفة، فلما كانت تلحق كما تلحق، وتكثر ككثرتها، ألحقت بها»⁶.

أ - الميم في أول الكلمة

من الكلمات التي ذكرها ابن جني في هذا المقام:

- "مَدْحِجٌ" «جماعة قبائل شتى، مَدْحَجَتٌ»: أي اجتمعت، فإن كان هذا ثَبَّتًا في اللغة فلا بد من أن تكون الميم زائدة، وتكون الكلمة "مَفْعَلَتْ"، لأنهم قالوا: "مَدْحِجٌ"، فإن جعلت الميم أصلا كان وزن الكلمة "فَعْلِلًا" وهذا خطأ⁷، إذن "مَدْحِجٌ" على وزن "مَفْعَلٌ" والميم زائدة في أول الكلمة، و «مَدْحِجٌ: مالك وطيء بذلك لأن أمهما لما هلك بعلمها أُنحجت على ابنيها طييء ومالك هذين، فلم تتزوج بعد أدد»⁸.

1- المصدر السابق -1/ 165.

2- ابن منظور - لسان العرب - 5/ 3880.

3- ابن جني - المنصف - 1/ 164.

4- صالح سليم الفاخري - الدلالة الصوتية في اللغة العربية - ص 143.

5- ابن جني - المنصف - 1/ 129.

6- سيبويه - الكتاب - ص 308.

7- ابن جني - المنصف - 1/ 108، 109.

8- ابن منظور - لسان العرب - 3/ 1489.

- ويذكر أيضا ما حُكِيَ شاذاً «مَرْحَبَكَ اللهُ وَمَسْهَلَكَ، وكان يسمّى محمداً ثم تَمَسَّلَمَ»، أي صار يسمّى مُسَلِّمًا¹ فيكون "مَرْحَبَ" على وزن "مَفْعَلٍ"، وتَمَسَّلَمَ على وزن "تَمَفْعَلٍ"، وكله شاذ لا يقاس عليه.

- "منجنيق": يذكر ابن جني أنّ علماء اللغة قد اختلفوا في حقيقة الميم في أول هذه الكلمة، فمنهم من يرى أنها أصلية، ومنهم من يذهب إلى أنها زائدة، يقول «اعلم أنّ هذه اللفظة قد تنازع الناس فيها الخلاف»²، ويذكر رواية ابن دريد عن أبي عبيدة «قال: سألت أعرابيا عن حروب كانت بينهم فقال: "كانت بيننا حروبٌ عُونٌ، نُفَقُّ فيها العيون، مرّة نُجَنِّقُ، وأخرى تُرَشِّقُ". وقال: فقولهُ "تُجَنِّقُ" دالٌّ على أنّ الميم زائدة، ولو كانت أصلية لقال: "تُمَنِّجُ"، على أنّ المنجنيق أعجمي معرّب»³، أما ابن جني فقد وافق المازني في رأيه حين قال: «والقول عندي: أنّ الميم من نفس الحرف كما ذهب إليه أبو عثمان»⁴، أي أنّ ابن جني يرى أنّ الميم أصلية في "منجنيق" وهي على وزن "فَنَعَلِيلٌ" وهو يؤيّد بذلك أيضا سيبويه في قوله «أما منجنيق فالميم منه من نفس الحرف... وإن كانت النون زائدة فلا تزداد الميم معها، لأنه لا يلتقي في الأسماء ولا في الصفات التي ليست على الأفعال المزيدة في أولها حرفان زائدان متواليان»⁵، ويعلل رأي من قالوا أنّ الميم زائدة ويحكون «تُجَنِّقُ»، بأنه «مشتق من "المَنَجْنِيق" إلا أنّ فيه ضربا من التخليط، وكان قياسه "مَجَنَّقُوهم، وتَمَجَّنَّقُ»⁶ وهذا الخلط في الاشتقاق سببه أنّ الاسم أعجمي، وأنّ الميم شبّهت بالزائدة فحذفت، فلا يكون "مَنَجْنِيق" على وزن "منفعيل" لأنّ هذا الوزن غير موجود في العربية.

1- ابن جني-المنصف- 108 /1.

2- المصدر نفسه - 147 /1.

3- ابن دريد - جمهرة اللغة- دار صادر- بيروت - لبنان - ط1 - جمادى الأولى- 1345هـ - 110 /2.

4- ابن جني-المنصف- 147 /1.

5- سيبويه -الكتاب- 309 /4.

6- ابن جني-المنصف- 147 /1.

ب - الميم في وسط الكلمة:

لا تزداد الميم حشوا إلا نادراً، ومن الكلمات التي أوردها ابن جني:

- **دلامص**: وازن ابن جني بين رأي الخليل بن أحمد الذي ذهب إلى أن الميم في "دلامص" زائدة، وبين رأي المازني الذي ذهب إلى أن الميم من نفس الكلمة، قال الخليل «دلمص: درع دلاص، ودروع دلمص، ويجيء الدلاص، بمعنى الجمع وهي اللينة الملساء... وَحَجَّرَ دُلَامِصٌ: شديدٌ في استدارته»¹، وقد رجَّح ابن جني رأي الخليل ووافقه يقول: «مذهب الخليل في هذا أكثف وأوجه من مذهب أبي عثمان وذلك أنه لما رأى "دلامصا" بمعنى دليص ووجد الميم قد زيدت غير أول في "رُزْمٍ، وسُنْهُمٍ" وبابهما، ذهب إلى زيادة الميم في دلامص، فهذا قول واضح كما تراه، والذي ذهب إليه أبو عثمان أغمض من هذا»².

ويعلل رأي المازني في كون الميم من نفس الكلمة، أن الميم نادراً ما تزداد حشواً، وأن هناك ألفاظ ثلاثية وأخرى رباعية تشترك في المعنى، ولا يجمع بينهما إلا زيادة حرف، وقد ضرب أمثلة على ذلك مثل: «"لآلآ" ثلاثي و"لؤلؤاً" رباعي والمعنى واحد واللفظ قريب بعضه من بعض»³، وكذلك "السببط" و"السببطر" و"الدمث" و"الدمتُر".

- **هَرْمَاس**: قال ابن جني: «قالوا للأسد "هَرْمَاسٌ" لأنه من "الهَرَسِ، فهَرْمَاسٌ" على هذا القول عنده "فِعْمَالٌ"⁴، و «الهَرَسِ: الدَّقُ... والهَرْمَاسِ: من أسماء الأَسَدِ، وقيل هو الشديد من السَّبَاعِ، فِعْمَالٌ من الهَرَسِ»⁵، سمي بذلك لشدة فتكه بالفريسة وهرسها.

ج - الميم في آخر الكلمة:

من الشاذ أن تزداد الميم آخرًا، يقول ابن جني «لولا الاشتقاق أن تكون الهمزة والميم غير زائدتين في هذا الموضع (آخر الكلمة) ، لأنه ليس من مواضع زيادتها، إنما

¹ - الخليل بن أحمد الفراهيدي - كتاب العين - مرتبا على حروف المعجم - تحقيق عبد الحميد هنداوي - دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - ط 1 - 1424 هـ - 2003 م - 40 / 2 - 41.

² - ابن جني - المنصف - 1 / 152.

³ - المصدر نفسه - 1 / 152.

⁴ - المصدر نفسه - 1 / 152.

⁵ - ابن منظور - لسان العرب - 6 / 4651.

ذلك أول الكلمة»¹، فأكثر ما تزداد الميم في أول الكلمة، وأما ورودها في آخرها فشاذ ولا يقاس عليه، ومما جاء به ابن جني في هذا المقام:

- زُرُقُم: بمعنى أزرق.

- سُنُّهُم: بمعنى الأُسْتَه.

- دِلْقُم: هي الناقة التي قد تكسرت أسنانها، فاندلق لسائها وسال لعابها.

- ضِرْزِم: بمعنى الضَّرِز وهو الشديد البخيل.

- فُسْحَم: للواسع وهو من الانفساح.

- الدُقْعَم: وهو التراب، وهو من الدقعاء.

- دِرْدِم: وهو من الأذرد، وهو الذي تكسرت أسنانه.

- الجَلِكِم: للشديد السواد، من الحُلْكَة.

- جَلْهَمَة: اسم رجل مشتق من جَلْهَة الوادي، وهو ما استقبلك منه².

أما المحدثون فيرون «أن الميم في العربية تلتحق بأواخر الأسماء للتعظيم فيقال "رجل بحرم" أي بحر كبير: ... وبين دلالة هذه الميم وميم الجمع علاقة عظيمة»³، أي أنهم يقرّون أن الميم في حالتها ترمي إلى معنى واحد، فهما بذلك حرف واحد وميم واحدة «اتفق وجودها في جميع اللغات السامية والمصرية هي "يم" بمعنى نهر كبير أو بحر... وربما كانت حكاية صوت المياه إذا جرت بغزارة»⁴، إذن فالميم عند بعض المعاصرين ما هي إلا انشطار لكلمة تناهت في القدم يرجح أنها "يم"، أو أنها محاكاة لصوت المياه الجارية.

6- التاء:

«صوت أسناني، لثوي شديد مهموس منفتح»⁵ ، التاء قليلا ما تزداد في الكلام، حالها حال النون «فلذلك احتجت إلى أن تنظر إلى المثال الذي هما فيه، فإن كانتا فيه واقعيتين موقع حرف من الأصل، قضيت بأنهما من الأصل، وإن لم تكونا واقعيتين موقع

¹ - ابن جني-المنصف- 1/ 151.

² - المصدر نفسه - 1/ 151 (بتصرف).

³ - جرجي زيدان -الفلسفة اللغوية- ص 104.

⁴ - المرجع نفسه - ص 104.

⁵ - صالح سليم الفاخري-الدلالة الصوتية في اللغة العربية- ص 143.

حرف من الأصل، قضيت بزيادتهما»¹، وبتبيين ذلك من خلال الاشتقاق فإن ظهرتا في جذر الكلمة، فهما من نفس الكلمة، وإن لم تظهرا فهما زائدتان.

من مواضع التاء التي ذكرها ابن جني:

أ - التاء في أول الكلمة:

يقول المازني في باب "زيادة النون والتاء في أول الكلمة": «إذا جاءتك على مثال لا يكون للأسماء، فهما زائدتان لمجيئهما على غير الأصول، وذلك نحو... "تُرْتَبِ"، لأنه ليس في الكلام مثل: ...جُعْفَرِ، اسم»²، ويعلل ابن جني حكم المازني على كون التاء في "تُرْتَبِ" زائدة ب:

* أنها لم تقع موقع حرف من الأصل.

* أن "تُرْتَبِ" مشتق من «رَتَبَ الشيءُ يَرْتَبُ رُتُوبًا... و التُرْتَبُ و التُرْتَبُ كله: الشيء المقيمُ الثابت»³، ويكون على وزن "تَفْعَلِ"، فالتاء زائدة.

ويضيف ابن جني أيضا:

- تَنْضُبُ وَتَنْفُلُ: على وزن "تَفْعَلِ"، وورد أيضا "تَنْفُلُ" بفتح التاء على وزن "تَفْعَلِ"، ودليل ابن جني على أن التاء في "تَنْفُلُ" زائدة أنه ليس في الكلام العربي اسمٌ على وزن "فُفْعَلِ" ولا "فُنْعَلِ".

- تُدْرَأُ: على وزن "تَفْعَلُ" والمشتقة من دَرَأَ، ودليل زيادة "التاء" هنا، أنه ليس في الكلام اسم على وزن "جُعْفَرِ".

ب - التاء في حشو الكلمة:

زيدت التاء ثانية في أفعال هي:

افتعل: يقول المازني: «وتلحق التاء ثانية ويكون الفعل على "اِفْتَعَلَ"، ويسكن أول

¹ - ابن جني-المنصف- 103 /1.

² - المصدر نفسه - 104 /1 (بتصرف).

³ - ابن منظور- لسان العرب- 1574 /1.

حرف منه فتلزمه ألف الوصل في الابتداء وذلك نحو: اجترح، واكتسب، واستبق القوم»¹.

استفعل: يقول المازني: «وتلحق السين أولاً والتاء ثانية وتكون السين ساكنة فتلزمها ألف الوصل ويكون الفعل على "استفعل"²، وذكر ابن جني أمثلة منها: استحسنتُ، استقبحتُ، استقدمتُ، استأخرتُ، استعلم، استعظم، استعنتُ، استعفيتُ، استعظمتُ، استكرمتُه...

يرى المحدثون أن "افتعل" أصلها "اتفعل" «والقلب المكاني في وزن "اتفعل" شمل جميع اللهجات العربية، ومنها المصرية، ولعله حدث في العربية الأم»³ وأن "ات" «هي لفظة من الألفاظ المطلقة لم تزل مستعملة في العبرانية بمعنى "ذات"... وهي في السريانية "يت"، وفي العربية "ذات" مركبة مع "ذا" الإشارية، أما الأصل وحده فقد فُقد من لغتنا على ما يظهر»⁴، إذن فالتاء في هذه الأفعال هي منشطرة من كلمة مفقودة وربما هي جزء من "ذات" العربية، التي تدل على انحصار الفعل في ذات الفاعل.

أما الزائدة "است" فهي «بقية فعل فُقد من العربية، وحفظ في السريانية بمعنى "مال" وهو "سطا"، حيث قلبت التاء طاء، فهم يقصدون بقولهم "استقتل" مال إلى القتل أو أحبّ القتل»⁵، أما "است" فهي بقية كلمة غائبة في القدم يجهل أصلها.

ج - التاء في آخر الكلمة:

ذكر ابن جني مواضع معينة لزيادة التاء آخرها منها:

تزداد رابعة:

- مَلْكُوتٌ: من الملك، على وزن "فَعْلُوتٍ".

- جَبْرُوتٌ: من التَّجْبِيرِ.

¹ - ابن جني-المنصف- 74 / 1.

² - المصدر نفسه - 77 / 1.

³ - داود عبده - دراسات في علم أصوات العربية- دار جرير - عمان- الأردن- ط1- 1431هـ-2010م - 139 / 1.

⁴ - جرجي زيدان - الفلسفة اللغوية- ص 96.

⁵ - المرجع نفسه - ص 97.

-رَعْبُوتٌ: من الرغبة.

-رَحْمُوتٌ: من الرحمة.

تزداد خامسة في:

-عَنْكَبُوتٌ: على وزن "فَعْلَلُوتٍ"، يقول ابن جنى أنّ المازني «لما رآهم في الجمع: "عَنَّاكِبُ"، فيجترئون على حذف التاء من غير استكراه استدلالاً به على زيادتها، لأنها لو كانت من الأصل لقبح حذفها»¹، ويقال أيضاً: العنكبُ و العنكباء، فالتاء ليست من نفس الكلمة لأنها لا تظهر في الاشتقاق.

-تَرْنَمُوتٌ: على وزن "تَفْعَلُوتٍ"، من تَرْنَمَ تَرْنَمًا، «وقوس تَرْنَمُوتٌ لها حنين عند الرمي، والتَرْنَموت أيضاً: تَرْنَمُها عند الإنباض»².

ونذكر ابن جنى أيضاً أن «التاء للتأنيث في مثل "تمرّة"، وما أشبهها...، والتاء التي يُجْمَعُ بها التأنيث نحو مُسلمات وصالحات» تكون زائدة.

أما المحدثون فيرون أن التاء كعلامة تأنيث هي «ليست إلا حركة وضعت طبقاً لصورة ذهنية شاهدة لمناسبة هذه الحركة لدلالاتها، ويؤيد ذلك اتفاق وجودها في أكثر اللغات على السواء، على أنّ القياس يقتضي كونها بقية لفظة تفيد قولنا "أنثى"»⁴، إذن فتاء التأنيث في نظرهم ما هي إلا انشطار من كلمة تدل على المؤنث، وقد قدروها بكلمة "أنثى".

7- النون:

«صوت لثوي، جانبي مجهور منفتح»⁵، متوسط بين الشدة والرخاوة، النون قليلة الزيادة في الكلام كما سبق ذكره، وقد عالج ابن جنى بعض مواضعها.

أ - النون في أول الكلمة:

زيدت النون أولاً في الأسماء والأفعال، فذكر ابن جنى:

نَرَجِسٌ: النون فيها زائدة لأنها لم تقع موقع حرف من الأصل، كما أنه لا يوجد في

¹ - ابن جنى-المنصف- 149 / 1.

² - ابن منظور-لسان العرب- 1746 / 3.

³ - ابن جنى-المنصف- 153 / 1.

⁴ - جرجي زيدان -الفلسفة اللغوية- ص 103.

⁵ - صالح سليم الفاخري-الدلالة الصوتية في اللغة العربية- ص 143.

الكلام العربي كلمة على وزن "جَعْفِرٍ"، «ولهذا لم يُصْرَفَ "تَرْجِسُ" اسم رجل»¹.
 انْفَعَلَ: «النون نحو التاء، ولها خاصتها في الفعل»²، ومثال ذلك "انفعل" ومثلها
 "افتعل" التي هي في الأصل "انفعل" «والنون تلحق أولاً فتلزمها ألف الوصل في
 الابتداء، ويكون الحرف على "انفعل" نحو: "انطلق"، و "انمحي الكتاب"، وانصَحَ
 الحق»³، وتأتي هذه الصيغة للدلالة على المطاوعة، أما المحدثون فيرون أن
 «الألف والنون في "انفعل" فإما أن تكون "ات" بعد الابدال... ليتقارب المعنى بين
 انفعل وافتعل، ولكون الصيغة الأولى لا وجود لها في السريانية فتتوب عنها الثانية،
 أو أنها بقية "نفس" التي هي بمعنى "ات" تماماً وهي في العبرانية والسريانية
 "نفس"»⁴.

ب - النون في حشو الكلمة:

وردت النون حشوا عند ابن جني ثانية وثالثة:

* **النون ثانية:** النون «إذا كانت ثانية ساكنة فإنها لا تزد إلا بثبت... لأنك لا تجد
 أمهات الزوائد في هذا الموضع»⁵.

يقول ابن جني: «حكموا بزيادة النون في "سِنْدَأُو، وَفِنْدَأُو وَحِنَطَأُو، وَكِنْتَأُو، لأنهم
 لما رأوا الواو زائدة فيها، لأنها لا تكون أصلاً في ذوات الخمسة، قضوا بزيادة
 النون»⁶، فتكون على وزن "فِنْعَلُو"، وكذلك كِنْتَشَأُو، وقد ألحقت جميعها بباب
 "جِرْدَحْلٍ".

قال المازني: «وكلما وجدت النون في مثال لا يكون للأصول، فاجعلها زائدة
 نحو: "كَنَهْبُلٍ"، لأنه ليس في الكلام مثل "سَفْرَجُلٍ"، وكذلك "قَرْنُفُلٍ" النون فيه
 زائدة»⁷.

¹ - ابن جني-المنصف- 109 / 1.

² - سيبويه -الكتاب- 319 / 4.

³ - ابن جني-المنصف- 71 / 1.

⁴ - جرجي زيدان -الفلسفة اللغوية- ص 97.

⁵ - سيبويه -الكتاب- 323 / 4.

⁶ - ابن جني-المنصف- 32 / 1.

⁷ - المصدر نفسه - 135 / 1.

ويوضح ابن جني المقصود من قول المازني "فاجعلها زائدة"، بقوله: «احكم بهذا من طريق القياس لا من قبل السماع، فإن انضاف إلى القياس السَّماع، فما لا نهاية وراءه»¹، فهذه الكلمة إذن يجتمع فيها القياس والسماع معًا، لذلك فالنون زائدة في "كَنْهَبِلٍ" و "قَرْنُفَلٍ"، وهما على وزن "فَنَعْلٍ"، وعلّة زيادة النون فيهما هي ضم "الباء" و "الفاء"، لأنهما لو فُتِحَتَا لجادت الكلمتان مثل "سَفَرَجَلٍ"، ولُقِضِيَ بأصالة النون.

- **عَنْتْرِيسٌ**: على وزن "فَنَعْلٍ"، ويرى ابن جني أن القياس أوجب زيادة النون فيها، ويستدل على ذلك بقول سيبويه ورد فيه أن «العنتريس من العنترسة، وهي الشدة والغلبة»²، وقيل «العنترسة: العَصْبُ والغلبة والأخذ بشدة وعنف وجفاء وغلظة... والعنتريس الناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم الجواد الجريئة»³، إذن فالنون فالنون زائدة.

- **جُنْدَبٌ**: النون فيه زائدة «لأنه ليس في الكلام مثل "جُعْفَرٍ"»⁴، وعلّته في ذلك هو استناده إلى مذهب سيبويه في أن "فُعَلًّا" ليس من الأصول، و «أنه لا يجيء على مثال "فُعَلِّ" شيء إلا وحرف الزيادة لازم له، وأكثر ذلك النون ثابتة فيه»⁵، فجُنْدَبٌ من جَدْب، والنون زائدة فيه.

- **عُنْصَرٌ**: يرى ابن جني أنه من «عصرتُ الشيء، لأن العنصر هو أصل الشيء، وإذا عصر الشيء فكأنه يرجع إلى أصله وجوهره بما يلحقه من شدة العصر»⁶، وهو على وزن "فُنْعَلٍ"، وبالقياس وجب زيادة النون ثانية دون اللجوء على الاشتقاق.

- **فُنْبِرٌ**: زيدت فيه النون عودة إلى القياس، وهو من "فُنْبِرٍ".

* **النون ثالثة**: إذا كانت الكلمة خماسية، والنون فيها ثالثة ساكنة، فإنها لا محالة زائدة، ويعلل ابن جني سبب الحكم عليها بالزيادة «أنها وقعت موقعا تكثر فيه الألف

1- المصدر السابق -1/ 136.

2- سيبويه -الكتاب- 4/ 322.

3- ابن منظور-لسان العرب- 4/ 2797.

4- ابن جني-المنصف- 1/ 138.

5- سيبويه -الكتاب- 4/ 320.

6- ابن جني-المنصف- 1/ 138.

والواو والزوائد نحو ألف الجمع في "مَفَاعِلٍ"، وياء التحقير في "مُفِيعِلٍ"، وكذلك "عَدَاوِرُ، وَسَمَيْدَعُ وَفَدَوَكْسُ»¹، إذن فالنون الساكنة هنا جاءت في موضع الزوائد، فجعلت بمنزلتها.

ومما ذكره ابن جني في هذا السياق:

- **عَفَنَجَجٌ**: على وزن "فَعَنْلٌ"، «العَفَنَجَجُ» هو الجافي، وقد قالوا عفجه بالعصا، إذا ضربه، والضرب بالعصا من الجفا»²، إذن فأصل الكلمة ثلاثية وزيد فيها حرفان جيم مكررة، ونون ثالثة ساكنة، ويظهر ذلك عن طريق الاشتقاق.

- **حَبْنَطِي**: على وزن "فَعَنْلِي"، فالنون ثالثة ساكنة، والكلمة على خمسة أحرف، وكذلك "دَلَنْطِي، وَسَرَنْدِي"، ويوضح ابن جني أن هذه الأمثلة بنيت من الاشتقاق:
• الحبنطى: من حَبَطَ بطنه، و"الحَبْنَطِي" هو الكبير البطن.
• الدَلَنْطِي: من دَلَطَه بيده، و"الدَلَنْطِي" هو الشديد الدفع.

• السَرَنْدِي: من سَرَدَه، والسَرَنْدِي "الجريء من النمر، ويقال سَرَدَه إذا مضى قُدْمًا»³.
- **جَحْفَلٌ**: على وزن "فَعَنْلٌ"، أخذت عن طريق الاشتقاق من الجَحْفَلِ، و «الجحفل: السيد الكريم، ورجل جحفل سيّد عظيم القدر»⁴، كما أن النون ثالثة ساكنة من كلمة على خمسة أحرف، فهي زائدة.

- **قَرَنْفَلٌ**: على وزن "فَعَنْلٌ"، «ليس على مثال الأصول نونه ثالثة ساكنة»⁵.

- **حَزَنْزَنْ**: ومثلها "فَدَنْدَنْ"، يرى ابن جني أن النون في هاتين الكلمتين يجوز أن تكون زائدة، ويجوز أن تكون أصلية، ويعلل الحالتين بمايلي:

* النون أصلية: إذا كان «الحرفان الرابع والخامس مكررين بمنزلة تكرير "حاء" صَمَحَمَحٍ، و "كاف" دَمَكَمَكٍ، فتكون النون أصلا لأنها "لام" ... فيكون "فَعَلَعَلًا»⁶، وهذا الباب كثير الورود في الكلام.

النون زائدة: إذا كانت «نونه الثالثة زائدة، وتجعل الزايين والدالين عينين مكررين،

1- المصدر السابق - 137 / 1.

2- المصدر نفسه - 49 / 1.

3- المصدر نفسه - 49 / 1.

4- ابن منظور-لسان العرب- 552 / 1.

5- ابن جني-المنصف- 136 / 1 (بتصرف).

6- المصدر نفسه - 137 / 1.

وتجعله من باب "هَجَنْجَلٍ وَعَقَنْقَلٍ وَسَجَنْجَلٍ"، فيكون "فَعَنْعَلًا"¹، وعلى الرغم من قلة هذا الباب في العربية، إلا أنه تنطبق عليه قاعدة النون الساكنة الثالثة زائدة في الكلمة الخماسية.

ج - النون في آخر الكلمة:

- الكلمات الخماسية التي آخرها ألف ونون:

يقول ابن جنى «إذا وجدت كلمة في صدرها ثلاثة أحرف من الأصل، وفي آخرها ألف ونون، فاقض بزيادة الألف والنون، وإن لم تعرف الاشتقاق، لكثرة ما جاءت زائدتين فيما عُرف اشتقاقه نحو "سِرْحَانٍ، وَسِعْدَانٍ"²، أي أن الألف والنون تكونان زائدتين في آخر الكلمة الخماسية.

- كلمة تتشكل من حرف مضعف في آخره ألف ونون:

يحكي ابن جنى «أَنَّ قوما من العرب أتوا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال لهم: من أنتم؟ فقالوا: نحن "بنو غِيَّان"، فقال لهم: بل أنتم "بنو رَشْدَان"³ «4، أفلا تراه عليه السلام كيف تكره لهم هذا الاسم، لأنه جعله من الغيِّ، يدل على ذلك قوله: "بل أنتم بنو رَشْدَان"، لأن الرِّشْد ضد الغي»⁵، وعلى هذا فالمضاعف الذي في آخره ألف ونون، يقضى فيه على زيادة النون، بعد التثبُّت من صحة الاشتقاق، ويضيف ابن جنى أمثلة أخرى: "رُمَّان، عِدَّان، إِبَّان".

-دَكَان: أورد ابن جنى كلاما لابن دريد يورد فيه اشتقاقين لهذه الكلمة جاء فيه أن الدَّكَان من «دكنت الشيء أدكنه دكنا إذا نضدت بعضه على بعض، ودكنته تدكينا، ومنه اشتقاق الدَّكَان وهو عربي صحيح»⁶، هذا في رأي ابن دريد، الذي جاء باشتقاق آخر للكلمة ذاتها يقول: «سمعت أبا عثمان الاثناندي يقول قال الأخفش: الدَّكَان مشتق من

¹ - المصدر السابق -1/ 137.

² - المصدر نفسه - 1/ 133.

³ - محمد بن سعد بن منيع الزهري - كتاب الطبقات الكبير - تحقيق: علي محمد عمر - مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر - ط 1 - 1421 هـ / 2001 م - 1/ 287.

⁴ - ابن جنى - المنصف - 1/ 134.

⁵ - المصدر نفسه - 1/ 134.

⁶ - ابن دريد - جمهرة اللغة - 2/ 297.

قولهم: أَكَمَّةٌ دَكَاءٌ، إذا كانت منبسطة، و "ناقة دكَاء إذا افترش سنامها في ظهرها، كما اشتق عثمان من العثْم»¹، وبذلك تكون النون في "دكان" على اشتقاق ابن دريد في القول الأول أصلية، أما في اشتقاق الأخفش في القول الثاني فهي زائدة.

-رَعَشَنَّ: على وزن "فَعَلَّن" يقول ابن جنى «رَعَشَاءُ في معنى رَعَشَنَّ، يدل على زيادة النون في "رَعَشَنَّ"»²، وهو مشتق من «يرعش رعشا وارتعش أي ارتعد... وجمل رَعَشَنَّ: سريع لاهتزازة في السير»³، فالنون زائدة.

-فِرْسِنٌ: على وزن "فِعَلِنٌ"، وهو مشتق من فِرَسَ «والفَرَسُ: دقُّ العُنُقِ... وأبو فِرَاسٍ: كنية الأسد»⁴، فالنون زائدة، ويقول سيبويه «نون فرسن زائدة لأنها فِرْسَنٌ»⁵.

-خَلْفَنٌ: على وزن "فَعَلَّن"، يقول ابن جنى: «قالوا: امرأة خَلْبَنٌ، وهو من الخِلابة، وناقَةٌ عَلَجَنٌ وهي الغليظة مأخوذة من العَلَج»⁶، ويستشهد بما أورده سيبويه في هذا المقام في قوله: «أما "العَرَضِنَةُ والخِلفَنَةُ" فقد تبينتا لأنهما من الاعتراض والخلاف»⁷.

8- اللام:

«صوت لثوي، جانبي مجهور منفتح»⁸، متوسط بين الشدة والرخاوة، اللام من الحروف التي قليلا ما تزداد، وهي بعيدة في القياس «فليس زيادتها بِمُتَلَبِّبَةٍ ولا مستقيمة ولا كثيرة»⁹، ومن الكلمات التي ذكرها ابن جنى، وقد زيدت فيها اللام:

- ذَلِكْ و أَوْلَايِكَ: يقول ابن جنى: «إنما كانت اللام زائدة في هذا، لأنهم قد قالوا في معناه: "ذاك، وأولئك، وأولئك" ولا لام فيها، وإنما زيدت اللام في ذلك تكثيرا، اتساعا في اللغة، ولما زادوها في الواحد، زادوها في الجميع.

1- المرجع السابق - 297 / 2.

2- ابن جنى-المنصف- 167 / 1.

3- ابن منظور-لسان العرب- 1671 / 3.

4- الخليل بن أحمد الفراهيدي-العين- 311 / 3.

5- سيبويه-الكتاب- 320 / 4.

6- ابن جنى-المنصف- 186 / 1.

7- سيبويه-الكتاب- 320 / 4.

8- صالح سليم الفاخري-الدلالة الصوتية في اللغة العربية- ص 143.

9- ابن جنى-المنصف- 165 / 1.

قال الشاعر:

أُولَئِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً وَهَلْ يَعْطُ الضَّلِيلُ إِلَّا أُولَئِكَ¹ «2.

فالغاية من زيادة اللام هنا ليست لإضفاء معنى، بل هي لتوسيع اللغة

العربية فقط.

- عَبَدَلٌ: في معنى عبد الله، فاللام زائدة.

- هنالك: في معنى هناك.

- زيدل: في معنى زيد.

- فَيْشَلَةٌ: في معنى فَيْشَةٌ.

- حَسَدَلٌ: والحَسَدَلُ: القُرَادُ³.

9-السين:

«صوت أسناني لثوي، رخو مهموس مطبق»⁴ .

تزداد السين في "استفعل" يقول المازني: «وتلحق السين أولاً والتاء ثانية، وتكون السين ساكنة فتلزمها ألف الوصل، يكون الفعل على استفعل، ولا تلحق السين أولاً إلا في استفعل»⁵ ويمثل له ابن جني باستحسننت، واستقبحتته، استقدمتُ، واستأخرتُ، واستعلم، واستعصم، واستعتبه...

10-الهاء:

«صوت حنجري رخو مهموس منفتح»⁶ .

ذكر ابن جني أن الهاء تزداد لبيان الحركة «ألا ترى أنك تقول "ارمه" إذا وقفت وأنت تريد "ارم"»⁷، فالهاء في "ارمه" زائدة، غايتها تبيين الحركة في الوقف.

¹ - البيت في خزانة الأدب للبغدادي 394 /1 ، منسوب لأخ الشاعر الكَلْبَجَة (هبيرة ابن عبد مناف اليربوعي) ردّ به على أخيه الكلبة .

² - ابن جني - المنصف - 165 /1 ، 166 .

³ - المصدر نفسه - 166 /1 (بتصرف)

⁴ - صالح سليم الفاخري-الدلالة الصوتية في اللغة العربية- ص 143 .

⁵ - ابن جني-المنصف ، 77 /1 .

⁶ - صالح سليم الفاخري-الدلالة الصوتية في اللغة العربية- ص 142 .

⁷ - ابن جني-المنصف- 9 /1 .

ثانيا : الإبدال

• الإبدال في اللغة والاصطلاح

الإبدال من أهم المواضيع الصرفية التي تهتم بدراسة بنية الكلمة ، وما يطرأ عليها من تغيرات . والإبدال والبدل مصطلحان لمعنى واحد ، ففي اللغة الإبدال من بدل وهو «قيام الشيء مقام الشيء الذاهب ، يقال هذا بدل الشيء وبديله ، ويقولون بدلت الشيء إذا غيرته»¹ ، ويكون «الأصل في الإبدال جعل شيء مكان شيء آخر»² ، وهكذا يكون الإبدال بوضع شيء مقام آخر .

أما الإبدال اصطلاحا « فهو جعل حرف مكان حرف غيره»³ ، ويكون في الكلمة الواحدة لعل صوتية أو صرفية أو وظيفية دون تغيير معناها . ويرى ابن فارس بأنه من سنن العرب يقول «ومن سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض»⁴ ، بعض»⁴ ، وكأن الإبدال قضية مسلم بها ، وأن للعرب إبدال صوت بآخر متى شاءت، أما ابن يعيش فيرى أن الإبدال هو : « أن تقيم حرفا مقام حرف في موضعه إما ضرورة وإما استحسانا»⁵ ، أي وضع حرف مكان حرف آخر لسببين ، الأول ضرورة أي وجوبا ، والثاني استحسانا أي جوازا ، « فيكون واجبا وذلك لأسباب صوتية قياسية مطردة ، ويكون جائزا من باب الاستحسان ونجده عند قوم ولا نجده عند آخرين ، ولا تتحكم فيه قاعدة قياسية مطردة»⁶ ، إذن فالإبدال الصرفي له قواعد دقيقة تحكمه ، وهو ضروري في الاستعمال ، ويقع في حروف معينة دون غيرها ، و « يكون الإبدال في الأصوات الصحيحة وفي أصوات العلة (المد واللين)»⁷ ، لذلك فهو أعم من الإعلال وأشمل لأن

- 1 - ابن فارس - المقاييس - 2016/1 .
- 2 - ابن منظور - لسان العرب - 231/1 .
- 3 - ابن فارس - الصاجي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها - تحقيق :أحمد حسن بسج - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط1 - 1418 هـ / 1997 م - ص 154 .
- 4 - ابن الحاجب - الكافية الشافية - ص 93 .
- 5 - ابن يعيش - شرح الملوكي في التصريف - تحقيق :حسين عبد العزيز المخرصاوي - دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة - مصر - 1438 هـ / 2017 م - ص 392 .
- 6 - عبد الحميد عبد الواحد - مقاربات لسانية في مسائل من التصريف - عالم الكتب الحديث - إربد - الأردن - ط1 - 2019 م - ص 109 .
- 7 - علي جميل السامرائي - معجم المصطلحات الصرفية - ص 48 .

التبادل يكون فيه بين حرفين صحيحين أو بين حرفين أحدهما صحيح والآخر معتل ، وقد جعله القدماء شاملا للإعلال « فاستعملوا كلا الاصطلاحين لنفس المعنى توسعا »¹ .

أما ابن جني فنجده يستعمل مصطلح " الإبدال " تارة ، ومصطلح " القلب " تارة أخرى ، وهو لم يورد له تعريفا في مؤلفه " المنصف " ، واكتفى بذكر أمثلة له ، ويشترط ابن جني في الإبدال اتحاد المخرج الصوتي للحرفين المتبادلين يقول « قربوا بعض الصوت من بعض فأبدلوا التاء أشبه الحروف من موضعها بالزاي وهي الدال »² ، ويقول أيضا « أرادوا تجنيس الصوت ، وأن يكون العمل من وجه ، بتقريب حرف من حرف كما قالوا في " مَصَدَّقٍ ، مَزْدَقٌ " ، وفي " مَصْدَرٍ ، مَزْدَرٌ " ، فأبدلوا من الصاد وهي مهموسة حرفا من مخارجها يقرب من الدال وهو الزاي ليوافقها في الجهر »³ ، كما لا يغيب عنا أن ابن جني قد أفرد بابا للإبدال في كتابه الخصائص ، سماه " تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني " يؤكد فيه ضرورة تقارب مخارج الحروف لجواز الإبدال بينهما ودون تغيير دلالة الكلمة .

والإبدال مصطلح لغوي أول من " استعمله الأصمعي ، وأطلق على هذه الظاهرة بعده اسم القلب مرة ، والإبدال والمعاقبة والنظائر مرة أخرى ، وشاع مع مصطلح الإبدال تسميات أخرى مثل المضارعة ، والتعاقب والاشتقاق الكبير أو الأكبر ، وسمى ابن جني كتابه في الإبدال ، « تعاقب العربية »⁴ .

• الإبدال عند المحدثين :

تناول المحدثون الإبدال كظاهرة لسانية طبيعية ألحت عليها ظروف خاصة ، وربطوها بعلم الأصوات ، فرمضان عبد التواب يرى أن الإبدال هو مجموعة « التغيرات

1 - عبد الصبور شاهين - المنهج الصوتي للبنية العربية - ص 167 .

2 - ابن جني - سر صناعة الأعراب - ص 185 / 186 .

3 - ابن جني - المنصف - 325/2 .

4 - إدريس السغروشني - مدخل للصواتة التوليدية - دار توبقال للنشر - الدار البيضاء - المغرب - ط 1 - 1987 م - ص 97 .

التي تحدث من التحول في النظام الصوتي للغة بحيث يصير الصوت اللغوي في جميع سياقاته صوتاً آخر¹ ، ويعرفه صلاح الدين حسنين أيضاً بأنه « التغيير المنتظم الذي ينتاب صوتاً من الأصوات في كل سياقاته اللغوية »² ، هذه التغييرات التي تحصل بشكل غير إرادي ، من الفرد ، وتكون « مفيدة بزمان ومكان معلومين ، ولا يمكن لأي منها أن تحدث في جميع الأزمنة ، وفي جميع الأمكنة »³ .

إذن فالإبدال ظاهرة صوتية تتمثل في تلك التغييرات الطارئة على صوت ما جراء تحول معين في النظام الصوتي للغة في زمان معين ومكان محدد ويتم ذلك بتحول الصوت الواحد إلى صوت آخر مع المحافظة على بقية أصوات الكلمة التي تبقى محتفظة بدلالاتها الأصلية ، دون مراعاة السياق الذي استعمل فيه . وهو « لا يحدث إلا على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة »⁴ . ويرى عبد الصبور شاهين أن هذا التقارب الصوتي يقوم على أساسين :

- كون كلا الصوتين المتبادلين من " الصوامت " ، أو من جنس الحركات فالإبدال يصيب الصوامت وكذلك الصوائت القصير منها والطويل .
 - الاتحاد أو التقارب في المخرج⁵ ، وهو ما ارتآه ابن جني شرط أساسي للإبدال . فالإبدال « هو نوع من التحريف يكثر دورانه في الكلم تبعاً لقانون التساهل العام ، والتخفيف ، وسوء السمع ، وتعذر النطق ، أو تعسره على بعض الناس »⁶ .
- أسباب الإبدال :

- اختلاف لهجات القبائل العربية في النطق بأصوات الكلمة : ويتضح هذا في ما أورده السيوطي عن أبي الطيب اللغوي أنه قال : « ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف ، وإنما هي لغات مختلفة

¹ - رمضان عبد التواب - التطور اللغوي - مظاهره وعلله وقوانينه - مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر - ط 3 - 1417 هـ / 1997 م - ص 24 .

² - صلاح الدين حسنين - المدخل في علم الأصوات المقارن - القاهرة - مصر - ط 2 - 2005 م - 2006 م - ص 113 .

³ - فوزي حسن الشايب - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية - ص 10 .

⁴ - عبد الصبور شاهين - المنهج الصوتي للبنية العربية - ص 168 .

⁵ - المرجع نفسه - ص 168 (بتصرف) .

⁶ - كمال ربحي - الإبدال في ضوء اللغات السامية - جامعة بيروت - لبنان - 1980 م - ص 102 .

لمعان متفقة ، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد ، حتى لا يختلفان إلا في حرف واحد «¹ ، ويعتبر هذا السبب هو الأكثر تأثيرا في تبادل الأصوات فيما بينها . ومثال ذلك ما رواه « أبو عبيدة أن قريشا تقول كشتت ، ولكن قبيلة تميم وأسد وقيس تقول قشتت »² .

- التقارب الصوتي :

أكثر مواضع الإبدال يكون في الكلمات التي بينها تقارب صوتي ، فيكون الإبدال بين الصوتين المتقاربين في المخرج ، وفي ذلك « قال ابن خالويه في شرح الفصيح أخبرنا ابن دريد عن أبي حاتم عن الأصمعي قال: اختلف رجلان في الصقر ، فقال أحدهما بالسين ، وقال الآخر بالصاد ، فتحاكما إلى أعرابي ثالث: فقال : : أما أنا فأقول الزّقر بالزاي ، قال ابن خالويه : فدل على أنها ثلاث لغات «³ ، إذن فالتقارب الصوتي في المخارج يؤدي إلى تبادل الحروف دون تغيير في دلالة الكلمات فالزاي والسين والصاد متقاربة المخارج ، وأما أصل الكلمة فهو سقر وقلبت السين فيها صاداً لأن السين حرف مستقل ضعيف قلب إلى الصاد المستعلية القوية .

« فالصوت الأضعف يقلب إلى الأقوى ، ولا يقلب الأقوى إلى الأضعف »⁴ .

4 .

- التصحيف والتحريف :

ويكون عن طريق الأخطاء التي يقع فيها الناطق إما تساهلاً منه ، أو تعسراً ، أو عيباً في نطقه ، أو التي يقع فيها السامع عند سوء سمعه . ويكون الإبدال في هذه الحالة بين حرفين متباعدين كالذال والميم مثلاً ، اللذين لا يحدث بينهما إبدال في الأصل ومثال ذلك « أن اللحياني جلس يوماً يملي على تلاميذه بعض أماليه فقال في وصف جمل "مثقل استعان بذقنه" ، وكان بالمجلس

1 - جلال الدين السيوطي - المزهري في علوم اللغة وأنواعها - 460/1 .

2 - إبراهيم أنيس - من أسرار اللغة - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - مصر - ط3 - 1966م - ص 60 .

3 - جلال الدين السيوطي - المزهري في علوم اللغة وأنواعها - 475/1 .

4 - فوزي حسن الشايب - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية - ص 11 .

ابن السكيت فقال للشيخ بل الرواية "مثقل استعان بدفيه" فسكت اللحياني ولم يتم إملأه «¹ .

• فوائد الإبدال :

من أهم فوائد الإبدال:

- « تحقيق نوع من الاقتصاد في عمليات النطق المتتابة »² ، وذلك باختصار اللغة وتبيان أسرارها .
- الحفاظ على اللغة بأسهل وجه .
- إزالة شبهة التصحيف .
- الاستفادة من المصطلحات العلمية بإطلاق لفظتين متعاقبتين على مسميين متقاربين في المعنى .
- اجتناب الأخطاء في فهم النصوص الأدبية ، و اجتلاء ما غمض من اللغة العربية.³

• حروف الإبدال :

يقع الإبدال في حروف دون أخرى ، وتحديد هذه الحروف وعددها يختلف فيه علماء الصرف ، إذ عدها الزمخشري في كتابه المفصل في علم اللغة خمسة عشر حرفا يقول : « حروفه حروف الزيادة والطاء والذال والجيم والصاد والزاي ، ويجمعها قولك استنجده يومَ صالَ زط »⁴ ، اما ابن الحاجب في " الشافية " فقد عدها أربعة عشر حرفا فقال : « حروفه أنصتَ يومَ جدَّ طاه زلَّ »⁵ ، وجعلها ابن سيده ثلاثة عشر حرفا هي « ثمانية من حروف الزيادة التي يجمعها قولك اليوم تتساه تسقط السين واللام من الحروف العشرة وخمسة من غيرهن وهي الطاء والذال والجيم والصاد والزاي »⁶ .

¹ إبراهيم أنيس - من أسرار العربية - ص 69 .

² عبد الصبور شاهين - المنهج الصوتي للبنية العربية - ص 168 .

³ كمال ربحي - الإبدال في ضوء اللغات السادسة - 108 / 107 .

⁴ أبو القاسم الزمخشري - المفصل في علم اللغة - تحقيق : فخر صالح قدارة - دار عمار - عمان - الأردن - ط 1425 هـ / 2004 م - ص 378 / 379 .

⁵ ابن الحاجب - الكافية الشافية - ص 93 .

⁶ ابن سيده - المخصص - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - 267/13 .

أما ابن مالك في ألفيته فهي تسعة مثلها في « هَدَاتٍ مُوْطِيًا »¹، في حين المبرد في مؤلفه "المقتضب" وأبو علي الفارسي في "التكملة" فقد جعلها أحد عشر حرفاً، وهو رأي سيبويه في "الكتاب" حين قال في "باب حروف البديل" « في غير أن تدغم حرفاً في حرف وترفع لسانك من موضع واحد، وهي ثمانية أحرف من الحروف الأولى، وثلاثة من غيرها »²، ولكنه لم يذكرها، أما ابن جني فقد سار على نهج سيبويه وجعلها أحد عشر حرفاً، وذكر ذلك في "التصريف الملوكي" يقول: « وحروف البديل من غير إدغام أحد عشر حرفاً، منها من حروف الزيادة ثمانية، وهي الألف والواو والياء والهمزة والنون والميم والتاء والهاء، وثلاثة من غيرها، وهي الطاء والذال والجيم ».

• أنواع الإبدال :

الإبدال نوعان :

1- **إبدال لإدغام** : يقول ابن جني : « أما ادَّكر وادَّكر ، فإبدال إدغام وكذلك قولهم في وَتَدَّ : ودَّ، هو أيضا إبدال إدغام من جنس ادكر »³ ، فالإبدال للإدغام يقوم على إدغام الحرفين المتقاربين في المخرج والصفة بعد إبدال أحدهما ، ويكون في « جميع الحروف ماعدا الألف »⁴ .

2- **إبدال لغير إدغام** : وهو الإبدال الذي يكون في حروف الإبدال المعروفة و هو نوعان :

* **إبدال شاذ** : وهو إبدال نادر في اللغة العربية ، كإبدال الضاد لاما .

¹ ابن مالك - متن الألفية - المكتبة الشعبية - بيروت - لبنان - ص 62 .

² سيبويه - الكتاب - 237/4 .

³ ابن جني - سر صناعة الاعراب - 188/1 .

⁴ عبد العزيز عتيق - المدخل إلى علم النحو والصرف - ص 23 .

يقول ابن جني :

« قال الراجز :

يا رَبَّ أبا زمن العُفْر صدَعُ تقبُّض الظلِّ إليه واجتمع
لما رأى الأدعه ولا شيعُ مال إلى أُرطأة حِقْف فألطَجَع¹

فأبدل الضاد لأمًا ، وهذا شاذ ، وذلك انه كره التقاء المطبقين فأبدل

مكان الضاد أقرب الحروف إليها »² .

ويضيف ابن جني أمثلة أخرى من الشاذ يقول :

« ونظير هذا الشذوذ قولهم " استخذ فلان أرضا" ، يريدون : "اتَّخَذَ" فأبدلوا

مكان التاء سينا ، كما أبدلت السين تاء في "سِت" ... كما قالوا : " استاع

يستيع " في "استطاع" »³ ، ويكون هذا النوع من الإبدال في « سبعة أحرف

الحاء ، الخاء ، الذال ، الضاد ، الظاء ، الغين ، القاف »⁴ .

* إبدال شائع : وهو إبدال شائع في بعض لغات العرب أورد منه ابن جني

إبدال بعض العرب الياء جيما .

« ومنه ما جاء في قول الراجز :

خَالِي عُوَيْفُ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِ
و بِالغداة فِلَقَ البُرْنِجِ يُفْلَعُ بِالوَدِّ وَ بالصَّيْضِجِ⁵

فمعناه بالصيصية ، والذي عندي فيه : أنه لما اضطر قلب إلى جيم مشددة عدل به

¹ - البيتين لمنظور بن مرثد الأسدي ، و هو شاعر مقل- ذكرهما : ابن جني في سر صناعة الإعراب ص 321 ،
و الخصائص 63/1 ، و المحتسب 124/1 ، و ابن عصفور الإشبيلي في ضرائر الشعر ص 300 .

² ابن جني - المنصف - 329/2 .

³ المصدر نفسه - 329/2 .

⁴ عبد العزيز عتيق - المدخل إلى علم النحو والصرف - ص 25 .

⁵ - لم أقف على قائلهما ، و وردا كشاهد في : البحر الجامع لسيبويه ، و سر صناعة الإعراب لابن جني ،
و الضرائر لابن عصفور ، و شرح شواهد الشافية للرضي الأسترابادي ، و نسبوا روايتهما لخلف الأحمر بقوله :
أنشدني رجل من أهل البادية ، ثم يذكر البيتين .

إلى لفظ النسب وإن لم يكن منسوبا في المعنى «¹ ، فالإبدال هنا جاء في عِلَج ، العَشِج ، البرنج ، الصيصج ، إذ أبدلت الياء جيما في نهاية هذه الكلمات والتي هي علي ، العشي ، البرني ، الصيصي » ، ويفسر هذا الإبدال صوتيا بكون « الجيم و الياء متقاربتان في مخارجهما ، فكلتاها تخرج من الغار ، أي من وسط الفم المقابل للحنك الصلب ، والتقارب المخرجي هذا يسهل عملية الإبدال بينهما كما أنهما مجهورتان «² فهذا التقارب الشديد مخرجا و صفة « سهل عملية التبادل بين الحرفين ، وهذا شائع عند العرب وهو في الحقيقة بدل لغوي إذ هو خصيصة من خصائص اللهجات العربية ، يطلقون عليه العجعة وتنسب هذه الصفة إلى لغة قضاة من أهل اليمن «³ .

و « الحروف التي تبدل إبدالا شائعا لغير إدغام اثنان وعشرون حرفا ، يجمعها قولك " لَجَدُّ صُرْفَ شَكْسُ آمِنُ طَيِّ ثَوْبٍ عَزَّتْهُ " ، ... وحروف الإبدال الضروري في التصريف من بين هذه الحروف تسعة أحرف يجمعها قولك " هدأت موطيا «⁴ .

3- إبدال صرفي : هذا النوع من الإبدال لم يعرفه ابن جني في مؤلفاته ، وإنما اكتفى بذكر حروفه الإحدى عشر .

• أمثلة الإبدال في المنصف:

أما عن أمثلة الإبدال التي أوردها ابن جني في المنصف فمنها :

- إبدال الهاء همزة :

يشير ابن جني إلى أن العرب أبدلت الهاء همزة ، كما أبدلت الهمزة هاء « لأنها من مخرج واحد «⁵ ، ويعطي في ذلك أمثلة منها :

- هَرَقْتُ المَاءَ فِي " أَرَقْتُ " .

- هَنَرْتُ الثوبَ فِي " أَنْرْتُ " .

¹ ابن جني - المنصف - 178/2 .

² فوزي حسن الشايب - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية - ص 35 .

³ عبد الحميد عبد الواحد - مقاربات لسانية في مسائل من التصريف - ص 119 .

⁴ عبد العزيز عتيق - المدخل إلى علم النحو والصرف - ص 23 .

⁵ ابن جني - المنصف - 145/2 .

- هَرَحْتُ الدابة في " أَرَحْتُ".

- هَرَدْتُ أفعل ذا في " أَرَدْتُ " .

ففي هذه الأمثلة أبدلت الهمزة هاء .

وفي مثال آخر يبينه ابن جني أبدلت فيه "الهاء" همزة ، وهو "شاة" التي

صارت "شاء" ¹.

وعلى الرغم من اختلاف علماء اللغة في هذه البنية "شاة" إن كانت لامها "هاء" أصلية أم لا . إلا أن ابن جني يجزم أصالة الهاء في البنية "شاة" ، وانقلابها إلى همزة في "شاء" يقول " فأما الدلالة على كون اللام في "شاة" هاء ، فقولهم في تحويرها "شويهة" ، وفي تكسيورها "شياه" . . . وقالوا : "هذه شواه كثيرة " ، وهذه أشاوهك ، وقالوا: "تشوهت شاة" ، قيل : إذا اصطدتها ² ، وفي هذه التصاريف دليل على أن الهاء أصلية في البنية ، وأنها في "شاء" منقلبة إلى همزة وما يعضد رأيه قول سيبويه « كما أن بدل الهمزة من الهاء بعد الألف في ماءٍ و نحوه قليل » ³ .

ثم يعرض ابن جني مثالا آخر مشابها لسابقه ، وهو البنية "ماء" الذي أصله "مَوَه" ، والذي فيه « انقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار التقدير "ماه" ثم قلبت الهاء همزة » ⁴ ودليله في ذلك أن تصغير البنية هو "مَوِيَّة" وجمعه "أمواه" .

- إبدال الهاء ياء :

مما عرضه ابن جني في هذه الحالة قولاً للمازني جاء فيه « وقالوا " دَهْدَيْتُ" فزعم الخليل أن أصلها " دَهْدَهْتُ" » ⁵ . يقول الخليل « الدهدهة : قذفك الحجارة من أعلى إلى أسفل دحرجة .

1 - المصدر السابق - 145/2 .

2 - المصدر نفسه - 149/2 .

3 - سيبويه - الكتاب - 240/4 .

4 - ابن جني - المنصف - 150-149/2 .

5 - المصدر نفسه - 175/2 .

قال عمرو يصف السيوف :

يددهن الرؤوس كما يُدْهِدِي حَزَاوِرَةً بِأَيْدِيهَا الْكُرِينَا¹

حول الهاء الآخرة ياء ، لان الياء أقرب الحروف شبيها بالهاء ، ألا ترى أن الياء مَدَّة والهاء نفس «².

أما ابن جني فهو يؤيد ما ذهب إليه الخليل ، ويرى أن « الياء تبدل هاء كما أن الهاء تبدل ياء لتقاربهما صوتيا ، ويوضح ما ذهب إليه الخليل بأن "الدُّهُوَهة" هي الدحروجة " ، و "دَهْدَيْتُ" بمعنى "دَحْرَجْتُ" فينبغي أن يكون أصله "دَهْدَهْتُ" وأيضا فإنك إذا جعلت "دَهْدَيْتُ" فعليت " جعلتة من باب "سَلَسَ وَقَلِقَ" ، وإذا جعلت أصله "دَهْدَهْتُ" كان من باب "قَلَقْتُ" وهو أوسع من باب "سَلَسَ وَقَلِقَ" «³.

لقد استطاع ابن جني أن يثبت أن أصل الكلمة هي "دَهْدَهْتُ" ، وأبدلت الهاء الثانية فيها "ياء" لتقاربهما صوتيا .

- إبدال الهمزة نونا :

يرى ابن جني أن العرب قد قالت في النسب إلى صنعاء وبهراء : "صنعانيّ ، وبهرانيّ" ، فقد ذهبوا فيه إلى أن النون بدل من الهمزة " ويستدل بقول أبي علي الفارسي الذي بين أن « النون قد أبدلت من الواو في نحو صنعانيّ وبهرانيّ »⁴ .

إذن فالتحول الطارئ في هذه البنية هو إبدال النون من الواو المبدلة من الهمزة ، وهذه حالة شاذة ، يقول ابن جني « لم نر النون أبدلت من الهمزة في غير هذا الموضع ولم نرهم أبدلوا الهمزة من النون ولا النون من الهمزة »⁵ .

¹ - عمرو بن كلثوم التغلبي - الديوان - جمع و تحقيق و شرح : إميل بديع يعقوب - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - ط 1 - 1411هـ / 1991م - ص 88 .
² - الخليل بن أحمد الفراهيدي - العين - 51/2 .
³ - ابن جني - المنصف - 176/2 .
⁴ - أبو علي الفارسي - التكملة - ص 244 .
⁵ - ابن جني - المنصف - 158/1 .

على الرغم من أنه « جائز أن تبدل الهمزة نونا لتقارب بعض هذه الحروف من بعض »¹ فكلاهما مجهور .

- إبدال التاء هاء :

عرض ابن جني قولاً للمازني يوضح فيه أن « التاء للتأنيث في مثل "تمرة" وما أشبهها، وهي التي تبدل منها الهاء في الوقف »² ثم يشرح مؤيداً لقوله : « لما رأينا "هاء التأنيث" في الوصل "تاء" علمنا أن أصلها "التاء" ، وأن "الهاء" في الوقف بدل من التاء في الوصل ، وإنما أبدلت "هاء" لانفتاح ما قبلها وهذا ما جاء به سيبويه حين قال "أما "الهاء" فتكون بدلا من التاء التي يؤنث بها الاسم في الوقف »³.

و يشير ابن جني إلى أنه على الرغم من أن الألف هي الأقرب صوتياً من التاء لأن كلاهما مهموس ، إلا أنه لا يجوز إبدالهما ألفاً هنا ، لأنه سيلتبس بالألف المقصورة في "حبلى و بشرى" ، و بما أن الهاء هي الأقرب إلى الألف صوتياً أبدلت التاء هاء.

- إبدال تاء الافتعال :

لهذه الصيغة خصوصية مع بعض الحروف ، التي تقع فاء لها وتجاور التاء المزيدة فيها ، ولها حالات هي :

* إذا كانت فاء افتعل وما تصرف منه حرفاً من حروف الإطباق والاستعلاء ، "صاداً ، أو ضاداً ، أو طاءً ، أو ظاءً ، فالتاء فيه مبدلة . وذلك قولك «اصطبر ، ويصطبر ، ومصطبر ، واضطرب ، يضطرب، فهو مضطرب، واطَّلَ فهو مُطَّلَعٌ ، واصْطَهر فهو مصطهرٌ »⁴

ثم يشرح ابن جني هذا الكلام الذي نسبه للمازني بقوله : « العلة في أن لم ينطق بتاء "افتعل" على الأصل إذا كانت الفاء أحد الحروف التي ذكرها -

1 - المصدر السابق - 159/1 .

2 - المصدر نفسه - 153/1 .

3 - سيبويه - الكتاب - 238/4 .

4 - ابن جني - المنصف - 324/2 .

وهي حروف الإطباق - أنهم أرادوا تجنيس الصوت ، وأن يكون العمل من وجه ، بتقريب حرف من حرف ¹ .

فالتاء من حروف الهمس غير مطبقة ، وهذه الحروف مجهورة مطبقة فاختر حرف مستعل من مخرج التاء وهو الطاء وجعل مكانها ، والتاء والضاد والطاء تشترك في المخرج فهي أصوات أسنانية لثوية ، والضاد لثوي ، أما الطاء فهو من الأصوات الأسنانية، فإذا وقعت التاء بعد هذه الحروف لم يحدث الانسجام الصوتي فوجب إبدالها إلى صوت آخر قريب إليها في المخرج ، فكانت الطاء هي الأنسب .
وقد عمد ابن جني إلى شرح كل التحولات الواقعة على صيغة " افتعل " في كل حالة من الحالات بالتفصيل .

ثم يشير إلى إمكانية الإدغام في هذه الصيغة بين التاء المنقلبة طاء وما سبقها من حروف الاستعلاء ، مثبتا بذلك رأي المازني .
فوضح ذلك بالتفصيل :

- اضطرب
كروهوا ظهور التاء ، وهي مهموسة غير مستعلية مع الضاد والطاء ، وهما مجهورتان مستعليتان ، فأرادوا الإدغام فأبدلوا الزائد ، وهو تاء "افتعل" للأصلي الذي قبله .
لتصبح الصيغتان ← اضطرب واظَّهر .
- اظَّهر

- اصتبر ← الصاد مهموسة كالتاء فإن فيها استعلاء ليس في التاء ، فأرادوا أن يكون عملهم من وجه واحد ، فأبدلوا الزائد للأصلي فقالوا : اصَّبِر .

ثم يوضح ابن جني ، لماذا لا يقال في "اصطبر" اطَّبر ، ولا يقال في "اضطرب" اطَّرب .

¹ - المصدر السابق - 325/2 .

- اصطرِب لا تكون اطرِب ← لا يجوز إدغام الصاد في الطاء ، لأن في الصاد صفير وتمام صوت ، فلو أدغمت في الطاء لسلبتها ذلك ، وذهب المعنى .
- اضطرب لا تكون اطرِب ← لا يجوز إدغام الضاد في الطاء ، لأن في الضاد تفشياً ، فلو أدغمت في الطاء لسلبتها ذلك ، كما أنه لا يدغم الأقوى في الأضعف ، بل العكس ، لذلك ادغم الساكن في المتحرك لضعفه وقوة المتحرك ¹ .
- ويفصل ابن جني في حالة ما إذا كانت فاء افتعل "طاء" ، وبين فيها ثلاثة وجوه هي :
 - يظلم ← أبدال الزائد للأصلي ، أي أبدلت التاء طاء لتكون من جنس "فاء افتعل" ثم أدغمتها معا .
 - يظلم ← أبدال التاء طاء ، لأجل الطاء قبلها ، ولم تدغم .
 - يظلم ← أبدال الطاء طاء ، وأدغمتا لقربيهما في المخرج ، ولتوافقهما في الاستعلاء و الإطباق ² .

أما المحدثون فيسمون هذه الظاهرة بالمماثلة التقديمية والتي تعني أن الصوت الأول المطبق أثر في تاليه غير المطبق لتحقيق الانسجام الصوتي ، وهذا ما بينه ابن جني في تحليله لتأثر الأصوات بعضها ببعض في هذه الصيغة "افتعل" ، والتي أثرت فيها الأصوات المطبقة " المفخمة " القوية في تاء "افتعل" المهموسة ، فجعلتها تتحول إلى أقرب الأصوات المفخمة لها وهي "الطاء" .

ولم يكتف هذا الصوت المفخم بالسيطرة على التاء فقط بل هيمن على كل أصوات هذه البنية المتقدمة منها والمتأخرة ، فوجود « صوت ساكن مفخم في داخل مقطع فإن كل المقطع يفخم ، بل ربما يمتد نفوذ الصوت المفخم إلى المقاطع المجاورة » ³ .

* إذا كانت فاء "افتعل" وما تصرف منه من الحروف المجهورة يقول ابن جني عن المازني « إذا كان قبل هذه التاء زاي أبدلت التاء دالا ، مثل "ازدجر" ؛

¹ - المصدر السابق - 328/2 (بتصرف) .

² - المصدر نفسه - 329/2 (بتصرف) .

³ - محمد جواد النوري - دراسات صوتية و صوتية صرفية في اللغة العربية - ص 270 - عن :

Al-Anis Salman-arabic phonology-Indiana University Mouton-1970-p 30.

ومزجر " ومن أتبع التاء الحرف الذي قبلها منها الزاي فقال أزر ، وهو مزجر «¹ .

ويقول عنه أيضا : « إن كان قبل هذه التاء ذال أبدلت التاء دالا ، ثم أدغمت الذال فيها ، وذلك "افتعل" من "ذكر يذكر" تقول فيه " ادكر ويذكر " ، ومن اتبعها الحرف الأول قال " ادكر و مدكر ، والأول أجود على ما أخبرتك «² .

ثم يوضح ابن جني سبب إبدال التاء دالا في الحالتين ، مبينا أن الدال والزاي « مجهورتان وأن التاء مهموسة ، فأبدلت دالا لتوافق " الزاي والدال " «³

مخارج أصوات "الذال ، والدال ، والزاي ، والتاء " متقاربة ، إذ أن مخرج الذال من بين الأسنان ، ومخرج "الدال والتاء " من بين الأسنان واللثة ، ومخرج "الزاي " من اللثة ، إلا أن التاء صوت مهموس في حين أن "الدال ، والذال ، والزاي " أصوات مجهورة ، فإذا ما سبقت التاء بهذه الأصوات لا يحدث الانسجام الصوتي ، لذلك توجب إبدال التاء بصوت قريب إليها من حيث المخرج ، ومنسجم مع الأصوات المجهورة السابق ذكرها، فكان الأنسب هو " الدال " .

ويوضح ابن جني إمكانية إدغام الدال " المنقلبة عن تاء "افتعل" مع هذه الحروف المجهورة ، شارحا كلام المازني .

ادكر -
ادزر -
قلب الزائد للأصلي ، أي قلب التاء الزائدة "دالا" أو زايا
لتماثل " الذال أو الزاي" الأصليتين اللتين هما فاء "افتعل" .

اددكر ← لأن تاء " افتعل " لا يلزم أن يجيء قبلها ذال أبدا فقلبوا التاء دالا للتقريب ، ولم يدغموا .

1 - ابن جني - المنصف - 330/2

2 - المصدر نفسه - 330/2.

3 - المصدر نفسه - 330/2 .

- اذكر ← تبدل الأول للثاني ، أي إبدال "الذال" دالا مماثلة للذال المنقلبة عن التاء ، وإدغامهما . وهذه الحالة يراها "المازني" أجود .¹

- وأما "الدجر وائر" فلا يجوزان في "ازدجر" ، « لأن الزاي لا تدغم في التاء ، ولا في الدال ، لئلا يذهب عنها الصفير وطول الصوت ، لما فيها من الاستلال »²

يرى المحدثون أن هذه الحالة مسها تغييران هما :

- **مماثلة تقدمية** : تمثلت في تحول التاء المهموسة دالا ، بسبب مجاورتها لصوت مجهور (الذال ، الزاي) ، أي أن الصوت الأول المجهور أثر في تاليه غير المجهور (الذكر ، ازدجر) .

- **مماثلة رجعية** : تحول "الذال ، الزاي" إلى "دال" ، لأنهما أصبحا مجاورين لصوت جديد هو الدال ، المجهور القوي بموقعه « ونعني بقوة الموقع : أن يكون الصوت متلوا بحركة غير قابلة للسقوط ، إما لكونها طويلة ، وإما لأن حركة سابقة عليها سقطت ، فامتنع إسقاط الأخرى ، لأنها تزداد بموقعها وتمنح الصوت قبلها قوة موقعية ، يفرض بها تأثيره على الصوت السابق عليه غير ذي حركة»³ و الذي أثر فيهما وقلبهما "دالا" ، أي أن الصوت الثاني بسبب جهره وموقعه القوي أثر في سابقه (الذكر) ويضيف بعض المحدثين أن « الزاي صوت يتسم بلمح الصفير و الأصوات الصفيرية تتميز بوجود ضجة ذات تردد مرتفع "تتجاوز 3000 هيرتز »⁴ وأن هذه لها تأثير في بقية الأصوات المجاورة لها .

¹ - المصدر السابق - 332/2 (بتصرف) .

² - المصدر نفسه - 330/2 .

³ - عبد الصبور شاهين - المنهج الصوتي للبنية العربية - ص 208 .

⁴ - محمد جواد النوري - دراسات صوتية وصوتية صرفية في اللغة العربية - ص 273 .

ثالثاً : الإعلال

• الإعلال لغة واصطلاحاً

- 1 . الإعلال لغة « مصدر :اعتل العليل علة صعبة ، والعلة المرض »¹ .
واصطلاحاً : « تغيير حرف العلة للتخفيف ، ويجمعه القلب ، والحذف ،
والإسكان ، وحروفه الألف والواو والياء ، ولا يكون الألف أصلاً في متمكن ولا في
فعل، ولكن واو أو ياء »² .
- ويؤكد ذلك الزمخشري بقوله : « الألف تكون في الأسماء والأفعال زائدة أو منقلبة
عن الواو والياء لا أصلاً، وهي في الحروف أصل ليس إلا ، لكونها جوامد غير
متصرف فيها »³ .
- ويوضح ابن جني حروف العلة التي يجري فيها الإعلال بقوله « للحروف
قسمة أخرى إلى الصحة والاعتلال ، فجميع الحروف صحيح إلا الألف والياء والواو
اللواتي هن حروف المد والاستطالة »⁴ .
- و الاستراباذي يعلل تسميتها بحروف العلة فيقول : « لأنها تتغير ولا تبقى على
حال ، كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالاً بحال ، وتتغير هذه الحروف لطلب
الخفة»⁵ .
- والملاحظ أن القدماء « قد جعلوا الهمزة مع هذه الأحرف الثلاثة في باب
واحد، وعذرهم في ذلك أن رمز الألف هو في أصل اللغة رمز الهمزة »⁶ .
فوقعوا بذلك في خطأ كبير بين الألف كحرف علة وبين الهمزة ، في حين أن
القوانين الصوتية الحديثة أثبتت بأنه لا تقارب صوتي بين الهمزة وبين حروف العلة ،
فالهزمة « من الحروف الصحيحة ، ولكنها في باب الإعلال تعامل معاملة حروف
علة »⁷ .

1 - ابن منظور - لسان العرب - 3080/4 .
2 - ابن الحاجب - الكافية الشافية - ص 88 .
3 - الزمخشري - المفصل في علم اللغة - ص 392 .
4 - ابن جني - سر صناعة الإعراب - ص 62 .
5 - رضي الدين الاستراباذي - شرح شافية ابن الحاجب - 68/3 .
6 - عبد الصبور شاهين - المنهج الصوتي للبنية العربية - ص 171 .
7 - عبد الله درويش - دراسات في علم الصرف - مكتبة الطالب الجامعي - مكة - المملكة العربية السعودية -
ط3- 1408 هـ / 1987 م - ص 90 .

إذن فالإعلال هو تغيير يحدث على مستوى حرف العلة بتحويله إلى حرف علة آخر ، أو بنقل حركته إلى الحرف الصحيح الساكن قبله ، أو بإسكانه ، وقد يكون التغيير بحذفه وإسقاطه بالكامل من بنية الكلمة .

• أنواع الإعلال :

إعلال بالقلب ، وإعلال بالنقل أو التسكين ، وإعلال بالحذف .

1- الإعلال بالقلب :

الإعلال بالقلب « التغيير في أصوات العلة الثلاثة ، الواو والياء والألف - وتلحق بها الهمزة »¹ ، والمقصود به قلب أحد أحرف العلة والهمزة معها بعضها مكان بعض ، حيث يسقط الحرف الأول ويأتي مكانه حرف آخر .

ومن أمثله في المنصف :

- قلب الواو والياء والألف همزة :

أورد ابن جني قولاً للمازني يشير فيه « أن الياء والواو إذا وقعت قبلهما ألف زائدة ثلاثة فصاعداً وكانتا حرفي الإعراب أبدلتا همزة ، وجرى على الهمزة الإعراب ، كما جرى على سائر الحروف وذلك نحو كِساءٍ ، وعِطاءٍ ، وسِقاءٍ ، وغِزَاءٍ ، وعِدَاءٍ لأنهما ينقلبان ألفاً إذا كانت قبلهما الفتحة »² .

ثم يشرح ابن جني مبيناً أصل هذه الكلمات يقول : « فأما " كِساءٌ و رِداءٌ " ، فأصلهما " كِساؤٌ و رِدايٌ " ، لأن كِساءً " من كسوت " و " رِداءً من الرِّدْيَةُ " و " ترديت " فعل قد جاوز الثلاثة ، وإذا جاوز الفعل الثلاثة كان بالياء وإن كان أصله من الواو »³ ، فكان الإعلال الإعلال في هذه الأمثلة كالتالي :

كساو < قلب الواو ألفا < كسا < قلب الألف الثانية همزة < كساء .

رداي < قلب الباء ألفا < رداا < قلب الألف الثانية همزة < رداء .

1 - عبد المقصود محمد عبد المقصود - دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية - ص 223 .

2 - ابن جني - المنصف - 137/2 .

3 - المصدر نفسه - 137/2 .

عندما قلب الصائتان (الواو والياء) ألفين التقيا مع الألفين الزائدتين في البنية ، وكلاهما ساكن ، ثم حركت الألف الثانية في البنيتين فقلبت همزة في الحالتين . ففي هذه الحالة حدث إعلان ، الأول قلب الواو والياء " ألفا " ، والثاني في قلب "الألف" همزة .

أما التفسير الصوتي لهذه الحالة هو « حذف الضمة المولدة للواو بازواجها مع الفتحة الطويلة ، وإقفال المقطع بصوت صامت هو الهمزة ، التي استعملت كقفل مقطعي ، وذلك تجنباً للوقف على مقطع مفتوح »¹ ، أي أن الواو وقعت بعد فتحة طويلة زائدة ، فتشكلت سلسلة من المصوتات التي تعيق المقطع الصوتي من خلال تتابع الحركة الطويلة ثم الواو الانزلاقية ، لذلك حولت الواو إلى همزة لتصحيح المقطع .

يقول ابن جني في همزة التانيث « ينبغي أن يعلم أن هذه الهمزة إنما هي منقلبة عن ألف التانيث التي في نحو "حُبلى ، وبُسْرَى" ، ولكنها لما وقعت بعد ألف قبلها زائدة وجب تحريكها لئلا يلتقي ساكنان فقلبت همزة »² ، أبدلت الألف الثانية هنا همزة ، ولم تحذف الألفان الملتقيتان ، لأنه لو حذفت « الأولى لذهب المد وقد بنيت الكلمة ممدودة ، وأما الثانية فلو حذفت لزال علم التانيث وهو أفحش من الأول »³ ، فكان تحولها كالاتي صحراً ← صحراء ، وما حدث هنا صوتياً أيضاً هو حذف الألف الثانية لالتقائها مع الفتحة الطويلة ثم أقفل المقطع بهمزة تجنباً للوقف على مقطع مفتوح أي تجنب سلسلة المصوتات .

- عرض ابن جني قولاً للمازني يقول فيه « أما فاعل من " قام ، وباع" فإنه يعتل ويهمز موضع العين منه ، فنقول " بائع ، وقائم " وجميع ما أعل فعله ففاعل منه معتل »⁴ ، ثم يشرح هذا القول مبيناً سبب همز عين اسم الفاعل في "قائم و بائع" يقول : « لأن العين كانت قد اعتلت فانقلبت في " قام و باع " ألفاً ، فلما جنبت إلى اسم الفاعل ، وهو على "فاعل" ، صارت قبل عينه ألف فاعل ، والعين قد

1 - عبد الصبور شاهين - المنهج الصوتي للبنية العربية - ص177 (بتصرف) .

2 - ابن جني - المنصف - 155/1 .

3 - ابن يعيش - شرح المفصل - 91/5 (بتصرف) .

4 - ابن جني - المنصف - 280/1 .

كانت انقلبت ألفا في الماضي ، فالتقت في اسم الفاعل ألفان ، وهذه صورتها
" ق ا م " فلم يجر حذف إحداهما ، فيعود إلى لفظ "قام" فحركت الثانية التي هي
عين فانقلبت همزة ... فصارت "قائم و بائع «¹ .

فيكون الإعلال في هذه الحالة كالتالي :

قوم ← قام ← قائم ← قائم .

إن التعليل الصوتي لهذه الحالة هو الهروب من تتابع الحركات وتواليها « فالألف فتحة
طويلة والواو والياء انزلاقيتان نشأتا من الانتقال من حركة إلى أخرى ، والصوت
الانزلاقي صامت معتل ، أي ضعيف ، ولذلك فقد مالت العربية إلى الاستغناء عن هذا
الصوت الضعيف وقلبه همزة «² .

- يرى ابن جني أن « الهمز في باب "فعائل" إنما أصله لباب "رسالة وكنانة" وذلك
أنك لما جمعت "رسالة" على "فعائل" جاءت ألف الجمع ثالثة ووقعت بعدها ألف "
رسالة" فالتقت ألفان ... حركت الألف الثانية بالكسر ليكون كعين "مفاعل" ، فلما
حركت انقلبت همزة فصارت "رسائل و كنائن«³ : ومثلها عجائز ، وصحائف ،
وقلائد .

وهذه الحالة تفسر صوتيا كما حدث مع اسم الفاعل من الأجوف أي حذف المصوت
لالتقائه فتحة طويلة ثم إقفال المقطع بهمزة ، وقد اختيرت الهمزة في كل الحالات
السابقة لتقوية النبر في الكلمات .

ومنه نستنتج أن الهمزة « وسيلة لتجنب تتابع الحركات الطويلة
فالقصيرة أو العكس ، وبالتالي فهي وسيلة لتنظيم المقاطع «⁴ .

1 - المصدر السابق - 280/1 .

2 - عبد المقصود محمد عبد المقصود - دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية - ص 288 .

3 - ابن جني - المنصف - 326/1 .

4 - عبد المقصود محمد عبد المقصود - دراسة في البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية - ص 288

القلب المكاني :

القلب المكاني عند ابن جني نوع من الإعلال يقول : « إن القلب ضربٌ من الإعلال، و الإعلال إلى المعتل أسبق منه إلى الصحيح »¹ .

والقلب المكاني هو « عبارة عن تقديم أو تأخير أحد حروف اللفظ الواحد مع حفظ معناه أو تغييره تغيرا طفيفا »² ، « لصعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللغوي ، هو ظاهرة يمكن تعليلها بنظرية السهولة والتيسير »³ .

وينشأ القلب المكاني في الغالب من الخطأ في النطق بالكلمة أو سوء سمعها . ومن أمثلة القلب المكاني التي أوردها ابن جني في المنصف :

- قسيّ و قووس :

أورد ابن جني قولاً لأبي علي الفارسي يقول فيه « جمع "قوس : قسيّ " وأصله " قووس" ثم تقدم السين ، وتؤخر الواو ، فكان يجب أن تصحح ، لأنها عين الفعل ، فقال " قسو" ولكنهم لما أخرجوا العين إلى موضع اللام أعلنت كما تعل اللام »⁴ ، ثم يشرح ابن جني ويؤكد قول أبي علي الفارسي ، ويبين « أن أصل "قسيّ" هي " قسو " بتقديم السين وتأخير الواو وتصحيحها ، وقلب الواو التي هي في الأصل عين الاسم ياء »⁵ . وهو بهذا يوافق سيبويه الذي يرى أن « المقلوب قسيّ وإنما أصلها قووس ، فكرهوا الواوين والضميتين »⁶ . إذن فالأصل في جمع "قوس" "قووس" على وزن "فعل" ، فكره اجتماع الواوين ، فقدمت السين فصارت "قسوو" ، ثم قلبت الواو الثانية ياء ، لكره اجتماع واوين و ضميتين ، فصارت الكلمة " قُسُوِيّ " ، ثم قلبت الواو الأولى أيضا "ياء" ، لأنها ساكنة وبعدها "ياء" ، ثم أدغمت اليائين ، وكسرت السين لتتاسب الياء ، وكسرت "القاف" أيضا لأنه يصعب الانتقال من ضم إلى كسر ، فصارت الكلمة " قسي " وهي على وزن "قُلُوع" .

1 - ابن جني - المنصف - 57/2

2 - جرجي زيدان - الفلسفة اللغوية - ص 63 .

3 - رمضان عبد التواب - التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه - ص 89.

4 - ابن جني - المنصف - 56/2 .

5 - المصدر نفسه - 102/2 (بتصرف) .

6 - سيبويه - الكتاب - 380/4 .

- طأمن و اطمان :

يقول المازني : « ومن القلب : "طأمن و اطمان" »¹ .

أما ابن جني فيعقب على هذا القول بعرض رأيين متضاربين في أصل هذا القلب .
فيشير إلى أنّ « أبا عمر الجرمي خالف سيبويه في هذه اللفظة ، فذهب إلى أنّ
"اطمان" غير مقلوب ، وأنّ "طمان" هو المقلوب »² ، وحجته في ذلك أن الميم هي
عين الفعل أي أن الميم سابقة للهمزة . ثم يعرض ابن جني رأياً مخالفاً لسيبويه
ويؤيده ، يقول : « عند سيبويه "طأمن" هو الأصل ، و"اطمان" مقلوب منه »³ ، يقول
سيبويه " ومثل هذا في قلب طأمن و اطمان »⁴ ، ثم يعلل سبب تأييده لمذهب
سيبويه في هذه القضية ، بكون الفعل الذي « لم تكن فيه زوائد فهو أجدر أن يكون
على أصله ، وإذا دخلته الزوائد تعرض للتغيير »⁵ أي أن الفعل الأصلي هو
"طأمن" ، وأما "اطمان" فهو مقلوبه الذي قلبت فيه الحروف وقدمت فيه الميم على
الهمزة . وهو بهذا يكون موافقاً لرأي المازني الذي يقول « وأما "طأمن" فليس أحد يقول
فيه "طمان" »⁶ ، إذا تكون "طأمن" على وزن "فَعَّلَ" ، أما "طمان" فتكون بعد القلب
القلب على وزن "فَعَّلَ" ، لأن القلب هنا تم بتقديم الميم على الهمزة أي تقديم لام
الفعل على عينه .

- مهاة و ماهة:

يورد ابن جني في هذا القلب بيتاً لامرئ القيس يقول فيه :

« رَأْشَةٌ مِنْ رَيْشٍ نَاهِضَةٍ ثُمَّ أَمْهَاهُ عَلَى حَجْرِهِ⁷

فإنما هو مقلوب من "أماهه" أي كسبه ماء ، لِسَنَّهُ إِيَاهُ عَلَى الْحَجْرِ ، فقدم اللام وأخر
العين ، ومثال لفظ "أماهه" على هذا القول : "أَفْلَعَهُ" ، وقولهم "موهت عليه . أي

1 - ابن جني - المنصف - 104/2 .

2 - المصدر نفسه - 104/2 .

3 - المصدر نفسه - 104/2 .

4 - سيبويه - الكتاب - 381/4 .

5 - ابن جني - المنصف - 104/2 .

6 - المصدر نفسه - 105/2 .

7 - امرئ القيس - الديوان - ص 76 .

جعلت للحديث ماء " ونقاء " حتى قبله ، وهو فعلت من الماء « ¹ ، إذن فالكلمة الأصلية هي الفعل "مَوْه" نقول « ما هت الركية تَمَاهُ وَتَمُوهُ وَتَمِيَهُ مَوْهًا ، وَمِيَهًا ، وَمُؤَوْهًا ، وَمَاهَةً ، وَمِيَهَةً ، فَهِيَ مِيَهَةٌ ، وَمَاهَةٌ : ظهر ماؤها وكثر » ² ، فالأصل هو "أَمَاهَةٌ" على وزن أفعله ، وأما " أَمَاهَةٌ" فهو مقلوبه .
ويضيف ابن جني « قولهم للبلورة : "مَهَاهَةٌ" إنما هي مقلوبة وأصلها "مَاهَةٌ" وسميت بذلك للماء الذي عليها ، والبريق الذي فيها » ³ .

إذن القلب المكاني « أن تتبادل الأصوات المتجاورة أماكنها في السلسلة الكلامية » ⁴ .
فهو يحدث في الغالب بين صوتين متجاورين مما يؤدي إلى « تتابع صوتي أكثر اتساقا مع النماذج المسموح بها أو الشائعة في اللغة » ⁵ .
ويرى الدارسون أنه « موجود في الألسن الدارجة ، ووجوده فيها يشعروا أنها من الاختلافات الإقليمية اللغوية » ⁶ وهذا لا يلغي وجوده في اللغة العربية الفصيحة والتي يرجع وروده فيها إلى السبب نفسه ، وهو تضارب الألسن واللهجات ، إضافة إلى انتشار عيوب النطق ، وضعف السمع ، أو التيسير في النطق ، وتحقيق الانسجام الصوتي .

أما التفسير الصوتي للقلب المكاني عند المحدثين ، فيبين أنه « لا يحدث قلب كما هو المفهوم السائد بين علماء العربية ، "فناى" في التحليل الصوتي الحديث على وزن "فعا" لا "فعل" ، و"تاء" على وزن "فاع" لا "فعل" ... ويرى في تفسير ذلك أن "تأى" أصلها "تأى" na/à/ya على وزن "فعل" ، ولكن الانزلاق يسقط وهو "الياء" نظرا للصعوبة المقطعية فقدت بذلك الكلمة لامها وصارت بوزن "فعا" » ⁷ .

1 - ابن جني - المنصف - 150/2 .
2 - ابن منظور - لسان العرب - 4302/6 .
3 - ابن جني - المنصف - 150/2 .
4 - أحمد مختار عمر - دراسة الصوت اللغوي - عالم الكتب - القاهرة - مصر - 1418 هـ / 1997 م - ص 390 .
5 - المرجع نفسه - ص 390 .
6 - إبراهيم السامرائي - التطور اللغوي التاريخي - دار الأندلس - بيروت - لبنان - ط2 - 1401 هـ / 1981 م - ص 120 .
7 - عبد المقصود محمد عبد المقصود - دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية - ص 277 .

2- الإعلال بالنقل :

يعرفه عبد الصبور شاهين بأنه « الإعلال الناشئ عن نقل حركة أحد أصوات العلة (الواو أو الياء) إلى الصامت غير المتحرك قبله ، فيترتب على هذا النقل - في قواعد الصرف - أن يبقى الحرف المعتل دون حركة ، أي يصبح ساكنا ، ولذلك سمي أيضا "الإعلال بالتسكين" ¹ ، ومثال ذلك : "يَصُومُ" على وزن يَفْعُلُ في المضارع ، تنقل حركة الواو و هي الضمة إلى الصامت الذي قبلها وهو "الصاد" ، وتبقى الواو ساكنة ، فتصير "يَصُوم" ، وكذلك "يَسِيرُ" ، تنقل حركة الياء وهي "الكسرة" إلى الصامت الذي قبلها وهو "السين" ، وتبقى الياء ساكنة ، فتصير "يَسِيرُ" . هذا في حالة ما إذا كانت الحركة مجانسة لحرف العلة (ضمة واو، كسرة ياء) ، أما إذا كانت الحركة غير مجانسة لحرف العلة مثل : يَخُوفُ ، [الفتحة غير مجانسة للواو] فلا بد من قلب حرف العلة إلى جنسها ، أي قلب الواو ألفا ليناسب الفتحة ، فتتحول البنية كالاتي : يَخُوفُ ← يَخُوفُ ← يَخَافُ .

إذن فالإعلال بالنقل يشترط فيه أن يسبق حرف العلة بصامت غير متحرك ، حتى تنقل إليه حركة حرف العلة (الصائت) ومن أمثله في المنصف :

- المضارع معتل العين :

يقول ابن جني « ألا ترى أن أصل "يقول" ، ويبيع " : يَقُولُ ، وَيَبِيعُ " ، وأصل " يخاف" ويهاب " : يَخُوفُ ، وَيَهَيَّبُ " ، وأصل " يطول" : يَطُولُ وهذه من الصيغ لا توجب إعلالا ، لان الواو والياء إذا سكن ما قبلها جرتا مجرى الصحيح » ² .

فالإعلال دخل هذه الأفعال بسبب إعلال ماضيها ، « فلما جاء المضارع أعلاه اتباعا للماضي لئلا يكون أحدهما صحيحا والآخر معتلا » ³ ، فتم الإعلال في "يقول" "يقول ويبيع" بنقل الحركتين (الضمة والكسرة) من الصائتين (الواو والياء) إلى الصوت الصحيح قبلهما ، وإسكانهما .

أما في "يخافُ ، ويهابُ" اللذين أصلهما "يخُوفُ ، ويهَيَّبُ" فتم الإعلال بنقل فتحة الصائتين (الواو والياء) إلى الصامت الذي قبلهما ثم قلبهما إلى ألفين .

1 - عبد الصبور شاهين - المنهج الصوتي للبنية العربية - ص196 .

2 - ابن جني - المنصف - 247/1 .

3 - المصدر نفسه - 247/1 .

والإعلال السابق نفسه حدث مع اسم الفاعل ، واسم المفعول ، واسم المكان من الفعل الرباعي الأجوف .

يقول ابن جني « اعلم أن جميع الأسماء الجارية على الأفعال المعتلة العينات يجب إعلالها ، تسكين الواو والياء منها ، ونقل حركتها إلى ما قبلها ، لا فصل بين الأسماء في هذا والأفعال»¹ ، ومثال ذلك : الفعل "أقام" .

- اسم الفاعل منه : "مُقَوِّمٌ" ، تنتقل كسرة الواو إلى القاف قبلها وتقلب الواو ياء ساكنة فيصير "مُقِيمٌ"

- اسم المفعول منه : "مُقَوِّمٌ" ، تنتقل فتحة الواو إلى القاف قبلها ، وتقلب الواو ألفا فيصير "مُقَامٌ" .

- المصدر منه "إقوام" من "أقام" ، واستقوام" من "استقام" ، نقلت فتحة الواو إلى القاف قبلها ثم قلبت الواو ألفا لتصير "إِقَامٌ" و "استقَامٌ" ، ثم حذفت الألف الثانية .
أما صوتيا فقد تم في كل الحالات السابقة إسقاط الصائتين من (الواو أو الياء) وإبدالهما بحركتهما المناسبة (الضمة والكسرة) ثم توحيد الحركتين المتماثلتين وتحويلهما إلى حركة طويلة "صائت" ، وكذلك مقطوعيا تم إلغاء حالة الحركة الثنائية في المقطع الواحد.

3- الإعلال بالحذف:

يرى ابن جني أن الإعلال بالحذف نوعان :

- مقيس: وهو الحذف عن علة ، ما وجدت فيه العلة .

- غير مقيس: يكون عن استخفاف ، أي طلبا للخفة² .

* الحذف المقيس:

- حذف أحد المثليين :

أورد ابن جني عن المازني حذف الياء من "استحييت" ، يقول : « "استَحَيْتُ" حذفوا الياء التي هي عين الفعل وألقوا حركتها على الحاء ، ولم تحذف لالتقاء الساكنين ... ولكن هذا حذف لكثرة الاستعمال كما قالوا في أشياء كثيرة بالحذف مثل : "أَحَسْتُ" ، وَظَلْتُ ،

¹ - ابن جني - المنصف - 270/1 .

² - ابن جني - التصريف الملوكي - ص 175 .

وَمِسْتُ " ¹ ، وأصلها : "أَحَسْتُ ، وظَلَلْتُ ، وَمَسَيْتُ" ، حذفت السين الأولى من أَحَسْتُ ، ونقلت حركتها "الفتحة" إلى الحاء قبلها ، وكذلك في ظَلَلْتُ ، حذفت اللام الأولى منها ونقلت حركتها "الكسرة" إلى الظاء قبلها ، والشيء نفسه حدث مع مسست ، فيجوز الحذف في هذه الحالة إذا اتصل الفعل بالضمير المتحرك كالتاء مثلا . ويرجع سبب الحذف هنا إلى تحقيق الخفة والسهولة في النطق ، فإذا « تتابع صامتان متماثلان في حشو الكلمة ، فإن العربية قد تتخلص من أحدهما طلبا للخفة » ² .

يرى المحدثون أن المتماثلين يشكلان معا صوتا واحدا « فالصوامت تطول وتقصر كذلك والصوت المضعف ليس في الحقيقة صوتين من جنس واحد ... إنما هو في الواقع صوت واحد طويل » ³ .

كما أن العربية تكره « تتابع المتقاربات كما تكره تتابع الأمثال لأن عمل أعضاء النطق ضمن مخارج متلامسة متقاربة جدا يجهدا ويثقل عليها » ⁴ ، لذلك تسارع العربية إلى حذف أحد المتماثلين .

- حذف النون:

عرض ابن جني أمثلة كثيرة لحذف النون منها « لم يك الحق " مشبه بقولتهم "مِلْغَلَمْ ، ومِلَانٌ" يريدون " من الغلام ، ومن الآن " . قال أبو صخر :

كأنهما مِلَانٌ لم يَتَغَيَّرُوا وقد مر للدارين من بعدنا عَصْرٌ ⁵
فكما حذفت النون من هذا لالتقاء الساكنين ، كذلك حذفت من " لم يك الحق " إلا أن " مِلَانٌ " أحسن وأكثر في اللغة » ⁶ ، فهذا الحذف شائع عند العرب وكثير .

1 - ابن جني - المنصف - 204/2 .

2 - فوزي حسن الشايب - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية - ص 232 .

3 - رمضان عبد التواب - المدخل إلى علم اللغة - ص 97 .

4 - فوزي حسن الشايب - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية - ص 253 .

5 - البيت لأبي صخر الهذلي من قصيدة أورد بعضها أبو تمام في باب النسيب من الحماسة ، و أوردتها كاملة أبو علي القالي في أماليه .

6 - ابن جني - المنصف - 229/2 .

أما المحدثون فيرون أن التغير الحادث في هذه البنية هو صوتي بحت لا علاقة له لا بالحذف ولا بالتقاء الساكنين ، وإنما الحاصل في عبارة " مِنْ الْعَلَامِ " « هو نشوء مقطع مديد مقفل (ص ح ص) في " من ال " ، وهو مقطع مرفوض في اللغة العربية في حالة الوصل "فالذي حصل أنه قصرت الحركة الطويلة من هذا المقطع فتحول من مديد إلى طويل (ص ح ص) «¹ .

- حذف فاء الفعل التي هي واو في المضارع و الأمر والمصدر:

ذكر ابن جني في مواضع كثيرة من مؤلفه ضرورة حذف فاء الفعل إذا كانت واوا في حالة المضارع « اعلم أن كل ما كان موضع الفاء منه واوا ، وكان فعلا ، وكان على فعل ، فإنه يلزم "يَفْعَلُ" ، ويحذف في الأفعال المضارعة منه "الواو" التي هي فاء ، ويكون المصدر على فِعْلَةٍ محذوف الفاء ، وتُلْقَى حركة الفاء على العين ، فتصير العين مكسورة «² .

« إن الفاء في "وعد" تحذف في المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة ، كانت في التقدير "يُوعِدُ، وَيُوزِنُ" وفي حذفها هروب من استئصال نطق الواو بين ياء وكسرة وكذلك تحذف في الأمر "عِدْ"، وفي المصدر "عدة" و يرجع هذا الحذف إلى "التخفيف والتصحيح المقطعي ، فمن الناحية الصوتية تخلصنا حذف الواو من ثنائية الحركة - الفتحة والحركة الانزلاقية :

Yawzinu → yazinu (aw → a)

كما يجعل المقطع الأول المقفل مقطعا مفتوحا «³ ، أي تحول المقطع ص ح ص إلى ص ح .

- حذف عين الفعل التي هي واو أو ياء في الأمر :

ويرجع هذا الحذف إلى التقاء الساكنين ، سكون حرف العلة وسكون الأمر يقول ابن جني « إنهما إذا التقيا في كلمة واحدة (الساكنان) حذف الأول نحو "خَفْ ، و قُلْ و بَعْ " لا سيما إذا كان الثاني منهما جاء لمعنى «⁴ إذ الأصل هو : خُوفٌ ، و قَوْلٌ ، و بَيْعٌ ،

1 - فوزي حسن الشايب - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية- ص 254 .

2 - ابن جني - المنصف - 184/1 .

3 - عبد المقصود محمد عبد المقصود - دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية - ص 276 .

4 - ابن جني - المنصف - 290/1 (بتصرف) .

وبين، وبما أن لام هذه الأفعال تلعب دورا كبيرا في منحها دلالة معينة ، فقد تم الاستغناء عن عينها التي هي عبارة عن حرف علة ، ولا يلعب دورا فعالا في دلالة هذه الافعال كما تحذف الواو والياء أيضا في حالة المضارع المجزوم ، يقول ابن جني « حذفوا الواو للجزم في " لم يكن " ¹ ، التي من المفروض أن تكون على الشكل : "لم يكوُن " ، و لالتقاء الساكنين وجب حذف الحرف الذي يؤثر في دلالة الفعل وهو "الواو" في هذه الحالة ، ولكن الحقيقة الصوتية تدل على أن هناك ظهور لمقطع مرفوض في العربية هو " ص ح ح ص " ، الذي لا يجوز إلا في حالة الوقف ، أما هذه الحالة فهي غير مقبولة لذلك تم « تقصير المصوت الطويل " ح ح " إلى مصوت قصير " ح " ، فيصير المقطع طويلا فقط بعد ما كان مغرقا في الطول ² ، أي مديدا فتحول :

قُولُ : ص ح ح ص إلى قُلُ : ص ح ص .

* الحذف غير المقيس :

من أمثلة ابن جني في الحذف غير المقيس :

- حذف النون :

من الكلمات التي حذفت منها النون لغرض الخفة في الكلام "منذ" يقول ابن جني : « وقولهم "مُدُّ" لأنها محذوفة من مُنْدُ ³ ، « تقول في تحقير اسم رجل يسمى بمذ : مُنِيْدُ ⁴ .

ويذهب الفراء إلى أن « مذ ومنذ مركبتان من "من" و"نو" التي بمعنى "الذي" ⁵ ، أي أنها مركبة من حرف الجر "من" والاسم الموصول "نو" ، ثم اسقطت الحركة الطويلة من آخر الصيغة ، لجعل النبر في آخر المقطع .

1 - المصدر السابق -228/2 .
2 - عبد المقصود محمد عبد المقصود - دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية - ص244 .
3 - ابن جني - المنصف -62/1 .
4 - أبو علي الفارسي - التكملة - ص 199 .
5 - عبد الرحمن الأنباري - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين - 383/1 .

- حذف اللام و هي الهاء :

يقول ابن جنى : « أما استُّ ، فمحذوفة اللام وهي هاء ، ومما يدل على ذلك قولهم في تحقيرها " ستيهة " وفي جمعها " أستاه " ، وقالوا رجل أسته وسُتُهُمْ »¹ ، وفي الكلمة نفسها قد تحذف العين شذوذاً يقول ابن جنى : « وقد قالوا "سه" في معناها فحذفوا العين ، وهذا من الشاذ ، ولم يأت من الأسماء ما حذفت عينه إلا هذا الحرف »² .
إذن ففي هذه الكلمة "سته" يجوز حذف التاء أو الهاء .

¹ - ابن جنى - المنصف - 61/1 .
² - المصدر نفسه - 61/1 .

الختامة

- بعد هذا السعي الحثيث في رحاب المنصف و علم الصرف ، توصلت إلى جملة من النتائج ، أهمها :
- لم يجعل ابن جني مباحث علم الصرف في " المنصف " مبوبة ، بل كانت متفرقة بين طيات كتابه .
 - يرى ابن جني وجوب تأخير الصرف عن النحو لصعوبته ، على الرغم من ضرورة الإلمام بالصرف لمعرفة النحو.
 - التزم ابن جني بما ورد في " التصريف " فلم يتطرق لبعض المباحث الصرفية كالأسماء المزيدة و الإدغام ، و ذلك لعدم تطرق المازني لها.
 - التصريف أبلغ في معنى التغيير من الصّرف والعكس في معنى التحويل والنقل .
 - يرى المحدثون من علماء العربية أن الصرف يعتمد اعتمادا كلياً على علم الأصوات.
 - الأسماء مقدمة على الأفعال لأنّ الأسماء أقوى و مستغنية عن الأفعال.
 - في أبنية الأسماء الثلاثية المجردة أشار ابن جني إلى بناءين غير مستخدمين هما : وزن "فَعْلٌ" ، و علل إهماله بكرهية الخروج من الكسر

إلى الضم ، و وزن " فُعِلُّ " ، وعلل عدم استخدامه لاختصاصه بالفعل
المبني للمفعول.

- تكرر المقطعان القصير و الطويل المقفل في كل الأبنية المجردة الثلاثية
و الرباعية و الخماسية.

- غياب المقطع الطويل المفتوح في كل الأبنية المجردة و حضوره في الأبنية
المزيدة.

- أصل الاشتقاق عند ابن جني هو المصدر.

- أبنية مصادر الأفعال الثلاثية المجردة حافظت على الأحرف الأصلية
لأفعالها، وما تغير فيها إلا حركتها القصيرة أو الطويلة أو زيادة تاء في
آخرها أو نون في " فَعَلَّان " .

- تميزت أبنية مصادر الأفعال الثلاثية المجردة بأنها لا تبدأ بمقطع طويل
مفتوح ، و أن بعضها إذا سقطت تاؤها تحولت إلى بنية أخرى.

- أبنية مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة تحافظ على كل تغير يحدث في
أفعالها، و تكون الزيادة في الأفعال و مصادرها هي ذاتها، كما أنه هناك
تشابه كبير بين هذه الأبنية.

- أطلق ابن جنى مصطلح " المصدر " على المصدر الميمي و كذا على مصدر المرّة و مصدر الهيئة ، لأن هذه الأخيرة من المصطلحات المتأخرة .
- بُنى المصدر الميمي و مصدر المرّة و مصدر الهيئة ، تشترك في شكل و نوع و عدد المقاطع ، فكلها تتشكل من ثلاثة مقاطع (مقطعين طويلين مقفلين يتوسطهما مقطع قصير) ، إلا أن الفرق بينهما هو نوع الحركات وزيادة الميم في أبنية المصدر الميمي .
- التغيرات الصوتية التي طرأت على بُنى المبالغة عند تحولها عن اسم الفاعل حدثت في المقطع الثاني.
- يرى القدامى أن اسم الفاعل متعلق بالفعل المضارع، فكلاهما يدل على الاستمرار.
- أكثر أبنية جموع القلة استخداما هي : " أَفْعَلَةٌ - أَفْعُلٌ - أَفْعَالٌ ، و كلها تبدأ بهمزة زائدة تدل على القلة ، أما البنية : " فِعْلَةٌ " فهي نادرة الاستخدام.
- تُعَلُّ كَثْرَةٌ بُنَى جُمُوعِ الْكَثْرَةِ بِتَوَالِدِهَا عَنْ بَعْضِهَا الْبَعْضُ ، بِالْإِطَالَةِ فِي الْحَرَكَاتِ الَّتِي تَعْطِي الْبِنِيَّةَ دَلَالَةَ الْمَبَالِغَةِ فِي الْكَثْرَةِ.

- جموع التكسير بنوعها يطرد فيها المقطع الطويل المفتوح ، الذي ينشأ بسبب زيادة الحركات الطويلة في البنى التي تضي عليها معاني الكثرة والمبالغة فيها.
- بُنى التصغير الثلاث تتشابه في صدرها من حيث المقطع (مقطع قصير و مقطع طويل) ، أما الاختلاف فهو في عجز هذه البنى من حيث طول المقطع .
- يقَرّ ابن جنى بأن جميع الأفعال الثلاثية الماضية لا تكون عين الفعل منها إلا متحركة، وإن سَكَّنت فلعله دخلتها وأصلها الحركة .
- يرى القدامى أن أصل عين الفعل الثلاثي الحركة ، في حين أن بعض المحدثين يرون بأنه أصل مزعوم لا أساس له من الصحة .
- عالج المحدثون قضية الأفعال الجوفاء بطريقة صوتية ، و وجدوا أنها تتشكل من مقطعين فقط (مقطع طويل مفتوح و مقطع قصير) .
- يرى القدامى أنه لا يجوز البدء بساكن ، لذلك وجب زيادة ألف الوصل قبله ، ثم تحريكها بكسر للهروب من التقاء الساكنين ، أما المحدثون فيفسرون هذه الظاهرة بطريقة صوتية ، و التي توجب ابتداء المقطع بصامت ، كما ترفض اتصال صامتين في مقطع و احد في بداية الكلمة ،

و لذلك تعمد إلى فصل الصامتين بحركة إضافية مساعدة لنتج مقطعا جديدا .

- يرى ابن جني أن التاء زيدت ثانية في البنية " افتعل " دون غيرها ، أما المحدثون فيرون أن هنالك قلب في هذه البنية بين التاء الانفجارية و الفاء الشفوية و أن الأصل في هذه البنية " اتفعل " .

- يرى المحدثون أن البنيتين : " افْعَوَلَ " و " افْعَوَّلَ " متطورة إحداهما عن الأخرى ، ف " افعوعل " نشأت عن " افعّول " بالمخالفة الصوتية ، و ذلك بسقوط الواو الثانية و التعويض عنها بتكرار عين الفعل، أما " افعّول " فنشأت عن " افعوعل " بدوبان العين الثانية في الواو .

- يرى المحدثون أن الزوائد عموما كانت في الأصل كلمات ذات دلالات خاصة ، ثم تحولت إلى حروف ، لكنها بقيت محافظة على تلك الدلالات.

- يرى ابن جني أن أصح طريقة في الكشف عن الحروف الزائدة هي الاشتقاق.

- الألف لا تكون أصلا في الأفعال و لا في الأسماء العربية المتصرفة.

- الياء إذا كانت ثانية أو ثالثة أو رابعة أو خامسة أو سادسة في كلمة استوفت حروفها الأصلية فهي زائدة .

- مواضع زيادة الواو هي مواضع زيادة الياء نفسها، باستثناء زيادتها أولاً ،
أي أن الواو تزداد ثانية و ثالثة و رابعة ، و لا تزداد أولاً أبدا .
- الإبدال و الإعلال سنة من سنن العرب في كلامهم ، تهدف إلى التخلص
من الثقل و التنافر بين الحروف .
- يتم التغيير الصوتي في البنية العربية بالإبدال أو بالإعلال عن طريق
القلب أو النقل أو الحذف .
- يشترط في الإبدال اتحاد المخرج الصوتي أو التقارب بين الحرفين
المتبادلين .
- يعتمد المحدثون في تحليل التغيرات الصرفية على القوانين المقطعية
والكتابة الصوتية للبنى العربية .
- الإبدال أعم من الإعلال لأنه يكون في الأصوات الصحيحة و في أصوات
العلّة ، في حين أن الإعلال يكون في أصوات العلة فقط .
- تتمثل التحولات الصرفية في :
 - تأثير الحرف الأول في الثاني و تحويله إلى حرف من جنسه، تحقيقا
للانسجام الصوتي ، و هو ما يطلق عليه مماثلة تقدمية.
 - تأثير الحرف الثاني في الأول بسبب قوته ، و الذي يطلق عليه
المحدثون مماثلة رجعية.

- يرى المحدثون أنه لا يوجد إبدال بين فاء الافتعال من المثال الواوي أو اليائي و تاء الافتعال ، إذ لا توجد علاقة صوتية فيها بين التاء و هو حرف صحيح و الواو و الياء اللتين هما حركات طويلة (ففي الفعل "اتصل " مثلا تم إسقاط الواو التي يتنافر نطقها و كسرة الهمزة التي قبلها، و ضعفت التاء المزيدة في الفعل حفاظا على إيقاع البنية.
- يرى المحدثون أن الهمزة صوت صامت ، و أحرف المد حركات طويلة ، و لا توجد علاقة صوتية بينهما ، و بالتالي لا يوجد إبدال بينهما .
و يفسر المحدثون هذه الحالة بكون الهمزة وسيلة لتجنب تتابع الحركات الطويلة فالقصيرة أو العكس ، فدورها إذن هو تنظيم المقاطع و حسب.
- يرى المحدثون أنه لا يوجد إعلال بالنقل ، إنما هو إسقاط لصوائت وتلاحم لحركات (سقوط الصائتين : و ، ي) ، و تعويضها بطول الحركة القصيرة.
- يرى المحدثون ضرورة التخلي عن الوزن الصرفي ، و الاعتماد على البنية المقطعية ، و لكن هذا مردود لأن للعربية أوزان ثابتة تغنيها عن البنية المقطعية .

- دعا المحدثون إلى تطبيق المورفيم على اللغة العربية ، و هذا لا يستقيم لأنها لغة اشتقاقية إصاقية ، في حين أن المورفيم لا يصلح إلا للغات الإصاقية فقط.

هذه أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث المتواضع ، راجية أن لا أكون قد جانبت كل الصواب ، و الله المستعان .
و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المصادر و المراجع

المصادر و المراجع

• القرآن الكريم - رواية حفص عن قراءة عاصم.

قائمة المصادر والمراجع :

أ- المصادر:

1- ابن جني - المنصف - تحقيق : إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين - وزارة المعارف العمومية - إدارة إحياء التراث القديم - القاهرة - مصر - ط1 - 1373هـ / 1954م .

ب- المراجع العربية و المترجمة:

1- إبراهيم أنيس - من أسرار اللغة - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - مصر - ط 3 - 1966 م .

2- إبراهيم بن مراد - مسائل في المعجم - دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان - ط 1 - 1997 م .

3- إبراهيم السامرائي - التطور اللغوي التاريخي - دار الأندلس - بيروت - لبنان - ط 2 - 1401 هـ / 1981 م .

4- ابن جني - التصريف الملوكي - تصحيح و فهرسة : محمد سعيد الحموي - شركة التمدن الصناعية - الغربية - مصر - ط 1 .

5- ابن جني - الخصائص - تحقيق : محمد علي النجار - المكتبة العلمية - القاهرة - مصر - 1371 هـ / 1952 م .

6- ابن جني - سر صناعة الإعراب - تحقيق : حسن هندأوي - دار القلم - دمشق - سوريا - ط 2 - 1413 هـ / 1993 م .

7- ابن جني - اللمع في العربية - تحقيق : فايز فارس - دار الكتب الثقافية - الكويت .

- 8- ابن جني - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها - تحقيق : علي النجدي ناصف و عبد الفتاح إسماعيل شلبي - دار سزكين - اسطنبول - تركيا - ط 2- 1406 هـ / 1986 م .
- 9- ابن الحاجب - الكافية في علم النحو و الشافية في علمي التصريف و الخط - تحقيق : صالح عبد العظيم الشاعر - مكتبة الآداب - القاهرة - مصر .
- 10- ابن دريد - جمهرة اللغة - دار صادر - بيروت - لبنان - ط 1 - 1435 هـ .
- 11- ابن السراج - الأصول في النحو - تحقيق : عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ط 3 - 1417 هـ / 1996 م .
- 12- ابن سيده - المخصص - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- 13- ابن عصفور الاشبيلي - المقرب - تحقيق : عبد الستار الجوري - و عبد الله الجبوري - مطبعة العاني - بغداد - العراق - ط 1 - 1392 هـ / 1972 م .
- 14- ابن عصفور الاشبيلي - الممتع في التصريف - تحقيق : فخر الدين قباوة - الدار العربية للكتاب - طرابلس - ليبيا - 1388 هـ / 1968 م .
- 15- ابن القطاع الصقلي - أبنية الأسماء و الأفعال و المصادر - تحقيق : أحمد محمد عبد الدايم - دار الكتب المصرية - القاهرة - مصر - 1999 م .
- 16- ابن مالك - متن الألفية - المكتبة الشعبية - بيروت - لبنان .
- 17- ابن منظور - لسان العرب - تحقيق : عبد الله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي - دار المعارف - القاهرة - مصر .
- 18- ابن هشام الأنصاري - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - المكتبة العصرية - صيدا - لبنان .
- 19- ابن يعيش - شرح المفصل - إدارة الطباعة المنيرية - القاهرة - مصر .

- 20- ابن يعيش - شرح الملوكي في التصريف - تحقيق : حسين عبد العزيز
المخرصاوي - دار الكتب و الوثائق القومية - القاهرة - مصر - 1438 هـ /
2017 م .
- 21- أبو البقاء الكوفي - الكليات - معجم المصطلحات و الفروق اللغوية - إعداد :
عدنان درويش و محمد المصري - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - 1419 هـ
/ 1998 م .
- 22- أبو عبد الله الخوارزمي - مفاتيح العلوم - تحقيق : إبراهيم الأبياري - دار الكتاب
العربي - بيروت - لبنان - ط 2 .
- 23- أبو علي الفارسي - التكملة - تحقيق : حسن شانلي فرهود - منشورات جامعة
الرياض - المملكة العربية السعودية - ط 1 - 1401 هـ / 1981 م .
- 24- أبو القاسم الزمخشري - المفصل في علم اللغة - تحقيق : فخر صالح قدارة -
دار عمان - عمان - الأردن - ط 1 - 1425 هـ / 2004 م .
- 25- أبو يعقوب السكاكي - مفتاح العلوم - ضبط : نعيم زرزور - دار الكتب
العلمية - بيروت - لبنان - ط 2 - 1403 هـ / 1983 م .
- 26- أحمد بن أحمد الحملوي - شذا العرف في فن الصرف - شرح و فهرسة : عبد
الحميد هنداوي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط 3 - 1426 هـ /
2005 م .
- 27- أحمد بن فارس - الصحابي في فقه اللغة العربية و مسائلها و سنن العرب في
كلامها - تحقيق : أحمد حسن بسج - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط 1
- 1418 هـ / 1997 م .
- 28- أحمد بن فارس - مقاييس اللغة - تحقيق : عبد السلام محمد هارون - دار
الفكر - القاهرة - مصر - ط 2 - 1399 هـ / 1979 م .

- 29- أحمد حساني - المكون الدلالي للفعل في اللسان العربي - ديوان المطبوعات الجامعية - بن عكنون - الجزائر - 1993 م.
- 30- أحمد كشك - من وظائف الصوت اللغوي - محاولة لفهم صرفي و نحوي و دلالي - دار غريب - القاهرة - مصر - ط 1 - 2006 م .
- 31- أحمد مختار عمر - دراسة الصوت اللغوي - عالم الكتب - القاهرة - مصر - 1418 هـ / 1997 م .
- 32- أحمد مطلوب - بحوث مصطلحية - منشورات المجمع العلمي العراقي - مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد - العراق - 1427 هـ / 2006 م .
- 33- إدريس السغروشني - مدخل للصوتة التوليدية - دار توبقال للنشر - الدار البيضاء - المغرب - ط 1 - 1987 م .
- 34- أدما طربية - معجم الجموع في اللغة العربية - مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - لبنان - ط 1 - 2003 م .
- 35- إسراء عربي - التصغير - دراسة صرفية صوتية - دار أسامة - عمان - الأردن - ط 1 - 2008 م .
- 36- أشواق محمد النجار - دلالة اللواحق التصريفية في اللغة العربية - دار دجلة - عمان - الأردن - ط 1 - 2006 م .
- 37- التفتازاني سعد الدين - شرح مختصر التصريف العزي في فن التصريف - تحقيق : عبد العال سالم مكرم - المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة - مصر - ط 8 - 1417 هـ / 1997 م .
- 38- تمام حسان - اللغة العربية معناها و مبناها - دار الثقافة - الدار البيضاء - المغرب - ط 1 - 1994 م .
- 39- تمام حسان - مناهج البحث في اللغة - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - مصر - 1990 م .

- 40- جرجي زيدان - الفلسفة اللغوية و الألفاظ العربية - دار الحداثة - بيروت -
لبنان - ط 1 - 1987 م.
- 41- جرجي شاهين عطية - سلّم اللسان في الضرب و النحو و البيان - دار ريحاني
- بيروت - لبنان - ط 4 .
- 42- جلال الدين السيوطي - المزهر في علوم اللغة و أنواعها - تحقيق : محمد جاد
المولى و آخرون - المكتبة العصرية - بيروت - لبنان - 1406 هـ / 1986 م.
- 43- جمال الدين بحرق - فتح الأقفال و حل الأشكال شرح لامية الأفعال - تحقيق
مصطفى النحاس - منشورات جامعة الكويت - 1413 هـ / 1992 م.
- 44- حسن هندراوي - مناهج الصرفيين و مذاهبهم في القرنين الثالث و الرابع من
الهجرة - دار القلم - دمشق - سوريا - ط 1 - 1409 هـ / 1989 م .
- 45- خالد الأشهب - المصطلح العربي - البنية و التمثيل - عالم الكتب الحديث -
إربد - الأردن - 2011 م .
- 46- خديجة الحديثي - أبنية الصرف في كتاب سيبويه - مكتبة النهضة - بغداد -
العراق - ط 1 - 1385 هـ / 1965 م.
- 47- خليفة الميساوي - المصطلح اللساني و تأسيس المفهوم - دار الأمان - الرباط -
المغرب - ط 1 - 1434 هـ / 2013 م .
- 48- الخليل بن أحمد الفراهيدي - العين - تحقيق : مهدي المخزومي و إبراهيم
السامرائي - دار و مكتبة الهلال - بيروت - لبنان .
- 49- الخليل بن أحمد الفراهيدي - كتاب العين مرتبا على حروف المعجم - تحقيق :
عبد الحميد هندراوي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط 1 - 1424 هـ /
2003 م.
- 50- داود عبده - دراسات في علم أصوات العربية - دار جرير - عمان - الأردن -
ط 1 - 1431 هـ / 2010 م .

- 51- دزيرة سقال - الصرف و علم الأصوات - دار الصداقة العربية - بيروت - لبنان - ط 1 - 1996 م.
- 52- رضي الدين الاسترأبادي - شرح شافية ابن الحاجب - تحقيق : محمد نور الحسن و آخرون - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - 1402 هـ / 1982 م .
- 53- رمضان عبد التواب - التطور اللغوي - مظاهره و علله و قوانينه - مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر - ط 3 - 1417 هـ / 1997 م .
- 54- رمضان عبد التواب - المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوي - مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر - ط 3 - 1417 هـ / 1997 م .
- 55- ريم فرحان المعاينة - بنى الأفعال العربية في معاجم الأفعال - دراسة صوتية صرفية - دار أزمنا - عمان - الأردن - ط 1 - 2008 م .
- 56- زهير ابن أبي سلمى - الديوان - شرح و تقديم : علي حسن فاعور - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط 1 - 1408 هـ / 1988 م .
- 57- زين كامل الخويسكي - الزوائد في الصيغ في اللغة العربية في الأفعال - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - مصر - 1985 م .
- 58- سعيد شبار - المصطلح خيار لغوي و سمة حضارية - كتاب الأمة - وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية - الدوحة - قطر - ط 1 - السنة 20 - العدد 78 - 1421 هـ / 2000 م .
- 59- سميح أبو مغلي - فصول و مقالات لغوية - دار صفاء للنشر و التوزيع - عمان - الأردن - ط 1 - 1423 هـ / 2002 م .
- 60- سيبويه - الكتاب - تحقيق : عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر - ط 3 - 1408 هـ / 1988 م .
- 61- الشاهد البوشيخي - نظرات في المصطلح و المنهج - دراسة مصطلحية - مطبعة أنفو - فاس - المغرب - ط 3 - 2004 م .

- 62- الشريف الجرجاني- التعريفات - تحقيق : إبراهيم الأبياري- دار الريان للتراث- القاهرة - مصر - 1403 هـ.
- 63- الشماخ بن ضرار الذبياني - الديوان - تحقيق : صلاح الدين الهادي - دار المعارف - القاهرة - مصر - 1388 هـ / 1968 م.
- 64- صافية زفندي - المناهج المصطلحية - مشكلاتها التطبيقية و نهج حلها - منشورات وزارة الثقافة - الهيئة العامة السورية للكتاب - دمشق - سوريا - 2010م.
- 65- صالح سليم الفاخري - تصريف الأفعال و المصادر و المشتقات - عصمى للنشر و التوزيع - مكتبة و مطبعة الإشعاع - القاهرة - مصر - 1996 م.
- 66- صالح سليم الفاخري - الدلالة الصوتية في اللغة العربية - المكتب العربي الحديث - الإسكندرية - مصر.
- 67- صبحي صالح - دراسات في فقه اللغة - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - ط 3 - 2009 م.
- 68- صلاح الدين حسنين - المدخل في علم الأصوات المقارن - القاهرة - مصر - ط 2 - 2005 م.
- 69- الطيب البكوش - التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث - المطبعة العربية - تونس - ط 3 - 1992 م.
- 70- عاطف فضل محمد - الأصوات اللغوية - دار المسيرة - عمان - الأردن - ط 1 - 1434 هـ / 2013 م.
- 71- عبد الحميد عبد الواحد - مقاربات لسانية في مسائل من التصريف - عالم الكتب الحديث - إربد - الأردن - ط 1 - 2019 م.
- 72- عبد الرحمن الأنباري - أسرار العربية - تحقيق : محمد حسين شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط 1 - 1418 هـ / 1997 م.

- 73- عبد الرحمن الأنباري - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين
و الكوفيين - تحقيق و تعليق : محمد محي الدين عبد الحميد - دار الفكر -
دمشق - سوريا .
- 74- عبد السلام المسدي - قاموس اللسانيات عربي - فرنسي / فرنسي - عربي - مع
مقدمة في علم المصطلح - الدار العربية للكتاب - تونس - 1984 م .
- 75- عبد الصبور شاهين - المنهج الصوتي للبنية العربية - رؤية جديدة في الصرف
العربي - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - 1400 هـ / 1980 م .
- 76- عبد العزيز عتيق - المدخل إلى علم النحو و الصرف - دار النهضة العربية -
بيروت - لبنان .
- 77- عبد القادر عبد الجليل - علم الصرف الصوتي - دار أزمنا - عمان - الأردن
- 1998 م .
- 78- عبد القاهر الجرجاني - أسرار البلاغة - تعليق : محمود شاكر - دار المدني -
جدة - المملكة العربية السعودية - 1412 هـ / 1991 م .
- 79- عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز - تعليق : محمود شاكر - مكتبة
الخانجي - القاهرة - مصر - 1404 هـ / 1984 م .
- 80- عبد الله أمين - الاشتقاق - مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر - القاهرة
- مصر - ط 1 - 1376 هـ / 1956 م .
- 81- عبد الله درويش - دراسات في علم الصرف - مكتبة الطالب الجامعي - مكة
المكرمة - المملكة العربية السعودية - ط 3 - 1408 هـ / 1987 م .
- 82- عبد المقصود محمد عبد المقصود - دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات
الوصفية - الدار العربية للموسوعات - بيروت - لبنان - ط 1 - 1427 هـ /
2006 م .

- 83- عبد المنعم سيد عبد العال - الشامل لجموع التصحيح و التفسير في اللغة العربية - مكتبة غريب - القاهرة - مصر - 1981 م.
- 84- عبد الهادي الفضلي - مختصر الصرف - دار الشروق - جدة - المملكة العربية السعودية - ط 3 - 1408 هـ / 1988 م.
- 85- عبده الراجحي - التطبيق الصرفي - دار المسيرة - عمان - الأردن - ط 3 - 1431 هـ / 2010 م .
- 86- علي أبو المكارم - التعريف بالتصريف - مؤسسة المختار - القاهرة - مصر - ط 1 - 1428 هـ / 2007 م.
- 87- علي جابر المنصور و علاء هاشم الخفاجي - التطبيق الصرفي (تعريف الأفعال - تعريف الأسماء) - الدار العلمية الدولية و دار الثقافة - عمان - الأردن - ط 1 - 2002 م.
- 88- علي جميل السامرائي - معجم المصطلحات الصرفية - دار أسامة - عمان - الأردن - ط 1 - 2010 م .
- 89- علي رضا - المرجع في اللغة العربية نحوها و صرفها - دار الفكر - بيروت - لبنان - 1437 هـ .
- 90- علي القاسمي - علم المصطلح - أسسه النظرية و تطبيقاته العلمية - مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - لبنان - ط 1 - 2008 م.
- 91- عماد الدين الأيوبي - كتاب الكناش في النحو و الصرف - تحقيق : رياض الخوام - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - لبنان - 1425 هـ / 2004 م.
- 92- عمار ساسي - صناعة المصطلح في اللسان العربي - نحو مشروع تعريب المصطلح العلمي من ترجمته إلى صناعته - عالم الكتب الحديث - إربد - الأردن - ط 1 - 2012 م .

- 93- عمار ساسي - الكلمة و المصطلح في اللسان العربي - الصناعة والترجمة - عالم الكتب - إريد - الأردن - ط 1 - 2016 م .
- 94- عمر بن ثابت الثماني - شرح التصريف - تحقيق : إبراهيم البعيمي - مكتبة الرشد - الرياض - المملكة العربية السعودية - ط 1 - 1419 هـ / 1999 م .
- 95- عمرو بن كلثوم التغلبي - الديوان - جمع و تحقيق و شرح : إميل بديع يعقوب - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - ط 1 - 1411 هـ / 1991 م .
- 96- فخر الدين قباوة - تصريف الأسماء و الأفعال - مطبعة جامعة حلب - سوريا - 1398 هـ / 1978 م .
- 97- فخر الدين قباوة - علم الصرف - التصريف المشترك - تصريف الأسماء و الأفعال - مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - لبنان - ط 1 - 2012 م .
- 98- فندريس، جوزيف - اللغة - ترجمة : عبد الحميد الدواخلي و محمد القصاص - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة - مصر - 2014 م .
- 99- فوزي حسن الشايب - أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية - علم الكتب الحديث - إريد - الأردن - ط 1 - 2016 م .
- 100- الفيروز أبادي - القاموس المحيط - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - مصر .
- 101- كمال أحمد غنيم - آليات التعريب و صناعة المصطلحات الجديدة - إصدارات مجمع اللغة العربية الفلسطيني المدرسي - غزة - فلسطين - 1435 هـ / 2014 م .
- 102- كمال بشر - دراسات في علم اللغة - دار المعارف - القاهرة - مصر - ط 2 - 1986 م .
- 103- كمال ربحي - الإبدال في ضوء اللغات السامية - منشورات جامعة بيروت - لبنان - 1980 م .

- 104- لعبيدي بوعبد الله - مدخل إلى علم المصطلح و المصطلحية - دار الأمل - تيزي وزو - الجزائر - 2012م .
- 105- ماري كلود لوم - علم المصطلح مبادئ و تقنيات - ترجمة : ربما بركة - مراجعة : بسام بركة - المنظمة العربية للترجمة - بيروت - لبنان - ط 1 - 2012م .
- 106- ماريو باي - أسس علم اللغة - ترجمة : أحمد مختار عمر - عالم الكتب - القاهرة - مصر - ط 8 - 1419 هـ / 1998 م .
- 107- المبرد - المقتضب - تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة - مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر - ط 3 - 1415 هـ / 1994 م .
- 108- مجدي وهبة و كامل المهندس - معجم المصطلحات العربية في اللغة و الأدب - مكتبة لبنان - بيروت - لبنان - ط 2 - 1984 م .
- 109- مجمع اللغة العربية - المعجم الوجيز - مطابع شركة الإعلانات الشرقية - دار التحرير - القاهرة - مصر - 1989م .
- 110- مجمع اللغة العربية - المعجم الوسيط - المكتبة الإسلامية - اسطنبول - تركيا .
- 111- مجمع اللغة العربية - المعجم الوسيط - مكتبة الشروق الدولية - القاهرة - مصر - ط 1 - 1425 هـ / 2004 م .
- 112- محمد بن سعد بن منيع الزهري - كتاب الطبقات الكبير - تحقيق : علي محمد عمر - مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر - ط 1 - 1421 هـ / 2001 م .
- 113- محمد بن صالح العثيمين - شرح الأجرومية - مكتبة الرشد - الرياض - المملكة العربية السعودية - ط 1 - 1426 هـ / 2005 م .
- 114- محمد جواد النوري - دراسات صوتية و صوتية صرفية في اللغة العربية - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط 1 - 2018 م .

- 115- محمد طبي - وضع المصطلحات - المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية - الرغبة
- الجزائر - 1992م .
- 116- محمد عبد الوهاب شحاتة - أنواع المورفيم في اللغة - علوم اللغة - كتاب دوري
(كل ثلاثة أشهر) - دار غريب - القاهرة - مصر - المجلد 1 - العدد 2 -
1998م .
- 117- محمد علي التهانوي - كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم - تحقيق : رفيق
العجم و علي دحروج - مكتبة لبنان - بيروت - لبنان - ط1 - 1996م .
- 118- محمد علي الزركان - الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث - منشورات
اتحاد الكتاب العرب - دمشق - سوريا - 1998م .
- 119- محمد محمد يونس علي - المعنى و ظلال المعنى - دار المدار الإسلامي -
بيروت - لبنان - ط 2 - 2007م .
- 120- محمد مرتضى الزبيدي - تاج العروس من جواهر القاموس - تحقيق : حسين
نصار - مراجعة : جميل سعيد و عبد الستار أحمد فراج - التراث العربي - سلسلة
تصدرها وزارة الإرشاد و الأنباء - الكويت - ط 2 - 1369هـ/1969م .
- 121- محمود سليمان ياقوت - الصرف التعليمي و التطبيق في القرآن الكريم - مكتبة
المنارة الإسلامية - الكويت - ط 1 - 1420 هـ / 1999م .
- 122- محمود فهمي حجازي - الأسس اللغوية لعلم المصطلح - دار غريب - القاهرة
- مصر .
- 123- امرؤ القيس - حندج بن حجر الكندي - الديوان - ضبطه و صححه :
مصطفى عبد الشافي - تحقيق و شرح : حسن السندوبي - دار الكتب العلمية -
بيروت - لبنان - ط 5 - 1425 هـ / 2004م .
- 124- ممدوح عبد الرحمن الرمالي - تطور التأليف في الدرس الصرفي - المصطلحات
و المفاهيم و المعايير - نشر خاص بالمؤلف - القاهرة - مصر - 2004م .

- 125- ممدوح محمد خسارة - علم المصطلح و طرائق وضع المصطلحات في العربية
- دار الفكر - دمشق - سوريا - ط 2 - 1434 هـ / 2013 م .
- 126- مهدي صالح سلطان الشمري - في المصطلح و لغة العلم - منشورات كلية
الآداب - جامعة بغداد - العراق - 2012 م.
- 127- نور الدين البسكري الجزائري - الرسالة الصرفية للمكاتب العربية - دار ابن
حزم - بيروت - لبنان - ط 1 - 1431 هـ / 2010 م .
- 128- نوزاد حسن أحمد - المنهج الوصفي في كتاب سيبيويه - دار دجلة - عمان -
الأردن - ط 1 - 2007 م .
- 129- هادي نهر - الصرف الوافي - دراسات وصفية تطبيقية - عالم الكتب الحديث
- إربد - الأردن - ط 1 - 2010 م .
- 130- هاشم طه شلاش - أوزان الأفعال و معانيها - مطبعة الآداب - النجف -
العراق - 1971 م .
- 131- هشام خالدي - صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث - دار
الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط 1 - 2012 م .
- 132- هنري بيجوان و فيليب توارون - المعنى في علم المصطلحات - ترجمة : ريتا
خاطر - مراجعة : سليم نكز - المنظمة العربية للترجمة - بيروت - لبنان - ط 1
- 2009 م .
- 133- هيثم الناهي و آخرون - مشروع المصطلحات الخاصة بالمنظمة العربية للترجمة
- المنظمة العربية للترجمة - بيروت - لبنان .
- 134- يوسف العثماني - دراسات في اللغة و المصطلح - سلسلة أعمال وحدة البحث:
مجتمع المصطلحات - كلية الآداب و العلوم الإنسانية - سوسة - تونس -
2008 م .

135-يوسف مقران - المصطلح اللساني المترجم - مدخل نظري إلى المصطلحيات -
دار مؤسسة رسلان - دمشق - سوريا - 2009م.

ج- الأطروحات و الرسائل الجامعية :

- 1- عبد الله القرني - كتاب وافية في شرح الشافية - تأليف : أحمد بن محمد ابن أبي بكر
(دراسة و تحقيق) - رسالة ماجستير - إشراف : علي توفيق الحمد - كلية اللغة
العربية - جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية - 1425 هـ - 1426هـ.
- 2- محمد محمود حميد - معجمات المصطلحات اللسانية الحديثة في اللغة العربية -
دراسة منهجية موازنة - رسالة ماجستير - إشراف : مكي نومان مظلوم - كلية
التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ديالى - العراق - 1434هـ/2013م .

د- المجلات و الدوريات و الجرائد :

- 1- جريدة المحجة الالكترونية - المغرب - العدد 475 - 18 مارس 2017م.
- 2- مجلة آفاق الثقافة و التراث - مركز جمعة الماجد للثقافة و التراث - دبي - الإمارات
العربية المتحدة - السنة 23 - العدد 91 - ذو الحجة 1436هـ/ سبتمبر 2015م.
- 3- مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات و آدابها - مكة - المملكة العربية السعودية -
العدد 1 - محرم 1430هـ/ يناير 2009م.
- 4- مجلة الذاكرة - مخبر التراث اللغوي و الأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري - كلية
الآداب و اللغات - جامعة قاصدي مباح - ورقلة - الجزائر - العدد 5 -
3 نوفمبر 2015 م .
- 5-مجلة عالم الفكر - وزارة الإعلام - الكويت - العدد 3 - أكتوبر -نوفمبر -ديسمبر
1989 م.

- 6- مجلة العلوم الإنسانية جامعة منتوري - قسنطينة- الجزائر - العدد 29- جوان 2008 م .
- 7- مجلة اللسان العربي- مكتب تنسيق التعريب- المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم - جامعة الدول العربية - القاهرة - مصر - العدد 30- 1988م .
- 8- مجلة المجلة الأردنية في اللغة العربية و آدابها - جامعة مؤتة - الكرك - الأردن - المجلد 3 - العدد 1 - ذو الحجة 1427هـ/ كانون الثاني 2007م.
- 9- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني - عمان - الأردن - العدد 47 - السنة 28 - ذو القعدة 1414هـ - ربيع الآخر 1415هـ / تموز - كانون الأول 1994م.

الملاحق

ملحق 1 :التعريف بكتاب التصريف لأبي عثمان المازني

ملحق 2 : التعريف بكتاب المنصف لابن جني

ملحق 3 : صور لكتاب المنصف مخطوطا و مطبوعا

ملحق: 1

التعريف بكتاب التصريف لأبي عثمان المازني:

يعد كتاب " التصريف " لأبي عثمان المازني (ت 249هـ - 863م) أقدم كتاب مستقل بالتصريف ، إلا أنه ضاع و لم يعرف له أثر ، و لم يصل إلينا إلا بشرح ابن جني من خلال مؤلفه " المنصف " ، فقد قال عنه أنه : " أنفس كتب التصريف ، و أشدها و أرسنها ، عريقا في الإيجاز و الاختصار عاريا من الحشو و الإكثار ، متخلصا من كزازة ألفاظ المتقدمين ، مرتفعا عن تخليط كثير من المتأخرين ، قليل الألفاظ كثير المعاني".

و الملاحظ أن المازني لم يورد في كتابه بابين هما : أبنية الأسماء المزيدة و الإدغام ، كما أنه لم يبين سبب ذلك .

و قد تناول المباحث التالية :

- أبنية الأسماء المجردة و الأفعال المجردة و المزيد فيها.
- حروف الزيادة.
- الإعلال.
- الإبدال.
- القياس اللغوي.

أما أبوابه فقد جاءت كما يلي :

- 1-باب الأسماء و الأفعال : كم يكون عدد حروفه في الأصل ، و ما يزداد فيهما على الأصل؟
- 2-باب ما تجعله زائدا من حروف الزيادة.
- 3-باب ما قيس من الصحيح على ما جاء من الصحيح من كلام العرب.
- 4-باب الياء و الواو اللتين هما فاءات.
- 5-باب من مسائل الياء و الواو اللتين هما فاءات.
- 6-باب من الياء و الواو فيه ثانية ، و هما في موضع العين من الفعل.
- 7-باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة.

- 8- باب ما جاء من الأسماء ليس في أوله زيادة من الواو و الياء اللتين هما عينان له مثال في الفعل الذي ليس في أوله زيادة.
- 9- باب ما تقلب فيه الواو ياء.
- 10- باب ما يكسر عليه الواحد مما ذكرنا.
- 11- باب ما اللام منه همزة من بنات الياء و الواو اللتين هما عينان.
- 12- باب الواو و الياء اللتين هما لآمان، و ذلك نحو رميت و غزوت.
- 13- باب تقلب فيه الياء واوا ليفرق بين الاسم و الصفة.
- 14- باب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت فَعَلْتُ على أربعة أحرف فصاعداً.
- 15- باب التضعيف في بنات الياء نحو : حَيَّبْتُ و عَيَّبْتُ ، و أَحَبَّبْتُ و أَعَيَّبْتُ .
- 16- باب التضعيف في بنات الواو.
- 17- باب ما قيس من المعتل و لم يجئ مثاله إلا من الصحيح.
- 18- باب ما تقلب فيه تاء افتَعَلَ عن أصلها ، و لا يتكلم بها على الأصل البتة كما لم يتكلم بالفعل من قال و باع ، وما كان نحوهن على الأصل.

ملحق: 2

التعريف بكتاب المنصف لابن جني:

" المنصف هو الكتاب الذي خصه ابن جني (ت 392) لشرح كتاب " التصريف " للمازني ، يقول في ذلك : " هذا كتاب أشرح فيه كتاب أبي عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني رحمه الله في التصريف ، بتمكين أصوله و تهذيب فصوله، و لا أدع فيه بحول الله و قوته غامضا إلا شرحته ، و لا مشكلا إلا أوضحته، و لا كثيرا من الأشباه و النظائر إلا أوردته ، ليكون هذا الكتاب قائما بنفسه ، و متقدما في جنسه " .

و هو لم يخالفه في المنهج و سار على دربه، فعرض أبوابه و شرحها على طريقة المازني ، يقول : " و أنا أسوق هذا الكتاب شيئا فشيئا و أتبع كل فصل مما رويته و رأيت ما يكون مقنعا في معناه ، و مغنيا عما سواه " ، لذلك نجده حوى المباحث نفسها.

و قد جاءت أبواب الكتاب كما يلي :

1-باب الأسماء و الأفعال : كم يكون عدد حروفه في الأصل و ما يزداد فيهما على الأصل؟

2-باب ما تجعله زائدا من حروف الزيادة.

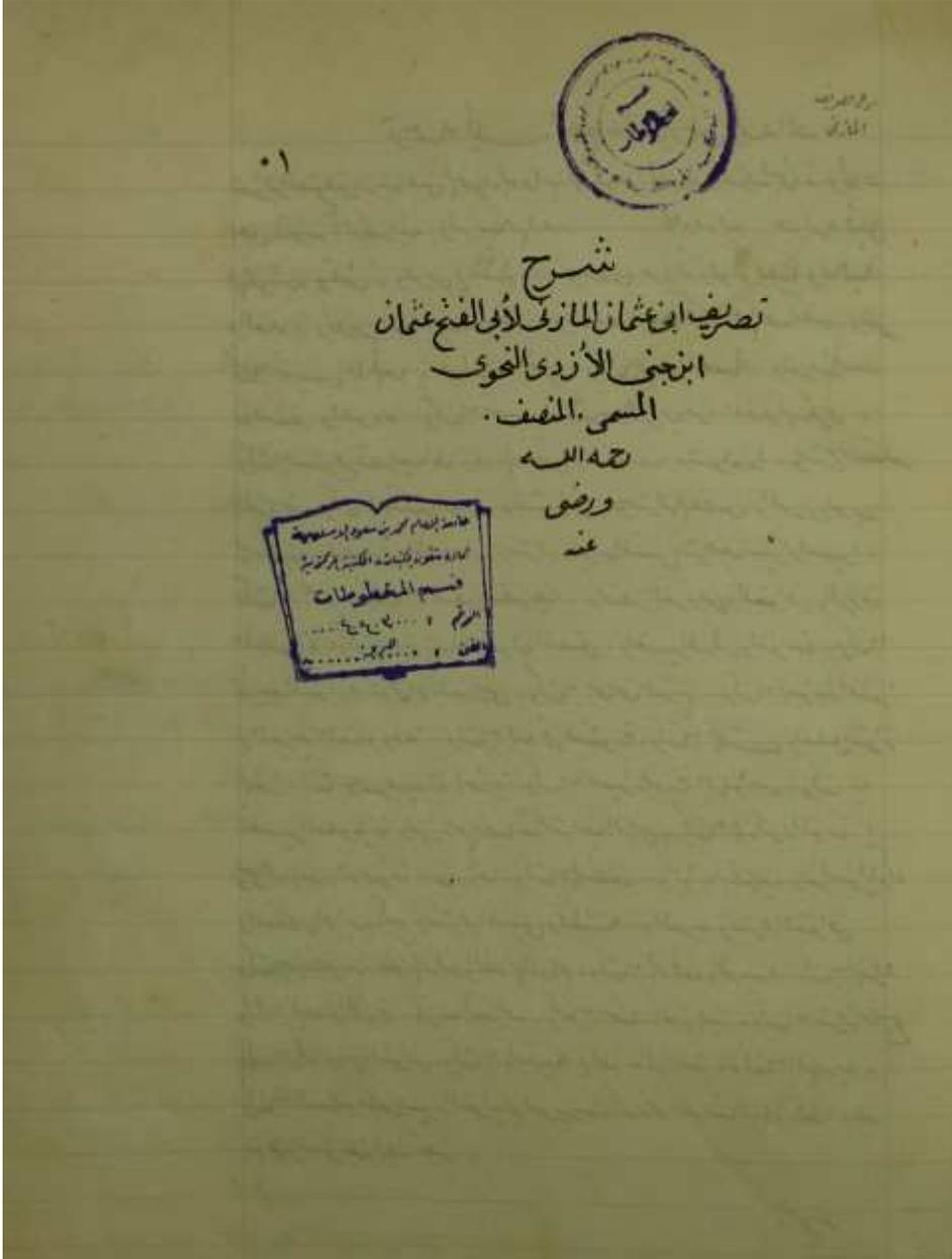
3-باب ما قيس من الصحيح على ما جاء من الصحيح من كلام العرب.

4-باب الياء و الواو اللتين هما فاءات.

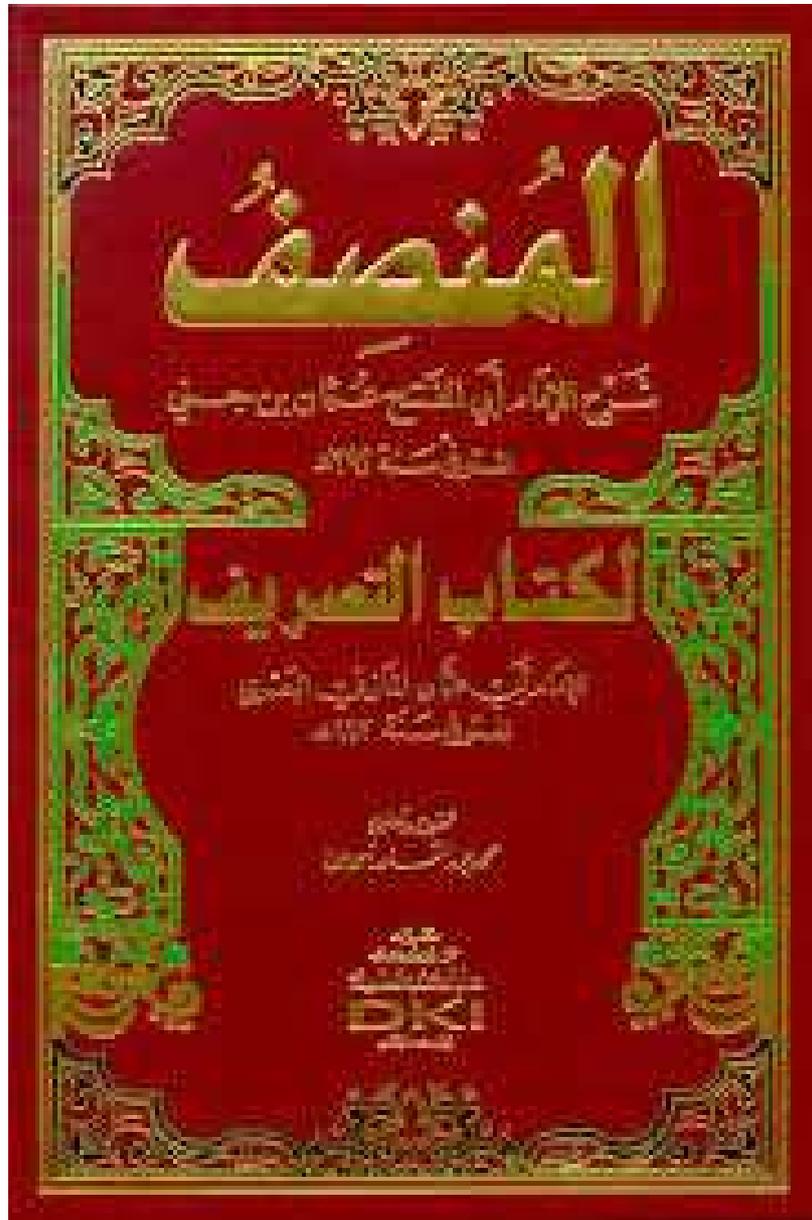
- 5-باب من مسائل الياء و الواو اللتين هما فاءات.
- 6-باب ما الياء و الواو فيه ثانية ، و هما في موضع العين من الفعل.
- 7-باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة.
- 8-باب ما جاء من الأسماء ليس في أوله زيادة من الواو و الياء اللتين هما عينان له مثال في الفعل الذي ليس في أوله زيادة.
- 9-باب ما تقلب فيه الواو ياء.
- 10- هذا باب لا يُكسَّر عليه الواحد مما ذكرنا.
- 11- هذه باب ما اللام منه همزة من بنات الياء و الواو اللتين هما عينان.
- 12- هذا باب الواو و الياء اللتين هما لامان و ذلك نحو : رَمِيْتُ
و غَرَوْتُ.
- 13- هذا باب تقلب فيه الياء واوا ليفرق بين الاسم و الصفة .
- 14- هذا باب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت فَعَلْتُ على أربعة أحرف
فصاعدا .
- 15- هذا باب التضعيف في بنات الياء نحو : حَيِّتُ و عَيَّيْتُ و أَحْيَيْتُ
و أَعْيَيْتُ .
- 16- باب التضعيف في بنات الواو.
- 17- هذا باب ما قيس من المعتل و لم يجئ مثاله إلا من الصحيح .
- 18- هذا باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها ، و لا يتكلم بها على
الأصل البتة كما لم يتكلم بالفعل من " قال " و " باع ، و ما كان نحوهن
على الأصل.

ملحق: 3

صور لكتاب المنصف مخطوطا و مطبوعا







لرائنا

الْمُنْصِفُ

شرح الإمام أبي القاسم عثمان بن حنين النخعي

كتاب

النَّصْرِيُّ

للإمام أبي عثمان المازني النخعي البصري

تحقيق لجنة من الإسماعيليين

عبد الله بن عبد الله

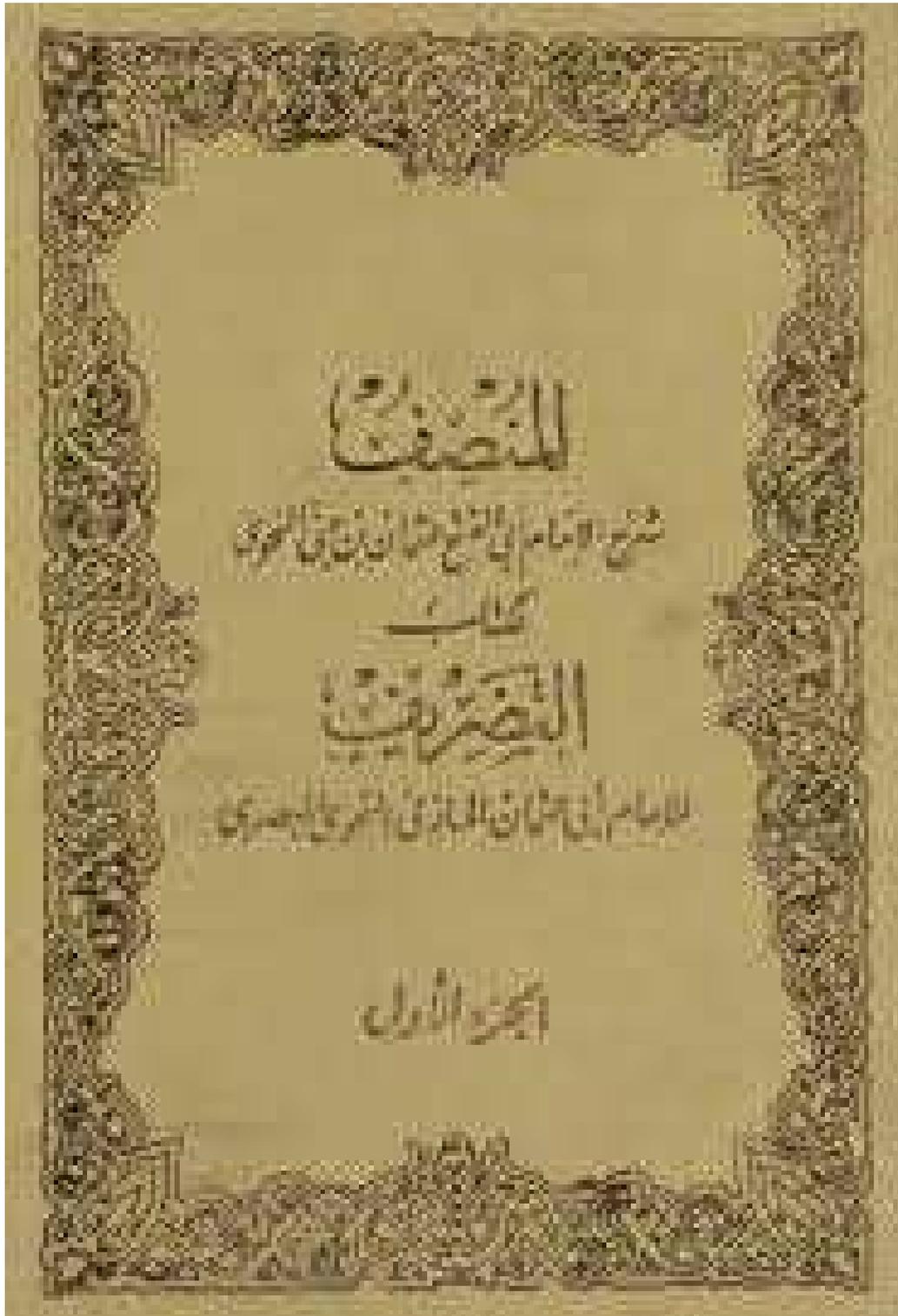
أبو القاسم عثمان بن حنين

مطبعة دار الإسماعيليين - القاهرة

مطبعة دار الإسماعيليين - القاهرة

الجزء الثالث

الجمهورية العربية السورية
مركز البحوث والدراسات الإسلامية
القاهرة
مطبعة دار الإسماعيليين



فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة..... أ

مدخل

مقاربة في المصطلح

- أولاً: مفهوم المصطلح 04
- ثانياً: المصطلحية/علم المصطلح/صناعة المصطلح..... 09
- ثالثاً: مفاهيم في علم المصطلح 13
- التعريف 13
- المفهوم 14
- الحد 14
- الكلمة/المصطلح 15
- رابعاً: آليات توليد المصطلح..... 19
- الاشتقاق 19
- الاقتراض 23
- النحت 24
- الترجمة 25
- المجاز 26

الفصل الأول

المصطلح الصرفي

- 31..... أولاً: بين الصرف و التصريف
- 33..... - دور علم الصرف في التحليل اللغوي
- 34..... - مجاله
- 35..... ثانياً: الميزان الصرفي
- 37..... ثالثاً: القلب المكاني
- 37..... - طرق معرفة القلب المكاني
- 40..... رابعاً: علم الصرف عند المحدثين
- 41..... - المورفيم
- 42..... - أنواع المورفيم
- 45..... - من أشهر اللواصق في اللغة العربية
- 48..... - سمات المورفيم
- 48..... - مجال علم الصرف عند المحدثين
- 51..... - الميزان المقطعي عند المحدثين
- 53..... خامساً: المقاطع الصوتية
- 53..... - أنواع المقاطع
- 54..... - خصائص المقاطع العربية

الفصل الثاني

في أبنية الأسماء

- 58..... البنية
- 60..... أولاً: أبنية الأسماء
- 60..... - أبنية الأسماء المجردة
- 62..... أبنية الثلاثي المجرد
- 65..... أبنية الرباعي المجرد
- 68..... أبنية الخماسي المجرد
- 72..... ثانياً: أبنية المصادر
- 72..... - اختلاف البصريين و الكوفيين في الأصل و الفرع
- 74..... - المصدر القياسي و السماعي
- 74..... - أقسام المصدر
- 74..... مصادر الفعل الثلاثي
- 80..... مصادر الفعل الرباعي
- 80..... المصدر الميمي
- 81..... مصدر المرة
- 83..... مصدر الهيئة
- 85..... ثالثاً: أبنية المشتقات
- 85..... - اسم الفاعل
- 89..... - صيغ المبالغة
- 92..... - الصفة المشبهة
- 96..... رابعاً: أبنية جموع التكسير
- 96..... - جمع التكسير في الاصطلاح
- 96..... - أقسام التغيير لجمع التكسير

- 97.....إعراب جموع التكسير -
- 97.....أنواع جمع التكسير -
- 98.....أبنية جموع القلة
- 100.....أبنية جموع الكثرة
- 107.....خامسا: أبنية التصغير
- 107.....التصغير في اللغة و الاصطلاح -
- 107.....أبنية التصغير -
- 108.....ما لا يكون منه التصغير -
- 108.....أغراض التصغير -
- 109.....التصغير يجري مجرى جمع التكسير -
- 110.....طريقة التصغير -
- 110.....أمثلة التصغير في المنصف -

الفصل الثالث

في أبنية الأفعال

- 121.....أولا: أبنية الأفعال المجردة
- 121.....أبنية الثلاثي المجرد -
- 121.....الفعل المبني للفاعل
- 127.....الفعل المبني للمفعول
- 128.....أبنية الرباعي المجرد -
- 128.....الفعل المبني للفاعل
- 128.....الفعل المبني للمفعول
- 131.....ثانيا: أبنية الأفعال المزيدة.....
- 132.....أبنية الثلاثي المزيد -

- 132..... الثلاثي المزيد بحرف
- 137..... الثلاثي المزيد بحرفين
- 151..... الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف
- 154..... - أبنية الرباعي المزيد
- 154..... الرباعي المزيد بحرف واحد
- 155..... الرباعي المزيد بحرفين
- 157..... ثالثاً: أبنية الإلحاق
- 157..... - أنواع الإلحاق
- 158..... - أبنية الإلحاق التي درسها ابن جني

الفصل الرابع

التصريف المشترك

- 167..... أولاً: الزيادة
- 169..... - أنواع الزيادة
- 170..... - أغراض الزيادة
- 172..... - الزيادة عند المحدثين
- 173..... - حروف الزيادة في المنصف
- 199..... ثانياً: الإبدال
- 199..... - الإبدال في اللغة و الاصطلاح
- 200..... - الإبدال عند المحدثين
- 201..... - أسباب الإبدال
- 203..... - فوائد الإبدال
- 203..... - حروف الإبدال
- 204..... - أنواع الإبدال

206.....	- أمثلة الإبدال في المنصف
214.....	ثالثا: الإعلال
214.....	- الإعلال لغة و اصطلاحا
215.....	- أنواع الإعلال
215.....	الإعلال بالقلب
220.....	الإعلال بالنقل
223.....	الإعلال بالحذف
228.....	الخاتمة
237	المصادر و المراجع
253	الملاحق
264.....	فهرس الموضوعات